

مجلة العلوم الاجتماعية

المجلد 28 العدد 4 شتاء 2000

أبحاث

■ ظاهرة العنف السياسي في الجزائر: دراسة تحليلية مقارنة 1976-1998 — سرحان بن دبيل العتيبي

■ تطور العلاقات الكويتية الإفريقية وموقف الدول الإفريقية من الاحتلال العراقي للكويت. — عبدالله العنزي، مرضي الخالدي

■ الدور التنموي للوقف الإسلامي. — يوسف خليفة اليوسف

■ القائمة السورية للأعراض (دراسة ميدانية). — سامر جميل رضوان

■ تصور للممارسة المهنية لطريقة العمل مع جماعة مرضى السرطان. — راشد بن سعد الباز

مقابلة

■ قطوف من مسيرة عالم نفس. — مصطفى سويف

مجلس النشر العلمي

جامعة الكويت

تأسس سنة ١٩٨٦

مجلة كلية الآداب والتربية (١٩٧٩،١٩٧٢) مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، مجلة الأسس والتطبيقات الطبية ١٩٨٨، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١

الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.

5 دنانير لسنتين، 7 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.

مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين. 35 ديناراً لثلاث سنوات.

الدول الأجنبية

أفراد: 15 دولارا.

مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 100 دولار لسنتين، 140 دولارا لثلاث سنوات.

تدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على أحد المصارف الكويتية، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا



عنوان المجلة

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب / 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).

بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112.

فاكس وهاتف: 4836026 (00965).

Email: JSS@KUCØ1.Kuniv.edu.kw

مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة فصلية محكمة تعنى بحقول:

الاقتصاد والسياسة والاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا البشرية والسياسية

تفهرس ملخصات المجلة في:

Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts;
Historical Abstracts and America: History and Life;
IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, Online, CD-ROM);
International Political Science Abstracts;
Psychological Abstracts; Sociological Abstracts;
&
Listed in ULRICH'S I.P.D.
NO: 4545527

شتاء 2000 – المجلد 28 – العدد 4

سياسة النشر

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دورية فصلية محكمة، تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت. والمجلة منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا البشرية والسياسية. وتستقبل المجلة الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلا عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية لتشمل أكبر عدد من المثقفين، وترحب المجلة بالدراسات المقارنة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية التي تختص بها المجلة، كالربط بين الاقتصاد وعلم النفس، أو بين السياسة والاجتماع... وهكذا. وعلى الرغم من تركيز المجلة على شؤون البلاد العربية والإسلامية، فإنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، وتقدم في إطار موضوعي خال من التحيز.

توجه جميع المراسلات إلى:
رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965)
بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112.
فاكس وهاتف: 4836026 (00965)
E-mail: JSS@KUC01.KUNIV. EDU. KW

Visit our web site

http://KUC01.KUNIV. EDU.KW/~JSS

المحتويات

مجلة العلوم الاجتماعية
شتاء 2000 — المجلد 28 — العدد 4

الافتتاحية 4

أبحاث

■ ظاهرة العنف السياسي في الجزائر: دراسة تحليلية مقارنة 1976-1998 7
سرحان بن دبيل العتيبي

■ تطور العلاقات الكويتية الإفريقية وموقف الدول الإفريقية من الاحتلال العراقي للكويت 59
عبدالله العنزي/ مرضي الخالدي

■ الدور التنموي للوقف الإسلامي 85
يوسف خليفة اليوسف

■ القائمة السورية للأعراض «دراسة ميدانية» 113
سامر جميل رضوان

■ تصور للممارسة المهنية لطريقة العمل مع جماعة مرضى السرطان 139
راشد بن سعد الباز

مقابلة

■ مصطفى سويف 179
قطوف من مسيرة عالم نفس

ندوة

■ الجريمة: اتجاهاتها ومعدلاتها في الكويت 197

■ الألفية الجديدة 213
(عبدالمالك التميمي، فريح العنزي، محمد عزيز)

تقارير

■ المسنون في العالم العربي: الواقع والمأمول في مطلع ألفية ثالثة 221

■ أضواء على مؤتمر اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي 227

مراجعات الكتب 233

ملخصات الأبحاث 249

قواعد النشر 254

افتتاحية العدد

بقلم: أحمد محمد عبدالخالق*

بصدور هذا العدد الرابع يكون قد اكتمل المجلد الثامن والعشرون الذي صدر في مقدم الألفية الجديدة. والرأي لدينا أن مجلة العلوم الاجتماعية بوصفها أول مجلة علمية صدرت عن جامعة الكويت عام 1973 واستمرت تحت الاسم ذاته حتى اليوم ما تزال تحقق حلمها الكبير، من حيث هي مشروع ثقافي راق وكبير، يجمع أطراف عدد من التخصصات التي تأتي في القلب من العلوم الاجتماعية: من الاقتصاد إلى السياسة، وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والأنثروبولوجيا الاجتماعية، وعلم النفس، والجغرافيا، وكلها تخصصات على درجة كبيرة من الأهمية في هذا العصر.

وما تزال مجلة العلوم الاجتماعية بحمد الله تواصل نجاحاتها باستقطاب عدد من الباحثين المجيدين الذين صبروا معنا صبراً جميلاً على إجراءات التحكيم وتنفيذ ما ارتآه المحكمون بحق. ولا يخفى على القارئ الكريم الدور الكبير الذي يقوم به الأساتذة المحكمون – كل في تخصصه – في تقويم البحوث التي تتزايد عدداً، حتى تتوصل هيئة تحرير المجلة إلى البحوث الجديرة حقاً بالنشر واستبعاد ما خلاها.

ومن بين عناصر نجاح مجلة العلوم الاجتماعية أيضاً تمكنها من إجراء مقابلات مع شخصيات لها تأثيرها الكبير في المجتمع العلمي، أو أهميتها في مجمع الثقافة والفكر، أو دورها في القرار السياسي. ومن نافلة القول أن نذكر مدى أهمية مثل هذه اللقاءات على مستويات عدة: من حيث تقديمها نماذج للقدوة أو الأسوة الحسنة في المجالات العلمية والثقافية والسياسية... بما لذلك من دور كبير لدى الناشئة والشباب. وفضلا عن ذلك فإن هذه اللقاءات تقدم مجالا لتلاقح الأفكار، وإمكانية لاتفاق الآراء والتوجهات أو اختلافها. وما ذلك إلا بيئة ملائمة لنمو الرؤى وتطور الفكر.

كما أن باب «الألفية الجديدة: التحديات والآمال» كان ولا يزال مجالاً خصباً لتعرُّف توجهات أصحاب الفكر والرأي والعلم في هذا المجال الذي تشيع فيه الآن مصطلحات مثل: العولمة، والقرية الكونية، والتجارة الحرة... وغيرها.

* رئيس التحرير، وأستاذ علم النفس في جامعة الكويت.

ومن الممكن أن تساعدنا آراء أصحاب الفكر ورؤاهم - في هذا المجال - على بيان ما يواجهنا من تحديات، وما نطمح إليه من آمال، مع التركيز على منطقتنا العربية بطبيعة الحال، والهدف من ذلك هو تشخيص الحاضر واستشراف المستقبل، وصولا إلى الغاية الأسمى، وهي أن يعيش الإنسان العربي في هذه المنطقة المهمة من العالم معيشة أفضل، تسودها القيم الراقية، قيم الحب والوفاء والسلام والأمن؛ الأمن على النفس والأهل والمال والولد، الأمن في اليوم والغد.

ويسعد هيئة تحرير مجلة العلوم الاجتماعية كذلك أن تورد وقائع «ندوة الجريمة» التي عقدت مغلقة في المجلة، وتشرف بالإسهام فيها الأساتذة: رمضان عبدالستار أحمد؛ أستاذ علم النفس، وأحمد حبيب السماك؛ أستاذ القانون الجنائي، وجاسم كرم؛ أستاذ الجغرافيا السياسية، وحامد الرفاعي؛ مدير عام الإدارة العامة للتخطيط والتطوير بوزارة الداخلية. فلهم من المجلة الشكر كل الشكر.

وأخيراً تتوجه إدارة المجلة بالشكر والعرفان إلى جامعة الكويت ومجلس النشر العلمي بها لتدعيمهما مجلة العلوم الاجتماعية، والشكر الجزيل أيضاً لكل من يدعم المجلة من الباحثين والمحكمين والقراء الأعزاء، والشكر لله سبحانه وتعالى من قبل ومن بعد.

هذا وبالله التوفيق.

ظاهرة العنف السياسي في الجزائر:
دراسة تحليلية مقارنة 1976–1998

سرحان بن دبيل العتيبي*

ملخص: يهدف هذا البحث إلى دراسة ظاهرة العنف السياسي في الجزائر خلال ثلاثة عهود سياسية متتالية: عهد الرئيس هواري بومدين والرئيس الشاذلي بن جديد والرئيس الأمين زروال؛ تلك التي تعاقبت على حكم الجزائر، وذلك بهدف تحديد أسباب العنف السياسي ودوافعه والمراحل الزمنية التي تزايدت فيها أعمال العنف السياسي وأشكاله الأكثر انتشاراً والقوى السياسية والمجتمعية التي مارست العنف السياسي والمؤثرات الخارجية والداخلية التي أسهمت في انتشار ظاهرة العنف السياسي في الجزائر.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج مهمة، منها على سبيل المثال: أن ظاهرة العنف السياسي في الجزائر تخضع لأبعاد مترابطة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. وهذه الظاهرة ليست مرتبطة بعهد دون غيره، وليست حكراً على تيار سياسي دون غيره، ولكنها ظاهرة معقدة لها جذورها التاريخية وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومؤثراتها الداخلية والخارجية، وأن الاستمرارية في ظاهرة العنف السياسي خلال العهود الثلاثة، تعكس التشابه في طبيعة هذه الأنظمة وكيفية تعاملها مع قوى المعارضة السياسية في الجزائر، الأمر الذي يبين أن وقف العنف السياسي في الجزائر لا يمكن تحقيقه من خلال استخدام القوى المسلحة ولكن من خلال إصلاحات سياسية واقتصادية وهيكلية في النظام السياسي في الجزائر.

مصطلحات أساسية: العنف السياسي، الجزائر، النظام السياسي، الدوافع، الأبعاد الاقتصادية، الأبعاد الاجتماعية.

---

* أستاذ مساعد (Associate Prof.) بقسم العلوم السياسية، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

مقدمة:

يقدم هذا البحث دراسة تحليلية لظاهرة العنف السياسي في الجزائر خلال الفترة الواقعة بين عامي 1976 و1998م، وذلك من خلال مقارنة النظام السياسي الجزائري في عهد الرئيس هواري بومدين وعهد الرئيس الشاذلي بن جديد وعهد الرئيس الأمين زروال. وذلك بهدف تحديد الفترات الزمنية التي تزايدت فيها عمليات العنف السياسي، وأشكال العنف السياسي الأكثر انتشاراً في الجزائر، مع إلقاء الضوء على القوى السياسية في المجتمع الجزائري التي مارست العنف السياسي في كل عهد من العهود الثلاثة وأسباب ظاهرة العنف السياسي في تلك المراحل الزمنية. كذلك تستعرض هذه الدراسة عهدي محمد بوضياف وعلي كافي استعراضاً عابراً لأسباب منها: 1 – الحيز الزمني القصير لسلطة كل منهما، 2 – أن كلاً منهما لم يتول السلطة بوصفه رئيساً للجمهورية، بل تولى رئاسة المجلس الأعلى للدولة، وهو مجلس يتكون من مجموعة من الأعضاء تسيطر عليه المؤسسة العسكرية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة تشمل العنف بشقيه: العنف الرسمي (وهو العنف الذي تمارسه الدولة ضد العناصر التي تعتقد أنها خارجة على القانون)، والعنف الشعبي (وهو العنف الذي تمارسه الجماعات والأفراد ضد الدولة ومنتسبيها ومؤيديها).

إن منطلق **التعريف الإجرائي** Operational Definition لظاهرة العنف أنه «ذلك العنف الموظف لفرض وضع سياسي معين، أو للحصول على مكاسب سياسية، بما في ذلك تغيير حكم قائم أو قلبه. وبهذا المعنى فإن العنف السياسي يشير إلى نوعين من النشاط من حيث المصدر. فهناك عنف السلطة أو الدولة والذي يشتمل على عدد كبير من الأفعال التي تلجأ إليها السلطة الرسمية لفرض نظام معين، والمحافظة على النظام. وقد تفننت السلطة الرسمية في توظيف أساليب العنف لإخماد جميع أنواع الرأي المخالف وخصوصاً في المجتمعات التي تعاني الديموقراطية فيها أزمة خانقة، ثم هناك أفعال العنف التي توظفها الجماعات التي تعارض السلطة الرسمية» (مصطفى التير، 1993: 44–45).

إن ظاهرة العنف السياسي بهذا المعنى لا تبقى ظاهرة عرضية أو وليدة المصادفة، وليست كذلك حادثة غريبة ودخيلة على المجتمعات البشرية. إنها أكثر تعقيداً وأبعد عمقاً من المفاهيم السطحية التي يتداولها الناس، وهي لا تختص بأمة دون أخرى، إنها ظاهرة عالمية متعددة الخصائص متباينة الأشكال، بل تعد من أهم مظاهر السلوك البشري التي عرفها الإنسان خلال مسيرة تطوره الزمني. ومع أن

ظاهرة العنف السياسي ظاهرة غير مقبولة وممقوتة بل مرفوضة على جميع المستويات منذ ظهورها في التاريخ البشري، فإنها ليست على الدوام سلبية. فقد يكون لها إيجابيات، بل قد تكون ضرورة تاريخية في حياة الأمم والجماعات البشرية. فقد تكون ظاهرة العنف السياسي ضرورة في حالة رفض الهيمنة الخارجية، والحفاظ على الحقوق المشروعة، ومن ثم الدفاع عنها.

وقد تزامن ظهور العنف السياسي في بعض الدول العربية منذ بداية الثمانينيات مع المتغيرات الكبرى في هيكل الصراع العربي – الإسرائيلي. فقد بدأت ظاهرة العنف بأشكاله المختلفة (الرسمي والشعبي) تنتشر في بعض الدول، وعلى وجه التحديد في جمهورية مصر العربية والجزائر. ويعزو المسؤولون في تلك الدول انتشار ظاهرة العنف إلى الجماعات الإسلامية التي ظهرت في كلتا الدولتين. وحيث إن المتابع لما يجري في الجزائر قد ينظر للأوضاع هناك من منظور «أكاديمي» ويقدم على هذا الأساس تصوراً علمياً يختلف عن جميع الأطروحات التي لا تمت إلى المنهج العلمي بأي صلة. ولذلك فالغاية العلمية والتفسير العلمي لما يحدث هناك هو أهم الحوافز وراء القيام بهذه الدراسة.

طبيعة المشكلة:

انتشرت ظاهرة العنف السياسي في الجزائر بأشكاله المختلفة. سواء ما يطلق عليه العنف السياسي الشعبي (الذي يمارسه المواطنون أفراداً أو جماعات ضد الأنظمة السياسية المتعاقبة)، أو ما يطلق عليه العنف السياسي المؤسسي (الرسمي) والذي تمارسه الدولة من خلال أجهزتها المختلفة ضد المواطنين أفراداً أو جماعات، أو عناصر معينة منهم. وحيث إن هذه الظاهرة يكتنفها كثير من الغموض في جوانبها المختلفة، فإن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من البحث والتحليل في جذور العنف السياسي ومسبباته في الجزائر.

وبناء على ذلك يمكن صياغة مشكلة هذه الدراسة على النحو التالي:

هل العنف السياسي في الجزائر نتيجة لتناقضات في مواقف القوى السياسية الموجودة على المسرح السياسي وتصوراتها، أو أن هناك عدداً من المتغيرات المختلفة التي أسهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في انتشار ظاهرة العنف السياسي في الجزائر؟ من هنا تركز هذه الدراسة على إبراز العوامل المختلفة التي أدت إلى انتشار العنف السياسي ظاهرة وسلوكاً في الجزائر، وكذلك البحث في أساسيات المشكلة

والتي وصلت إلى مرحلة أصبحت تهدد ليس المجتمع العربي في الجزائر فقط بل جميع الدول العربية، وذلك بسبب الترابط الكبير بين المجتمعات العربية.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز معالم ظاهرة العنف السياسي في الجزائر وبيان أسبابه المختلفة، ولكن ينبغي أولاً تحديد موضوع العنف السياسي من حيث المضمون النظري والعلمي من خلال الملاحظات التالية:

أولاً: يجب أن نستثنى بعض مجالات العنف من دراستنا هذه، وهي المجالات المتعلقة باللصوصية والإجرام على الرغم من أن استعمال كلمة «عنف» Violence عند العامة بل في مختلف وسائل الإعلام تشمل جميع أشكال العنف. فلو افترضنا أن العنف هو «الاستخدام الفعلي للقوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص، والإتلاف للممتلكات»، لأصبح لزاماً علينا أن نقيس بمقياس واحد أعمال العنف التي تمارسها الحكومات والجماعات والأفراد والمجرمون. ولكن يجب أن نميز بين العنف السياسي (الذي تمارسه الدول والجماعات والأفراد، والذي يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية تتعلق بمصالح الجماعة والمجتمع)، والعنف الفردي (اللاسياسي) والذي يمارسه الأفراد انطلاقاً من دوافع فردية ذاتية للكسب الشخصي أو للانتقام، والذي يعد عنفاً إجرامياً ليس له علاقة بالعنف السياسي.

ثانياً: إن هذا البحث هو بحث نظري يقوم على التحليل السياسي للوقائع التاريخية المتعلقة بالعنف السياسي في الجزائر ومحاولة تفسير أسبابها ومبرراتها ودوافعها، والبحث في العلاقة بين تلك الوقائع والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الجزائري الذي ظهرت فيه تلك الأحداث. وانطلاقاً من المقدمة السابقة فإن الأهداف الأساسية لهذه الدراسة تنحصر في:

1 – معرفة المسببات التي أدت إلى انتشار العنف السياسي في الجزائر.

2 – تحديد دور العوامل الخارجية في إحداث العنف السياسي وتصعيده.

3 – العلاقة بين الجماعات الإسلامية وانتشار العنف السياسي في الجزائر.

4 – مقارنة أعمال العنف في الفترات الزمنية في الجزائر.

فروض الدراسة:

على ضوء تحديد طبيعة المشكلة التي ذكرناها آنفاً هناك مجموعة من الفروض وهي:

1 – إن العنف السياسي ظاهرة عالمية لا تختص بها جماعة معينة ولا دولة بعينها.

2 – إن ظاهرة العنف السياسي في الجزائر إفراز لمجموعة من التناقضات والاختلافات داخل المجتمع الجزائري.

3 – إن ظاهرة العنف السياسي في الجزائر تعود إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي وجدت بيئة مناسبة لنمو العنف الشعبي والرسمي.

4 – إن ربط ظاهرة العنف السياسي بالجماعات الإسلامية وسيلة لإبعاد تلك الجماعات عن السلطة السياسية.

الإطار النظري:

حظيت ظاهرة العنف السياسي باهتمام كثير من علماء السياسة والباحثين، وهناك كثير من المفكرين الذين تناولوا هذا الموضوع بهدف فهم كيفية ظهور العنف السياسي وانتشاره في الدول وأيضاً دراسة كيفيته. ومن هذا المنطلق تستأنس هذه الدراسة بنظريات العنف التي يؤكد أصحابها على أن العنف السياسي نتاج تفاعلات داخلية وخارجية، الأمر الذي قد ينتج عنه خلخلة وتحول في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدول. يتجاذب مفهوم العنف السياسي أربعة اتجاهات رئيسة، تتمثل فيما يلي (الفالح، 1991):

1 – **العوامل النفسية** Psychological Factors

يرجع أصحاب هذا الاتجاه إلى أن العنف السياسي مرتبط بالحالات الانفعالية الساخطة والملازمة للغضب والقلق، والمتمثلة في توقعات الناس وإحباطاتهم. في محاولته لتحديد أسباب العنف السياسي[1] طور «تيد جور» (Gurr, 1970) مفهوم الحرمان النسبي Relative Deprivation وربط بينه وبين ظاهرة العنف السياسي. فالحرمان النسبي – كما يؤكد هذا المؤلف – يتركز حول التفاوت المدرك بين توقعات الناس القيمية التي يعتقدون أنهم يستحقونها على نحو مشروع وقدراتهم القيمية التي يعتقدون أنهم قادرون على تحصيلها أو الاحتفاظ بها. وهذا التفاوت يؤدي إلى فجوة بين التوقعات والواقع [بين ما يتوقع المرء أن يحصل عليه وما

(1) يعرف Gurr العنف السياسي بأنه «كل الهجمات داخل المجموعة السياسية والموجهة ضد النظام السياسي، وفواعله – بما في ذلك الجماعات السياسية المتنافسة، بالإضافة إلى أصحاب المناصب – أو سياساته».

يحصل عليه فعلاً]، الأمر الذي يؤدي دون شك إلى حالة إحباط لدى أعداد كبيرة من الناس نتيجة لإخفاقها في تحقيق أهدافها وطموحاتها.

وفي الاتجاه السيكولوجي نفسه يضيف «جيمس ديفز» (Davis, 1962) أن العنف السياسي مرتبط ببعض المتغيرات الاقتصادية التي تحدث في المجتمعات. فالعنف السياسي – كما يقول – يقع بعد حدوث فترة طويلة من الازدهار الاقتصادي ثم يعقبها فترة قصيرة من الانتكاس الحاد. وقد استخدم نظرية الإحباط – العنف، والتي تنتج عن التناقض بين التوقعات والآمال من ناحية وما يحصلون عليه فعلياً من ناحية ثانية. فإذا شعر الناس بأن هناك فجوة بين هذين المفهومين زادت احتمالات ظهور العنف السياسي.

وفي الاتجاه نفسه طور كل من «فيربنت، وروزالند» (Feierabent & Rosalind, 1972) مفهوم «الإحباط النسقي» بوصفه عاملاً أساسياً لبروز العنف السياسي، وذلك اعتماداً على نظرية «الإحباط – العدوان» Frustration-Aggression والتي تتضمن أن هناك متطلبات وحاجات اجتماعية متعددة تحتاج إلى إشباع، بمعنى أنه كلما كانت الحاجات الاجتماعية تفوق ما يتوافر لإشباعها أدى ذلك إلى إحباط نسقي والذي تصل حدته إلى ظهور العنف السياسي. إذن يركز هذا الاتجاه على مفهوم الإحباط النسقي لتفسير العلاقة بين إشباع الحاجة الاجتماعية وتشكل الحاجة الاجتماعية، وهذا يتبين من شكل المعادلة التالية:

$$\text{الإحباط النسقي} = \frac{\text{إشباع الحاجات الاجتماعية}}{\text{تشكل الحاجات الاجتماعية}}$$

2 – **العوامل الاجتماعية** Sociological Factors

يركز هذا الاتجاه على حالة اختلال في النسق الاجتماعي والسياسي، الأمر الذي يحد من قدرة النظام السياسي على الاستجابة للضغوط والمطالب التي تفرضها عليه بيئته الداخلية والخارجية. حيث إن حالة «عدم توازن النسق» تؤدي بالضرورة إلى إخفاق النظام السياسي في مواجهة التغير، وعدم قدرته على إعادة التوازن، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث العنف السياسي نتيجة لاختلال هذا التوازن. إذن طبقاً لهذا الاتجاه فإن عدم التناسق بين القيم والبيئة في المجتمع يؤدي إلى إخفاق النسق الاجتماعي، مما يؤدي إلى ظهور أزمات اجتماعية، وهنا يصبح النظام السياسي فاقداً للسلطة وغير قادر على امتلاك القوة في إعادة التوازن الاجتماعي إلى وضعه الطبيعي، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مؤشرات العنف السياسي في المجتمع (Johnson, 1976).

3 – **عوامل الصراع السياسي:** Political Struggle Factors

يرى أصحاب هذا الاتجاه هذا الاتجاه أن العنف السياسي نتاج للصراع الذي يحدث بين السلطة السياسية والجماعات المنظمة التي تنافس السلطة السياسية المحتكرة لوسائل الإكراه (القوة) في المجتمع، ففي هذا الإطار يؤكد «تشارلز تيلي» (Tilly, 1976) أن ظهور الصراع السياسي في المجتمع يؤدي بالضرورة إلى ظهور مفهوم «السلطة متعددة السيادة»، ويقصد بذلك توافر قوى متنافسة في المجتمع، مما يؤدي إلى إضعاف دور الحكومة وبروز تكتلات القوى، والتي تحدث تحدياً للسلطة القائمة والذي يؤدي بدوره إلى تفكك السلطة السياسية المحتكرة للقوة. باختصار يرى أصحاب هذا الاتجاه أن طبيعة التنظيم الجماعي والتفاعل القائم بين الأنظمة السياسية والقوى المنافسة لها يحدد مدى العنف السياسي في المجتمع.

4 – **عوامل الصراع الطبقي:** Class Struggle Factors

ينطلق هذا الاتجاه في تفسير ظاهرة العنف السياسي من منطلقات ماركسية، حيث يركز على أنماط الإنتاج وعلاقات الإنتاج والصراع بين الطبقات. يؤكد «كارل ماركس» (Marx, 1978: 116-117) هذه الحالة من الصراع فيقول: «... إن نمط الإنتاج للحياة المادية يحدد بشكل عام عملية الحياة الفكرية والسياسية والاجتماعية... إن قوى المجتمع الإنتاجية المادية – عند مرحلة محددة من تطورها – تصبح في حالة صراع مع علاقات الإنتاج القائمة»، والتي تتحول بدورها إلى قيود للقوى الإنتاجية، وعند هذه الحالة تبدأ مرحلة العنف في المجتمع والذي يأخذ شكل صراع بين الطبقات في المجتمع. حيث يقول «كوهان»: (1979: 67–68) «... البناء الاقتصادي يسبب نمو علاقات اجتماعية معينة، عن هذه الأسباب تنبع تنظيمات طبقية خاصة، وفي كل مجتمع ثمة طبقتان رئيستان: طبقة حاكمة وأخرى محكومة، وأفراد هذه الطبقة الأخيرة يغتربون عن القيم السائدة وطريقة إنتاج الأشياء، وهم يشكلون أخيراً جماعة ضخمة، يجمعهم معاً الوعي الطبقي المشترك،... وإذا قويت هذه الطبقة بما يكفي أطاحت بالطبقة الحاكمة».

العنف السياسي وأسبابه في عهد بومدين:

إن ما تشهده الجزائر من عنف سياسي لم يكن وليد الساعة، بل ترجع جذوره إلى بداية السبعينيات من القرن العشرين إن لم يكن قبل ذلك، فالشعب الجزائري كان يرزح تحت الاستعمار الفرنسي أكثر من 132 عاماً، ولم يحصل على استقلاله

إلا بعد تضحيات كبيرة، وبعد استخدام جميع الوسائل المتعددة؛ من الطرق السلمية إلى استخدام القوة والعنف بشتى صوره. ولذلك فشعب كان يعاني من التقتيل والتشريد والحصار والهيمنة الخارجية أصبحت لديه المناعة الكافية لاستيعاب أي أزمة كانت وتحملها، وباستطاعته أن يضحي في سبيل استقلاله وتحقيق أهدافه الدينية والسياسية والاقتصادية. ولم تحجم قدرته وتطلعاته أي محاولات سواء من الداخل أو الخارج. واتساقاً مع أهداف هذه الدراسة فسوف نتحدث عن حالة ظهور العنف المنظم في عهد الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين. لم تكن مرحلة الرئيس هواري بومدين مرحلة بناء واستقرار وتنمية فحسب بل كانت تشوبها بعض الصراعات السياسية والفكرية، إلا أنها لم تصل في حدتها وقوتها وخروجها على القانون مثلما حدث في المراحل اللاحقة.

إن المتتبع لجذور العنف السياسي في الجزائر ليجد جذوره الأولى في الأساس البنائي والهيكلي لدولة الجزائر الحديثة، والذي نتج عن التغيير السياسي في شكل السلطة الجزائرية بعد الاستقلال والمتمثل في الحركة الانقلابية التي قادها الرئيس هواري بومدين في 19 يوليو 1965م، والتي أطاحت بالرئيس أحمد بن بيلا، وانتهت بتعديل هيكلية النظام السياسي والتركيز على إعادة بناء الحزب الحاكم، ومن ثم إنفراده المطلق بالسلطة، مع استيعابه لبعض عناصر المعارضة من خلال طرح برامجه السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أجلت المواجهة بين النظام السياسي وعناصر المعارضة. ولذلك نجد أنه في بداية مرحلة الرئيس هواري بومدين أكد النظام السياسي على سياسة تأكيد الهوية العربية والإسلامية للدولة، وكان هناك شبه إجماع على تجذير أيديولوجية الدولة الجديدة: الأيديولوجية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والدينية، وكان النظام السياسي في تلك المرحلة يجيد التعامل مع مختلف القوى في الدولة، بل إن مرجعية هذه القوى تم تحديدها في جبهة التحرير الوطني والتي استخدمت بدورها الإسلام بوصفه أداة لتمرير سياساتها وأيديولوجيتها، ولذلك نجد أنه «في كل مرة أكّد ساسة الجزائر انتماءهم إلى الحضارة العربية الإسلامية، وبقي الإسلام الملاذ الثقافي للمشروع الاشتراكي» (محمد قواص، 1998: 24). وقد أدى الإسلام دوراً صاهراً لوحدة الجزائر وهويتها وشخصيتها واستمر في إسباغ شرعية على الجزائر المستقلة.

فقد أسهمت الهوية الإسلامية للدولة في منح الشرعية للنظام السياسي وتأكيدها، بل حشدت جميع الكتل الشعبية خلف مشروع بناء الوحدة الوطنية، الأمر

الذي أبعد – ولو مؤقتاً – شبح المواجهة بين النظام السياسي وقوى المعارضة. وفي مقابل ذلك حرص النظام السياسي على عدم إثارة الجماهير الشعبية، بل قام بقبول بعض المطالب الشعبية التي تتعارض مع برامجه المختلفة. من ذلك عدلت الدولة عن «تطبيق سياسة تحديد النسل التي كانت تنادي بها، وذلك رغبة في اجتناب المعارضة الشديدة التي لقيتها هذه السياسة في معظم الأوساط الشعبية، وعدلت أيضاً عن التحويرات (التعديلات) الأساسية التي كانت تعتزم إدخالها في قانون الأحوال الشخصية وبخاصة فيما يهم حقوق المرأة» (الصادق بلعيد، 1998: 79).

لقد استطاع النظام السياسي في عهد بومدين أن يضع توازناً سياسياً هشاً بين جميع أطراف المعارضة في الجزائر، حيث نجده أولاً: يؤكد على سياسة التعريب، الأمر الذي أدى إلى كسب تأييد التيار الإسلامي والعربي ودعمه في الجزائر وخارجها. ثانياً: بدأ في عام 1972م بإطلاق ما يعرف بـ«الثورة الزراعية» والتي أحدثت نقلة نوعية في الجزائر، من حيث إنها بدأت تروج للنظام الاشتراكي في الجزائر، وبخاصة بعد الاستعانة بخبراء من الاتحاد السوفييتي السابق لترسيخ هذا البرنامج الزراعي، الذي لم يأت بنتائج كما كان يتوقع النظام السياسي. ثالثاً: بدأ النظام السياسي بطرح برامج اقتصادية وثقافية متعددة لرفاهية المجتمع، إلا أن هذه الإجراءات كان يقصد بها توفير سند اجتماعي واقتصادي للنظام السياسي، بوصفها عوامل ضرورية لاستقراره والحفاظ على شرعيته، غير أن إخفاق هذه البرامج أدى إلى كشف عجز النظام عن تطبيق برامجه المتعددة، بل إن هذا العجز عكس عقماً داخلياً في عدم قدرة النظام على إنتاج بدائل تطرح رؤية اقتصادية وسياسية عصرية تعبر عن رغبات جميع شرائح المجتمع الجزائري وفئاته. ولهذا أوجد النظام السياسي عداوة جميع أطراف المعارضة، مما أدى إلى بداية المواجهة الفعلية في عام 1975م والذي تمحور حول إقرار (الميثاق الوطني الجديد)، والذي تم إقراره في عام 1976م بعد تنازلات وتحالفات بين مختلف أطراف الصراع في الدولة. ومع أن الميثاق الجديد قد «أفرز معادلات جديدة في السياسة الجزائرية، لكن الشرخ كان قد بدأ في الاتساع بين دعاة التعريب، ودعاة الإصلاح الزراعي» (مركز الدراسات والأبحاث، 1992: 141). ولذلك بدأ النظام السياسي محاولاته بضبط مراكز القوى المتصارعة وإضعافها، والتي تهدد كلا المشروعين (التعريب والثورة الزراعية)، لكن النظام وجد نفسه في مواجهة مع هذه القوى. لقد وجد النظام السياسي نفسه في مواجهة مباشرة مع القوى الإسلامية وبخاصة القوى التي

رفضت الميثاق الوطني لعام 1976م، حيث انتقلت هذه المعارضة ولأول مرة في تاريخ الجزائر من المعارضة السلمية إلى استخدام العنف المسلح[2]. والمتتبع لجذور العنف السياسي في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين يستطيع أن يحصر ذلك في ستة أمور أساسية (محمد قواص، 1998؛ غازي حيدوسي، 1997؛ مركز الدراسات والأبحاث، 1992):

أولاً: إخفاق الثورة الزراعية وعدم تحقيق أهدافها التي نادت بها، وما ترتب على ذلك الإخفاق من تغيير في التركيبة السكانية، حيث نزح كثير من سكان الريف إلى المدن، الأمر الذي أدى إلى نوع من الخلل في التوازن الديموغرافي. وهذا بدوره أدى إلى ضغوط على النظام السياسي لتوفير الحاجات الأساسية للمجتمع، ونتيجة لهذا الإخفاق، يكتشف المجتمع الجزائري أن الثورة الزراعية لم تنتج سوى الحرمان والإحباط، الأمر الذي أدى إلى اهتزاز قاعدة النظام السياسي.

ثانياً: تعثر سياسة «التعريب» في الجزائر والتي استجابت لكثير من الضغوط الداخلية والخارجية، الأمر الذي أدى إلى نوع من الفوضى في هذه السياسة.

ثالثاً: إخفاق النظام السياسي في السيطرة على قطاع المساجد والذي أصبح ينمو بشكل كبير، حيث انتشرت المساجد التي يتم إنشاؤها من قبل الشعب والجماعات الإسلامية، وبذلك أصبحت مراكز توجيه وتنظيم وتخطيط للجماعات والتنظيمات الإسلامية.

رابعاً: في عام 1971م سمحت الدولة بإقامة الجمعيات التي تحولت إلى منابر يعبر من خلالها الجزائريون عن توجهاتهم الفكرية وأطروحاتهم السياسية ومنظماتهم الاجتماعية، وكان تأسيس هذه الجمعيات عبارة عن نقلة نوعية تنظيمية مهمة في الحياة السياسية للأفراد والجماعات في المجتمع الجزائري، وقد أدى ذلك إلى تقوية نفوذ تلك الجمعيات ومكانتها والتهيئة إلى الانتقال إلى مرحلة تالية أكثر مواجهة مع النظام السياسي.

خامساً: في عام 1976م فرض الرئيس بومدين تبني دستور جديد (الميثاق الوطني)، وهو عبارة عن: «دستور منسوخ عن النماذج الستالينية... (حيث) استبدل

---

(2) كانت أول عملية عنف قد سجلت في مدينة «بليداء» مسقط رأس الشيخ محفوظ نحناح رئيس حركة المجتمع الإسلامي (حماس)، قام بها أنصار الشيخ نحناح فاتحين بذلك الطريق لتغيير شكل المعارضة وأسلوبها من الأسلوب السلمي إلى أسلوب العنف.

بديكتاتورية البروليتاريا ديكتاتورية الجهاز العسكري» (غازي حيدوسي، 1997:51). وهذا الدستور الجديد بعيد كل البعد عن التعبير عن حقيقة التوازنات السياسية. وتكوّن رد فعل لمثل هذه السياسة، فقد بدأت الجماعات والتنظيمات الإسلامية برفض هذا الدستور، ولذلك بدأ النظام السياسي بقمع الجماعات المعارضة للدستور، وبخاصة الجماعات الإسلامية مما أدى إلى نموها وقوتها وإثبات وجودها في المجتمع، وتوسيع قاعدتها الشعبية في مواجهة التيارات الأيديولوجية المتعددة، بل في مواجهة النظام السياسي ذاته.

سادساً: إخفاق السياسة التصنيعية التي اعتمدها النظام السياسي، والتي تهدف إلى تشييد قاعدة اقتصادية متحررة من تأثيرات السياسة الاقتصادية الرأسمالية المهيمنة وضغوطها. ولتحقيق ذلك فقد تبنت النخبة الحاكمة «نموذجاً تنموياً يستند إلى مجموعة من الأفكار والإجراءات، مثل التأميمات وبناء قطاع عام واسع، واعتماد المخططات التنموية الهادفة إلى إقامة اقتصاد [متمركز حول الذات] وكذلك فكرة التصنيع الكثيف المستند إلى ما أطلق عليه اسم [الصناعات التصنيعية]» (محمد قواص، 1998: 50). وهذه السياسة أوقعت البلاد ضحية البرنامج الاقتصادي غير المتكافئ وإمكانات الدولة، حيث عَدَّ الرئيس هواري بومدين أن «لا استقلال سياسياً دون سياسة تصنيعية مستقلة. غير أن تلك السياسة أدت إلى حرمان النظام من تأمين الاكتفاء الذاتي الغذائي للبلاد» (محمد قواص، 1998: 50).

من خلال قراءة العناصر السابقة وتحليلها يمكن القول: إن حجم العنف السياسي [بشقيه الشعبي والرسمي] في الجزائر خلال فترة الرئيس هواري بومدين لم يصل إلى درجة المواجهة المسلحة بين أطراف المعارضة، وبقي الوضع في إطار المعارضة السلمية باستثناء حالات محدودة، ولذلك نستطيع القول: إن مرحلة هواري بومدين لم تشهد عنفاً سياسياً بالمعنى المتعارف عليه، إلا أن أواخر فترة حكم الرئيس هواري بومدين، ونتيجة لبعض السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تم اتخاذها في تلك المرحلة بلورت أسس العنف السياسي المعاصر في الجزائر. ولذلك فإن هذه المرحلة من عهد الرئيس هواري بومدين قد يفسرها الاتجاه الذي يؤكد على حالة اختلال في النسق الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي إلى عدم قدرة النظام السياسي على التكيف مع البيئة الداخلية والخارجية، وكذلك عدم قدرته على الاستجابة للضغوط والمطالب الشعبية، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث العنف السياسي.

العنف السياسي وأسبابه في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد:

عقب وفاة الرئيس هواري بومدين أصبح هناك فراغ سياسي لم تستطع القيادة السياسية الجزائرية في حينه من التغلب على المؤثرات الخارجية والداخلية في ترتيب انتقال الحكم بطريقة تبعد تلك المؤثرات عن التدخل في السلطة، ولذلك نجد أن المؤسسة العسكرية تدخلت وبشكل مباشر في فرض من تعتقد أنه يحقق أهدافها ومن خلاله تستطيع أن تحكم الدولة. وكانت النتيجة أن تم اختيار الشاذلي بن جديد أحد عناصر جبهة التحرير الوطني لرئاسة الدولة، وهكذا تمكن الجيش من تكريس دوره في المراقبة وملاحظة كل ما يجري في الدولة وليصبح المحرك الأساسي لسياسة الدولة[3]. من هنا بدأت التنظيمات المختلفة في الجزائر تزداد نشاطاً ورفضاً للنهج (السياسي – العسكري) الذي فرضه الجيش على المجتمع الجزائري. وبما أن الرئيس بن جديد لم يفرض نفسه على منافسيه – كما فعل بومدين – بل تم اختياره بالتوافق بين بعض التيارات التي تمثل النخب المشاركة في السلطة، بالإضافة إلى النخب المسلحة، ولذلك أصبح بن جديد مديناً لهذه النخب ملتزماً بأطروحاتها وتوجهاتها السياسية والاقتصادية والأيديولوجية. ففي سبيل ذلك أكد نظام بن جديد على محورين مهمين شعبياً هما: المحور الاقتصادي والمحور السياسي.

لقد تبنى النظام السياسي منهجاً مغايراً لمنهج النظام السابق في سبيل تثبيت شرعيته، وبدأ يطرح سياسة اقتصادية تمثلت في إلغاء النظام الاشتراكي وتشجيع الخصخصة للأملاك العامة، والتشجيع على الاستهلاك عبر الاستيراد المكثف مقترناً بالدعم الحكومي للأسعار، وقد ساعد على ذلك زيادة دخل الدولة من موارد البترول، ومن هنا بدا واضحاً استقرار العلاقة بين السلطة والمجتمع طوال العقد الأول من فترة رئاسة الشاذلي بن جديد (1978 – 1988)، وكانت هذه السياسة هي الرابطة التي تمحورت حولها علاقة السلطة بالمجتمع، إلا أن خللا خطراً أصاب هذه العلاقة «عندما تقلصت الموارد المالية، في مقابل تزايد مستوى الإنفاق العام، بسبب نمط الحياة الاستهلاكي غير الرشيد الذي برز مع بداية الثمانينيات. فالانخفاض

(3) بعد وفاة الرئيس هواري بومدين كانت التوقعات ترشح كلاً من: صالح اليحياوي وعبدالعزيز بوتفليقة لخلافته في الحكم، إلا أن المؤسسة العسكرية تدخلت وفرضت عنصراً أضعف لكي تتمكن من فرض هيمنتها وسيطرتها على السلطة السياسية في الدولة، وقد ورد ذلك في خطاب استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، حيث بيّن أنه خضع لإرادة قادة القوات المسلحة في تسلم السلطة.

المؤلم في العائدات النفطية أدى... إلى تهديد الركائز التي شيّد عليها النظام نموذجه التنموي؛ وإلى ضرب «المعادلة» السياسية – الاجتماعية التي أعتاد اعتمادها. ولم تنتج سياسة «الانفتاح» إلا ارتفاعاً جديداً في عدد المتضررين، طالت هذه المرة، تلك الشرائح التي كانت تستظل بالاقتصاد الموجه» (محمد قواص، 1998: 53-54). لذلك ظهر الشرخ واضحاً في المجتمع الجزائري، فقد ظهرت شريحة «الأغنياء الجدد»، وهي طبقة غير منتجة «تعيش وفق النموذج والسلوك الغربيين، وتتمتع بوفرة استهلاكية عالية، وتستند إلى علاقات وطيدة مع أجهزة الدولة» (محمد قواص، 1998: 56). ومع أن القطاع الخاص كان يعوَّل عليه أن يكون رمزاً للصعود والارتقاء الاجتماعي والإسهام في دفع عملية التنمية، فإن انتشار الفساد داخل شركات القطاع العام وبعض الدوائر المرتبطة بالسلطة لم تكن تنوي السماح للقطاع الخاص بالاستناد إلى عقلنة اقتصادية قاعدتها الربح والجدوى، فمن شأن تلك الأسس أن تضرب شرعية النظام السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتكزة على سياسة التحكم في التوزيع لمصلحة عناصر النظام السياسي.

لقد برزت مظاهر الإخفاق الاقتصادي وتجسدت في ضعف الأداء والمردود الاقتصادي للمنشآت والتجهيزات التي كلفت الدولة ثروات ضخمة، وكان من نتائج ذلك الإخفاق «تعميق عملية التشوه والتبعية التي تعرضت لها البنية الاقتصادية بسبب الاعتماد شبه المطلق على مداخيل الريع النفطي» (العياشي عنصر، 1995: 84) وعندما انهارت أسعار النفط في السوق الدولية، وفقدت قسماً كبيراً من عائداتها، وتفاقم الوضع الاقتصادي، وسيطرت البيروقراطية العسكرية على أوضاع الاقتصاد، لم تعد الدولة مع ذلك كله قادرة على الوفاء بوعودها لإصلاح الوضع الاقتصادي، واضطرت إلى التخلي عن دعمها للأسعار الاستهلاكية، فارتفع معدل التضخم إلى حد أصبح يثير القلق على مستقبل الوضع الاقتصادي، وارتفع معدل البطالة حتى تجاوز 25% من القوى العاملة، وانخفضت قيمة العملة بنسبة 50%، وجمدت الأجور، وتراكمت الديون حتى بلغت في بداية التسعينيات نحو 26 مليار دولار (العياشي عنصر، 1995: 84 – 85). ونتج عن هذه الأوضاع المتردية انتقال شرائح كبيرة من المجتمع إلى التهميش، بما في ذلك الطبقات الوسطى وخريجو الجامعات من أطباء ومهندسين، وبدأت هذه الشرائح تطالب بحصتها من الاستهلاك وإصلاح الوضع الاقتصادي المتدهور، الأمر الذي ولد لدى هذه الشرائح «إحساساً عاماً بالظلم والحرمان، وأشعل نار التململ الاجتماعي المطالب بتوزيع أكثر عدالة للثروة الوطنية» (محمد قواص، 1998: 59). بل إن هذا الوضع الاقتصادي المتردي

بدأ يضغط على الشرائح الاجتماعية، وخصوصاً الشابة منها، مما أدى إلى فقدان الثقة بالسلطة ورموزها، ولذلك وجدت هذه الشرائح خلاصها في الالتحاق بالحركة الدينية السياسية، وتبنت في المقابل ثقافة عنف تعبر من خلالها عن حالة اليأس والحرمان والقنوط التي تعتريها[4].

المحور السياسي:

لقد أدرك الرئيس بن جديد أن الأوضاع الدولية والإقليمية والمحلية تفرض عليه ضرورة التغيير السياسي ليتمشى مع هذه المتغيرات، فعلى المستوى الدولي رأى الرئيس الشاذلي بن جديد أن دول العالم بدأت تعصف بها رياح التغيير، وبدأت معظم دول العالم تعيد حساباتها من هذه التغيرات. فقد بدأت الدول تتحول نحو التعددية السياسية. وأن نظام الحزب الواحد أصبح غير ذي فاعلية، بل إن الدول أحادية الحزب في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي (السابق) بدأت تنهار، وأن التحول إلى نظام التعدد الحزبي هو التطور الحتمي الذي يجب على الأنظمة أن تتبناه في سبيل تجنب انتشار المعارضة والعنف.

أما على المستوى السياسي المحلي: فقد كان حزب جبهة التحرير هو الحزب المسيطر والمحتكر للسلطة السياسية، وأدى هذا الاحتكار إلى خنق الحريات الفردية والعامة، بل مصادرتها في بعض الأحيان، ومن ثم التعسف في استعمال السلطة، وهذا بدوره أدى إلى إخفاق الجهاز البيروقراطي في أداء مهماته بوصفه وسيلة للاتصال وأداة لتنفيذ البرامج والمخططات، كل ذلك أدى إلى إحداث فجوة بين النظام السياسي والمجتمع، بل أوجد مواجهة بينهما، ونتج عن ذلك فقدان النظام السياسي لمصداقيته وشرعيته لدى شرائح المجتمع المختلفة، بل أدى إلى ظهور وضع متفجر يصل إلى استخدام العنف أحياناً لفك الحصار المضروب على القوى السياسية والاجتماعية في المجتمع (العياشي عنصر، 1995: 88). لقد ظهرت الخلافات والاختلافات في المؤسسات السياسية والعسكرية حول إدارة الأزمة، وظهرت حركات معارضة ذات قاعدة شعبية كبيرة: مثل الحركة الإسلامية، والتي نشأت حول المساجد والخطباء، وتشبعت بأطروحات قادة الحركة الإسلامية السياسية والتي جاءت رد فعل لانتشار الفساد الإداري والمالي والسياسي في الدولة. وقد تشكل إطارها النضالي من

(4) كانت اول عملية عسكرية كبيرة قامت بها إحدى الجماعات المتضررة من الأوضاع الاقتصادية ضد الجيش الجزائري في «قمار» بالجنوب الجزائري تشتمل على طبيب عاطل عن العمل.

الجامعيين والموظفين في القطاع العام في الدولة، ومعظمهم من الشبان الذين وجدوا فيها اعترافاً اجتماعياً بوضعهم. كذلك برزت حركات معارضة – فقدت هي الأخرى الثقة في الدولة – تطالب بالتغيير السياسي والمؤسسي: مثل الحركة الثقافية البربرية، وأخرى ذات نزعة أيديولوجية تمثلت في المنظمات اليسارية. فجميع هذه التنظيمات على اختلاف توجهاتها وأهدافها اتفقت جميعاً على أمر أساسي، وهو معارضة النظام السياسي ومعارضة الممارسات التي تقوم بها العناصر المتنفذة في السلطة. كانت مطالب المعارضة واضحة ومنسقة: تتمثل في وضع برنامج منهجي للإصلاحات المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وأدرك النظام السياسي أنه أمام متغيرات يصعب ضبطها، ولذلك ظهرت على رموز النظام علامات الارتباك والانقسام تجاه مطالب المعارضة، ومع ذلك أخذ النظام السياسي يراوغ ويناور ويرفض التنازل عن المكتسبات السياسية التي حققها، أدت هذه السياسة إلى انفجار الأوضاع في الدولة في أكتوبر عام 1988م، حيث ظهرت التظاهرات والحوادث وتدخل الجيش وأعلنت حالة الطوارئ وبدأ الجيش يقمع التظاهرات (غازي حيدوسي، 1997: 84–89).

أدرك الرئيس بن جديد خطورة الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الدولة، وأن الجزائر دخلت عصراً جديداً لا بد فيه من تغيير لغة الخطاب السياسي، وأن المواجهة مع المعارضة حتمية ما لم يتخذ النظام السياسي إصلاحات سياسية جذرية، ولذلك اعتمد الرئيس ما يعرف بسياسة «الانفتاح السياسي» والحوار والتغيير إلى الأفضل، لأن ذلك – كما يرى الرئيس – هو الوسيلة الوحيدة لجمع الحكم والمعارضة في محاولة لإبعاد شبح العنف المسلح عن الدولة، فأصدر قانون (5 يونيو 1989م) والذي يقضي بإلغاء نظام الحزب الواحد والسماح بنظام التعددية الحزبية، ووعد بإجراء الانتخابات على المستويات المختلفة، ابتداءً من الانتخابات البلدية، مروراً بالانتخابات النيابية ووصولاً إلى الانتخابات الرئاسية (محمد أبو عامود، 1993: 119). ولتحقيق التغيير والانفتاح وتطبيق الديموقراطية أعلن الرئيس عن إجراء الانتخابات النيابية في 26 ديسمبر 1991م، ولم يتوقع النظام السياسي (ومؤسساته السياسية والعسكرية) عند طرح برنامج الانفتاح السياسي والتعدد الحزبي أن القوى السياسية الإسلامية تمتلك قاعدة شعبية عريضة تؤهلها للفوز بالانتخابات[5]. وجرت الانتخابات في موعدها وجاءت المفاجأة بحصول جبهة الإنقاذ على 188 مقعداً نيابياً

(5) كانت القوى الإسلامية البارزة آنذاك هي: الجبهة الإسلامية للإنقاذ ويرأسها د. عباسي مدني، وحركة المجتمع الإسلامي، ويرأسها الشيخ محفوظ نحناح، وحركة النهضة الإسلامية التي أسسها ويرأسها الشيخ عبدالله جاب الله.

من أصل 430 في الدورة الأولى، حيث حصلت على نسبة 44% من أصوات المقترعين، وكانت التوقعات تؤكد أن جبهة الإنقاذ ستحصل في الدورة الثانية على أكثرية الثلثين (إبراهيم غانم، 1992: 66). وكانت رغبة الرئيس بن جديد هي التعايش مع جبهة الإنقاذ وخصوصاً بعد ظهور المؤشرات التي تبين مدى شعبية الجبهة في الشارع الجزائري، وقد كانت استراتيجية بن جديد هي محاولة لإرساء توازنات للقوى على الخريطة الجزائرية؛ توازنات بين السلطة السياسية من جهة والجبهة ذات التأثير الشعبي الكبير والقوى السياسية الأخرى من جهة أخرى.

هذا التوجه للرئيس بن جديد وكذلك الفوز الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ لم يلق الرضا والقبول من قبل المؤسسة العسكرية، ولذلك بدأ الجيش يمسك بزمام السلطة لإبعاد الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الوصول إلى السلطة، فأجبر الجيش الرئيس بن جديد على اتخاذ إجراءات تتعارض مع منهجه السياسي، ومنها: إلغاء نتائج الانتخابات البرلمانية التي فازت بها جبهة الإنقاذ، وحل المجلس الشعبي الوطني (البرلمان)، وتعليق العملية الانتخابية، وأخيراً أجبر الرئيس الشاذلي بن جديد على تقديم استقالته[6]. بعد تلك الإجراءات توالت الأحداث التي عصفت بالوضع المتفجر في الجزائر، مما جعل الجيش يتخذ بعض الإجراءات، ومنها: حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومنع وسائلها الإعلامية من الصدور، وبدء حملة الاعتقالات الواسعة في صفوف الحركة الإسلامية، وبخاصة بين قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ، مع رفض إجراء أي حوار مع القوى السياسية.

انطلاقاً من هذه الإجراءات أصبح للمؤسسة العسكرية وزن سياسي كبير في نطاق المعادلة السياسية الجزائرية، وأخذت الأزمة الجزائرية منعطفاً خطراً، فقد أدى الجيش دوراً أساسياً في انفجار الأوضاع وبداية المواجهة بين السلطة وقوى الإسلام السياسي. هذه الإجراءات دفعت أحزاب المعارضة «إلى العمل السري والاعتقاد بشرعية استخدام العنف في مواجهة السلطة السياسية التي لم تحترم إرادة الشعب التي عبر عنها في صناديق الانتخابات» (محمد أبو عامود، 1993: 120). بعد نجاح المؤسسة العسكرية في الضغط على النظام السياسي لاتخاذ إجراءات ضد سياسة الانفتاح السياسي والاقتصادي، بدأ يتبلور دور الجيش بوصفه حارساً للنظام

(6) تقول المصادر المقربة من الرئاسة أن الجيش أجبر الرئيس على الاستقالة، حيث اجتمع نحو 180 ضابطاً من القوات المسلحة وبتواطؤ مع الوزير الأول سيد أحمد غزالي، وأجبروا الرئيس على الاستقالة (انظر حول هذا الأمر (محمد قواص 1998: 123)، (غازي حيدوسي، 1997: 173).

السياسي، وهذا جعله في مواجهة مباشرة مع القوى والتيارات السياسية التي بدأت تطرح نفسها بوصفها بديلاً للنظام السياسي القائم، ومن هنا اتجهت المؤسسة العسكرية إلى استخدام العنف ضد القوى المعارضة لتقليص دور هذه القوى وتحجيمه. كما تركزت السلطة في يد المؤسسة العسكرية تعزل من تشاء وتعين من تشاء (في رئاسة الدولة) على حساب إرادة الشعب ورغباته وتضييق الخناق على الجماعات والتنظيمات المعارضة، الأمر الذي أفقدها فاعليتها بوصفها قنوات اتصال بين الشعب والسلطة الحاكمة. كل ذلك أوجد بيئة مناسبة لممارسة أعمال العنف، فعندما تنعدم القنوات الرسمية أو تضيق للمشاركة والتعبير عن الرأي ينفتح الباب أمام العمل تحت الأرض، أضف إلى ذلك حالة الإخفاق والإحباط التي عمت الجماهير الجزائرية (وبخاصة الشابة والمثقفة) نتيجة لسوء الأوضاع الاقتصادية وانتشار البطالة بين الناس والتي عبّر عنها الشعب الجزائري في شكل تظاهرات عارمة خلال عامي 1988 و1991م. وهذه المرحلة من مراحل العنف السياسي في الجزائر يفسرها العامل النفسي الذي يؤكد على أن المجتمعات عندما تمر بمرحلة ازدهار اقتصادي يعقبها فترة انتكاس حاد، فإن ذلك يؤدي إلى نوع من الإحباط نتيجة لبروز فجوة بين التوقعات والآمال من ناحية، وما يحصل عليه الناس من ناحية أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة احتمال ظهور العنف السياسي، وهذا ما حدث في الجزائر في أواخر عهد الرئيس الشاذلي بن جديد.

سمات العنف السياسي في الجزائر في عهد كل من بوضياف وعلي كافي:

شهد عهد الرئيس الأمين زروال أشد أعمال العنف السياسي في الجزائر، غير أنه لا يمكن الحديث عن أسباب العنف السياسي في عهد الرئيس الأمين زروال دون الأخذ في الاعتبار التراكمات السياسية والعنفية التي خلفتها الأنظمة السياسية السابقة، بدءاً من أواخر عهد الرئيس بن جديد ومروراً بعهد محمد بوضياف وانتهاءً بعهد علي كافي. تلك الأنظمة الثلاثة وما خلفته من تركة سياسية واقتصادية واجتماعية معقدة كانت تمثل أسس العنف السياسي في عهد الأمين زروال. إن التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها الجزائر في ظل دستور سنة 1989 والذي نص على التعددية السياسية، وجرت على أساسه الانتخابات المحلية في يونيو سنة 1990، ثم الانتخابات البرلمانية في ديسمبر 1991م، هذه التحولات من نظام الحزب الواحد (حزب جبهة التحرير الوطني) إلى النظام الديموقراطي القائم على تعدد الأحزاب السياسية، والمنافسة الحرة، والتداول

السلمي للسلطة، وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، والسماح للقطاع الخاص بممارسة دور أكبر في قطاعات الإنتاج والتصنيع والتجارة الداخلية والخارجية، تأثرت بالتحولات الجذرية التي شهدتها دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق، كل هذه التحولات لم تعكس تحولاً أساسياً في طبيعة هيمنة المؤسسة العسكرية، بل إن هذه التجربة تمت إحاطتها بسياج من القوانين والإجراءات التي أفرغتها من مضمونها الحقيقي، بل أجهضتها قبل أن تتشكل وتؤتي ثمارها. إن المؤسسات التي تمتلك وسائل الإكراه (الجيش، والشرطة، وأجهزة الاستخبارات) لم تكن قادرة على استيعاب القوى المختلفة والمتنوعة بطريقة سلمية ومن دون اللجوء إلى العنف، وكذلك لم تستوعب المؤسسة العسكرية إعطاء الشعب دوراً في تحديد اختياره بطريقة مشروعة، فهو وحده مصدر السلطات في الدولة، والذي عبّر عن هذا الدور من خلال صناديق الانتخابات في المرحلة الأولى في ديسمبر 1991م، وأسفر ذلك عن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأكثرية تصل إلى 44% من إجمالي عدد مقاعد المجلس الشعبي (البرلمان) إلا أن المؤسسة العسكرية حاولت جر المنظمات والأحزاب الإسلامية للانخراط في العنف، الأمر الذي برر لهذه المؤسسات ممارسة العنف السياسي، وذلك بهدف ضمان استمرار النظام السياسي، والحفاظ على الوضع القائم، وتقليص حجم القوى المعارضة للنظام ودورها، وبخاصة التنظيمات الإسلامية، ومن ثم إقناع النظام السياسي بعدم وجود مخرج إلا بالعودة إلى النظام السابق، والتخلي عن الإصلاحات السياسية.

المؤسسة العسكرية في الجزائر – مثل غيرها من المؤسسات العسكرية في دول العالم الثالث – قد تكون وسيلة للاستقرار إذا استطاعت القيادة السياسية أن تروضها وتوجهها للقيام بوظيفتها الأساسية، وقد تنخرط المؤسسة العسكرية في المعترك السياسي وتفقد وظيفتها الأساسية، وذلك يؤدي إلى الفوضى والعنف وعدم الاستقرار، وهذا يحدث في حالة سيطرة المؤسسة العسكرية على القيادة السياسية. وقد مرت الجزائر بالحالتين السابقتين: الأولى في عهد الرئيس هواري بومدين، حيث كان يتمتع بقوة الشخصية والقيادة «الكاريزمية». لقد حيد الرئيس بومدين المؤسسة العسكرية ومنعها من الانخراط في الحياة السياسية الجزائرية، ولذلك انفرد بالحكم فارضاً قوة الحزب (جبهة التحرير الوطني) في إدارة شؤون الدولة، وقد أدى ذلك إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. أما الحالة الثانية فقد بدأت منذ وفاة الرئيس بومدين واستمرت إلى الوقت الحاضر، حيث اتسمت هذه

المرحلة بتدخل الجيش في السلطة السياسية وأصبح يعيِّن ويقيل القيادات السياسية في الدولة.

بعد استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد حرصت المؤسسة العسكرية على الاحتماء بالشرعية التاريخية الثورية[7]، فقد بحثت المؤسسة العسكرية الحاكمة عن وجه مدني جديد، يمكن استخدامه واجهة للسلطة العسكرية وعلى أن يكون من القادة التاريخيين لحرب التحرير، فلم تجد المؤسسة العسكرية أفضل من محمد بوضياف وأحد صانعي الاستقلال[8]، حيث إنه الشخصية التي تتوافر لديها صفات خاصة مؤهلة لرئاسة المجلس المؤقت (المجلس الأعلى للدولة)[9]، ويعطيه الثقل الشرعي. فقد تولى محمد بوضياف رئاسة «المجلس الأعلى للدولة» وطرح برنامجه السياسي والمتمثل في «أن مجلس الرئاسة وضع انتقالي نحو نظام ديموقراطي يحتكم إلى الدستور الذي تضعه جمعية تأسيسية منتخبة تلتزم بمبادئ الثورة الجزائرية، حول وحدة التراب الوطني والتنمية الاقتصادية الشاملة في خدمة المواطن» (محمد أبو عامود، 1993: 115).

عندما تسلم الرئيس بوضياف الحكم في الجزائر وجد أن السلطة السياسية لا تتمتع بالقاعدة الشعبية التي تستند إليها والتي تؤهلها لفرض النظام، وتوفر الدعم اللازم لمشروعها الاقتصادي والاجتماعي، وتشكل قوة سياسية لدعم برامجها المختلفة، أضف إلى ذلك اهتزاز صورة المؤسسة العسكرية لدى الشعب الجزائري وخصوصاً بعد اشتراك الجيش في مواجهات دامية ضد الجماهير الشعبية، وتجاوزه الدور الذي حدده له الدستور الجزائري وتدخله في اللعبة السياسية (هدى ميتكيس، 1993: 44). لذلك طرح الرئيس بوضياف فكرة إنشاء تجمع وحدوي وطني يتكون من

---

(7) يقصد بالشرعية التاريخية الثورية شرعية النظام السياسي الذي جاهد الاستعمار الفرنسي وحاربه حتى حصلت الجزائر على الاستقلال، وبذلك اكتسب النظام السياسي وعناصره شرعية الحكم.

(8) محمد بوضياف: أحد رجالات الثورة التاريخيين، يمتلك شرعية تاريخية لكونه كان واحداً من «مجموعة الـ 22» التي أطلقت انتفاضة الأول من نوفمبر 1954م. نفي إلى فرنسا بعد أزمة صيف 1922م، ثم حكم عليه بالإعدام في عام 1962 في عهد الرئيس أحمد بن بيلا، وانتقل بعد ذلك إلى المغرب. ولذلك فإن اختياره من قبل المؤسسة العسكرية رئيساً لمجلس الرئاسة، هو منح المجلس الذي كونته المؤسسة العسكرية الشرعية الضرورية لحكم البلاد.

(9) بعد استقالة بن جديد تم استحداث المجلس الأعلى للدولة تحت مبرر دستوري؛ هو استكمال مدة الرئيس السابق الشاذلي بن جديد التي كان قد تبقى منها سنتان، ويضم المجلس بالإضافة إلى بوضياف كلاً من: (1) خالد نزار: وزير الدفاع (2) تيجاني هدام: شخصية إسلامية (3) علي هارون: دكتور في الحقوق ووزير دولة سابق لحقوق الإنسان (4) علي كافي: من قادة جبهة التحرير الوطني والأمين العام للمنظمة الوطنية للمجاهدين.

مجموعة من القوى السياسية والأحزاب والمنظمات المهنية والنقابية في تجمع وطني بوصفه أحد أشكال الحزب الواحد، أطلق عليه «حزب التجمع الوطني الديموقراطي»، وذلك لسد الفراغ السياسي الناتج عن حل جبهة الإنقاذ الإسلامية وتجميد حزب التحرير الوطني (محمد أبو عامود، 1993: 116). ثم بدأ الرئيس يعطي أهمية كبيرة لقضية الفساد المالي والإداري والتجاوزات التي ظهرت في مرحلة الرئيس بن جديد، وكان يبدو من طرح بوضياف السياسي أنه أصبح يهدد، ليس الوجود السياسي لتنظيمات المعارضة فحسب، بل كذلك أصبح يهدد مصالح النخب السياسية والعسكرية في الدولة، حيث كان يستعد لإقالة مجموعة من كبار الموظفين والمسؤولين في المؤسسة العسكرية. ومع أن الجيش أدى دوراً مهماً في تولي بوضياف السلطة، فإن بوضياف حاول أن يقلص من دور المؤسسة العسكرية في العمل السياسي وإيضاح أنه ليس واجهة للسلطة العسكرية، وكذلك أراد أن ينهج أسلوب مواجهة مع القوى التي يعتقد بأنها خلف هذا الفساد. وقد سبب ذلك مواجهة بين بوضياف من ناحية والمسؤولين السياسيين والعسكريين من ناحية أخرى، أضف إلى ذلك مواجهة بوضياف للقوى السياسية الإسلامية، حيث بدأت السلطة باعتقالات واسعة شملت القيادات البارزة في الأحزاب الإسلامية. ومن هنا وجد بوضياف أنه أصبح في صراع مع جبهتين؛ جبهة القوى الرسمية من مدنية وعسكرية، وجبهة المعارضة، ولأن هذه المواجهة بين بوضياف والأطراف الأخرى هي مواجهة غير متكافئة، فقد دفع بوضياف حياته ثمناً لمواقفه تلك[10].

بعد اغتيال بوضياف بدأ الصراع على السلطة في الجزائر، ورغبة المؤسسة العسكرية البقاء في الظل على الأقل في مرحلة عدم الاستقرار السياسي التي تعصف بالجزائر. ونتيجة لذلك حرصت المؤسسة العسكرية مرة أخرى على الاحتماء بالشرعية التاريخية الثورية، وتم اختيار علي حسين كافي الذي يعد رمزاً من رموز الشرعية الثورية، رئيساً للمجلس الأعلى للدولة، وذلك لما يتمتع به من نفوذ قوي، حيث تُوج هذا النفوذ برئاسته لمنظمة قدماء المجاهدين.

عندما جاء علي كافي إلى السلطة رغب في تجسير الفجوة بين النظام

(10) على الرغم من أن المدة الزمنية التي حكم فيها بوضياف الجزائر كانت فترة قصيرة جداً فإن النظام السياسي قد مارس في تلك المدة أشد أعمال العنف، حيث إن الجزائر لم تشهد قط قمعاً بلغ هذا العنف أو انتهاكاً صريحاً لحقوق الإنسان كما حدث أثناء حكم بوضياف. فقد شهدت هذه الفترة اعتقال ما بين 5 إلى 6 آلاف من أنصار جبهة الإنقاذ (انظر: هدى ميتكيس، 1993: 49).

السياسي والمعارضة بشتى أطيافها، أو تفتيت قوة المعارضة بما يخدم مصلحة النظام السياسي، فلجأ إلى أسلوب فتح الحوار والمصالحة وتهدئة الأوضاع السياسية بالإضافة إلى المناورة السياسية آخذاً بمنهج الاعتدال في التعامل مع المعارضة في محاولة لتحقيق الحد الأدنى من التوافق السياسي مع المنظمات والأحزاب المعارضة للنظام السياسي، ومن ثم البحث عن صيغة توفيقية تكون مقبولة من الأطراف كافة. ففي سبيل تحقيق ذلك بدأ النظام السياسي باتخاذ جملة من الأساليب المختلفة (هدى ميتكيس، 1993: 51–52) مثل:

أولاً: محاولة استقطاب بعض القيادات الإسلامية لجبهة الإنقاذ سواء القيادات الرئيسة لعقد اتفاقات تصالحية معها، أو بعض القيادات المنشقة عن جبهة الإنقاذ ودعمها في سبيل الضغط على الجبهة أو محاولة تفتيت وحدتها.

ثانياً: بدأ النظام السياسي في تكوين بديل لجبهة الإنقاذ من التنظيمات الإسلامية الهامشية في الحركة الإسلامية الجزائرية لتمثل الواجهة الشرعية للحركة الإسلامية، الأمر الذي قد يضعف الدور السياسي والمكانة الشعبية لجبهة الإنقاذ في الجزائر.

ثالثاً: حرص النظام السياسي على مد حيز المصالحة لتشمل بقية أطراف المعادلة السياسية في الجزائر، وبخاصة الأحزاب السياسية العلمانية، وذلك لتكوين توازن سياسي في الدولة بين الحكومة ومختلف التيارات السياسية الفاعلة في إطار مصالحة وطنية. إلا أن هذه الاستراتيجية لم تنجح، ولم يحدث تغير جوهري في الأوضاع السياسية والاقتصادية في الجزائر، بل لقد شهدت الجزائر في تلك المرحلة أعمال عنف واسعة النطاق شاركت فيها جميع قوات الحكومة والمعارضة باستخدام أساليب عنف أكثر شدة من أي وقت مضى.

تجليات العنف السياسي في عهد الأمين زروال:

على ضوء مسار الأحداث المعقدة هذه، وحدة تصاعد مواقف العنف، تم اختيار الأمين زروال ليرأس المجلس الأعلى للدولة. ولذلك فقد ورث نظام الرئيس زروال هذه التركة من الكم الهائل من تراكمات الصراع السياسي والعسكري بين النظام السياسي وقوى المعارضة في الجزائر. إذن فالعنف السياسي في عهد الأمين زروال ما هو إلا امتداد طبيعي لأسباب العنف في العهدين السياسيين السابقين لعهد زروال، ومع ذلك فقد اتسم عهد الأمين زروال بمجموعة من السمات التي

لازمت النظام السياسي طوال فترته وأدت إلى ترسيخ العنف السياسي واستمراره حتى أصبحت من سمات ذلك النظام. وتتمثل هذه السمات في الأبعاد التالية:

أولاً: تورط جميع القوى السياسية (الرسمية والشعبية) وبكثافة شديدة في دوامة العنف السياسي، الأمر الذي أدى إلى تشعب مصادر العنف السياسي في الدولة. إن إيقاف المسار الانتخابي في عام 1992 من قبل المجلس الأعلى للدولة والذي هيمنت عليه المؤسسة العسكرية قد فجر الأزمة بين سلطة النظام السياسي والقوى السياسية المعارضة، وبخاصة جبهة الإنقاذ الإسلامية التي حصلت في تلك الانتخابات على أكثرية مقاعد المجلس الوطني (البرلمان). تلك الأزمة التي جرفت جميع القوى الفاعلة على الخريطة السياسية الجزائرية في تكتلات سياسية وعسكرية في مواجهة بعضها بعضاً، مما سبب حالة من الفوضى والتشتت وعدم الاستقرار في الدولة. فمنذ تسلم الأمين زروال السلطة في الدولة لم يستطع أن يغير من الوضع القائم بل لقد زادت أعمال العنف، مما أدى إلى أزمة مجتمعية شاملة كان من نتيجتها ظهور المزيد من بؤر التوتر والانفجار في المجتمع، وبرز كثير من التنظيمات الفرعية المسلحة التي لم تعد تأتمر بأوامر القيادة السياسية لجبهة الإنقاذ الإسلامية وتوجيهاتها، وانخرط المجتمع في دوامة من العنف يصعب على الرئيس أو حتى المؤسسة العسكرية التحكم فيها أو تحديد العناصر الفاعلة فيها.

ثانياً: هيمنة المؤسسة العسكرية على القرار السياسي في الدولة، وبروزها طرفاً رئيساً في العنف السياسي. وهذه السمة لا تقتصر على عهد زروال بقدر ما كانت سمة من سمات العهود السابقة وخصوصاً عهدي محمد بوضياف وعلي كافي. لقد اكتسبت المؤسسة العسكرية الجزائرية هيبتها واحترامها من تاريخها الطويل في الكفاح حتى تحقق استقلال الجزائر، ثم استمرت بوصفها مركز قوة داعمة للنظام السياسي في برامجه الإصلاحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولم تتورط المؤسسة العسكرية بشكل مباشر في صنع السياسة الجزائرية الخارجية والداخلية في مرحلة بناء الدولة الجزائرية، وهي المرحلة التي استمرت من تاريخ الاستقلال عام 1962 حتى وفاة الرئيس الراحل هواري بومدين عام 1978م، إلا أن المؤسسة العسكرية برزت مع بداية عهد الشاذلي بن جديد بوصفها أقوى طرف في الصراع الدائر على السلطة في الجزائر، حيث نجحت في المشاركة والتحكم في كل الخيارات السياسية، وتعدد تدخلها لضبط توازنات القوى في الجزائر. فبقدر ما أدت المؤسسة العسكرية في الجزائر دوراً محورياً في حماية

النظام السياسي، استطاعت أن تقوم بدور مهم في الحياة السياسية وبخاصة فيما يتعلق باختيار قيادات النظام السياسي ابتداءً بالرئيس الشاذلي بن جديد وانتهاءً بالرئيس الأمين زروال. فمنذ تولي الرئيس الشاذلي بن جديد الرئاسة ارتبطت المؤسسة العسكرية، ممثلة في القيادات العسكرية، بشبكة واسعة من العلاقات مع النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة، الأمر الذي ضمنت من خلاله الارتباط بمراكز اتخاذ القرار السياسي في الدولة، وهذا يبين الدور الاستراتيجي للمؤسسة العسكرية في النظام السياسي وقدرتها على المشاركة والتحكم عن قرب في توجيه الإيقاع وضبطه لمؤسسة الرئاسة ومسارها السياسي. هذه الهيمنة العسكرية على أدوات صنع القرار والمشاركة الفعلية في رسم السياسة الخارجية والداخلية للجزائر شكلت عائقاً أساسياً في حركة النظام السياسي، الأمر الذي دفع القيادات السياسية إلى التخفيف من تلك الهيمنة، ومن ثم تقنين دور المؤسسة العسكرية، وكان ذلك من خلال دستور 1989م والذي تضمن إشارة واضحة إلى حظر العمل في المجال السياسي على الجيش ومحاولة تحجيم دوره بإبعاده عن مصدر اتخاذ القرار السياسي، إلا أن المؤسسة العسكرية استطاعت الإمساك بزمام الأمور وتخلصت من جميع الرؤساء الذين حاولوا تجريد المؤسسة العسكرية من المكاسب السياسية التي تحققت لها منذ تولي الشاذلي بن جديد[11].

ثالثاً: انتفاء الشرعية التاريخية الثورية عن نظام الأمين زروال وضعف سلطته أمام المؤسسة العسكرية. لقد ظلت الأنظمة السابقة لنظام الرئيس زروال تستمد شرعيتها من الشرعية التاريخية الثورية التي تحققت من خلال المقاومة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي، واستمرت هذه الشرعية في الدفاع عن أولوياتها في مواجهة أي قوة سياسية تحاول منافستها، إلا أن تراجع هذه الشرعية بعد حكم علي كافي سبب أزمة سياسية للنظام السياسي أدت إلى إضعاف الرئيس زروال. فالشرعية التاريخية للنظام السياسي – على مدى المراحل التاريخية السابقة – تمثلت في التداخل بين السلطة السياسية وجبهة التحرير الوطني التي قادت الجهاد ضد فرنسا، إلا أن فك الارتباط بين السلطة السياسية وجبهة التحرير الوطني أدى إلى تراجع شرعية النظام السياسي تجاه الجماهير، وفرض ضرورة البحث عن

(11) فرضت المؤسسة العسكرية الاستقالة على الرئيس الشاذلي بن جديد. أما محمد بوضياف فقد تمت تصفيته في ظروف ما زالت غامضة. الرئيس الأمين زروال تمت مضايقته وفرض الضغوط عليه حتى أعلن استقالته ولم تنته بعد مدة رئاسته.

بديل شرعي آخر للنظام السياسي، تمثل ذلك في نظام الإصلاحات السياسية من خلال بناء المؤسسات السياسية والتعدد الحزبي التي تحققت في أواخر عهد الرئيس الشاذلي بن جديد من تحول في شرعية النظام من الشرعية التاريخية إلى شرعية التعددية الحزبية.

إن تدخل الجيش في السلطة أوقف الإصلاحات السياسية وحاول إعادة الاعتماد على الشرعية التاريخية الثورية، من خلال اختيار كل من محمد بوضياف وعلي كافي بوصفهما رمزين لهذه الشرعية، وأصبحت المؤسسة العسكرية تتحكم في مجريات أمور الدولة من خلال تحكمها في مؤسسة الرئاسة والهيمنة على مفاتيح السلطة، حيث أصبحت تختار من تشاء على رأس الدولة وتقيل من تشاء. ومن وراء ستار الشرعية التاريخية قامت المؤسسة العسكرية بأعمال ومواجهات دامية ضد أطراف المعارضة السياسية والجماهير الجزائرية. ومن هذا المنطلق تم اختيار الرئيس الأمين زروال لرئاسة الدولة، وكان اختياره عبارة عن أول حالة خروج على الشرعية التاريخية، حيث لم يكن زروال من القيادات ذات الوزن التاريخي في النظام السياسي الجزائري. لذلك كان اختياره عبارة عن تأكيد هيمنة المؤسسة العسكرية ووصايتها على مؤسسة الرئاسة؛ ومؤشراً واضحاً على خضوع الرئيس للجيش وعدم استقلاليته في اتخاذ القرار السياسي، وتداخلت المسؤوليات بين المؤسستين، وفقدت مؤسسة الرئاسة مصداقيتها لدى شرائح عريضة من المجتمع الجزائري، مما سبب توسيع الفجوة بين الحاكم والمحكوم. من هنا برز ضعف الرئيس زروال، وكان ذلك واضحاً من جانبين:

1 – أن المؤسسة العسكرية هي التي أتت به إلى مؤسسة الرئاسة، ولذلك لا بد للرئيس أن ينصاع وينفذ ما يرسم له من قيادة المؤسسة العسكرية، وانطلاقاً من خلفيته العسكرية فقد أعطى المؤسسة العسكرية دوراً كبيراً تمثل في هيمنتها على مركز القرار السياسي.

2 – يتعلق هذا الجانب بشرعية نظام زروال، فقد انتفت الشرعية التاريخية وكذلك الشرعية القانونية، ونتيجة لذلك تحولت مؤسسة الرئاسة إلى مجرد هيئة استشارية مشكلة لأداء وظائف إدارية. من هنا فقدت مؤسسة الرئاسة ثقة الشعب والقوى السياسية في الجزائر، وأصبحت المؤسسة العسكرية تقوم بعملية الإقصاء لقوى سياسية واجتماعية ذات توجهات سياسية مغايرة مستخدمة في ذلك العنف

والتصفية الجسدية لفرض الهيمنة، الأمر الذي أدى إلى ظهور ردود أفعال مماثلة لمقاومة الهيمنة والاستبداد الفئوي بالسلطة، حيث ظهر ذلك في المقاومة السلبية أولاً، ثم الاحتجاج والعنف ثانياً. (العياشي عنصر، 88:1995). وعلى الرغم من هذا الوضع المتأزم بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية من ناحية والمعارضة السياسية من ناحية أخرى، فقد حدث تغير جوهري في شرعية النظام السياسي كان من المفروض أن يستثمره الرئيس زروال للخروج من الطوق الذي ضرب حوله وحدّ من سلطته. هذا التغير تمثل في الانتخابات الرئاسية التعددية التي جرت في نوفمبر عام 1995، والتي فاز فيها الرئيس زروال بأكثر من 60% من الأصوات واكتسب من خلالها الرئيس زروال شرعية قانونية فعلية، ألغت الحق التاريخي للشرعية الأولى.

ففوز الرئيس زروال في تلك الانتخابات أتاح له فرصة كبيرة في التحرر من هيمنة المؤسسة العسكرية، وفي فرض حل سياسي للأزمة، وإعادة التوازنات للقوى السياسية في الدولة انطلاقاً من أنه يستند إلى قاعدة شعبية، لكن الرئيس زروال لم يستثمر هذه الفرصة التي أتاحها له الشعب الجزائري من خلال صناديق الاقتراع (توفيق المديني، 1998: 96–97). كذلك من ضمن المآخذ على حكومة زروال الأمور التالية: (أ) أن حكومة زروال لم تغير شيئاً فشيئاً انتشار أعمال العنف والاضطرابات والصراع بين مختلف القوى السياسية من ناحية والحكومة والمؤسسة العسكرية من ناحية ثانية. (ب) كذلك لم تنجح في إدارة الأزمة السياسية في الجزائر. (ج) لم تنجح في الاستجابة للمطالب الشعبية والمتغيرات المتلاحقة على الساحة الجزائرية. (د) لم تستطع السيطرة على أعمال العنف في الدولة. (هـ) لم تنجح في معالجة الظروف الاقتصادية المتردية في الجزائر وتحسينها. (و) لم تحقق الحوار مع القوى السياسية الفاعلة في الدولة، وقد كان هذا الشعار إحدى سمات برنامج الرئيس زروال عند انتخابه.

أخيراً اكتشف الرئيس زروال أنه لم يكن إلا وسيلة من وسائل المؤسسة العسكرية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، ولذلك فاجأ الرئيس زروال الأحزاب السياسية والرأي العام الجزائري بقراره الانسحاب من الحياة السياسية قبل نهاية ولايته وسط عدم اقتناع عام بالأسباب التي أوردها، وهذا اعتراف منه بعدم قدرته على مواجهة المؤسسة العسكرية، داعياً إلى انتخابات رئاسية، والتي تمت في فبراير 1999، وفاز فيها الرئيس عبدالعزيز بوتفليقه.

أثر العامل الخارجي في العنف السياسي في الجزائر:

إن للأزمة الجزائرية أبعاداً مختلفة، لم تقتصر أبعادها على العوامل الداخلية والإقليمية، بل إن هناك أبعاداً دولية للأزمة أثرت في مسارها وطبيعتها من حيث عناصر الصراع واستمراريته. والأزمة الجزائرية تعكس جزءاً من الصراع الدولي على الجزائر بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وكل منهما له امتدادات داخل الجزائر. ويأتي اهتمام الدولتين بالأوضاع السياسية في الجزائر إلى أن التحول إلى التعددية في الجزائر يبين التأثر بالنموذج الغربي. «فالنموذج الجزائري يعكس بوضوح جدلية العالمية والخصوصية التي يثيرها مفهوم الديموقراطية، حيث ترتبط عالمية المفهوم بممارسة الديموقراطية الليبرالية وما تعرضه من تعددية حزبية، بوصفها أحد أبعادها» (هدى ميتكيس، 1993: 25).

ومع أن الدولتين قد تختلفان في الرؤى حول حل هذه الأزمة، فإن هناك اتفاقاً بينهما حول بعض الأمور الجوهرية ذات العلاقة بالأزمة الجزائرية. فالدولتان – ومعهما جميع الدول الغربية – تعدان أن تطور الأحداث في الجزائر ما هو إلا بوادر «صعود للإسلام الراديكالي أو الأصولي» العدو المحتمل استراتيجياً وثقافياً والمنافس الرئيس للديموقراطية الغربية، وهذا الصعود يعد تهديداً خطراً ويجب القضاء عليه أو وأده قبل أن ينتشر خطره أو على الأقل ترويضه ليتكيف مع المفاهيم الديموقراطية الغربية (منعم العمار، 1996: 84). وقد أكد أكثر من مفكر ورجل دولة في الدولتين، وفي أكثر من مناسبة، هذا التصور والمتمثل في الحؤول دون وصول الأحزاب الإسلامية إلى السلطة في الجزائر أو في غيرها من الدول الإسلامية. فقد أكد بلاتنر «أن الإسلام الأصولي حتى الآن يعد أكبر منافس للديموقراطية، أو هو البديل الأكثر حيوية لها في أي مكان من العالم» (منعم العمار، 1996: 84). كذلك أكد هذه الاستراتيجية وزير الخارجية الفرنسي السابق (آلان جوبيه) في عام 1993، حيث أوضح «رغبة الحكومة الفرنسية في مساعدة الجزائر للكفاح ضد الإرهاب والأصولية» (منعم العمار، 1996: 84).

كما أكد هذا التوجه الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون في كتابه «الفرصة السانحة»، عندما طلب من صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية «أن يأخذوا حذرهم من خطر الإسلام، وأن تتفرغ أمريكا له بعد أن فرغت من العدو الشيوعي» (منعم العمار، 1996: 85). كذلك ترى فرنسا أن التحولات في الجزائر وما تبعها من تصاعد تأثير التيار الإسلامي ووصوله إلى السلطة وما يحمله ذلك التيار

من نظرة معادية لفرنسا وتطلعاتها ومصالحها في منطقة تعدها منطقة ثقافية فرانكفونية، يوجب عليها السعي إلى التدخل لضبط تصاعد الأحداث والوقوف أمام أي محاولات لتقليص النفوذ الفرنسي في المنطقة (منعم العمار، 1996: 85).

فالدولتان إذن متفقتان حول منع الأحزاب السياسية الإسلامية من الانفراد بالسلطة في الجزائر. والدولتان تقفان خلف النظام السياسي في الجزائر بمؤسستيه: مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية، لكن هناك تبايناً في موقف الدولتين حيال كيفية إنهاء الأزمة الجزائرية. هذا التباين في موقف الدولتين انعكست آثاره على مختلف أطراف الصراع في الجزائر، فقد برز هذا التباين داخلياً بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية، حيث تقف خلف كل واحدة منهما دولة. ترى فرنسا أن الجزائر هي مجال حيوي لها ولا يمكن السماح لدول أخرى بمنافستها، انطلاقاً من النفوذ الفرنسي التاريخي في منطقة شمال أفريقيا وبشكل خاص في الجزائر، وكذلك انطلاقاً من الروابط التاريخية والثقافية والإرث التاريخي الاستعماري. ولتأكيد هذا الموقف تدعم فرنسا المؤسسة العسكرية إدراكاً منها بأن المؤسسة العسكرية هي القوة الشرعية التي تستطيع كبح جماح التيار الإسلامي وتعزيز النظام العلماني في الجزائر، وعدم السماح للاتجاهات الدينية في المشاركة في المسار الديموقراطي. كذلك تعول فرنسا على المؤسسة العسكرية في استمرار النظام السياسي ودعم التيار الاستئصالي (الفرنكفوني)[12] فيها للقضاء نهائياً وبالوسائل العسكرية على المقاومة المسلحة التي تشنها الجماعات الإسلامية المختلفة (أحمد مهابة، 1994ب : 128)، ولذا ترى فرنسا أن الاستقرار في الجزائر لن يتحقق إلا إذا تولى الجيش حراسة السلطة في البلاد، وقد طالب وزير خارجية فرنسا السابق (كلود شيسون) الجيش الجزائري بتحمل مسؤولياته كاملة، وأنه «لا يعتقد في أي إمكانية لسلطة بديلة غير الجيش إذا أريد للبلاد أن تستعيد استقرارها السياسي ونموها الاقتصادي» (أحمد مهابة، 1994أ : 177)، ولذلك تعتقد فرنسا أن انهيار النظام السياسي ووصول جبهة الإنقاذ الإسلامية إلى السلطة ينذر بالقضاء على أي نفوذ فرنسي ليس في الجزائر فحسب ولكن في جميع دول المغرب العربي، كما أكد ذلك وزير الخارجية الفرنسي الأسبق (رولان دوما) في عام 1992 عندما عَدَّ

---

(12) التيار الاستئصالي في المؤسسة العسكري هو عناصر قيادية في المؤسسة العسكرية الجزائرية تعد الامتداد الاستراتيجي لسياسة فرنسا في الجزائر.

أن انتصار الإسلام في الجزائر «فرضية خطرة ليس على الجزائر فحسب بل على فرنسا أيضاً» (محمد قواص، 1998: 207).

إن تركيز فرنسا على دعم المؤسسة العسكرية والبحث في إيجاد آليات للتنسيق مع دول المغرب العربي، أوجد مخاوف كثيرة عند مؤسسة الرئاسة والجزائريين، ويعود هذا التخوف إلى الخبرة التاريخية السلبية في التعامل مع فرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسي. وأن تدخلها في الجزائر هو محاولة لإبقاء الجزائر في وضع غير مستقر، كي تبقى في حاجة إلى المساعدة الفرنسية، الأمر الذي يتيح لفرنسا نوعاً من السيطرة والتحكم في الشؤون الداخلية للجزائر. كذلك احتضان فرنسا للتيارات البربرية في الجزائر تحت ستار «إحياء الثقافة البربرية» أو «تجسيد الشخصية البربرية» والتي يرى الجزائريون أنها محاولة لزعزعة الوحدة الوطنية للشعب الجزائري، (منعم العمار، 1996: 57). وقد عبر عن سياسة فرنسا هذه ورفضها الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقه، عندما أكد «أن على فرنسا أن تفهم منذ الآن أن لهجة «الأبوة» والوصاية السياسية التي تعودت أن تتعامل بها مع الجزائر لن تكون مقبولة في عهدي أبداً» (المجلة، 1999: 26).

أما الولايات المتحدة الأمريكية فإن وجودها في الجزائر لم يكن وليد الأزمة الجزائرية الحالية، بل لقد سبق ذلك بفترة طويلة. فقد تمكنت الشركات الأمريكية من السيطرة على قطاع النفط والغاز والتجارة الخارجية منذ منتصف الستينيات من القرن العشرين. أكد ذلك أحد المسؤولين الرسميين الأمريكيين عندما قال: «إن الوجود الأمريكي في الجزائر هو أهم وأضخم وجود اقتصادي في القارة الأفريقية برغم عدم وجود علاقات سياسية بين البلدين منذ عام 1967 حين قامت الحرب بين العرب وإسرائيل» (أحمد مهابة، 1994أ: 123). ولذلك فإن رؤية الولايات المتحدة الأمريكية للأزمة الجزائرية وطريقة حلها تختلف عن تلك الفرنسية. فالموقع الاستراتيجي المؤثر، والثروة البترولية الهائلة، والديموقراطية عوامل أساسية تحدد موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة الجزائرية. فالولايات المتحدة الأمريكية تضع مصالحها الاقتصادية والسياسية في مقدمة أولوياتها في التعامل مع الجزائر، بحكم موقعها الاستراتيجي الذي يؤثر في الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي منطقة تعد مجالاً حيوياً للولايات المتحدة الأمريكية. ويهمها كذلك الاستقرار السياسي في الجزائر وخصوصاً أنها تمتلك ثروات طبيعية هائلة من النفط والغاز، وتهتم كذلك بتحرير الاقتصاد العالمي. وقد حققت الشركات

الأمريكية إنجازات كبيرة في حصولها على عقود ضخمة في مجال التنقيب عن النفط والغاز وكذلك في مجال الإعمار (محمد قواص، 1998: 210).

أما موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الديموقراطية فقد كان مغايراً للنهج الفرنسي. حيث أدانت تعليق العملية الانتخابية في يناير من عام 1992. ومع أن الولايات المتحدة الأمريكية تدعم مؤسسة الرئاسة، فإنها أخذت تضغط عليها لاتخاذ إجراءات لتوسيع قاعدتها السياسية من خلال الدخول في حوار مع عناصر تمتلك صفة تمثيلية في المجتمع الجزائري. ويقصد بذلك الجبهة الإسلامية للإنقاذ (أحمد مهابة، 1994أ : 126). ولذلك فقد حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على علاقات متوازنة مع الحكومة والمعارضة، حيث طورت علاقاتها مع النظام السياسي دون أن تقطع اتصالاتها مع المعارضة، الأمر الذي جعلها تجمع أحزاب المعارضة في روما، والذي نتج عنه برنامج يدعو إلى التعددية الحزبية والانتخابات الحرة. (أحمد مهابة، 1994أ : 126).

هذا التناقض في أسلوب كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا حول الأزمة الجزائرية، وكذلك التنافس للهيمنة والسيطرة على مصادر اتخاذ القرار السياسي في الجزائر جعل الجزائر تسبح في بحر من الغموض وعدم الإدراك للقرار الرشيد حول السيطرة على أعمال العنف السياسي في الجزائر. وخصوصاً أن الأزمة الجزائرية ذات أبعاد ثلاثة: مؤسسة الرئاسة، والمؤسسة العسكرية، وأحزاب المعارضة، ولكل من هذه الأبعاد إمداداته الداخلية والخارجية، الأمر الذي أدى إلى استمرار أعمال العنف السياسي في الجزائر. ويعبر عن العنف السياسي في هذه المرحلة الاتجاه الذي يؤكد على أن هذا النوع من العنف السياسي هو نتاج للصراع الذي يحدث بين السلطة السياسية والقوى السياسية في المجتمع، والتي أصبحت تنافس السلطة السياسية وتحاول إضعاف دورها، الأمر الذي أدى إلى اختلال في التركيبة السياسية للسلطة وتفككها، وهذا فرض على المؤسسة العسكرية الاستجابة لمثل هذا التحدي والذي عبرت عنه من خلال إجراءات سياسية وعسكرية تمثلت في فرض ضغوط على الرئيس الأمين زروال لاختزال فترة رئاسته والدعوة إلى انتخابات رئاسية.

القوى السياسية المؤثرة والفاعلة ودورها في العنف السياسي:

إن الحديث عن القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة في الجزائر خلال العهود الثلاثة يفرض علينا دراسة هياكل القوى السياسية الفاعلة المعارضة وبرامجها في

الجزائر لكي نتوصل من خلال هذه الدراسة إلى مواقفها من النظام، وعلى هذا الأساس نستطيع أن نحدد دور هذه القوى في ممارسة العنف السياسي. ومع أن الساحة الجزائرية تزخر بما يربو على خمسين حزباً سياسياً، فإن هذه الأحزاب ليست على الدرجة نفسها من القوة والتأثير والوجود والانتشار السياسي داخل الدولة، ولذلك سوف نعرض لأهم تلك القوى على الساحة السياسية الجزائرية. ولهدف هذه الدراسة سنعتمد تقسيم هذه القوى إلى ثلاث فئات: (أ) القوى السياسية ذات الاتجاه الإسلامي. (ب) القوى السياسية الأخرى. (ج) المؤسسة العسكرية ودورها في العنف السياسي.

(أ) القوى السياسية ذات الاتجاه الإسلامي:

ليس من السهولة تحديد جذور تنظيمات القوى السياسية وأسسها ذات الاتجاه الإسلامي، ولكن قد تكون هذه الجذور نمت في مرحلة مقاومة الاستعمار الفرنسي ومحاولة العلماء تقوية الموقف الشعبي وتعبئة الرأي العام الجزائري لمقاومة الآثار الحضارية والثقافية والفكرية للوجود الفرنسي في الجزائر، إلا أن هذه القوى السياسية لم تبرز في شكل هياكل منظمة إلا في أواخر عقد الثمانينيات. وتتشكل القوى السياسية ذات الاتجاه الإسلامي من مجموعة من التنظيمات الرئيسة والهامشية، ويمثل تطبيق الشريعة الإسلامية المنطلق الأساسي لفكر هذه التنظيمات الإسلامية. وسنركز في دراستنا هذه على التنظيمات السياسية الإسلامية ذات التأثير في المسار السياسي الجزائري، وهذه التنظيمات تتكون من :

1 – **الجبهة الإسلامية للإنقاذ:** وتعد عماد التنظيمات الإسلامية في الجزائر، حيث إنها تأتي في مقدمة القوى التي تشكل في الوقت الحاضر خريطة الحركة الإسلامية الجزائرية من حيث إنها الأوسع انتشاراً والأكثر عدداً وأنصاراً. وقد تشكلت الجبهة بوصفها حزباً سياسياً في مارس 1989، ولها خبرة في العمل السياسي والتنظيم المحكم وأسلوب تعبئة الجماهير، حتى إنها أصبحت أكثر القوى السياسية اتساعاً وتنظيماً ونتيجة، لذلك فقد سيطرت على الشارع الجزائري في فترة الانتخابات البلدية في يونيو 1990 والانتخابات التشريعية في ديسمبر 1991، وتعتمد الجبهة مبدأ الشورى والقيادة الجماعية في تصريف الأمور. ويعكس التشكيل التنظيمي للجبهة منطلقات فكرية لتيارات متعددة يكون تأثير كل منها بحسب وزن كل تيار وتأثيره وفاعليته داخل الجبهة، إلا أنه من الصعب تقدير الأوزان النسبية لكل تيار داخل الجبهة. وتتدرج هذه التيارات من التشدد مروراً بالاعتدال مع التدرج وانتهاءً

بتيار «الجزأرة» وهو التيار الذي يحصر نشاطه في نطاق الجزائر، مؤكداً على خصوصية البيئة الجزائرية واختلافها عن غيرها من الدول الإسلامية. ومع ذلك تؤكد بعض المؤشرات أن التيار السلفي الذي يقوده على بلحاج والتيار الجهادي الذي يقوده الدكتور عباسي مدني يشكلان أكثرية كبيرة داخل الجبهة. إذن نستطيع أن نتعرّف ثلاثة تيارات داخل جبهة الإنقاذ وهي: 1 – التيار المتشدد ويمثله علي بلحاج. 2 – التيار الإصلاحي وهو بزعامة عباسي مدني. 3 – تيار «الجزأرة» الذي كان يقوده محمد سعيد. ويعد التيار الأول صاحب الصوت العالي والمؤثر الأقوى في بقية التيارات والذي استطاع منذ ظهور الأزمة الجزائرية أن يحرك الشارع الجزائري حاجباً بقية التيارات (هدى ميتكيس 1993: 35–36؛ منعم العمار 1996: 68–69)، ومستفيداً من المتغيرات الداخلية والخارجية «حيث النكوص الذي أصاب الأيديولوجية التعبوية الاشتراكية وتهيكل أركان جبهة التحرير واستعار الصراعات الداخلية فيها» (منعم العمار، 1996: 67)، مستثمراً اضطراب النظام السياسي، وتغير الأجواء السياسية المحيطة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية للدولة، وارتفاع نسبة البطالة، والصراع بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية الذي أدى في النهاية إلى فرض الاستقالة على الرئيس الشاذلي بن جديد، وإلغاء نتائج الانتخابات التشريعية في دورتها الأولى عام 1991، وقرار حل جبهة الإنقاذ في 19 مارس 1992، مما أدى إلى تراجع المكانة القانونية للجبهة على خريطة القوى السياسية، بل فقدان تنظيمها المشروع، واعتقال قياداتها وسيطرة المؤسسة العسكرية على النظام السياسي، كل هذه المتغيرات وظفتها الجبهة في إعادة توزيع الأدوار داخلها، حيث تحول تنظيم الجبهة إلى جناحين: 1– الجناح السياسي: وهو الجناح الذي كان يحاول الحفاظ على سمعته وموقفه الشعبي، وكان يتحرك في إطار اللعبة السياسية. 2 – الجناح العسكري: ويتكون من تنظيمين هما: الجيش الإسلامي للإنقاذ، ويعد الجناح العسكري للجبهة، والجماعة الإسلامية المسلحة والتي خرجت من تحت عباءة الجبهة وانشقت عليها، ورفضت وصاية الجبهة واتهمتها بمداهنة النظام حين قبلت المشاركة في الانتخابات، ونهجت منهجاً أكثر تشدداً وعنفاً، وذلك رد فعل لما تقوم به المؤسسة العسكرية من قمع لهذه التنظيمات. وكل من هذين التنظيمين أخذ على عاتقه تصعيد المواجهة مع المؤسسة العسكرية الجزائرية ووجها ضربات قوية وموجعة للنظام السياسي وللمصالح الغربية في الجزائر، وبشكل خاص المصالح الفرنسية، وأظهرا الدولة بأنها غير قادرة على إقرار الأمن والاستقرار.

من هذا المنطلق نستنتج أن الاختلاف في الخطاب السياسي على المستوى القيادي للجبهة، وكذلك عدم التجانس الفكري بين تيارات الجبهة والتباين في الأسس التربوية والرؤى السياسية ومناهج التغيير التي يؤمن بها كل تيار، أدى إلى نوع من التضارب والارتباك في حركة الجبهة، وأدى كذلك إلى عدم الحسم في تحديد المواقف تجاه النظام السياسي. جميع هذه العوامل أدت إلى عدم تنسيق أهداف الجبهة وتحديدها، ومن ثم عدم قدرة الجناح السياسي للجبهة من السيطرة على مسار الأحداث والخروج من أعمال العنف السياسي (إبراهيم غانم، 1992: 28–32).

2 – **حركة المجتمع الإسلامي (حماس)**: نشأ هذا التنظيم بوصفه حزباً سياسياً عام 1990 (وتم الاعتراف به حزباً رسمياً في فبراير 1991) بزعامة الشيخ محفوظ نحناح الذي يدعو إلى الإصلاح الإسلامي وفتح الحوار وتجنب الصدام مع السلطة، بالإضافة إلى التنسيق مع جميع القوى والفعاليات الإسلامية، وتعد الحركة ثاني أكبر القوى الإسلامية في الجزائر بعد جبهة الإنقاذ، وكانت الحركة من أوائل التنظيمات السياسية الإسلامية في الجزائر، حيث تستند إلى تراث سياسي طويل في الجزائر، فقد بدأت الحركة العمل السري منذ عام 1963، وأصبحت تمتلك قدراً من الفاعلية أدى بها إلى الصدام مع النظام الحاكم في عام 1976، وذلك لمعارضتها قانون الثروة الزراعية والتعديلات التي أدخلت على الميثاق الوطني (الدستور)، ونتيجة لتلك المعارضة كانت أول عملية عنف سياسي في الجزائر تنفذها عناصر من الحركة، وأسفر ذلك عن اعتقال الشيخ نحناح مؤسس الحركة، وحكم عليه بالسجن مدة خمسة عشر عاماً[13]. ثم بدأت الحركة تعمل تحت اسم «جمعية الإرشاد والإصلاح» إلى أن تمت الموافقة على تأسيس الحزب في فبراير 1991. أما المنطلقات الفكرية لحركة المجتمع الإسلامي فإنها تختلف عن منطلقات جبهة الإنقاذ، فهي تؤكد على التغيير المرحلي والتدريجي، وتميل إلى تجسير العلاقات مع السلطة السياسية وفتح الحوار معها، وعدم المواجهة العنيفة مع النظام السياسي، وتحرص على فتح الحوار مع جميع القوى والفعاليات السياسية في الدولة، بما فيها الفعاليات الإسلامية.

وتعد «حماس» حركة نخبوية، وليست جماهيرية؛ أي أن القاعدة الاجتماعية للحركة تتركز في الأوساط المثقفة من جامعات ومعاهد عليا، ولذلك فإن الخطاب

(13) أمضى منها الشيخ نحناح خمسة أعوام في السجن، وأفرج عنه في سنة 1981 في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد.

السياسي والمنهج الفكري للحركة يختلف عن القوى الإسلامية الأخرى، فهي تتسم بالاعتدال والوسطية والتجديد والتدرج في عملية الإصلاح والتغيير (إبراهيم غانم، 1992: 38–40).

أما موقف حركة المجتمع الإسلامي من أعمال العنف السياسي فإنها ترفض العنف السياسي بوصفه منهجاً للتغيير، حيث تنكر ذلك على جبهة الإنقاذ، ولذلك فقد كان موقف حماس هو تأييد تدخل الجيش ضد جبهة الإنقاذ، كما عبر عن هذا الموقف الشيخ نحناح، معللاً ذلك «بأن الجبهة لا تزال تعمل بفكر السرية وعقليتها، ولا بد أن تتطور بشكل إيجابي وفقاً للتطورات، ولا تحاول فرض أي وصاية على المجتمع باسم الدين» (خليفة أدهم، 221:1992)، ومؤكداً أن تدخل الجيش كان لحفظ الأمن والاستقرار، وهو بذلك يؤكد «أن تدخل الجيش كان حكيماً... ونحن نؤمن اليوم بالقانون والدستور الجزائري ولا بد أن يحترمهما الجميع...» (منعم العمار، 1996: 72)، بل إن الشيخ محفوظ نحناح أعلن ولأول مرة تأييده لقرار المؤسسة العسكرية بإلغاء الانتخابات التي جرت في نهاية عام 1991، حيث قال: «لو لم يتم إلغاء هذه الانتخابات لعرفت الجزائر المصير ذاته الذي عرفته أفغانستان وبورندي ولانهارت الدولة الجزائرية» (عبدالكريم أبو النصر، 1997: 36). وباستثناء أعمال العنف المحدودة جداً في السبعينيات التي قامت بها عناصر من الحركة، فإن الحركة كانت في تحالف مع النظام السياسي وشاركت في الحكم في عهود ما بعد الشاذلي بن جديد.

3 – **حركة النهضة الإسلامية:** تأسست هذه الحركة بوصفها حزباً سياسياً معترفاً به رسمياً في ديسمبر 1990 تحت قيادة الشيخ عبدالله جاب الله الذي يعد أحد العناصر النشطة على الساحة الجزائرية، حيث تعرض للاعتقال والسجن مرات كثيرة. والبرنامج السياسي لحركة النهضة يتمحور حول اتخاذ الشورى منهجاً وأسلوباً في الحكم، وتحتل قضية الاستقلال أهمية كبرى في رؤية الحركة. والاستقلال في مفهوم الحركة هو الاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وترى الحركة أن الحوار هو السبيل إلى تحقيق الاستقرار وإنهاء العنف السياسي في الجزائر. وهي تنتمي إلى التيار المعتدل، ولا تتطلع إلى الحكم، وتؤكد على تعاون جميع القوى السياسية في الدولة لتحقيق الاستقرار والأمن في الدولة (خليفة أدهم، 221:1992)، ولم يثبت عن الحركة تورطها في العنف السياسي على الرغم من وجودها في المعارضة، بل لقد هاجمت القوى التي تمارس العنف السياسي، حيث هاجمت جبهة الإنقاذ والنظام السياسي لممارستهما العنف السياسي.

القوى السياسية الأخرى:

تتشكل القوى السياسية الموازية لقوى الإسلام السياسي من مجموعة من الأحزاب والتنظيمات السياسية التي ازداد عددها بإفراط منذ تبني نظام التعددية الحزبية في عام 1989، إلا أننا سنركز في دراستنا هذه على أهم القوى السياسية التي كان لها أهم الأثر في التفاعلات السياسية في الجزائر وهي:

جبهة التحرير الوطني:

وهي التنظيم السياسي الأوحد الذي قاد الجزائر إلى الاستقلال، وهي صاحبة الشرعية التاريخية استناداً إلى ما قامت به من دور في الحركة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي. وظلت الجبهة تؤدي دوراً سياسياً تعبوياً في الداخل في إطار تبنيها نظام الحزب الواحد، معارضة أي إجراء سياسي لنشوء قوى سياسية جديدة. وقد تعرضت الجبهة لأزمات متعددة شككت في مصداقيتها، وأبرزت قوى منافسة على الخريطة السياسية فرضت إعادة تشكيل التوازنات السياسية في الدولة، الأمر الذي أضعف دور جبهة التحرير وأظهرها بعدم القدرة على استيعاب المتغيرات الداخلية والدولية وبخاصة بعد أحداث أكتوبر 1988 والتي هزت كيانها وأجبرتها على التراجع إلى الصفوف الخلفية. ولذلك تبدو أطراف المعادلة السياسية في الجزائر منذ عام 1992 تتمحور حول المؤسسة العسكرية وجبهة الإنقاذ، باعتبارهما أكثر المؤسسات قدرة على التأثير في الواقع السياسي الجزائري (هدى ميتكيس، 1993: 30).

ومع أن جبهة التحرير حاولت التغيير وانتهاج أساليب سياسية جديدة فإنها أخفقت في إعادة هيكلة الحزب وكوادره في إطار توجهات جديدة ومتوازنة تسمح لها بالانتقال التدريجي في الأداء السياسي (هدى ميتكيس 1993: 28). بعد أحداث أكتوبر 1988 بدأ الرئيس الشاذلي بن جديد بتنفيذ إصلاحات سياسية جذرية صدرت في دستور عام 1989، ولم يعط الدستور الجديد أي دور لجبهة التحرير الوطني في الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية أو التشريعية كما كان ذلك سابقاً. كما أكد الدستور كذلك على قيام الجبهة بدور حزبي فقط ولم يكن دوراً إشرافياً ورقابياً. وبدأت عملية التحول نحو التعدد الحزبي، الأمر الذي أفقد جبهة التحرير مكانتها التاريخية السياسية، وقد حولت تلك الإجراءات جبهة التحرير من حزب حاكم إلى حزب معارض، شاركت على أساسه مع أحزاب المعارضة الأخرى في التوقيع على «العقد الوطني» في روما عام 1994 (عزالدين شكري، 1989: 155-156). فمن الظاهر أن أكثرية التنظيمات السياسية التي فقدت مميزات أو مكانة سياسية في الدولة، قد تكون أدت دوراً مهماً في العنف السياسي.

2 – جبهة القوى الاشتراكية:

تأسس حزب جبهة القوى الاشتراكية تحت قيادة حسين آيت أحمد؛ وهو أحد القادة التاريخيين للثورة الجزائرية، حيث استهدف تعبئة القوى العلمانية والاشتراكية تحت مظلة الحزب، على أن تكون ركيزته وقاعدته الجماهيرية تستند إلى العرقية البربرية، فقد دافع عن الثقافة البربرية وعارض سياسة التعريب التي تبنتها جبهة التحرير الوطني عندما كانت في السلطة، وكذلك عارض الخطاب السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ حول إقامة الدولة الإسلامية. وترجع قوة الحزب إلى اعتماده على ركيزتين تشكلان في الوقت نفسه أهم عوامل ضعفه وهما: الركيزة الأولى هي استناده إلى قبائل البربر الذين تصل نسبتهم إلى قرابة ثلث عدد السكان، وقد يكون في ذلك ضعف للدور السياسي للحزب انطلاقاً من غياب المشروع الوطني، وهذا أفقده كثيراً من المتعاطفين الجزائريين، ثم التأكيد على المصالح العرقية والقبلية (منعم العمار، 1996: 75–76). أما الركيزة الثانية فتتمثل في اعتماد الحزب على قوى خارجية مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. فالخطاب السياسي العلماني للحزب الذي يدافع عن حقوق البربر في مواجهة العنصر العربي لاقى قبولاً في الأوساط الغربية في إطار اهتمام الغرب بالأقليات الإثنية والقومية والدينية، ليس في الجزائر فحسب بل في جميع الدول العربية. وقد أضعف هذا التوجه من شعبية الحزب على أساس أنه امتداد لسياسات الغرب في الجزائر حتى إن الحزب يعرف في الأوساط السياسية في الجزائر بأنه «حزب فرنسا» (نبيل عبدالفتاح، 1992: 197).

عندما نتحدث عن دور جبهة القوى الاشتراكية في العنف السياسي في الجزائر فإن الحديث ينطلق من أبعاد ثلاثة:

البعد الأول: أن الجبهة اتخذت موقفاً معارضاً لجميع القوى السياسية الإسلامية، وبشكل خاص جبهة الإنقاذ الإسلامية، على الرغم من أن جبهة القوى الاشتراكية تؤكد على العودة إلى المسار الديموقراطي، ورفع حالة الطوارئ، وإلغاء المحاكم الخاصة، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، فإن الجبهة رفضت الاعتراف بالفوز الذي حققته جبهة الإنقاذ في الانتخابات التشريعية، كما عارضت فكرة تسلم جبهة الإنقاذ الحكم انطلاقاً من الصورة التي تشكلت عند قيادات جبهة القوى الاشتراكية بأن الحل الإسلامي ليس هو الحل المطلوب، وقد أكد هذا الموقف زعيم الجبهة عندما قال: «نحن لسنا مع أي حكم إسلامي» (منعم العمار، 1996: 75). إذن

قد تكون الجبهة أحد أطراف العنف السياسي في محاولة لإبعاد الجبهة الإسلامية للإنقاذ عن السلطة.

البعد الثاني: يتمحور حول موقف الجبهة من النظام السياسي، فقد اتهمت الجبهة النظام السياسي بالاستبدادية، وضرب الأمن الجماعي، بل لقد وقفت الجبهة موقفاً معارضاً من أسلوب المؤسسة العسكرية في التعامل مع الأزمة، حيث وصفت المؤسسة العسكرية بأنها «عنصر مهم من عناصر فساد الحياة السياسية في الجزائر» (منعم العمار، 1996: 75). وهذا الموقف الذي تبنته الجبهة وضعها في الطرف المعارض لسياسة الحكومة الجزائرية، الأمر الذي قد يجعلها هدفاً من أهدافها العنفية.

البعد الثالث: أن العنف لم يستثن مناطق القبائل، القاعدة الرئيسة لجبهة القوى الاشتراكية، والذي تجسد في الإعلان عن ميلاد «الحركة المسلحة البربرية» الجناح العسكري للجبهة التي توعدت بسلوك طريق العنف للدفاع عن حقوق البربر الثقافية والسياسية، وحذرت كذلك من أنها ستستخدم العنف ضد من يحاول تطبيق قانون التعريب. والجبهة تصارع على جبهتين: ضد السلطة السياسية لتحقيق مكاسب سياسية وثقافية للبربر، وضد الجماعات الإسلامية المسلحة لكبح جماحها وإجهاض مشروعها السياسي.

3 – حزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية:

انشق حزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية عن جبهة القوى الاشتراكية في عام 1989، وتشكل الحزب الجديد تحت قيادة سعيد سعدي واتخذ موقفاً مغايراً للحزب الأم، فقد دعا الجيش للقيام بانقلاب عسكري لمنع الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الوصول إلى الحكم، داعياً جميع «الأحزاب الديموقراطية» في الجزائر إلى حشد قواها لإيقاف اللعبة الديموقراطية بعد فوز جبهة الإنقاذ في الانتخابات في دورتها الأولى. وهذا الموقف وضع حزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية في مواجهة مباشرة مع جبهة الإنقاذ، الأمر الذي يبين أن الحزب قد انخرط في العنف السياسي أو أصبح هدفاً للعنف السياسي نتيجة لمواقفه المعارضة لجبهة الإنقاذ والمؤيدة للمؤسسة العسكرية.

4 – مجموعة أخرى من التنظيمات الحزبية:

بالإضافة إلى الأحزاب السياسية السابقة هناك مجموعة من التنظيمات السياسية التي ظل دورها محدوداً في العملية السياسية على الرغم من الخط

السياسي الذي تعبر من خلاله عن مطامحها وبرامجها السياسية. ولعل من أهمها وأكثرها فاعلية من حيث النطاق الحركي: حزب الحركة من أجل الديموقراطية بزعامة الرئيس الجزائري الأسبق أحمد بن بيلا، الذي يحاول العودة إلى السلطة من خلال توحيد جميع القوى السياسية الموجودة على الساحة الجزائرية، وكذلك حزب الطليعة الاشتراكية: وقد نشأ هذا الحزب على أنقاض الحزب الشيوعي، إلا أن دوره بقي هامشياً في اللعبة الديموقراطية. ويجمع هذه التنظيمات معارضتها للنظام السياسي ونهجه القمعي لأحزاب المعارضة ومصادرة حق الشعب في ممارسة الديموقراطية التي أقرها الدستور الجزائري. ومع أن احتمال ممارسة العنف من قبل هذه الأحزاب السياسية قائم نتيجة لوجودها في المعارضة السياسية، وكذلك نتيجة للاختلافات السياسية والأيديولوجية مع مختلف الأحزاب الأخرى، الأمر الذي قد يؤدي إلى أن تصبح هذه الأحزاب هدفاً لعمليات العنف السياسي، فإن احتمال ممارسة العنف السياسي من قبل هذه الأحزاب ضعيف، ولم تشر الدراسات المختلفة إلى تورطها في العنف السياسي.

المؤسسة العسكرية ودورها في العنف السياسي:

منذ عام 1985 تبلور اتجاه لدى الرئيس الشاذلي بن جديد في سرعة التحول الديموقراطي، هذا التوجه الذي بدأه الرئيس بن جديد أدى بلا شك إلى تغييرات جوهرية في مراكز القوى السياسية في الدولة وأهمها: تقليص هيمنة المؤسسة العسكرية وإضعاف دورها السياسي وإبعادها عن السلطة، حيث كانت المؤسسة العسكرية صاحبة القوة والمهيمنة منذ الستينيات، ولم تكن هناك قوة تنافسها على مكانتها، إلا أن هذا التوجه سيفقد المؤسسة العسكرية مكانتها السياسية. ثم جاءت أزمة أكتوبر عام 1988 وتداعياتها السياسية التي أفرزت قوى سياسية جديدة في المجتمع الجزائري أصبحت تزاحم المؤسسة العسكرية، وتطالب بمشاركة أكثر توازناً في القرار السياسي والتوزيع الاقتصادي. هذه الأزمة أعطت الرئيس بن جديد فرصة ذهبية في القيام بتنفيذ إصلاحاته السياسية، والتي تمثلت في التحول نحو التعددية الحزبية والتعامل مع الشعب الجزائري مباشرة، وما ترتب على ذلك من انتخابات برلمانية وفوز جبهة الإنقاذ الإسلامية في الدورة الأولى من الانتخابات، الأمر الذي بدأت معه تداعيات أزمة الشرعية داخل النظام السياسي، وكذلك عدم وجود صيغة للتعايش وغياب التنسيق السياسي بين أركان الحكم الجزائري – المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة – بل كشفت عن عمق الخلافات بين أطراف

الصراع في الحكم، مما أدى إلى تفاقم الأزمة السياسية والدستورية في الدولة (عزالدين شكري، 1989: 78؛ محمد أبو عامود، 1993: 119؛ محمد قواص، 1998: 78).

كشفت التطورات التي حدثت في الجزائر منذ أحداث العنف التي شهدتها الدولة في أكتوبر 1988 أن المؤسسة العسكرية هي المحور الأساسي للحكم في الجزائر، بل إن تلك الأحداث كانت نقطة بداية المواجهة بين المؤسسة العسكرية وقوى الإسلام السياسي. باعتبارها القوة الأساسية في الدولة والعمود الفقري للنظام، فقد أدت المؤسسة العسكرية دوراً محورياً في انتشار العنف السياسي في الجزائر، وكان ذلك واضحاً من خلال بعض الممارسات العنفية التي قامت بها المؤسسة العسكرية. فالقيادة العسكرية هي التي تقبض على مفاتيح السلطة، فهي تعين الرئيس وتقيله[14]. ولذلك يتعين على الرئيس الذي تختاره القيادة العسكرية أن يتحمل النظام ويخضع له، وإذا سعى الرئيس لتحقيق نوع من الاستقلالية النسبية عن المؤسسة العسكرية فإن مصيره سيكون الإبعاد[15].

إن هيمنة المؤسسة العسكرية جعلها مركز قوة النظام ومحور التوازن السياسي في الدولة، لذلك فإن القرار السياسي رهين بموافقة المؤسسة العسكرية، بل إن اختيار رئيس الدولة لا يمكن أن يتم إلا من خلال موافقتها. ومع أن المؤسسات العسكرية في دول العالم الثالث تفتقر إلى رؤية سياسية تسمح لها بتجاوز الرؤية المستندة إلى قوة الردع العسكري بوصفها أداة أخيرة لحسم الأزمات السياسية، فإن المؤسسة العسكرية في الجزائر لا تختلف عن ذلك، حيث أسهمت في زعزعة الثقة في مصداقية الحكم وفي هيبته، ولم يستطع الجيش تقديم أي رؤية سياسية للخروج من الأزمة السياسية والدستورية سوى التخلص من الرؤساء، والسيطرة على السلطة، وتطويق جبهة الإنقاذ لمنعها من الوصول إلى الحكم. فقد واجهت المؤسسة العسكرية هذه الأحداث بعنف مضاد، وبما أن المؤسسة العسكرية قوة ذات ثقل كبير على الخريطة السياسية الجزائرية فإن كم

(14) نقصد بالقيادة العسكرية كبار الضباط في المؤسسة العسكرية، ففي الأزمات التي تواجه النظام يجتمع كبار الضباط في المؤسسة لاتخاذ موقف موحد ضد من يهدد الامتيازات السياسية والاجتماعية التي حققتها المؤسسة العسكرية، ويكون هذا الاجتماع مقصوراً على: رئيس هيئة الأركان، ورؤساء الأجهزة المركزية في وزارة الدفاع، ورؤساء المناطق العسكرية، ورئيس الدرك، ورئيس جهاز الأمن العسكري.

(15) وكان ذلك واضحاً من خلال سلوك المؤسسة العسكرية، حيث نجد أنها أقالت الرئيس الشاذلي بن جديد، وهي متهمة بتصفية الرئيس محمد بوضياف، وأخيراً من خلال مجموعة من الضغوط أجبرت الرئيس الأمين زروال على الاستقالة قبل نهاية ولايته (توفيق المديني، 1998 : 96).

العنف المتوقع منها كم كبير، كما أن الهدف الذي يتوجه إليه هذا العنف يتركز أساساً على جبهة الإنقاذ. فمنذ الإطاحة بالرئيس الشاذلي بن جديد اتخذت المؤسسة العسكرية سياسة اليد الحديدية تجاه جبهة الإنقاذ، حيث لجأت إلى حملات الاعتقال لقادتها ورموزها السياسية، وذلك بهدف إحداث فجوة بين القيادة والقاعدة، الأمر الذي أدى إلى اضطراب الفعل السياسي العنيف للجبهة وشلّه ورعونته، ومن ثم تصفية هياكل الجبهة وتحطيمها (نبيل عبدالفتاح، 1992: 200–201). ولتحقيق هذه الاستراتيجية اتخذت المؤسسة العسكرية إجراءات منها: (أ) إلغاء نتيجة الانتخابات البرلمانية التي عقدت في ديسمبر 1991. (ب) إلغاء المرحلة الثانية من الانتخابات البرلمانية المقرر عقدها في يناير 1992. (ج) فرض قانون الطوارئ على البلاد والذي يعد في حد ذاته أسلوباً من أساليب العنف السياسي ضد حقوق الشعب. (د) حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ وإلغاء تصريح الحزب وإيقاف منشورات الجبهة. (هـ) رفض إجراء أي حوار مع القيادة السياسية للجبهة الإسلامية. (و) وأخيراً السماح لعناصر عسكرية فرنسية بالمشاركة في حملات العنف ضد الجماعات الإسلامية (أحمد مهابة، 1994أ : 127). ولم تتوقف عند هذا الحد بل قامت المؤسسة العسكرية بممارسة عدة أساليب عنفية في مواجهة التنظيمات التي تمارس العنف:

1 – قامت المؤسسة العسكرية بممارسة العنف من خلال مجاراتها للتنظيمات التي تمارس العنف، حيث استخدمت العنف ضد عناصر الجبهة الإسلامية للإنقاذ وقواها ومراكزها، وذلك في محاولة لضرب القاعدة أو البنية الأساسية لهذه التنظيمات. فقد شكلت الحكومة الجزائرية فرق اغتيالات يطلق عليها «الوطنيون الجزائريون» تقوم بقتل عناصر الجبهة، بالإضافة إلى الأسلوب العنفي الذي اتخذته المؤسسة العسكرية في قمع المظاهرات وإخمادها، تلك التي اندلعت عام 1988 احتجاجاً على المعاناة اليومية التي يتعرض لها الشعب الجزائري (أحمد مهابة، 1994أ : 125).

2 – استخدمت المؤسسة العسكرية العنف ضد المدنيين ومراكز مختلفة، وإلقاء المسؤولية على التنظيمات الإسلامية في محاولة لإحراجها وإظهارها بالمظهر الإرهابي والدلائل على ذلك كثيرة. فقد أكد مدير الاستخبارات العسكرية السابق في الجزائر «محمد بتشين» أن المؤسسة العسكرية قد كونت «فرق الموت» وهي «فرق شكلت من بعض الأجنحة العسكرية للقيام بالاغتيالات وبعض المجازر التي نسبت لاحقاً إلى الجماعات الإسلامية المسلحة» (توفيق المديني، 1998: 99).

3 – محاولة إحداث انشقاقات بين فصائل الجبهة، وكذلك ضرب التنظيمات الإسلامية بعضها ببعض في محاولة لشق الإجماع بين هذه التنظيمات. فقد نجحت المؤسسة العسكرية في التحالف مع بعض التنظيمات الإسلامية أو تحييدها (حركة المجتمع الإسلامي وحركة النهضة) بل لقد نجحت المؤسسة العسكرية أيضاً في انفراط تنظيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حيث ظهر الانشقاق في البناء «الإنقاذي» عبر عدد من المؤسسين الأوائل، الأمر الذي أدى إلى انقسامها إلى أجنحة وتيارات متعددة[16]، حيث لا توجد قيادة واحدة توجه الأجنحة العسكرية المسلحة إلى الجبهة، فأصبح هؤلاء يتحركون بلا أهداف واضحة سوى ممارسة أعمال العنف، بل إن بعض أجنحة الجماعة الإسلامية المسلحة تحركها أجهزة الأمن الجزائرية لاستدراجها إلى العنف لكي تتوافر الحجة والمبرر للقضاء عليها (محمد أبو عامود، 1993: 122).

4 – قام بعض ضباط المؤسسة العسكرية باستغلال الفوضى وسياسة العنف في الدولة وبدأوا بتصفية خصومهم واتهام الإسلاميين بقتلهم (فهمي هويدي 1998).

هذه الإجراءات جعلت خيار العنف هو الخيار المتاح أمام جبهة الإنقاذ أكثر من غيره من الخيارات الأخرى في إدارة الصراع مع النظام السياسي.

القوى التي مارست العنف السياسي وكيفية استجابة النظام السياسي خلال العهود الثلاثة

من خلال الاستعراض السابق للقوى التي مارست العنف السياسي في الجزائر نستنتج أن القوى التي مارست العنف تختلف نسبياً من عهد إلى آخر على النحو التالي:

1 – في عهد الرئيس هواري بومدين لم تسجل حالة ممارسة للعنف في الدولة ضد النظام حتى عام 1975. ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية: أ – أن النظام السياسي مارس سياسة تعبئة الجماهير لتكون مصدر شرعيته، وقد تميزت هذه السياسة بالتوفيق بين مختلف القوى السياسية والتيارات المختلفة، وقد نجح نظام هواري بومدين في تطبيق سياسة التعايش هذه والجمع بين المتناقضات، ونجح كذلك في استقطاب الجماهير باستغلال مشاعرها وطموحاتها، وخصوصاً في وضع مثل الذي عرفه المجتمع الجزائري الذي عاش فترات طويلة تحت القهر الأجنبي من سلب للهوية وإهدار للحقوق والثروات. ب – في هذه المرحلة كانت جميع القوى

(16) مثل الجناح السياسي للجبهة، والجيش الإسلامي للإنقاذ، والجماعة الإسلامية المسلحة.

الرسمية والشعبية في توجه نحو بناء الدولة وبناء المؤسسات السياسية. جـ – مع أن جميع التيارات السياسية الإسلامية وغير الإسلامية لم تكن غائبة في ذلك الوقت، فإنها لم تكن لها اليد الطولى للتأثير في السياسة الجزائرية. د – أنه منذ الاستقلال كان هناك تزاوج بين «جبهة التحرير» و«المؤسسة العسكرية»، حيث فرضت هذا التزاوج ظروف الثورة وهدف بناء دولة جزائرية ذات سيادة ديموقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية. فالجبهة كانت هي الحزب الحاكم الأوحد وصاحب السلطة الشرعية الوحيدة، والمؤسسة العسكرية كانت المحرك الأساسي لجبهة التحرير والدرع الواقية والحامية لسلطة الجبهة. هـ – أن الجزائريين لم يقعوا في الفصام بين هويتهم الإسلامية والعربية والبربرية. و – أن النظام السياسي وظف التوجه الإسلامي توظيفاً سياسياً منذ الحرب ضد الاحتلال الفرنسي، ثم بعد الاستقلال بسطت الدولة نفوذها على التوجه الإسلامي وتحكمت فيه وأدارته لحسابها، الأمر الذي مهد لنشوء تيار إسلامي رسمي يعمل تحت مظلة الدولة وبرعاية منها، مما جعل هذا التيار سنداً للسلطة يمنحها الشرعية الدينية والشعبية. ز – لا تمتلك جميع القوى السياسية في الدولة – بما فيها التيار الإسلامي – آنذاك رؤية مخالفة لرؤية النظام السياسي. ح – خضوع النظام السياسي لنظام التسيير الممركز في ظل ديكتاتورية الحزب الواحد والمؤسسة العسكرية (ثناء عبدالله، 1989: 190؛ محمد قواص، 1998: 75).

منذ عام 1976 ظهر الإخفاق على البرامج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تبنتها الدولة، ولم ينتج عن تلك السياسة سوى الحرمان والإحباط واهتزاز قاعدة النظام، فقد أخفقت في تحقيق أهداف المجتمع في الرفاهية والعدالة الاجتماعية، ولذلك بدأت مسيرة جديدة في السياسة الجزائرية هي: «مسيرة العودة إلى التنظيم المؤسسي». هذا التغير أعطى الفرصة لقوى المعارضة السياسية – وبخاصة التيار الإسلامي – لاستقطاب التأييد الشعبي وبسط نفوذه على الساحة الشعبية. أضف إلى ذلك تبني الدولة دستوراً جديداً في عام 1976 يتعارض مع ما يعرف بميثاق 1954 الذي قامت على أساسه الثورة الجزائرية. فقد تبنى الدستور الجديد إلغاء التعليم الديني وتعليق عملية التعريب، ثم فرضت السلطة السياسية قيادة إكراهية دون الاهتمام بضرورات التواصل مع مختلف التنظيمات السياسية ودورها التاريخي في تحرير الجزائر (محمد قواص، 1998: 75). هذا التغير في السياسة الجزائرية أدى إلى ظهور احتجاجات ومعارضة لتلك السياسة، الأمر الذي

أدى إلى أول عملية عنف نفذتها الجماعات الإسلامية في عام 1976 ضد النظام السياسي (مركز الدراسات والأبحاث، 1992: 140-141)، ومع ذلك فإن التنظيمات الإسلامية لم تمارس عنفاً مكثفاً ملموساً ضد النظام في عهد الرئيس هواري بومدين، كما هو الحال بالنسبة لعهد الرئيسين: الشاذلي بن جديد والأمين زروال، كذلك لم يحدث أن مارست المؤسسة العسكرية عنفاً ضد الجماعات الإسلامية في تلك المرحلة، ولذلك فإن حجم العنف الرسمي والشعبي كان عند أدنى المستويات.

2 - أما القوى التي مارست العنف السياسي خلال عهد الرئيس الشاذلي بن جديد، وبصفة خاصة خلال النصف الثاني من فترة رئاسته الثانية، فهي أكثرية القوى السياسية، ولكن بدرجات مختلفة، وإن كانت التنظيمات الإسلامية وبخاصة الأجنحة العسكرية (الجيش الإسلامي للإنقاذ والجماعة الإسلامية المسلحة) للجبهة الإسلامية للإنقاذ تأتي في مقدمة هذه التنظيمات. وقد تمثلت بداية أعمال العنف السياسي في الجزائر في عهد الرئيس بن جديد في المظاهرات التي قادها طلبة «جامعة تيزي» (مناطق القبائل) في عام 1980، حيث تمحورت حول المطالب الثقافية للبربر. وخلال أحداث أكتوبر 1988 كانت المظاهرات الشعبية تعبر عن الموقف الشعبي ضد سياسة الدولة، وهو ما يسمى بـ «العنف الجماهيري» الذي أخذ شكل مظاهرات وإضرابات وحركات احتجاج شعبية وأحداث شغب، ولقد وظفت الجبهة الإسلامية هذا العنف الجماهيري في تدعيم دورها السياسي، ومن ثم أخذت تمارس عنفاً منظماً أخذ أشكالاً متعددة، بما فيها الاغتيالات. كذلك أسهمت المؤسسة العسكرية في أزمة العنف السياسي، حيث اتخذت أساليب متعددة مباشرة وغير مباشرة في ممارسة العنف السياسي، وكان الهدف من ذلك هو تأكيد الوجود والدور السياسي للمؤسسة العسكرية. فقد قام الجيش بقمع المظاهرات وإخمادها، تلك التي قام بها الشعب الجزائري عام 1988، مستخدماً في ذلك العنف المسلح. وألغى نتيجة الانتخابات التشريعية في دورتها الأولى عام 1991، وسمح لعناصر عسكرية فرنسية بالمشاركة في حملات العنف المسلح ضد الجماعات الإسلامية، ثم التدخل المباشر في أعمال العنف ضد التنظيمات الإسلامية. ومع ذلك فإن حجم العنف الرسمي الذي وجهته المؤسسة العسكرية للقوى المعارضة، مثل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، في تلك المرحلة، يفوق حجم العنف الذي وجهته الجبهة الإسلامية للإنقاذ للمؤسسة العسكرية. ويمكن معرفة ذلك على ضوء شكل النظام السياسي الذي تشكل بعد استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، حيث تم حل المؤسسات الدستورية

مثل المجلس الوطني الشعبي (البرلمان) والمجلس الدستوري، وتم تكوين «المجلس الأعلى للدولة» الذي كانت توجهه المؤسسة العسكرية وتختار لرئاسته من تريد. وقد انعكست هذه التحولات على طبيعة النظام السياسي الذي تبلور بعد تشكيل المجلس الأعلى للدولة، حيث اتسم بمركزية السلطة العسكرية وهيمنتها على مؤسسة الرئاسة، ولذلك لم تتردد المؤسسة العسكرية من المواجهة العنيفة والحادة ضد جميع القوى والتيارات السياسية المعارضة في الدولة.

3 – أما في عهد الرئيس الأمين زروال فإن القوى الرسمية والشعبية قد انخرطت وبكثافة شديدة في العنف السياسي، واتخذ العنف أشكالاً مختلفة من العنف المسلح إلى الإضرابات والمظاهرات وأعمال الشغب. ومع أن بعض قوى المعارضة قد اتجهت إلى المعارضة السلمية للنظام السياسي، وذلك بانتقاد سياساته وممارسته على المستويين الداخلي والخارجي، بل إن بعض هذه القوى قد خاض الانتخابات التشريعية والمحلية لعام 1997 والتي حقق فيها حزب «التجمع الوطني الديموقراطي» الموالي للرئيس زروال الأكثرية المطلقة في البرلمان، فإن تلك القوى لم تفلح في دخول البرلمان، الأمر الذي أثار كثيراً من التساؤلات حول دور المؤسسة العسكرية في مصادرة حق أحزاب المعارضة الانتخابي وإبعادها عن الدخول في البرلمان الجزائري.

في عهد الرئيس زروال بدأت مرحلة جديدة ومعقّدة من مراحل العنف والمواجهة بين النظام السياسي والمؤسسة العسكرية من ناحية، وقوى الإسلام السياسي من ناحية ثانية. هذه المواجهة أخذت تزداد وتتعقد حتى إعلان الرئيس زروال عن رغبته في التنحي عن السلطة في سبتمبر 1998. فعلى المستوى الرسمي نجد أن الجيش كان يشكل مصدراً للعنف السياسي، ولعل الاتهامات المتبادلة بين جنرالات الجيش كشفت كثيراً من الحقائق والأسرار عن دور المؤسسة العسكرية في التعذيب والقتل والتصفية الجسدية منذ أحداث أكتوبر 1988. فقد أكد واحد من أهم رموز المؤسسة العسكرية آنذاك «أن السلطة الجزائرية قامت في بداية التسعينيات بتشكيل «كتائب الموت» التي ذاع صيتها وغطت بشاعتها كامل التراب الجزائري، وعرفت باقترافها المجازر التي أبادت قرى بأكملها، كما أنها تميزت باختطاف العشرات من المواطنين الذين لا يزالون ضمن المفقودين» (فهمي هويدي، 1998)، ثم نسبت هذه الأعمال العنفية إلى التنظيمات الإسلامية، كما تقف دائماً أمام اتصالات مؤسسة الرئاسة مع جبهة الإنقاذ وأجنحتها العسكرية، خوفاً من أن يؤدي

أي تقارب بين التيار الوطني الموالي للرئيس زروال والمتمثل في «التجمع الوطني الديموقراطي» والتيار الإسلامي بجميع أحزابه وتنظيماته وعلى رأسها «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» أن يكتسب الرئيس زروال قاعدة شعبية حقيقية تسمح له بتحجيم الدور السياسي للمؤسسة العسكرية، ومن ثم تخفيف أعمال العنف المسلح أو توقفها في الجزائر. وعندما تم الاتصال بين مؤسسة الرئاسة ممثلة في الجنرال محمد بتشين مستشار الرئيس زروال للشؤون الأمنية، وبعض قادة جبهة الإنقاذ أثارت المؤسسة العسكرية ضده اتهامات بالفساد والتسلط، الأمر الذي أجبره على الاستقالة (حسن عواد، 1998: 12). **وبالمثل أسهمت جبهة الإنقاذ في تاجيج العنف الشعبي، بحيث لم يقتصر هذا الوضع على المؤسسة العسكرية،** فقد عبر عن ذلك مرزاق مدني الذي نصب أميراً لجيش الإنقاذ، حيث أصدر بياناً عبر من خلاله عن «أسفه للأعمال التي قامت بها بعض الجماعات المسلحة ضد الشعب، ودعا تلك الجماعات إلى البقاء «جيش مبادئ لا جيش مرتزقة»، مناشداً مدني وبلحاج بتزويد الحركة الإسلامية بتوجيهات سلوكية تحدد المبادئ والخطط التي لا يجوز تجاوزها في النضال» (محمد قواص، 1998: 159). وفي ذلك دلالة واضحة على تورط الأجنحة العسكرية للجبهة في العنف المسلح. فقد اتهم النظام السياسي القوى الإسلامية بالتحريض على أعمال العنف السياسي، ومن هنا كثرت حملات الاعتقال التي استهدفت قيادات التيار الإسلامي، وكثيراً ما اتخذ الإعلان عن اكتشاف خلايا تنظيمية للجبهة ذرائع لضرب القوى والعناصر الإسلامية وتحجيمها في الجزائر. ولكن يبقى القول: إن الأجنحة العسكرية للجبهة الإسلامية أسهمت إلى جانب قوى أخرى في بعض أعمال العنف السياسي. أما بقية قوى المعارضة فقد مارست أعمال العنف بشكل تدريجي حيث بدأ من الحد الأدنى: مثل المظاهرات والإضرابات والاحتجاجات الشعبية، إلى الحد الأعلى: المتمثل في العنف المسلح. ففي منطقة القبائل (البربر) تشكلت «الحركة المسلحة البربرية»، باعتبارها الجناح العسكري لجبهة القوى الاشتراكية التي هددت بسلوك طريق العنف ضد النظام السياسي للدفاع عن حقوق البربر الثقافية والسياسية، وضد الجماعات الإسلامية المسلحة المنادية بتطبيق قانون التعريب (يحيى أبو زكريا، 1998: 101–102).

الجزائر ومستقبل العنف السياسي:

في برنامجه الانتخابي تحدث بوتفليقه عن أولويات ثلاث: (1) إحلال السلام. (2) الوئام الوطني. (3) إعادة الاعتبار للجزائر عربياً وإفريقياً ودولياً، وانطلاقاً من

هذا البرنامج، هناك من يعتقد أن أزمة العنف السياسي في الجزائر قد وصلت إلى حدودها القصوى، وأن تغيير القيادة السياسية واختيار الرئيس عبدالعزيز بوتفليقه وتطبيق برنامجه السياسي المتمثل في قانون (الوئام الوطني) كفيل بإنهاء الأزمة الجزائرية. إن مفتاح تحليل مستقبل العنف السياسي في الجزائر لا يمكن معرفته من خلال البرامج السياسية التي يطرحها النظام السياسي الحالي، مثل الوئام الوطني وغيره، وهذا يرجع إلى تجذر الانحرافات المختلفة وتراكمها في الدولة. فأزمة العنف السياسي في الجزائر مرتبطة بديناميكية مجتمعية معقدة، فهي موجودة في الهياكل الداخلية للمجتمع والنظام السياسي على حد سواء.

العنف في الجزائر مرتبط بحركة اجتماعية شاملة يصعب السيطرة عليها أو التفاوض معها. فقد تجذر العنف حتى وصل إلى مرحلة لم يستطع النظام السياسي أو حتى القوى السياسية المختلفة السيطرة عليها، فهي حركة «سياسية – دينية – أخلاقية» في أشكالها التعبيرية، ويصعب تحديد فضاءات نشأتها، فهي موجودة في الحي الشعبي وضواحي المدن الكبرى، كما توجد في أماكن الإنتاج، تحركها العناصر الشابة العاطلة عن العمل، ولذلك فهي حركة تمردية أكثر من كونها حركة تفاوضية، الأمر الذي جعل الدولة عاجزة عن معرفة مصدر العنف والتعامل مع محركاته (على الكنز، وعبدالناصر جابي، 1996: 214).

كثير من المعطيات توضح أن الرئيس بوتفليقه سيكون مثل سابقيه في سياق عدم القدرة على التعامل مع أزمة العنف في الجزائر، الأمر الذي قد يطيل مرحلة الأزمة، لأسباب منها:

1 – إخفاق الجهاز البيروقراطي في أداء مهماته بوصفه وسيلة لتنفيذ البرامج والمخططات الإصلاحية التي يطرحها نظام بوتفليقه، الأمر الذي يؤدي إلى تجذر العنف وتوسيع الفجوة بين البرامج المطروحة لحل الأزمة والواقع المعاش، مما أفقد مختلف الشرائح المجتمعية الثقة في النظام السياسي، ومن ثم فقدت مؤسسات الدولة مصداقيتها لدى المجتمع.

2 – إن النظام السياسي للرئيس بوتفليقه يعاني – نسبياً – من أزمة الشرعية، فقد أتى إلى الحكم في انتخابات جرى التشكيك بشكل واسع فيها بعد انسحاب جميع المرشحين الستة احتجاجاً على الإجراءات الانتخابية، ولذلك لم يستطع الرئيس بوتفليقه أن يكسب دعم الشارع الجزائري وتأييده لأطروحاته السياسية.

3 - لم يستطع الرئيس بوتفليقه كسب دعم القوى السياسية المختلفة وتأييدها، فقد أوضح الشيخ محفوظ نحناح زعيم حركة مجتمع السلم، الشريك في الائتلاف الحكومي أن «خطر تمزيق الجزائر بالإرهاب ما زال قائماً... والبلاد ربما كانت على مشارف مرحلة أصعب بكثير، إذا استمر الوضع على ما هو عليه» (مكحل غسان، 2000: 8). هذه النزعة التشاؤمية هي القاسم المشترك بين مختلف القوى السياسية في الجزائر، بل هي أكثر شدة عند من غلب عليه التفاؤل بعد انتخاب الرئيس عبدالعزيز بوتفليقه.

من هذا المنطلق نستطيع القول: إن مرحلة الرئيس بوتفليقه لا تختلف عن غيرها من المراحل السابقة، وإنه لم يستطع إحداث تغيير إيجابي يخفف من الأزمة ويحقق «الوئام الوطني»، الأمر الذي قد يقود الجزائر إلى «حرب أهلية».

خاتمة:

يجب أن نعترف أن العنف السياسي في الجزائر عنف لا حدود له، ولا ضوابط له، ولا قواعد له، وضمن هذا المنطلق يصعب تحديد مصدر العنف أو أهدافه أو أطرافه. إن ظاهرة العنف السياسي في الجزائر خلال العهود الثلاثة ارتبطت بظروف الأزمة المجتمعية التي أخفق النظام السياسي في التعامل معها بفاعلية وكفاءة، الأمر الذي أفرز مجموعة من التناقضات والإحباطات أدت إلى ردود فعل عنيفة. فالمسألة ليست أعمالاً إرهابية فردية كما يؤكد على ذلك النظام السياسي، بل هي أزمة سياسية اقتصادية مجتمعية لها أبعادها الداخلية والخارجية، وليس من السهولة السيطرة عليها. إن ظاهرة العنف السياسي في الجزائر ليست سمة لعهد سياسي دون غيره، وليست حكراً على تيار سياسي دون غيره - وإن كانت حدتها وأحداثها تزداد من عهد إلى آخر، ومن تنظيم سياسي إلى آخر - ولكنها ظاهرة معقدة لها أسبابها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فمن خلال النظرة الشاملة للعهود الثلاثة ودورها في نشوء العنف السياسي وممارسته في الجزائر يمكن التأكيد على عدة أمور:

أولاً: إن أزمة العنف السياسي في الجزائر تخضع لأبعاد متعددة: البعد السياسي والبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي. وليس من السهولة بمكان فصل أي من هذه الأبعاد بعضها عن بعض نتيجة للترابط الوثيق بين هذه الأبعاد. فالبعد السياسي يشتمل على عوامل عدة، منها على سبيل المثال: احتكار السلطة من قبل

حزب واحد: «جبهة التحرير الوطني». وهيمنة المؤسسة العسكرية وإلغاء دور الرئيس. ومصادرة الحريات الخاصة والعامة. والتأخر في بناء المؤسسات السياسية في الدولة. وإقصاء النظام السياسي وتهميشه للقوى السياسية والاجتماعية في المجتمع، ومصادرة حقها في التعبير عن مصالحها بطريقة منظمة وضمن إطار الشرعية المؤسساتية. وبروز الإسلام السياسي بوصفه قوة لها مؤيدوها. والصراع بين عناصر النظام السياسي ودخوله إلى دائرة الأزمة، الأمر الذي أدى إلى اهتزاز شرعية النظام وضعف هيبة الدولة. ومحاولة تحديد هوية الدولة: هل هي عربية إسلامية أو فرانكفونية؟. كل هذه العوامل أدت إلى الاحتجاج السلمي، ثم المقاومة العنفية، الأمر الذي جعل المؤسسات السياسية تعجز عن احتواء آثار أعمال العنف هذه. أما البعد الاقتصادي للأزمة باعتباره بعداً من أهم مقوماتها فيرجع إلى إخفاق البرامج الاقتصادية التي تبناها النظام السياسي منذ الاستقلال، وهي البرامج التي استندت إلى بناء اقتصاد «متمركز حول الذات». والمتمثل في بناء تنمية مركزية ذاتية قاعدتها الصناعات التصنيعية وبناء قطاع عمومي واسع بعيداً عن تأثيرات الاقتصاد العالمي وضغطه، لكن تفاقم الإخفاق الاقتصادي منذ عام 1986 نتيجة انهيار أسعار النفط في السوق العالمية أدى إلى تراجع الموارد المالية للدولة، وزيادة مستوى الإنفاق العام، والعجز الإنتاجي، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الدخل الوطني، وارتفاع معدل التضخم، وتفاقم الديون الخارجية، والدخول في اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، الأمر الذي أدى إلى تخفيض قيمة العملة، وتحديد الأسعار، وتجميد الأجور، كل ذلك هدد كثيراً من الشرائح الاجتماعية الجزائرية التي كانت تستظل بالاقتصاد الموجه. أما البعد الاجتماعي للأزمة فكان له أهميته في انتشار العنف السياسي واستمراره في الجزائر. فالمتغيرات الاجتماعية التي غطت معظم دول العالم المعاصر لم تحقق نقلة نوعية نحو تحديث البنى المجتمعية في الجزائر. فالبرامج الاجتماعية والاقتصادية عجزت عن تحقيق تغير جذري في تحول البنى الاجتماعية التقليدية القائمة والمسيطرة على السلطة إلى بنى متنوعة ومتجددة ذات حراك اجتماعي تؤدي إلى تداول السلطة ودوران النخب السياسية وأسس توزيع القوة في المجتمع. كما يتجسد البعد الاجتماعي في تحول النظام السياسي إلى شبه إقطاعيات ومراكز نفوذ لشرائح محددة في المجتمع، وبخاصة عندما انفردت المؤسسة العسكرية بالحكم محاولة إخضاع بقية الشرائح الاجتماعية، مما أدى إلى ظهور ردود أفعال عنفية لمقاومة استحواذ المؤسسة العسكرية على السلطة، الأمر

الذي أدى إلى حالة اضطراب قصوى وعدم توازن في البناء المجتمعي، واتساع الفجوة بين الشرائح الاجتماعية المختلفة، مما أوجد الاحتجاجات والمعارضة من قبل الأكثرية العظمى والفاعلة في المجتمع الجزائري، والتي تشعر بالظلم واللامساواة وعدم تكافؤ الفرص. كل ذلك أدى إلى تعميق الأزمة الجزائرية، ومن ثم اللجوء إلى استخدام أساليب العنف للتخلص من ظاهرة التفاوت الاجتماعي، مما جعل البعد الاجتماعي للأزمة ينتقل إلى درجة الانفجار.

ثانياً – إن التنظيمات السياسية الإسلامية كانت عنصراً أساسياً في أحداث العنف خلال العهود الثلاثة، وبصفة خاصة خلال الفترة من 1976 – 1998. فخلال تلك الفترة شكلت الجماعات الإسلامية العصب الأساس للمعارضة السياسية في الجزائر. فقد عبرت التنظيمات الإسلامية عن مطالب مجتمعية عامة، مثل تطبيق الشريعة الإسلامية، والاحتجاج على بعض الإجراءات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اتخذها النظام السياسي، مثل الثورة الزراعية، والتعديل الدستوري لعام 1976، وضعف الأداء الوظيفي والبطالة والفساد الإداري والمالي ونظام الحزب الواحد وهيمنة المؤسسة العسكرية على النظام السياسي. ويمكن فهم دور المنظمات الإسلامية في أحداث العنف المسلح، وفي إطار تفاقم الأزمة الاقتصادية والمجتمعية في الجزائر منذ منتصف الثمانينيات.

ثالثاً – إن دور المؤسسة العسكرية في أحداث العنف برز بشكل كبير منذ أحداث 1988 في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد، ثم تطور هذا الدور بعد استقالة الرئيس بن جديد، وترسخ هذا الدور في عهد الرئيس الأمين زروال حتى أصبح الرئيس لا يستطيع أن يسيطر على مجريات الأحداث، بل أصبحت المؤسسة العسكرية عاملاً أساسياً في ممارسة العنف ضد الجماعات الإسلامية.

رابعاً – إن التيارات العلمانية لم تنخرط بشكل مباشر في أعمال العنف السياسي ضد النظام السياسي خلال العهود الثلاثة، وإن كانت بعض الأحزاب والتيارات لم تؤيد سياسة الدولة حول إيقاف العمل الديموقراطي. ولذلك اتخذ النظام السياسي، وبخاصة في عهد الرئيس زروال، سياسة استيعاب الأحزاب العلمانية وبعض التنظيمات الإسلامية في محاولة عزل هذه القوى السياسية المهادنة للنظام السياسي عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

خامساً – من خلال دراستنا هذه نستنتج أن أعمال العنف المسلح التي نفذتها

الجبهة الإسلامية للإنقاذ في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد كان الهدف منها الضغط على الرئيس لتحقيق أهداف سياسية، في حين أن أعمال العنف المسلح في عهد الرئيس زروال كان الهدف منها تدمير السلطة والاستيلاء عليها، ولذلك زادت أعمال العنف المنظم منذ تدخل الجيش في السلطة في عام 1991، واعتقال القيادات السياسية التاريخية للجبهة، الأمر الذي فتح المجال أمام صعود قيادات شابة إلى المراكز القيادية في الجبهة تفتقر إلى الخبرة والدراية باللعبة السياسية.

سادساً – عدم قدرة النظام السياسي على التكيف مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العصرية، بل إخفاقه في لعبة توازن القوى بين التيارات السياسية والاجتماعية في الدولة، والتي كانت تتمثل في التيار الإسلامي العربي والتيار الفرانكفوني والتيار البربري.

سابعاً – انخرطت بعض العناصر الهامشية في أحداث العنف الجماهيري، مثل التظاهرات وأحداث الشغب، وهي عناصر غير مندمجة في العملية الإنتاجية، وتعيش على الهامش الاجتماعي للمجتمع، وتعاني الفقر المدقع، لذلك تكون مستعدة للانخراط في أعمال العنف السياسي والاجتماعي المناهضة للنظام. وانخراط هذه العناصر في العنف كان في الغالب عبارة عن ردود أفعال انتقامية دون أي محتوى سياسي أو ديني، ولكن نتيجة لأن الدولة أحياناً تمارس مختلف أنواع العنف ضد مناطق معينة، فتتحول هذه المناطق إلى بؤر أكثر عداءً للدولة. فجميع العوامل السابقة أدت إلى زيادة موجة الإحباط لدى كثير من الأفراد والجماعات، وكانت هذه الجماعات أكثر قدرة على رد الفعل إزاء المحبطات المجتمعية، لذلك انخرطت في أعمال العنف السياسي ضد ممارسات النظام السياسي وسياساته.

المصادر

أ. س كوهان (1979). مقدمة في نظريات الثورة. (ترجمة فاروق عبدالقادر) بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

إبراهيم البيومي غانم (1992). الحركة الإسلامية في الجزائر وأزمة الديموقراطية. القاهرة: أمة برس للإعلام والنشر.

أحمد مهابة (1994 أ). الجزائر تحت المجهر الأمريكي – الفرنسي. السياسة الدولية، 118، ص ص 30–112.

أحمد مهابة (1994ب). الجزائر بين مازق العنف والحوار. السياسة الدولية، 116، ص ص 173–178.

الصادق بلعيد (1998). دور المؤسسات الدينية في دعم الأنظمة السياسية في البلاد العربية. **المستقبل العربي**، 108، ص ص 75–84.

توفيق المديني (1998). الجزائر: صراع العسكر والرئاسة. **شؤون الأوسط**، 76، ص ص 95–100.

ثناء فؤاد عبدالله (1989). أبعاد التغيير السياسي والاقتصادي في الجزائر. **السياسة الدولية**، 95، ص ص 186–193.

حسن عواد (1998). استقال زروال أم أقالوه؟. **الوسط**، 347، (21 أغسطس)، ص ص 10–12.

خليفة أدهم (1992). «خريطة حركات الإسلام السياسي في الجزائر. **السياسة الدولية**، 107 ص ص 218–222.

عبدالكريم أبو النصر (1997). «سقوط الرهان الكبير: لماذا فشلت الحركة الإسلامية في إقامة جمهوريتها في الجزائر. **الوطن العربي**، 1066 (أغسطس)، ص ص 36–37.

عزالدين شكري (1989). الجزائر: عملية التحول لتعدد الأحزاب. **السياسة الدولية**، 98، ص ص 153–157.

العياشي عنصر (1995). سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر. **المستقبل العربي**، 191، ص ص 83–94.

علي الكنز، وعبدالناصر جابي (1996). الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة. في سليمان الرياشي (محرر) **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**. مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص 211–234.

غازي حيدوسي (1997). **الجزائر: التحرير الناقص**. بيروت: دار الطليعة.

فهمي هويدي (1998). **الشرق الأوسط**، 7272 (26 أكتوبر)، ص 26.

متروك هايس الفالح (1991). **نظريات العنف والثورة: دراسة تحليلية تقويمية**. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية. سلسلة بحوث سياسية.

مجلة المجلة (1999). حرب سياسية على خلفية من الصراعات التجارية والضغائن التاريخية. **المجلة**، 1003 (2–8 أكتوبر)، ص ص 26–27.

محمد سعد أبو عامود (1993). الإسلاميون والعنف المسلح في الجزائر. **السياسة الدولية**، 113، ص ص 113 – 125.

محمد قواص (1998). **غزوة الإنقاذ: معركة الإسلام السياسي في الجزائر**. بيروت: دار الجديد.

مركز الدراسات والأبحاث (1992). **الجزائر إلى أين؟ 1830–1992**. الرياض: دار الشواف للنشر.

مكحل غسان (2000). هل تتجه الجزائر لانتخابات رئاسية مبكرة؟. **السفير**، العدد 8547 (11 أبريل)، ص 8.

مصطفى عمر التير (1993). العدوان والعنف والتطرف. **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، مج 8، ع (15)، ص ص 39–57.

منعم العمار (1996). الجزائر والتعددية المكلفة. في سليمان الرياشي [محرر]. **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص 39 – 91.

نبيل عبدالفتاح (1992). الأزمة السياسية في الجزائر: المكونات والصراعات والمسارات. السياسة الدولية، 108، ص ص 188–204.

هدى ميتكيس (1993). توازنات القوى وإشكاليات الصراع في الجزائر. المستقبل العربي، 172، ص ص 24–55.

يحيى أبو زكريا (1998). صعود التيار البربري في الجزائر. شؤون الأوسط، 76، ص ص 95–103.

Davis, J. C. (1962). Toward a theory of revolution. *American Sociological Review*, 27 (1):5-19.

Feierabent, I. K., & Rosalind (1972). Systemic-conditions of political aggression: An application of frustration-aggression theory. pp.136-183. In Ivo K. Rosalind, L. Feierabend & Ted Gurr (Eds.) *Anger, violence and politics*. Englewood Cliffs, N. J.: Prentice Hall, Inc.

Gurr, T. (1970). *Why men rebel*. Princeton: Princeton University Press.

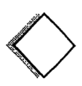
Johnson, C. (1976). *Revolutionary change*. Boston: Little, Brown & Company.

Marx, K. (1978). A contribution to the critique of political economy. pp. 68-134, In Marx and Engels. *The socialist revolution*. Moscow: Progress Publishers.

Tilly, C. (1976). Revolution and collective violence. pp.483-555. In Fred I. Greenstein and Nelson W. Polspy (Eds.) *Handbook of political science: Macro-Political Theory (3)*. Reading Mass.: Addison-Wesley Publishing Company.

مقدم في: يناير 2000.

أجيز في: أغسطس 2000.



تطور العلاقات الكويتية الإفريقية وموقف الدول الإفريقية من الاحتلال العراقي للكويت

عبدالله العنزي*
مرضي الخالدي*

ملخص: تقوم العلاقات الكويتية الإفريقية على مجموعة من العوامل الثقافية والاقتصادية والسياسية، ولقد حاولت الكويت منذ استقلالها عام 1961 إثبات وجودها وحشد اعتراف عالمي بكيانها السياسي بعد التهديدات العراقية التي أعقبت الاستقلال، وقد وظفت الكويت مواردها المالية وسياستها الخارجية لتحقيق هذا الهدف عن طريق الاعتراف المتبادل وتكافؤ المصالح التي شهدت تطوراً في جميع المجالات، وشهدت المحصلة الإيجابية لهذه العلاقات أن وقفت الدول الإفريقية إلى جانب الكويت على الصعيدين الدبلوماسي والعسكري.

المصطلحات الأساسية: الكويت، إفريقيا، العلاقات الكويتية الإفريقية، الاحتلال العراقي للكويت، موقف الدول الإفريقية من الاحتلال العراقي.

مقدمة

يلقي هذا البحث الضوء على علاقة الكويت بدول قارة إفريقيا، فيرصد طبيعة هذه العلاقات ونشأتها ومراحلها ومجالاتها، والمعوقات التي صادفتها، ويقف وقفة خاصة أمام موقف الدول الإفريقية من العدوان العراقي للكويت.

وقد تصدى، خلال ذلك، لمعالجة عدد من المشكلات المثارة على ساحة الكويت السياسية، مثل قدرة الدول الصغيرة على البقاء والنمو إلى جانب جيران أقوياء، في

* أستاذ مساعد (Associate Prof.) قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت.

ظل وجود الأمم المتحدة وسياسة تبادل المصالح، وإمكانية إقامة علاقات دولية ثنائية برغم تباعد الأنظمة والتوجهات السياسية والميول الفكرية والثقافية والاجتماعية، وذلك على الرغم من كون الكويت جزءاً من العالمين: العربي والإسلامي، وواحدة من دول العالم النامي.

ورصد هذا البحث مظاهر العلاقات الكويتية الإفريقية على مدى ثلاثة عقود أو يزيد، منذ كانت السواحل الشرقية للتجارة أماكن استكشاف للخليجيين وعرب الجزيرة، إلى أن أصبحت تقوم على دعامات ومؤسسات حكومية وشعبية راسخة، وقد شملت هذه العلاقات جل ميادين الحياة بين الشعوب، من سياسية واجتماعية، ومعونات، وقروض، وتعاون ثقافي وشعبي وإنساني، معتمدة الأرقام والإحصاءات والبيانات الموثقة.

لعل الذي يحدد علاقة أي دولة بأخرى، هو إمكانات الدولة وقوتها، بالقياس إلى غيرها من الدول، مثل الموقع الجغرافي، وعدد السكان، ومستوى وعيهم، والقوات العسكرية، والقدرات الصناعية والتقنية، والنظام السياسي الداخلي (صدقه فاضل، 1997: 152-153). ويرى إسماعيل صبري مقلد (1979: 128) أن هذه الإمكانات والقدرات ينبغي أن توظف في خدمة الهدف من السياسة الخارجية لكل دولة، وأن يعمل على تحقيق هذا الهدف بجهد وإخلاص كبيرين، ويقول: «هو وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه عن طريق تخصيص ذلك القدر الضروري من الجهد والإمكانات التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري البحت إلى مرحلة التنفيذ أو التحقق المادي».

على أنه من الصعب قياس سلم القوة لتلك الإمكانات بدقة، لأنها نسبية، فهذه دولة الكويت تقيم علاقات ناجحة مع دول القارة السمراء غير العربية، على الرغم من وجود خلل كبير في عناصر القوة السالفة، حيث تعد هذه العلاقة جزءاً من نشاط متكامل تحدده بعض الأطر، ومنها أن الكويت جزء من الوطن العربي والإسلامي، وأنها دولة من دول العالم الثالث.

لقد حرصت الكويت ولا سيما بعد فترة الاستقلال عام (1961م) على إنشاء علاقات وصداقات مع مختلف دول العالم، ومنها دول إفريقيا، بغض النظر عن التوجهات السياسية لتلك الدول، معتمدة في هذه الاستراتيجية على أن مزيداً من الأصدقاء يعني مزيداً من القوة والنفوذ، وأن المزيد من النفوذ يوفر أفضل رادع

للخطر، لأن هدف الدولة السياسي هو المحافظة على الذات الكويتية (عبدالرضا أسيري، 1993: 40).

ويبدو أن العلاقات الكويتية الإفريقية مجال جديد للباحث السياسي، وذلك لخصوصيتها وعمقها وطبيعتها والمراحل التي قطعتها منذ ما قبل التاريخ السياسي للكويت الدولة، أي قبل حصولها على الاستقلال (عام 1961م)، حيث كانت علاقة الكويت بشعوب القارة الإفريقية ذات طابع تجاري مع سكان المناطق الساحلية الشرقية، إذ تؤكد بعض الدراسات أن عرب الجزيرة والخليج هم أقدم من وصل إلى تلك المناطق واختلط بالسكان المحليين (الفاتح عبدالسلام، 1989).

ثم تطورت هذه العلاقات بعد أن نالت الكويت استقلالها واعترف بها كثير من دول هذه القارة، فأرسلت الكويت إلى دول إفريقية عدداً من الوفود الدبلوماسية تشرح موقفها من الأزمة الكويتية – العراقية في عام (1961م)، بالإضافة إلى مد يد المساعدة الاقتصادية لهذه الدول الناشئة الحديثة الاستقلال، فكسبت بذلك مزيداً من الأصدقاء الافارقة، ومزيداً من اعتراف المجتمع الدولي بها، لتأكيد وجودها وترسيخ كيانها السياسي المهدد من العراق، مما يعكس أهداف السياسة الخارجية الناجعة لكلا الفريقين.

وتأتي هذه الدراسة في أربعة أقسام: الأول يحدد عناصرها، والثاني لطبيعة العلاقات الكويتية. الإفريقية ومراحلها ومجالاتها، والثالث لمعوقات العلاقات ومصاعبها، والرابع لمواقف الدول الإفريقية من العدوان العراقي للكويت.

أولا: عناصر الدراسة

تتكون هذه الدراسة من أربعة عناصر هي: الفرض، والهدف والوسائل، وبيان الأهمية، والمنهج.

1 – فرض الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرض مفاده: أن إقامة علاقات وطيدة مع مختلف دول العالم، بغض النظر عن طبيعة أقاليمها وأعراقها ودياناتها وانتماءاتها السياسية، تؤثر بشكل إيجابي في كسب المزيد من الأصدقاء وزيادة النفوذ، وذلك لتوظيفه في حفظ استقلال الدولة ومصالحها الحيوية والاستراتيجية.

وعلى ضوء كل ذلك يثار كثير من التساؤلات عن: أهمية العلاقات الكويتية

الإفريقية، وطبيعتها، ومراحل تطورها، ومجالاتها، وعن معوقاتها، وعمقها وتجلياتها ولا سيما في مواقف دولها من العدوان العراقي للكويت.

2 - هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من الفرض السابق، والوقوف بدقة على تطور العلاقات الكويتية الإفريقية، وتعرُّف أدوات السياسة الخارجية الكويتية في هذا المجال، والإمكانات التي رصدتها لتحقيق هذه السياسة. وقد اعتمد في ذلك على الوثائق الرسمية، وعلى الدراسات السابقة العربية منها وغير العربية، وكذلك على السجلات الدقيقة والإحصاءات المهمة.

3 - أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها محاولة جادة للإجابة عن بعض الأسئلة المثارة حول إمكانية استمرار دول صغيرة مثل الكويت على قيد الحياة، وقدرتها على النمو، ودور الأمم المتحدة في المحافظة على استقلالها.

فقد كان ظهور هذه الدول على مسرح الحياة السياسية العالمية، من أبرز سمات القرن العشرين، وذلك بعد أن قضت سنوات طوالاً تحت ظل الاستعمار أو الحماية الأجنبية. وتعرَّف الدول الصغيرة بأنها: «قوة صغيرة... تعترف بأنها لا تستطيع الحصول على الأمن باستخدام قدراتها الذاتية بالدرجة الأولى، وبأن عليها الاعتماد أساساً على معونة دول أخرى أو مؤسسات أخرى».

وكانت الكويت - مثل سائر دول الخليج العربية - تخضع للإمبراطورية البريطانية، تلك القوة الضاربة القادرة على فرض الأمن، ولكنها بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة عام (1971م) وجدت نفسها - وهي الغنية بمواردها البترولية - نهباً للمشكلات الحدودية والنزاعات الداخلية وتنافس القوى الإقليمية والدولية (حسن الإبراهيم، 1982: 9-69).

وقد أثارت هذه المشكلة وغيرها من التحديات التي تواجه الدول الصغيرة، اهتمام الباحثين من المفكرين والسياسيين العرب وغيرهم، فوضعوا عدداً من الدراسات المنصفة القيِّمة في هذا المجال قبل العدوان العراقي وبعده. ومن أبرز ما كتب قبل عام (1990م) على سبيل المثال وليس الحصر: (الكويت، دراسة سياسية) و(الدول الصغيرة والنظام الدولي، الكويت والخليج)، لمؤلفهما: حسن الإبراهيم،

و(الاستراتيجيات الأمنية في منطقة الخليج، رؤية عربية) لمحمد جاسم محمد. أما ما صنف بعد اندحار العدوان وتحرير الكويت فدراسات جمة، أهمها: (الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، إنجازات وإخفاقات وتحديات) من تأليف عبدالرضا أسيري، و(أثر حرب الخليج على مفهوم الأمن القومي) من وضع عبدالمنعم المشاط، و(النظام العربي وأزمة الخليج) لأحمد يوسف أحمد.

وإلى جانب هذه الدراسات، عقدت ندوات وظهرت بعض الأبحاث التي تشكك في فاعلية سياسة الكويت الخارجية وجدوى المساعدات المختلفة التي تقدمها لدول العالم الثالث، وهو ما ساعد على رؤية شمولية من كل الزوايا لهذه العلاقات.

4 – منهج الدراسة:

تتناول هذه الدراسة خصوصية العلاقات الكويتية الإفريقية غير العربية، وتركز أساساً على استثمار الكويت لمساعداتها الاقتصادية والثقافية والإنسانية لتلك الدول في الوقوف إلى جانب الكويت في محنة العدوان العراقي.

ويأتي هذا البحث في إطار زمني يمتد منذ عام (1961م) إلى عام (1995م)[1] معتمداً المنهج التاريخي، بغرض الكشف عن نتائج سياسات معينة للدول خلال فترة زمنية محددة وتتابع أحداثها. ونحسب أن هذا المنهج قادر على تعرُّف الأسباب التي تؤدي إلى نجاح سياسة خارجية معينة أو إخفاقها، أو على التحقق من معرفتها، وكذلك معرفة بعض الأنماط للسلوك الدولي، وفهم تطور العلاقات السياسية بين مختلف الدول، بمعرفة الدوافع التي تملي اتخاذ القرارات السياسية الخارجية (محمد محمود ربيع، 1987: 167؛ وإسماعيل مقلد، 1979: 14).

على أن الأخذ بهذا المنهج لا يعني تجاهل بعض الانتقاد الموجه إليه، ولكنه يبقى أسلوباً يمكن الاعتماد عليه في معرفة مراحل تطور العلاقات الكويتية الإفريقية، ومعرفة الأدوات التي استخدمتها الكويت في سياستها الخارجية نحو القارة الإفريقية، بالإضافة إلى كشف دوافع التعاون وإبراز معوقاته، وتبيِّن المواقف الإفريقية من الاحتلال العراقي للكويت.

(1) توفي في هذا العام (1995م) إلى رحمة الله تعالى، الزميل المشارك في هذه الدراسة: الدكتور مرضي الخالدي.

ثانياً: طبيعة العلاقات الكويتية الإفريقية، ومراحلها ومجالاتها

تقوم العلاقات الكويتية الإفريقية على مجموعة من العوامل: الثقافية والجغرافية والتاريخية، شأنها في ذلك شأن كثير من الدول العربية، ولكن ما يميزها عن غيرها هو شعور الكويت بصغر حجمها وقدراتها في معيار مكونات القوة القومية لكل دولة، مما جعلها باستمرار عرضة للتهديد من الجيران الأقوياء ولا سيما العراق، حيث يسود التوتر أجواء العلاقات بين الدولتين. ولكن في مقابل ذلك، تجد نفسها قوية جدا بمواردها الطبيعية، حيث تعتمد على البترول مصدراً رئيساً للدولة يشكل نحو (90٪) من الدخل القومي، فراحت تستغل فوائضها المالية لكسب المزيد من الأصدقاء لردع الخصوم، وهو ما عرف بـ (دبلوماسية الدينار). وكانت الدول الإفريقية الناشئة في حاجة ماسة إلى المساعدات الاقتصادية، فتلاقت المصالح المشتركة، مما جعل التعاون الكويتي الإفريقي أمراً ضرورياً لكلا الجانبين.

ولقد كانت العلاقات الكويتية الإفريقية جزءاً بارزاً من سياسة الكويت الخارجية منذ الاستقلال، وقد سعت هذه السياسة إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسة، هي:

1 – تحقيق الاستقلال السياسي والأمن الداخلي والخارجي «Self preservation» واستقرار نظام الحكم فيها والحفاظ على ثروتها الاقتصادية.

2 – الدفاع عن التوجهات العربية، والعقيدة الإسلامية.

3 – الإحساس بالمسؤوليات الإنسانية.

4 – الاستفادة من العقلية التجارية والاقتصادية.

على أن العلاقات الكويتية الإفريقية لم تكن ذات نمط واحد، بل نستطيع أن نميز بوضوح بين أربع مراحل مرت بها، تطورت فيها سياسة الكويت الخارجية مع دول هذه القارة، آخذين بعين الاعتبار أنها كانت تتأثر سلباً وإيجاباً أيضاً بالعلاقات العربية الإفريقية عموما بوصف الكويت دولة عربية.

1 – المرحلة الأولى (إثبات الوجود 1961-1967):

بدأت علاقة الكويت الرسمية مع دول إفريقية بعد الاستقلال عام 1961، عندما أخذت تتطلع إلى إثبات وجودها على الساحة الدولية، وإلى اعتراف عالمي بكيانها السياسي. وقد نما هذا التطلع بعد الضغوط التي واجهتها الحكومة الوليدة من نظام العراق الحاكم آنذاك بزعامة عبدالكريم قاسم، الذي طالب بضم الكويت، ومن موقف الاتحاد السوفييتي السلبي من طلب انضمام الكويت إلى عضوية الأمم المتحدة.

لقد توجهت السياسة الخارجية للكويت عموماً إلى تعزيز علاقاتها مع دول العالم الثالث، ولا سيما تلك التي نالت استقلالها في هذه الفترة أو قبيل ذلك بسنوات. وتميزت هذه السياسة باعتماد الوسائل السلمية المتحضرة، ونقصد بها: الجوانب الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية، فضلا عن المنظمات غير الحكومية. وكانت صلة الكويت بالدول الإفريقية في طليعة هذه العلاقات والتوجهات، حيث كان للاعتراف السياسي المتبادل بينهما أهمية كبرى في ترسيخ الكيانات الناشئة بعد الاستقلال.

وقد وجد كلا الفريقين ضالته في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، التي هدفت مبادئها العامة – كما نصت المادة الثالثة – إلى التساوي في السيادة بين الدول الأعضاء، وإلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل دولة، وإلى احترام سيادة الدول الأخرى على أراضيها وحقها الثابت في كيانها المستقل، وإلى التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض أو الوساطة أو التوفيق من خلال التحكيم الدولي، وتأكيد سياسة عدم الانحياز تجاه جميع الكتل الدولية الكبرى (أمين أسبر، 1983: 77-88).

وبالإضافة إلى هذه المنظمة، راحت الكويت، وبدعم من دول إفريقية والدول العربية الشقيقة، تنشط في مؤازرة حركة عدم الانحياز التي برزت في هذه الفترة قوة ثالثة لها موقعها الدولي في حفظ التوازن بين قطبي المعسكرين الرأسمالي والشيوعي آنذاك، وفي إضعاف حركة انضمام الدول المستقلة في العالم الثالث إلى هذين القطبين. كما راحت تنشط في دعم المنظمات الدولية التي تعمل على الانفراج الدولي، ونسقت الجهود مع الأصدقاء الأفارقة لمساندة حركات التحرر في إفريقية، وتعزيز الكيان السياسي للدول حديثة الاستقلال فيها.

ففي عام (1962م) افتتحت الكويت أول سفارة لها في كينيا، وأنشأت الحكومة (شركة للاستثمار) راحت تمول بعض المشروعات في كينيا ونيجيريا وإفريقية الوسطى وداهومي والسنغال، بفائدة أقل من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، كما زودت بعض تلك الدول بالبترول (الجبوري، 1981). وقدمت بعض القروض والمساعدات الاقتصادية والفنية من خلال تعاون ثنائي أو إقليمي أو من خلال الأمم المتحدة. كما أسست في هذه الفترة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في 31 ديسمبر 1961، الذي هُيِّئ له أن يقوم بدور كبير في تقديم المساعدات للدول الإفريقية في المراحل التالية.

على أن العلاقات الكويتية الإفريقية في هذه المرحلة لم تكن لتخرج عموماً عن المواقف الجماعية للدول العربية تجاه القضايا الإفريقية، سواء في الأمم المتحدة أو في منظمة دول عدم الانحياز، أو منظمة الأوبك، بالإضافة إلى بعض الزيارات الثنائية للمسؤولين الكويتيين والأفارقة (الرأي العام، 1963).

ولقد اتصفت العلاقات الكويتية الإفريقية في هذه المرحلة بالمحدودية والضعف، سواء على الصعيد الدبلوماسي أو المساعدات والقروض. ويعود ذلك إلى اشتغال الدول الإفريقية بقضاياها الداخلية، وعدم توافر الكوادر الدبلوماسية المتخصصة، وإلى الكلفة الباهظة التي تترتب على فتح البعثات الدبلوماسية، وقوة النفوذ الإسرائيلي المتزايد في القارة الإفريقية، حتى إن مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية الذي عقد بعد حرب 1967 رفض إدانة العدوان الإسرائيلي على مصر بوصفها دولة إفريقية وعضواً في المنظمة (مدثر الطيب، 1982)، على الرغم من دور مصر المادي والمعنوي والسياسي الذي قامت به لدعم حركات التحرر الإفريقية ونصرتها.

لقد اتسمت المرحلة الأولى من العلاقات السياسية الكويتية الإفريقية بالمحدودية، حتى كادت تقتصر على الاعتراف المتبادل، مع تبادل لبعض الزيارات أو اللقاءات في المحافل الدولية والمنظمات الإقليمية، وقامت هذه العلاقات في ظل العلاقات العربية عموماً، فلم تترجم إلى فعل حقيقي مؤثر، وذلك لأن بعض الدول العربية كانت تحتفظ بعلاقات اقتصادية وتجارية مع جنوب إفريقية العنصرية، وروديسيا، ولأن بعض الدول الإفريقية كانت تقيم علاقات سياسية اقتصادية مع إسرائيل، ولرغبة زعماء إفريقية في البعد بأنفسهم عن الهيمنة العربية في شمال إفريقية.

2 – المرحلة الثانية (التضامن 1967-1973):

وهي مرحلة ما بين الحربين بين العرب وإسرائيل في (يونيو 1967، وأكتوبر 1973)، والتي شهدت تغيراً ملموساً يتميز بالإيجابية، على ما شابه من البطء والبساطة. وقد تميزت هذه المرحلة بتوظيف سياسة الكويت الخارجية في الدعم الكبير لاستقلال الدول الإفريقية، وإدانة الاستعمار الأجنبي، ومساندة حركات التحرر الوطني في القارة السمراء مادياً ومعنوياً، بالإضافة إلى خدمة القضايا العربية.

وفي هذه الفترة شجبت الكويت بقوة السياسة الاستعمارية البغيضة لحكومة البرتغال في مستعمراتها الإفريقية، وأدانت بحزم السياسة العنصرية للنظام الحاكم في جنوب إفريقية، مؤكدة تشابهه الكبير بإسرائيل المغتصبة وبموقف هذه الأخيرة المؤيد للحركة الانفصالية في نيجيريا والسودان.

لقد بدأت الكويت – مع أشقائها في الدول العربية – سياسة كسب الدول الإفريقية الصديقة للقضايا العربية المصيرية، ولا سيما في نضال الشعب الفلسطيني، وإدانة السياسة العنصرية والعدوانية التوسعية لإسرائيل، وحاولت الدول الإفريقية بدورها التوسط بين العرب وإسرائيل لحل هذا الصراع سلمياً وإنهاء المشكلة الفلسطينية، وذلك عن طريق تشكيل لجنة الحكماء الأفارقة التي أقرها مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية عام (1970م)، والتي ضمت أربعة رؤساء من جنوب الصحراء الإفريقية، هي: (السنغال ونيجيريا والكاميرون وزائير)، ولكن مساعي هذه اللجنة باءت بالإخفاق بسبب موقف الحكومة الإسرائيلية.

على أن ما يميز هذه المرحلة، أنه في شهر يونيو من عام (1971م) وخلال مؤتمر القمة السابع للمنظمة الإفريقية الذي عقد في (أديس أبابا)، تمت لأول مرة، المطالبة بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة، وتطبيق قرار الأمم المتحدة (242 لعام 1967م).

كما شهد هذا العام افتتاح بعثتين دبلوماسيتين جديدتين في الكويت، لكل من السنغال ونيجيريا، وعاشت الكويت في هذه الفترة بالإضافة إلى: السعودية وليبيا زيادة في إمكاناتها المادية، مما أدى إلى إيجاد نوع من التفاعل العربي الإفريقي، لتحقيق أهداف مشتركة. وقد برز هذا التفاعل جلياً في إطار الأمم المتحدة، ومجموعة دول عدم الانحياز والمؤتمرات الدولية، وأثمر تدهوراً في العلاقات الإفريقية الإسرائيلية، فبدأت دول القارة بقطع علاقاتها مع إسرائيل، وبلغ عدد تلك الدول عقب حرب 1967م إلى نوفمبر 1973م، تسعاً وعشرين دولة، (أمير كمال دسوقي، 1988).

3 – المرحلة الثالثة (بناء المؤسسات 1973-1990م):

تعد هذه المرحلة من أهم مراحل التعاون العربي الإفريقي عموماً، والكويتي خصوصاً، وهي التي تمتد بين حرب أكتوبر 1973م إلى العدوان العراقي على الكويت 1990م. ويمكن أن تعد هذه المرحلة مرحلة تأسيس حقيقي وتطوير وتفاعل، حيث توجهت دولة الكويت إلى دول جنوب الصحراء الإفريقية لتطوير علاقاتها، فتشمل جل الميادين: السياسية والاقتصادية والثقافية، حيث زاد التمثيل الدبلوماسي بين الجانبين بشكل ملحوظ، وتوطدت العلاقة على أساس متين من الاعتراف المتبادل وتكافؤ المصالح المشتركة، وعدم التدخل في الشئون الداخلية لكل من الطرفين، ويوضح جدول (1) هذه الزيادة والتطور في التمثيل الدبلوماسي بينهما.

جدول (1)
تطور التمثيل الدبلوماسي بين الكويت وإفريقيا

الدولة	التمثيل الكويتي	التمثيل الإفريقي
كينيا	1962	لا يوجد
السنغال	1974	1971
نيجيريا	لا يوجد	1971
النيجر	لا يوجد	1980
زيمبابوي	1994	1995
جنوب إفريقية	1994	1997
إرتيريا	لا يوجد	1995
إثيوبيا	1997	1997

* المصدر: وزارة الخارجية الكويتية – إدارة المراسم 1998.

كما أدت دولة الكويت دوراً بارزاً في تعزيز العلاقات العربية الإفريقية ابتداء من مؤتمر القمة العربي السادس الذي عقد في الجزائر في نوفمبر 1973، والذي أكد دعم علاقات التعاون الاقتصادي مع البلدان الإفريقية وتوسيعها وتمويلها بالنفط ومنع وصوله إلى النظم العنصرية والاستعمارية في جنوب إفريقية وروديسيا.

كما نصت قرارات القمة العربية السادسة على تقديم العون إلى الدول الإفريقية التي أصابها القحط، من أجل تفادي الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها نتيجة للجفاف وارتفاع أسعار النفط العربي الذي تستورده تلك الأقطار، وذلك من خلال إقامتها اللجان المشتركة لدراسة احتياجات الدول الإفريقية. كما هو الحال في إنشاء لجنة السبع الإفريقية: (الكاميرون وبوتسوانا وزائير ومالي وتنزانيا وغانا والسودان). وكان هذا من ثمرات التعاون الجماعي بين الدول العربية والإفريقية، والتي كان لدولة الكويت دور بارز فيه.

ولعل القرارات التي اتخذها وزراء النفط العرب في اجتماعهم عام (1974م) بإقامة الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الإفريقية التي تأثرت بارتفاع أسعار النفط، كان له الأثر الطيب في ترسيخ تلك العلاقات ولا سيما مع الكويت باعتبارها إحدى الدول الرئيسة المصدرة للنفط العربي، وعلى هذا الأساس، نشط الجانبان في تعزيز التعاون بينهما في شتى المجالات، وخصوصاً في المجالين الاقتصادي والسياسي، وأدت الاجتماعات المشتركة بين الجانبين العربي والإفريقي إلى عقد

مؤتمر القمة العربي الإفريقي في القاهرة في مارس عام (1977)، والذي أصدر في ختام أعماله إعلاناً وبرنامج عمل، يعدان بمثابة الانطلاق نحو المستقبل في ميدان التعاون العربي الإفريقي، حيث حدد الإعلان مجالات التعاون بين الجانبين على النحو الآتي:

1 - **المجال السياسي والدبلوماسي:** أكد الجانبان التزامهما بسياسة عدم الانحياز بوصفه عاملاً مهماً في الكفاح المشترك للحرية والاستقلال والتنمية، كما أكدا مساندتهما للقضايا العربية والإفريقية، ولحركات التحرر القومية لدى الجانبين، وجددا إدانتهما للصهيونية والعنصرية.

2 - **المجال الاقتصادي:** اتفق الجانبان على توسيع التعاون وتكثيفه وتدعيمه في مختلف مجالات: التجارة، والتعدين، والصناعة، والزراعة، وتربية الحيوان، والطاقة، والموارد المائية، والنقل والمواصلات، ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية والتعاون من خلال القروض الثنائية والجماعية بأفضل الشروط الممكنة لكلا الطرفين.

3 - **المجال التربوي والاجتماعي والثقافي:** قرر الجانبان تعزيز اتصالاتهما وروابطهما التربوية والثقافية والاجتماعية، وذلك من خلال توقيع الاتفاقات الملائمة. (شربل زعرور، 1989: 44-80).

ولترجمة هذا الإعلان من الواقع النظري إلى العملي بدأت الكويت بتحقيق هذه المبادىء في برنامج العمل، حيث سخرت الإمكانات الاقتصادية والعائدات المالية للبترول بوصفها أداة اقتصادية في علاقاتها الدولية، ووظفت هذه العائدات في مجالات استثمارية وتجارية لدى الدول المتقدمة والنامية، بالإضافة إلى تقديم المنح والمساعدات والقروض المالية للدول النامية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.

ولتحاشي ضعف الأداة الدبلوماسية الكويتية ومحدوديتها، نشطت السياسة الخارجية لاستخدام الأداة الاقتصادية والمساعدات، ولكن منطلقات الكويت في استخدام هذه الأداة لم تخل من المسؤولية الأخلاقية والإنسانية تجاه تلك الدول المستفيدة، حيث أكد وزير الخارجية الكويتي: (بأن الواجب الأخلاقي يتطلب تقاسم كسرة الخبز)، كما أعلن مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية العربية: (إذا اطلعتم على تقاريرنا فسوف تجدون أننا ركزنا اهتمامنا على الدول الفقيرة والصغيرة). (عبدالرضا أسيري، 1993: 43-53).

إن هذه السياسة الإنسانية والأخلاقية للصندوق الكويتي للتنمية العربية

جعلته محط أنظار الدول الإفريقية، وأن استراتيجيته تخلو من الشروط السياسية وتبتعد عما تتطلبه معظم المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والمؤسسات الحكومية الفرنسية، حيث تشترط هذه المؤسسات إدخال إصلاحات اقتصادية أو إعادة هيكلة النظام الاقتصادي لتلك الدول، وتوسيع المشاركة السياسية، الأمر الذي يضايق الأفارقة، لأنها في تفسيرهم تدخلات لامبرر لها في الشؤون الداخلية (رياض صالح أبو العطاء، 1993).

لقد بدأ نشاط الصندوق مع القارة الإفريقية في السنة المالية 1974-1975، عندما أدخل التعديل على النظام الأساسي له، وتمت زيادة رأس ماله إلى (2000) مليون دولار، ومنذ تلك الفترة قدم قروضاً وقام بتمويل مجموعة من المشروعات في (30) دولة إفريقية، وبلغ عدد القروض (109) مئة وتسعة قروض، بقيمة تقرب من (325) مليون دينار كويتي أو ما يعادل مليار دولار تقريباً، وبنسبة بلغت نحو (19%) من إجمالي قروض الصندوق المعقودة حتى العام المالي 1990/1991 (الصندوق الكويتي، 1990).

وتقدم الكويت بصفة عامة نسبة تتراوح بين (3.5% و 8%) من الناتج القومي الإجمالي بوصفها مساعدات مالية إلى مختلف دول العالم (الصندوق الكويتي، 1988: 24). ويبين جدول (2) عدد الدول المستفيدة، وعدد القروض وقيمتها.

يتضح من هذا الجدول أن أغلب الدول الإفريقية حصلت على قروض ومساعدات من دولة الكويت، وأن 12 دولة إفريقية من مجموع 15 دولة أعضاء في منظمة العالم الإسلامي حصلت على قروض ومساعدات، كذلك يلاحظ أيضاً أن السنغال تأتي في المرتبة الأولى من الدول الإفريقية التي حصلت على أكبر عدد من القروض، ثم تنزانيا والنيجر، وكذلك مالي وزيمبابوي.

أما في المجال التجاري فقد اتسمت حركة التبادل بين الكويت والدول الإفريقية بالضعف والمحدودية بصورة عامة، لأن معظم إنتاج الدول الإفريقية القابل للتصدير زراعي بالدرجة الأولى، ولصعوبة إيصاله إلى الأسواق الكويتية، وإمكانية جلبه من مصادر قريبة، يظل ضعف الاتصال الدولي أحد المعوقات الرئيسة في وجه هذه التجارة. أما الكويت فإنها تعتمد على الصادرات البترولية ومشتقاتها، ويتسم ذلك أيضاً بالضعف والمحدودية، لعدم اعتماد التصدير على السوق الإفريقية، حيث تبلغ نسبة الصادرات الكويتية 2%، أما الواردات فهي 3% (وزارة التخطيط، 1992).

جدول (2)

الدول الإفريقية المستفيدة من القروض الكويتية وحجم هذه القروض

الرقم	الدولة الإفريقية	عدد القروض	قيمة القروض (د. ك)
1	إفريقيا الوسطى	4	5 120 000
2	أنغولا	1	3 700 000
3	*بنين	4	10 086 000
4	بوتسوانا	5	9 751 100
5	*بوركينا فاسو	3	10 500 000
6	بوروندي	8	11 965 519
7	تنزانيا	6	30 850 000
8	توغو	2	7 448 444
9	جزر الرأس الاخضر	1	965 246
10	*جزر القمر	5	9 235 653
11	رواندا	5	13 370 635
12	زيمبابوي	4	16 849 248
13	*السنغال	11	40 719 349
14	سيشل	1	1 620 000
15	*سيراليون	1	3 000 000
16	*غامبيا	3	8 238 760
17	غانا	3	16 470 000
18	*غينيا	3	14 170 945
19	غينيا الاستوائية	1	1 100 000
20	*غينيا بيساو	5	9 355 000
21	*الكاميرون	3	10 295 888
22	الكونغو	3	10 700 000
23	ليبيريا	1	2 200 000
24	ليسوتو	3	4 997 180
25	*مالي	4	22 239 741
26	مدغشقر	2	4 807 500
27	موريشوس	2	5 500 000
28	موزمبيق	5	12 850 000
29	*النيجر	6	17 370 273
30	*أوغندا	4	9 400 000
	المجموع	**109**	**324 876 481**

* أعضاء في منظمة العالم الإسلامي. (المصدر: محمد ربيع، وإسماعيل مقلد، جامعة الكويت 1993-1994)

المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، 1990، التقرير السنوي (29) 1990 -1991: 63.

وأما في المجال الثقافي فقد طالب قرار القمة العربي الإفريقي ذاك بتعزيز الروابط الثقافية والتربوية بين الجانبين، ذلك أن العلاقات الثقافية هي أحد الأنماط الجديدة والمتطورة من أنماط الدبلوماسية الدولية، وتهدف عادة إلى إحداث تغييرات أيجابية في مضمون الانطباعات التي تكونها الدول عن مثيلاتها، والتي تؤثر في سلوكها في العلاقات الدولية المتبادلة، وباستخدام ذلك النمط يمكن بناء تصورات إيجابية تعمل على تغيير الانطباعات الخاطئة، والوصول بعمق إلى روح الشعوب وتكوين الأشكال الموضوعية الصحيحة عنها. (لويس دوللو، 1984). إنَّ الدبلوماسية الثقافية – وهي العبارة المرادفة للعلاقات الثقافية الدولية – تقوم عادة على تبادل الزيارات العلمية والبعثات والمنح الدراسية بين الدول، وتلقي العلوم في جامعاتها.

لقد شهد التعاون الثقافي الكويتي – الإفريقي بدايات مبكرة بعد إنشاء لجنة الشؤون الثقافية والتربوية على أثر انعقاد المؤتمر، حيث نشطت دولة الكويت ممثلة في وزارة التربية في تقديم المنح الدراسية للطلبة الأفارقة من مختلف الدول، للانخراط في المدارس والمعاهد، وتشمل هذه المنح والبعثات (الجنسين)، ويتم التركيز على مراحل التعليم الثانوي والديني والفني والجامعي، وقد بلغ عدد الطلبة المستفيدين أكثر من (3599) طالباً وطالبة من عام 1980 وحتى 1990. أما الدول المستفيدة فيزيد عددها على (30) دولة (وزارة التربية، 1992)، كما استضافت الكويت فيما بعد الدورتين الخاصتين باللجنة الدائمة للحوار العربي الإفريقي في شهري يونيو وأكتوبر 1989م، في محاولة لإحياء التعاون وعقد قمة عربية إفريقية جديدة، فكانت هذه الاستضافة من أنجح الاجتماعات، وقد تبلور عنها إنشاء مؤسسة استثمارية عربية إفريقية.

ولم تكن هذه العلاقات في كل مظاهرها لتقتصر على الجانب الرسمي، حيث أدرك الشعب الكويتي بطبيعته أهميتها، وشعر بضرورة مساعدة أشقائه المسلمين في تلك البقاع، فسارع بمنظمته غير الحكومية (NGO's) من جمعيات خيرية ولجان إسلامية ومجهودات شعبية إلى رفد السياسة الخارجية الرسمية، تعميقاً للتعاون الكويتي الإفريقي، مما أسهم في رفع المعاناة أو تخفيفها عن كثير من الشعوب.

ويعود هذا النوع من العمل الخيري إلى عام (1957) عندما قامت اللجان الشعبية بجمع التبرعات لمساعدة نضال الشعب الجزائري. وفي عام (1962)

أصدرت الحكومة الكويتية قانوناً ينظم عمل جمعيات النفع العام، فتم تسجيل (54) جمعية، وكان هناك أيضاً (12) جمعية تهتم بتقديم العون للدول النامية. وشهدت فترة الثمانينيات ازدياد الاهتمام بالقارة الإفريقية بعد ازدياد الوعي الشعبي والحكومي لدور هذه المنظمات، وأخذ العون أشكالا مختلفة، ولكن هذه الأشكال جميعاً يمكن وصفها بالمساعدات الإنسانية والاحتياجات الضرورية. ومن أهم المنظمات (بيت الزكاة الكويتي، ولجنة مسلمي إفريقيا، ولجنة الفلاح الخيرية، والهيئة الخيرية الإسلامية العالمية). ولعل ما يميز عمل هذه المنظمات الإسلامية اعتمادها على التمويل الشعبي، أما بيت الزكاة الكويتي فيعتمد على التمويل الحكومي زيادة على المساعدات الشعبية، هذا فضلا عن مساعدات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

واهتمت هذه اللجان ببناء المساجد والمدارس والمراكز الإسلامية، وبحفر الآبار وإنشاء المزارع المنتجة، وملاجيء الأيتام والمراكز الصحية ومساعدة الأسر الفقيرة وتقديم العون التعليمي والتدريب المهني والصناعي. وبلغ عدد هذه المشروعات أكثر من أربعة آلاف مشروع خيري في أكثر من ثلاثين بلدا، بالإضافة إلى بعض المشروعات الخيرية الموسمية، مثل مشروع إفطار الصائم ومشروع الأضاحي (بيت الزكاة الكويتي، 1995/1996).

ثالثا: معوقات العلاقات ومصاعبها

على الرغم من كل الإنجازات التي حققتها العلاقات الكويتية الإفريقية، وفي كل المجالات التي أتينا على ذكرها وتبينت آثارها، فإن هناك بعض المعوقات التي اعترضت طريقها، وحدت من تحقيق كل أهدافها. ولعل في مقدمتها الاتجاهات السياسية الإفريقية المتحفظة لأسباب أبرزها:

1 – خوف بعض الأفارقة من التأثير الحضاري العربي، ومن الأقليات العربية والإسلامية، ولا سيما في شرقي القارة الإفريقية.

2 – ميل بعض دول القارة ولا سيما في الغرب إلى التعامل مع النظم الاستعمارية السابقة.

3 – الغيرة الشديدة من الدور القيادي الذي أدته بعض الدول العربية الإفريقية مثل مصر، في مساندة قضايا التحرر.

وهناك أسباب أخرى متعددة، تختلف نوعاً وحدة من دولة إلى أخرى، منها:

أن المفكر الإفريقي والرئيس السنغالي السابق (ليوبولد سنغور) رأى أنه لا يوجد تفاعل حضاري وتاريخي بين الثقافتين العربية والإفريقية (أحمد يوسف القرعي، 1989: 128). فيما ذهب رئيس زائير (الكونغو الديمقراطية) إلى أبعد من ذلك عندما استنكر بيان وزراء خارجية دول الصمود والتصدي العربية عام (1982)، الذي أدان إعادة زائير لعلاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بقوله: (إن البيان العربي يكشف عن النوايا السيئة والتعصب الأعمى، أو عن الكراهية الموروثة التي يكنها للزنوج من كانوا في الماضي تجاراً للعبيد) (القبس، 1982). ويرى بعض الدارسين أن هذا الشعور كان مسيطراً على بعض التيارات الحاكمة ذات التطلعات القومية في زعامة القارة.

ومن هذه الأسباب أيضاً خيبة أمل زائير من دول النفط العربية بعدم تعويضها عن الزيادة التي طرأت على أسعار النفط بعيد عام 1973 وعقب قطع الدول الإفريقية علاقاتها بإسرائيل، وكذلك تقديم المساعدات عن طريق مؤسسات مالية، وذهاب أغلبها إلى الدول الإسلامية، بالإضافة إلى بطء تقديم المساعدات، ورفض بعض الدول العربية الاستثمار في القارة الإفريقية (أمير كمال دسوقي، 1988).

لقد شكلت هذه الأسباب مجتمعة فتوراً في العلاقات، أشعر الجانبين بعدم الرضا عن مستواها، فشكلت الجامعة العربية لجنة لتقويم هذا التعاون عام (1983)، وتوصلت إلى ضرورة إيجاد ترتيبات جديدة له. وعبَّر قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية عام 1984 عن عدم رضاه عن جمود العلاقات، وخير من يمثل هذا الشعور تصريح وزير خارجية غينيا في مارس من العام نفسه، حيث قال: «نحن لانريد أن يكون هذا التعاون في إطار الهبة أو الزكاة الممنوحة من الدول العربية للدول الإفريقية، ونتساءل دائماً: لماذا تكنس الدول العربية فوائضها بملايين الدولارات في الدول والبنوك الغربية».

ويضاف إلى ذلك إصرار الدول الخليجية في مؤتمر القاهرة عام 1977 على ثنائية التعاون مع الدول الإفريقية، وغياب تأثير الجامعة العربية ودولها المؤثرة في صنع هذه العلاقات عن الساحة السياسية، ورأى بعض الباحثين أن المعونة العربية لدول إفريقية ثانوية في تلبية الاحتياجات لها، وأن وظائفها لا تختلف عن وظائف المؤسسات المالية الغربية وأنها تابع لها (عبدالملك عودة، 1984: 29-36).

ويضاف إلى ذلك أيضاً انتقال الخلافات العربية – العربية إلى الساحة الإفريقية،

ولا سيما بعد توقيع اتفاقية (كامب ديفيد) بين مصر وإسرائيل عام (1978م) وتجميد عضوية مصر في الجامعة العربية، مما عطل عمل بعض اللجان، وكذلك اشتغال العرب بشؤونهم الداخلية المتمثلة في الحرب العراقية – الإيرانية عام (1980م)، والاجتياح الإسرائيلي للبنان عام (1982م).

ويضاف إلى ذلك من الجانب الإفريقي انشقاق الدول الإفريقية فيما بينها، وإخفاقها في عقد مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقي في أغسطس عام 1982م في طرابلس بسبب اختلافهم حول انضمام الجمهورية الصحراوية بزعامة البليساريو (فبراير 1982) (خالد زغلول، 1988).

ولكن على الرغم من كل هذه الأسباب التي عرقلت نضج العلاقات العربية الإفريقية فإننا نستطيع أن نقول: إن هذه العلاقات قد شهدت في هذه الفترة بناء الأطر والمؤسسات لتوثيق التعاون بين الجانبين، كما نستطيع أن نقول: إن الكويت لم تتأثر كثيراً بالعقبات، بل نشطت في توثيق علاقاتها مع دول القارة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والإنسانية والشعبية، معتمدة على المصالح المشتركة والمباشرة لكلا الطرفين.

رابعاً: مواقف الدول الإفريقية من العدوان العراقي على الكويت (1990-1995)

لعل أهم ما يتطلع إليه البحث هو الإجابة عن التساؤلات التالية: ما الموقف الإفريقي من العدوان العراقي وتداعياته؟ وهل الأدوات التي استخدمتها الكويت من معونات اقتصادية وثقافية وإنسانية حققت أهداف السياسة الخارجية الكويتية؟

حيث شهدت هذه الفترة من (1990-1991) احتلال العراق للأراضي الكويتية والإطاحة بحكومتها الشرعية وفرض الوحدة الاندماجية بين البلدين، ثم حرب التحرير ومدى التزام العراق بالحدود الدولية بين البلدين وبقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بتداعيات العدوان، وكان موقف الدول الإفريقية من هذه التداعيات موقفاً متميزاً، وقد يعود الرفض الإفريقي إلى الأسباب التالية:

إن العدوان العراقي يتنافى وموقف الدول الإفريقية الرافض لمبدأ تعديل الحدود الموروثة من الاستعمار، لأن تعديل الحدود سيثير كثيراً من المطالب والمشكلات بين الدول، وأن العدوان يشكل انتهاكاً واضحاً لمبادىء القانون الدولي وعلاقات حسن الجوار أو القواعد التي تحكم العلاقات بين الدول.

وإن العدوان يحول الانظار عن قضية الشرق الأوسط الرئيسة، وهي القضية الفلسطينية، وأن ذلك يعد تهديداً آخر للسلام في المنطقة، بالإضافة إلى أن العلاقات

الكويتية - الإفريقية، وبالتحديد في مجال التنمية وتقديم المساعدات والقروض تفوق العلاقات العراقية - الإفريقية، وكذلك إسهام الكويت في تمويل المؤسسات الإنمائية في القارة الإفريقية أو تقديم المعونات بوساطة المؤسسات المالية الدولية للقارة الإفريقية، كما أدت الكويت دوراً بارزاً في قيادة التعاون العربي الإفريقي، حيث كان اجتماع اللجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي في الكويت عام 1989 من أنجح الاجتماعات (أحمد يوسف القرعي، 1990)، ويمكن رصد الموقف الإفريقي من منظمة الوحدة الإفريقية إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، فمجلس الأمن الدولي، فالجمعية العامة للأمم المتحدة، فضلاً عن بعض المواقف المنفردة لبعض دول القارة ابتداءً من العدوان العراقي وحتى التحرير وإعادة الإعمار. وكان رد الكويت بالمثل، وسعت إلى تعزيز التعاون وتبادل الزيارات، وقدمت مزيداً من المساعدات والقروض.

أما منظمة الوحدة الإفريقية فقد أصدرت بياناً عقب العدوان العراقي مباشرة، تعبر عن رفضها لما أقدم عليه العراق في حق الكويت وأنها تطالب حكومة العراق بالانسحاب الفوري من الأراضي الكويتية، وتناشد المجتمع الدولي اللجوء إلى جميع الوسائل التي يملكها من أجل الحفاظ على سيادة دولة الكويت ووحدة أراضيها، وذلك بهدف الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة (نبيه الأصفهاني، 1990 :176-179). ووصف رئيس هذه المنظمة وهو رئيس أوغندا العدوان العراقي بأنه سابقة خطرة يجب ألا نوافق عليها (المركز الإعلامي الكويتي، 1991:77).

وأصدرت منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال انعقاد جلسات المؤتمر الوزاري لوزراء خارجية المنظمة (31 يوليو - 5 أغسطس 1990) تحت شعار: «السلام والتكافل والتنمية» وبمشاركة مندوبي (15) دولة إفريقية، بيانا قوياً أدان العدوان العراقي، وطالب بالانسحاب الشامل الفوري من دولة الكويت وبألا يترتب على العدوان أي آثار، وأنه انتهاك لمبادئ المنظمة وميثاقها الذي يدعو إلى تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء بالوسائل السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، ومراعاة حسن الجوار وعدم محاولة تغيير النظام الداخلي في أي دولة منها بالقوة، واحترام سيادة كل دولة واستقلالها ووحدة أراضيها، وطالبت بعدم استخدام القوة أو التهديد، وأعلن المؤتمر تضامنه مع الكويت ونظامها الشرعي (المركز الإعلامي الكويتي، 1991: 523-524)*.

* لمزيد من التفاصيل حول المواقف الدولية، انظر ملف العدد، السياسة الدولية، العدد 102، أكتوبر 1990، وكذلك الكتاب الذي أصدره المركز الإعلامي الكويتي، بعنوان: «جريمة غزو العراق للكويت: أحداث ووثائق من يوم الغزو حتى يوم التحرير. القاهرة: دار نوبار للطباعة، 1991.

أما على صعيد مجلس الأمن الدولي فقد وافقت القارة الإفريقية على قرارات مجلس الأمن من خلال ممثلي القارة في المجلس وهم ممثلو: (إثيوبيا وزائير وكوت ديفوار (ساحل العاج))، واتخذ مجلس الأمن خلال الفترة من (2 أغسطس 1990 – أكتوبر 1991) (23) قراراً يتصل مباشرة بالحالة بين العراق والكويت، وفي كل هذه القرارات وقفت الدول الإفريقية إلى جانب الكويت، ولم يعترض أو يمتنع أي منها عن التصويت (الأمم المتحدة، 1991). وأما موقف الدول الإفريقية في الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الفترة من (1990-1994)، فله سمات معينة، يمكن تحديد موضوعاتها كما يأتي:

أ – الدورة رقم 1990/45: ركزت الدول الإفريقية في بياناتها على إدانة العدوان العراقي للكويت، ومطالبته بالانسحاب الفوري وعودة الحكومة الشرعية.

ب – الدورة 1991/46: ركزت أكثرية الدول التي تطرقت إلى قضية الكويت في بياناتها الرسمية على الإشادة بدور الأمم المتحدة في تحرير الكويت.

ج – الدورة 1992/47: أكد كثير من الدول ضرورة التزام العراق بتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على الكويت.

د – الدورة 1993/48: تم التركيز على ضرورة احترام القرار (833) الذي يضمن حرمة الحدود الدولية بين الكويت والعراق.

هـ – الدورة 1994/49: ركزت الدول التي تطرقت إلى قضية الكويت على ضرورة التزام العراق بقرارات مجلس الأمن، والاعتراف بالكويت وحدودها الدولية، وإدانة تحركات القوات العراقية باتجاه الحدود مع الكويت (الأمم المتحدة، 1990).

ويمكن رصد مواقف بعض الدول الإفريقية من خلال المواقف المنفردة لهذه الدول، كما أعلنها بعض المسؤولين فيها، حيث أعلنت السنغال كأول دولة إفريقية عن رغبتها في إرسال قوات إلى منطقة الخليج وتبعتها النيجر، وذلك ضمن قوات التحالف التي عملت على تحرير الكويت، أما الغابون فأعلنت أنها تحرص على مبادىء احترام سيادة الدول، وتقدر مزايا الحوار بوصفه وسيلة مميزة لتسوية النزاعات والخلافات، وتوجه نداء من أجل إسكات السلاح وانسحاب القوات العراقية من الكويت وإيجاد تسوية سلمية للنزاع. أما حكومة زيمبابوي فدعت الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز والأمم المتحدة إلى بذل أقصى جهد لإيجاد حل لهذه المشكلة. أما الحكومة الأنغولية فأكدت في بيانها أنها علمت – بمزيد

من السخط – بالعدوان الذي قامت به القوات العراقية على الكويت، والحكومة الأنغولية تدين العدوان العسكري على الكويت، وتعده انتهاكاً للقواعد والمبادىء التي تحكم العلاقات بين الدول. أما الحكومة التنزانية فقد أدانت العدوان، وأيدت قرارات مجلس الأمن الداعية إلى الانسحاب واستعادة الكويت لسيادتها. بالإضافة إلى مواقف دول إفريقية أخرى رافضة للعدوان (نبيه الأصفهاني، 1990: 170-190).

وتقديراً لهذه المواقف الإفريقية وعلى الرغم من الظروف السياسية والاقتصادية التي عاشتها الكويت في أثناء الاحتلال وحرق الآبار البترولية وما أعقبها من كلفة عملية التحرير وإعادة الإعمار، استمرت الكويت في تقديم الدعم والعون للقارة الإفريقية، وكذلك لمختلف دول العالم، حيث أعلن المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية: «إنه من الطبيعي أن تتمشى سياسة الصندوق مع اتجاه السياسة الخارجية الكويتية، وأنه سوف يكون من الطبييعي أن تبنى المعاملات على أساس مواقف الدول من الحق الكويتي، وأن القروض الممنوحة من الدولة هي لتحقيق سياسة دولية تحفظ للكويت مكانتها وكيانها وصدارتها بين الدول». (الشرق الأوسط 1994). ولتعزيز التعاون الكويتي الإفريقي، دعت الحكومة الكويتية لمعالجة مشكلة الديون المضاعفة والفوائد المترتبة عليها، حيث أعلن أمير الكويت في خطاب له في الأمم المتحدة عام 1989 عن إلغاء الفوائد بوصفه حلاً مرحلياً قد يؤدي في المستقبل إلى تصفية الديون، وأنه سيبحث أصول القروض مع الدول الأشد فقراً (المركز الإعلامي الكويتي، 1991: 577).

أما القروض التي منحت للقارة الإفريقية من 1990/7/1 إلى 1996/6/30، فقد بلغ عددها 40 قرضاً لـ 22 دولة إفريقية، بمبلغ إجمالي قدره أكثر من 405 ملايين دولار (الصندوق الكويتي، 1995: 86-87). ويبين جدول (3) عدد القروض في الفترة من 1990/7/1 إلى 1996/6/30.

ومن ملاحظة الجدول (3) وللتدليل على الأهمية المالية ورد الجميل لمواقف الدول الإفريقية يتضح ما يلي:

إن أغلب الدول الإفريقية حصلت على قروض خلال هذه الفترة.

ما يقرب من نصف أعضاء منظمة العالم الإسلامي من الدول الإفريقية استفادت من هذه القروض.

وإن دولتين من ثلاث دول كانت تمثل القارة في مجلس الأمن حصلت كل منهما على قرض.

جدول (3): عدد الدول الإفريقية المستفيدة، وعدد القروض وقيمتها، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1990/7/1 إلى 1996/6/30*.

الرقم	الدولة	عدد القروض	قيمة القروض (د.ك)
1	الرأس الأخضر	1	2 900 000
2	السنغال	4	9 200 000
3	النيجر	2	4 200 000
4	بنين	2	2 224 000
5	بوركينا فاسو	1	3 640 000
6	تشاد	1	2 800 000
7	غانا	3	10 910 000
8	غينيا	3	12 800 000
9	توغو	1	3 000 000
10	أثيوبيا	1	7 600 000
11	أريتريا	2	12 600 000
12	أنغولا	1	1 500 000
13	أوغندا	3	7 100 000
14	بوتسوانا	1	3 000 000
15	تنزانيا	4	18 200 000
16	رواندا	1	1 700 000
17	زائير	1	4 100 000
18	زيمبابوي	2	10 900 000
19	ليسوتو	1	1 900 000
20	موريشوس	2	7 250 000
21	موزمبيق	2	5 000 000
22	سيشل	1	2 150 000
	المجموع	40	135 174 000 أو قرابة $ 405,522,000 الدينار = قرابة 3$

* المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، 1995. التقرير السنوي (33) 1996/1995: 86، 87.

أما السنغال والنيجر وهما من الدول التي أعلنت عن رغبتهما في إرسال قوات إلى منطقة الخليج فتُعدّان من أكثر الدول استفادة من القروض، من حيث القيمة أو العدد قبل العدوان العراقي وبعد التحرير، وهذا يؤكد أهمية الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية الكويتية.

وقد أشادت الدول الإفريقية بالمبادرة الكويتية ودعمها المالي، حيث قال وزير

خارجية جزر القمر قبل دخولها الجامعة العربية في عام 1993: منذ حصولنا على الاستقلال عام 1975، والكويت تمد يد العون والمساعدة الكريمة، وساعدتنا على الخروج من وضع اقتصادي صعب للغاية (المجلة، 1994 :26). أما وزير خارجية إثيوبيا فقد أعلن عام 1993: (أن الكويت قامت بجهود مشكورة في دعم جهود التنمية في كثير من الدول الإفريقية (الأنباء، 1994: 17) وأعلن سفير السنغال في الكويت عام 1991 أن الكويت قدمت للسنغال كثيراً من المساعدات دون الإعلان عن ذلك (الفجر الجديد، 1991). وأما رئيس برلمان غينيا بيساو فذكر أن هناك مشروعات مشتركة تترجم عمق العلاقات بين البلدين، وأن بلاده تشكر دعم الكويت للشعب الغيني (الأنباء، 1996).

ولم تقتصر العلاقات على دعم موقف الكويت السياسي تجاه العراق، أو على تقديم القروض والمنح والمساعدات، بل إن التعاون الثقافي بين الكويت وإفريقية شهد نشاطاً قوياً. فعلى الرغم من التخريب الذي أحدثه العدوان العراقي بالمنشآت التعليمية وقلة الإمكانات في تلك الفترة، فإن التركيز انصب على تقديم المنح للطلاب الأفارقة في الجامعة ومعاهد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، وبلغ عدد الطلبة الذين تم قبولهم من عام 1991-1994 أكثر من 400 طالب وطالبة من أكثر من 30 دولة إفريقية (جامعة الكويت، 1994). بالإضافة إلى قبول بعض الطلبة في التعليم الديني والثانوي، فكان هذا التعاون امتداداً للمنح الدراسية المبكرة قبل العدوان، والتي اقتصرت على التعليم الثانوي والديني.

ولقد شهدت العلاقات الكويتية الإفريقية تطوراً ملحوظاً وبارزاً على المستوى الثقافي، مما يصب في النهاية في خانة تحقيق أهداف السياسة الكويتية الخارجية بالإضافة إلى العمل على نشر الثقافة العربية الإسلامية من خلال المناهج الدراسية التي تقدمها وزارتا التربية والتعليم العالي.

أما المنظمات غير الحكومية والمتمثلة في المنظمات الشعبية فلم تقطع المساعدات المالية والعينية حتى عام العدوان العراقي 1990، وهذا يؤكد اهتمام المنظمات الشعبية الكويتية بأحوال المسلمين في القارة الإفريقية، وبلغ عدد المشروعات التي قامت بها هذه اللجان أكثر من أربعة آلاف مشروع خيري، مثل بناء المساجد والمدارس والمراكز الصحية واستصلاح الأراضي وحفر الآبار وكفالة الأيتام، هذا بالإضافة إلى طباعة أكثر من ستة ملايين كتاب بلغات مختلفة، وذلك بين عامي 1991-1995 (بيت الزكاة، 1996/95)*.

* لمزيد من المعلومات حول عمل المنظمات الشعبية الكويتية تجاه مختلف دول العالم وتاريخها يمكن مراجعة إصدارات بيت الزكاة الكويتي (كويت الخير).

ويلاحظ خلال الفترة التي أعقبت العدوان زيادة تبادل الوفود الرسمية من الجانبين، حيث بلغت أكثر من 60 زيارة لوفود رسمية من رؤساء دول وحكومات ووزراء ومبعوثين (وكالة الأنباء الكويتية، 1995). ولعل تبادل هذه الوفود يؤكد عمق العلاقات بين الجانبين، ويعوض عن قلة التمثيل الدبلوماسي بينهما. أما الجانب الاقتصادي والذي تمثل في تقديم الدعم المادي فإنه لم يتوقف كذلك على الرغم من الظروف الاقتصادية التي عاشتها الكويت في فترة اضطراب أسعار النفط والكساد الاقتصادي. وفي الجانب الثقافي يلاحظ انخفاض عدد الطلبة في التعليم الأقل من الجامعي، وعلى الرغم من ذلك فإن العلاقات الثقافية لم تنقطع بين الجانبين.

الخلاصة

حتمت متطلبات السياسة الخارجية الكويتية التي أعقبت الاستقلال، التنسيق مع التكتلات العربية والإسلامية، منذ فترة الستينيات حتى منتصف السبعينيات. ومع تطور الأحداث الدولية، بدأ العمل الجماعي العربي يركز على القضايا المصيرية. أما على الجانب الإفريقي، فقد كانت متطلبات التحرر أشد إلحاحاً على ذلك العمل الجماعي. وفي منتصف السبعينيات بدأت السياسة الخارجية الكويتية تعزز العمل الثنائي الكويتي الإفريقي، ولا سيما في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية. ونشطت المنظمات غير الحكومية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الكويتية.

فعلى الصعيد السياسي كان التمثيل الدبلوماسي يتميز بالتواضع الشديد في عدد السفارات والبعثات الدبلوماسية. وفي منتصف السبعينيات استخدمت الكويت الأداة الاقتصادية في تفعيل العلاقات بين الجانبين، وذلك من خلال تقديم المساعدات والقروض والمنح والهبات. وفي المجال الثقافي شهد التعاون الكويتي بدايات مبكرة، وذلك من خلال تقديم المنح الدراسية للطلبة الأفارقة من مختلف الدول. وفي مرحلة الثمانينيات برز دور المنظمات غير الحكومية واللجان الشعبية الكويتية التي تميزت بالعمل الإنساني والديني. ومن الاستعراض السابق لتطور العلاقات الكويتية – الإفريقية، نجد أن سياسة الكويت الخارجية سعت إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في حماية أمنها واستقلالها ونظام الحكم فيها.

وكان موقف الدول الإفريقية مشرفاً على الصعيدين: الدبلوماسي والعسكري في أثناء فترة الاحتلال العراقي للكويت، فقد أدانت العدوان، وطالبت بانسحاب

القوات العراقية من الكويت، وذلك من خلال المواقف الرسمية لتلك الدول في: منظمة الوحدة الإفريقية، ومنظمة العالم الإسلامي، ومجلس الأمن، والأمم المتحدة.

إن نجاح تلك العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية، مرهون بإيمان جميع الأطراف بإدراك أبعاد التعاون المستقبلي وأهمية تأثيراته وانعكاساته على العلاقات الدولية ومستقبل التعاون بين الدول النامية بصورة عامة، وتوظيف تلك العلاقات لتصب في نهاية الأمر في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للجانبين الكويتي والإفريقي، مع إدراك الصعوبات التي تعوق هذا العمل أحياناً.

المصادر

أحمد يوسف القرعي (1989). قضية العلاقات العربية الإفريقية. **السياسة الدولية**، 98 (أكتوبر)، 127-131.

أحمد يوسف القرعي (1990). مبادىء وأبعاد الرفض الإفريقي للعدوان. **السياسة الدولية**، 102 (أكتوبر)، 118-120.

إسماعيل مقلد (1979). **العلاقات الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**. الكويت: ذات السلاسل.

الأمم المتحدة (1991). **قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالعدوان العراقي للكويت من 2 أغسطس حتى 11 أكتوبر 1991**. مجلس الأمن الدولي، نيويورك: مكتبة الأمم المتحدة.

الأمم المتحدة (1996). **موقف مجموعة الدول الإفريقية من قضية الكويت خلال الفترة من 1990-1995**. نيويورك: مكتبة الأمم المتحدة.

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (1988). **المساعدات الإنمائية الرسمية من أعضاء منظمة الأوبك كنسبة مئوية من الدخل القومي**. 13 (أبريل) 24. الكويت: الصندوق الكويتي.

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (1990). **التقرير السنوي 1989-1990**، الثامن والعشرون. الكويت: الصندوق الكويتي للتنمية.

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (1995). **التقرير السنوي 1994-1995**، الثالث والثلاثون، الكويت: الصندوق الكويتي للتنمية.

الفاتح عبدالسلام (1989). التعاون العربي الإفريقي: التجربة والآفاق المستقبلية. **دراسات إفريقية**، (مارس)، 25-42.

المركز الإعلامي الكويتي (1991). **جريمة عدوان العراق على الكويت: أحداث ووثائق من يوم العدوان حتى التحرير**. القاهرة: دار نوبار للطباعة.

أمير كمال دسوقي (1988). أبعاد التعاون الإسرائيلي – الإفريقي ومستقبل عودة العلاقات الدبلوماسية. **السياسة الدولية**، 91 (يناير)، 227-233.

أمين أسبر (1983). **مسيرة الوحدة الإفريقية**. لبنان: دار الكلمة للنشر.

بيت الزكاة (1995/1996) **كويت الخير**. «الإصدار الثاني». الكويت: مطبعة الفجر الكويتية.

جامعة الكويت (1994). جامعة الكويت والمعاهد التطبيقية. عمادة شؤون الطلبة: جامعة الكويت.

حسن الإبراهيم (1982). الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

خالد زغلول (1988). العرب والأفارقة بين عمليات المد والجزر. السياسة الدولية، 93 (أكتوبر)، 104-112.

رياض صالح أبو العطا (1993). ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي. القاهرة: دار النهضة العربية.

شربل زعرور (1989). التعاون العربي الإفريقي، عقد من التعاون بين بلدان الجنوب 1975-1984. ترجمة حيدر هاشم. لبنان: معهد الإنماء العربي.

عبدالرضا أسيري (1993). الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات – إخفاقات وتحديات. الكويت: مطابع القبس التجارية.

عبدالملك عودة (1984). التعاون العربي الإفريقي، الواقع والمستقبل. السياسة الدولية، 87 (أكتوبر)، 29-36.

عصام الجبوري (1981). العلاقات العربية الإفريقية 1961-1977. بغداد: دار الحرية للطباعة.

فاضل صدقه (1997). قياس مدى قوة الدولة: تحديد أولي. مجلة العلوم الاجتماعية، 25 (3)، 149-158.

لويس دوللو (1984). العلاقات الثقافية الدولية. ترجمة بهيج شعبان. لبنان: منشورات عويدات.

محمد محمود (1987). مناهج البحث في العلوم السياسية. الكويت: مكتبة الفلاح.

محمد محمود ربيع، واسماعيل مقلد (1993-1994). موسوعة العلوم السياسية. جامعة الكويت: دار الوطن.

مدثر الطيب (1982). التعاون العربي الإفريقي: جذوره – أبعاده – مشكلاته. السياسة الدولية، 68 (أبريل)، 6-15.

نبيه الأصفهاني (1990). وثائق خاصة بالأزمة. السياسة الدولية، 102 (أكتوبر)، 166-216.

وزارة التخطيط (1992). المجموعة الإحصائية السنوية. الكويت: الإدارة المركزية للإحصاء.

وزارة التربية (1992). إدارة التخطيط، قسم الإحصاء التربوي، الكويت.

وزارة الخارجية الكويتية (1998). السلكان الدبلوماسي والقنصلي. الكويت: إدارة المراسم.

وكالة الأنباء الكويتية (1995) الأرشيف– ملف افريقيا، الكويت.

صحف ومجلات

الأنباء 1994/2/6.

الأنباء 1996/9/6.

الرأي العام 1963/2/14.

الشرق الأوسط 1994/8/15.

الفجر الجديد 1994/8/13.

القبس 1982/5/26.
المجلة 2-1994/1/8.

مقدم في: أبريل 1999.
أجيز في: يوليو 2000.



الدور التنموي للوقف الإسلامي

يوسف خليفة اليوسف*

ملخص: في ظل العولمة وتراجع دور القطاع العام في أغلب الدول العربية والإسلامية يمكن للوقف الإسلامي بوصفه مؤسسة خيرية أهلية أن يؤدي دوراً رائداً في تحقيق التنمية الشاملة كما كان له دور في النهضة التاريخية للمسلمين. ولمعالجة عملية إحياء هذا الدور التنموي للوقف الإسلامي يبدأ هذا البحث في الجزء الأول بتقديم مفاهيم أساسية حول الوقف، مثل تأصيله الشرعي وصفة الجهة الموقوف عليها والبعد الزمني للوقف وطبيعة العين الموقوفة وغيرها من المفاهيم التي يقصد بها تعريف القارئ بهذا النظام التكافلي. أما الجزء الثاني من الورقة فيعالج الكيفية التي يمكن للوقف الإسلامي أن يسهم بها في تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة في الدول العربية الإسلامية خلال السنوات المقبلة، وذلك من خلال إسهامه في تطوير الموارد البشرية وتحقيق التراكم الرأسمالي واستيراد التقنية واستنباتها وزيادة الطلب الكلي، وذلك بالإضافة إلى تقليله للأعباء المالية للموازنات العامة. كما أن الجزء الثاني عالج الكيفية التي يسهم بها الوقف في التنمية فإن الجزء الثالث والأخير من الورقة يتطرق إلى سبل تطوير موارد الوقف وتنميتها. هذه التنمية تتطلب إيجاد مؤسسات وقفية حديثة تدار من قبل قيادات تجمع بين الكفاءة في العلوم المعاصرة والأمانة حتى تتمكن هذه المؤسسات من رفع كفاءة استغلالها للموارد الموقوفة، ومن ثم تعميق الدور التنموي للوقف.

مصطلحات أساسية: الوقف الإسلامي، التنمية الاقتصادية، المؤسسات الأهلية، تنمية الموارد البشرية، التقدم التقني، التراكم الرأسمالي.

---

* أستاذ مشارك ((Associate Prof.) بقسم الاقتصاد - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الإمارات العربية المتحدة.

مقدمة:

أدى الوقف الإسلامي دوراً تنموياً رائداً في تاريخ المسلمين، وذلك من خلال توفيره لكثير مما يسمى اليوم بمشروعات البنية الأساسية الاجتماعية والمادية، مثل المدارس والمستشفيات والترع والمساجد وتنمية الموارد البشرية وتوفير الحاجات الأساسية، مثل السكن والغذاء وغيرها من وجوه الإنفاق التي تؤدي بدورها إلى زيادة النمو الاقتصادي ومكافحة البطالة وعلاج الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الاعتماد على القطاع العام وزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع. وقد تراجع الدور التنموي للأوقاف تدريجياً مع ضعف الأمة الإسلامية بسبب الصراعات الداخلية والهجمات الخارجية، وانحسر نظام الوقف مثل بقية الأنظمة الإسلامية وساءت إدارته وفقد استقلاليته وجفت موارده. واليوم تزداد أهمية إحياء الدور التنموي للوقف في عالمنا الإسلامي بسبب ما تتصف به معظم دوله من انخفاض في مستوى دخل الفرد وتفشي الفقر والمجاعة والجهل بين مئات الملايين من أبنائه، وتفاقم عجوزات الموازنات العامة والتي تنبيء بتراجع دور الدولة في كثير من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية. لذلك فإن الورقة الحالية تهدف إلى تسليط الضوء على الوقف الإسلامي بوصفه أداة تنموية، واقتراح السبل التي يمكن من خلالها تفعيل هذا الدور في السنوات المقبلة حتى يقوم هذا النظام التكافلي بدوره بوصفه مؤسسة أهلية مستقلة جنبا إلى جنب مع المؤسسات الإسلامية الأخرى، مثل المؤسسات المالية الإسلامية وصناديق الزكاة ونظام الإرث في تحقيق التنمية الشاملة.

ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة أجزاء وخاتمة. الجزء الأول يعالج مفاهيم أساسية حول الوقف. أما الجزء الثاني فيتعرض إلى دور الوقف التنموي. والجزء الثالث يطرح قضايا تتعلق بإدارة الوقف وتنميته.

أولاً: مفاهيم أساسية حول الوقف الإسلامي:

الوقف في اللغة هو الحبس[1]، وفي الاصطلاح الفقهي هو «منع التصرف في رقبة العين التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها، وجعل المنفعة لجهة من جهات الخير ابتداء وانتهاء» (محمد أبو زهرة، 1972: 5). ويعود أصل الوقف الإسلامي إلى ما رواه الشيخان عن عبدالله بن عمر – رضي الله عنهما – قال: أصاب عمر أرضا بخيبر فأتى النبي ﷺ يستأمره فيها فقال: يا رسول الله، إني أصبت أرضا بخيبر، لم أصب قط مالا أنفس

(1) لسان العرب، الجزء التاسع، ص 359.

عندي منه فما تأمرني فيها؟ فقال: «إن شئت حبست أصلها، وتصدقت بها، غير أنه لا يباع، ولا يبتاع، ولا يوهب، ولا يورث «ابن قدامة المقدسي، 1983: 185)، وقوله ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به من بعده، أو ولد صالح يدعو له»[2]. والوقف يُعد صدقة جارية. كما أنه ثبت أن الصحابة جميعاً قد وقفوا (محمد أبو زهرة، 1972: 7). والفقهاء في لزوم الوقف على ثلاثة أقوال: الأول يلزم بمجرده، وهذا مذهب مالك والشافعي وأحمد وصاحبي أبي حنيفة. والثاني أنه لا يلزم بمجرده وللواقف الرجوع فيه إلا أن يوصي به بعد موته، فيلزم وهو مذهب أبو حنيفة. والثالث لا يصح الوقف، وهو رأي القاضي شريح. وقد رجح ابن قدامة المقدسي الرأي الأول (علي بن سعيد الغامدي، 1998: 527-529).

ويمكن النظر إلى الوقف من جوانب متعددة، من أهمها صفة الجهة الموقوف عليها، والبعد الزمني للوقف، وطبيعة العين الموقوفة، وماذا يعمل به في حالة توقف منافعه. فمن حيث صفة الجهة الموقوف عليها ينقسم الوقف إلى وقف خيري وآخر أهلي. فالوقف الخيري هو الوقف الذي يخصص لأعمال الخير الموقوفة عليها العين، مثل المساجد والملاجيء والمستشفيات والمكتبات وتأهيل العلماء وتوفير الحاجات الأساسية للفقراء والأيتام والمعوقين وتجهيز الجيوش وغيرها من وجوه البر (نزيه حماد، 1995: 354). أما الوقف الأهلي فيكون على الأحفاد أو الأقارب والذرية، ومن بعدهم إلى الفقراء والمحتاجين من أبناء الأمة (نزيه حماد، 1995: 267). وقد منع بعض العلماء الوقف الأهلي في حين جوزه آخرون. أما تبرير الذين منعوه فهو تخوفهم من استخدامه بوصفه أداة تحايل على نظام الإرث، كما حصل في فترات سابقة من تاريخ المسلمين (محمد أبو زهرة، 1972: 8). غير أن الشيخ محمد أبو زهرة يرى أنه لا يمكن إطلاق حكم واحد على جميع حالات الوقف الأهلي، حيث إنه لابد في رأيه من تقويم كل حالة بالمنظور الشرعي. فهو لا يرى مانعاً من أن يتضمن الوقف شرطاً تستطيع بمقتضاه ذرية صاحب الوقف من الاستفادة منه في حالة تعرضها لحاجة أو فقر أو كوارث أو إعاقة أو غيرها (محمد أبو زهرة، 1972: 196). أما من حيث البعد الزمني فإن معظم الفقهاء يرون أن يكون الوقف مؤبداً، غير أن هناك من أجاز أن يكون الوقف مؤقتاً، وبخاصة بين العلماء المعاصرين (محمد أبو زهرة، 1972: 72-73). وقد انعكس الخلاف في مسألة التأبيد أو التوقيت على آراء الفقهاء فيما يتعلق بصفة الأعيان الموقوفة. فأكثرية الفقهاء يرون أن الوقف يصح أن

(2) أخرجه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح.

يكون عقارا ومن المنقولات ما دام قد أمكن الانتفاع بالعين مع بقاء الأصل (ابن قدامة المقدسي، 1983: 273). فالفقهاء الذين جوزوا أن يكون الوقف مؤقتاً لم يشترطوا أن تكون عين الوقف صالحة للبقاء الدائم. أما الحنفية فقد رأوا أن الأصل في الوقف أن يكون عقارا حتى يكون صالحاً للبقاء، مما يحقق شرط التأبيد أو الأبدية لهذا الوقف، ولكنهم جوزوا أن يكون المنقول وقفاً في حالات استثنائية بأن يكون تابعاً للعقار، مثل الأشجار والبناء أو ما خصص لخدمة العقار، مثل المحاريث والبقر أو أن يكون قد ورد أثر بجواز وقفه، مثل وقف الأسلحة والحيوانات المخصصة للحروب أو أنه قد جرى به عرف مثل وقف الكتب والمصاحف (محمد أبو زهرة، 1972: 89). وقد اختلف العلماء في حكم ملكية العين الموقوفة إلى ثلاثة آراء: فالأحناف والمالكية يرون أن العين تحبس على ملك الواقف، والشافعية ذهبوا إلى أن العين الموقوفة تنتقل إلى ملك الله تعالى، أما الحنابلة فعندهم أن العين الموقوفة تنتقل إلى ملك الموقوف عليه (نزيه حماد، 1995: 353). وسواء أكانت ملكية العين الموقوفة للواقف أم للموقوف عليهم، فهي ملكية مقيدة، أي أنها ملكية تفيد الانتفاع ولا يحق للمالك بيع العين أو التصرف بها (محمد أبو زهرة، 1972: 89). وانقسمت آراء الفقهاء حول جواز التصرف في الوقف في حالة تعطل منافعه إلى ثلاثة آراء: الرأي الأول وهو لأحمد يجيز بمقتضاه التصرف في الوقف بيعاً ونحوه، على أن يستبدل بثمنه ما ينفع الموقوف عليه. أما الرأي الثاني وهو لمالك والشافعي فلا يرى أصحابه جواز بيع الوقف. وأخيراً هناك الرأي الذي يرى أصحابه أنه إذا خرب الوقف عاد إلى واقفه (علي بن سعيد الغامدي، 1998: 535-536).

ثانياً: دور الوقف في التنمية الشاملة:

سنحاول في الجزء التالي من الورقة معالجة الطرق التي يمكن للوقف أن يسهم من خلالها في تحقيق التنمية الشاملة في العالم الإسلامي المعاصر. ولكن قبل ذلك لا بد من البدء بإطار نظري نعالج فيه مفهوم التنمية وتطوره في الأدبيات الاقتصادية منذ استقلال الدول التي تعرف اليوم بالدول النامية التي يشكل عالمنا الإسلامي جزءاً كبيراً منها، ثم ننتقل بعد ذلك إلى اقتراح تعريف عملي نابع من الفكر التنموي والمعاصر ومنسجم مع القيم والمعتقدات الإسلامية والذي سيتم على أساسه تقويم الدور التنموي للوقف.

1 – مفهوم التنمية الشاملة ومرتكزاتها: إن المتأمل لأدبيات الفكر الاقتصادي التنموي يلاحظ أنه بعد الحرب العالمية الثانية كانت الجهود التنموية تنبثق من اقتناع مؤداه أن النمو الاقتصادي مصطلح مرادف للتنمية، ومن ثم فإن الدول النامية يمكنها

أن تحقق التنمية من خلال تحقيق معدلات ادخار مرتفعة، سواء من مصادر داخلية أو خارجية يتم استثمارها في مشروعات متنوعة، وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتنتج عنها تحولات هيكلية وزيادة في الدخل وتساقط منافع التنمية على الفقراء (Trickle- Down) عبر الوقت. غير أن حقبتي الخمسينيات والستينيات لم تشهدا تنمية فعلية كما توقع أصحاب النظرية السابقة، علما بأن بعض الدول حققت معدلات معقولة للنمو الاقتصادي (World Bank, 1975). ونتيجة للإخفاق الذي واجهه مفهوم النمو الاقتصادي بوصفه مرادفاً للتنمية بدأ الاهتمام يزداد في السبعينيات بالنمو مع العدالة (Growth with Equity). ولقد انبثق من هذا التصور التنموي المعدل تركيز على أساسيات الحياة، مثل الغذاء والملابس والسكن والاهتمام بالسياسات التي تساعد على زيادة مشاركة الشرائح الفقيرة في عملية التنمية، مثل الاصلاح الزراعي وتوفير التمويل لصغار المزارعين والصناعيين وتحسين وسائل الري وتثقيف المزارعين بتقنية الإنتاج المتطورة للاستفادة منها، وغيرها من السياسات التي تركز على تفعيل دور الشرائح الفقيرة في عملية التنمية.

غير أن هذا الاهتمام بالإنسان بوصفه محوراً لعملية التنمية لم يدم طويلاً، ففي بداية الثمانينيات وظهور الركود الاقتصادي في الدول الصناعية وما نتج عنه من ارتفاع في أسعار الفائدة أو كلفة الاقتراض، وتراجع صادرات الدول النامية وازدياد أسعار وارداتها، وتأثير ذلك كله في موازين مدفوعاتها وموازناتها العامة، نتج عنها تراجع حجم القروض التي تقدمها الدول الصناعية والمؤسسات الدولية إلى الدول النامية، وحصل تحول جديد في الفكر التنموي (World Bank, 1981: 8-19). وقد ركزت هذه المدرسة التنموية الأخيرة على بعدين للإصلاح الاقتصادي: الأول يتعلق بسياسات هدفها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهي في غالبها تقشفية وتهدف إلى السيطرة على التضخم وتوفير الاحتياطات الأجنبية والسيطرة على عجوزات الموازنات العامة واستقطاب رؤوس الأموال وتجنب هروبها. أما البعد الثاني فيتمثل في الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى إزالة معوقات النمو الاقتصادي على المدى البعيد، ومن أهم هذه الإصلاحات تحرير التجارة الخارجية وتخفيف الأعباء الضريبية وتقليل الدعم وإزالة تشوهات الأسعار بكل صورها، ذلك بالإضافة إلى تخصيص المؤسسات العامة وغيرها من السياسات التي تهدف إلى تقليص دور القطاع العام التنموي (World Bank, 1997: 46-51) وعلى الرغم من أن هذه السياسات قد بدأت منذ الثمانينيات فإن كثيراً من الدراسات لا تدعو إلى التفاؤل بهذا التوجه التنموي الأخير (United Nations, 1997: 8). ولمزيد من التفاصيل حول أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في عدد من الدول الإسلامية يمكن الرجوع إلى الجدول (1).

جدول (1)
بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لمجموعة من الدول الإسلامية لعام 1998

الدولة	عدد السكان (مليون)	دخل الفرد (دولار)	نسبة الفقراء إلى السكان (%)	نسبة عجز/ فائض الموازنة إلى الناتج المحلي (%)	معدل الأمية (%)
الاقتصادات ذات الدخل المنخفض					
اليمن	17.07	270	----	8.37-	----
نيجيريا	111.3	200	28.9	---	43
باكستان	129.9	490	11.6	4.8-	62
موريتانيا	2.43	450	31.4	4.17	---
السنغال	8.5	550	54.0	0.9	67
الاقتصادات ذات الدخل المتوسط المنخفض					
مصر	60.70	1180	7.6	1.01-	49
إندونيسيا	193.3	1110	14.5	1.2	16
المغرب	28.78	1250	1.1	1.83-	56
سوريا	15.59	1150	--	4.31-	--
الأردن	4.76	1570	2.5	6.86-	13
الجزائر	29.80	1490	1.6	3.89-	38
تونس	9.33	2090	3.9	1.38-	33
لبنان	3.40	3350	--	15.78-	8
تركيا	61.1	3130	--	8.3-	18
الاقتصادات ذات الدخل المتوسط المرتفع					
ماليزيا	20.1	3890	5.6	2.0	17
عمان	2.29	4820	--	6.89-	--
السعودية	19.76	7040	--	10.03-	37
الاقتصادات ذات الدخل المرتفع					
الكويت	2.27	17390	--	4.82-	21
الامارات	2.78	17400	--	16.93-	21

المصادر: World Development Report 1998/99, World Bank

* بعض الأرقام الواردة في الجدول تعود لعام 1997 بسبب عدم توافر أرقام بعد هذا العام.

وفي عالمنا العربي الغني بموارده البشرية والطبيعية تشير الأرقام إلى إخفاق تنموي لا مثيل له، حتى بمعايير الدول النامية والإسلامية الأخرى (Azzam, 1997: 4) ومازال إسهام الصناعات التحويلية محدوداً في الاقتصادات العربية كما يشير إلى ذلك الجدول (2).

جدول (2)
التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي لمجموعة من الدول الإسلامية لعام 1998 %

الدولة	الزراعة	الصناعة	الصناعة التحويلية*	الخدمات
اليمن	17	37.8	12.1	45.2
نيجيريا	45	24	8	32
السنغال	18	18	12	63
مصر	16.4	30.2	17.4	53.4
إندونيسيا	16	42	25	41
المغرب	17.3	32.1	17.3	50.6
سوريا	29.2	26.0	8.5	44.8
الأردن	2.5	21.6	11.6	75.9
تونس	12.4	28.4	18.2	59.2
لبنان	7.8	19.2	9.0	73.0
ماليزيا	13	46	34	41
عمان	2.9	40.7	4.7	56.4
السعودية	7.0	47.6	9.7	45.4
الكويت	0.5	46.0	12.0	53.5
الإمارات	3.4	45.8	11.8	50.8

المصادر: انظر مصادر جدول (1).

* يتضح من الجدول أعلاه أن إسهام الصناعات التحويلية مازال متواضعاً في هذه الدول، وذلك بسبب هيمنة الصناعات الاستخراجية وبخاصة القطاع النفطي.

ومازالت الموازنات العامة في هذه الدول تعتمد وبدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية كما هو واضح من الجدول (3).

ومما يفاقم من هذا المأزق التنموي الإفراط في الإنفاق على بند الأمن والدفاع (الجدول 4) بدل الإنفاق على المشروعات التنموية المنتجة التي تعد صمام أمان لكل من الأمن والتنمية في السنوات المقبلة. ونحن وإذ كنا لا نعترض على جوهر الإصلاحات الاقتصادية التي تتبناها كثير من الدول العربية في السنوات الأخيرة فإننا نعتقد أن تطبيقها في ظل المعطيات الحالية سيحقق مكاسب لبعض الشرائح المحلية وللدول الصناعية، ولكن على حساب بقية شرائح المجتمعات الإسلامية، ولن تنتج عن هذه الإصلاحات تنمية فعلية وشاملة. ونقصد بالمعطيات الحالية عدة أمور أهمها: عدم وضوح الرؤية التنموية وسوء إدارة الموارد وغياب المحاسبة وغياب الحد الأدنى من التكامل والتعاون بين الدول الإسلامية وضعف موقفها التفاوضي مع العالم الخارجي.

جدول (3)
هيكل الإيرادات والنفقات الحكومية للدول العربية
للسنوات 1994، 1996 و1998 (%)

	1994	1996	1998
الإيرادات النفطية	58.7	55.0	48.9
الإيرادات غير النفطية*	41.3	45.0	51.1
الإجمالي	100.0	100.0	100.0
النفقات الجارية	69.4	76.6	78.6
النفقات الاستثمارية	5.27	22.2	20.1
الإقراض الحكومي	3.1	1.2	1.3
الإجمالي	100.0	100.0	100.0

* الإيرادات غير النفطية تشتمل على الضرائب على الدخل والأرباح، والضرائب على السلع والخدمات، والرسوم الجمركية على التجارة الخارجية، والمنح، والدخل من الاستثمارات.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1999 (صندوق النقد العربي)، ص 274.

جدول (4)
التوزيع الوظيفي للنفقات الجارية للدول العربية لعام 1998 %

الدولة	الأمن والدفاع	الخدمات الاجتماعية	الخدمات العامة	نفقات أخرى
اليمن	43.91	27.07	13.24	15.78
المغرب	24.43	26.22	12.42	36.93
سوريا	41.93	14.24	3.00	40.83
الأردن	27.48	44.29	2.40	25.83
تونس	18.01	38.01	10.0	33.98
عمان	41.30	23.53	7.10	28.07
السعودية	30.93	19.52	32.46	17.09
الكويت	33.30	29.72	---	----
الإمارات	30.43	11.08	23.18	35.31
ليبيا	21.97	57.56	4.15	16.32
قطر	34.50	24.92	11.50	29.08
البحرين	39.0	28.87	18.50	13.63
الجزائر	22.29	42.82	17.53	17.36
السودان	14.52	8.16	15.10	62.22
مصر	16.39	23.48	54.59	5.54
موريتانيا	20.22	12.90	33.00	33.88

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1999 (صندوق النقد العربي)، ص 276.

* بعض الأرقام الواردة في الجدول للعام 1997 بسبب عدم توافر أرقام عام 1998.

يتضح مما سبق أن الدول الإسلامية ظلت منذ استقلالها تسعى إلى تحقيق تنمية لا تنبع من قيمها ومعتقداتها ولا تعتمد على ثوابتها الحضارية ولا ترتكز على استقلالية قرارها ولا تستفيد من تكامل مواردها ولا تفاوض من منظور الأمة الواحدة، الأمر الذي أدى بها إلى ما هي عليه اليوم من تخلف وتفكك وتبعية وهدر لمواردها البشرية والمادية. فهل يمكن إذن لهذه الأمة أن يكون لها مسار تنموي بديل ينقلها من الضعف إلى القوة، ومن التفكك إلى الوحدة، ومن التبعية إلى الاستقلال، ومن التخلف إلى التقدم والريادة ومرتبة الخيرية التي أرادها الله لها مصداقاً لقوله تعالى: ﴿**كنتم خير أمة أخرجت للناس تامرون بالمعروف وتنهون عن المنكر...**﴾[3] نعم إن الإجابة تكمن في العودة إلى المنهج الرباني بكل أبعاده التي لا يتسع المجال لتبيانها في هذه الورقة.

ولكننا سنكتفي هنا بتبيان كيف أن الوقف وهو أحد أنظمة هذا المنهج الرباني قد اشتمل على جميع الأبعاد التنموية التي توصل إليها الفكر المعاصر من نمو اقتصادي وعدالة في توزيع الموارد وتوفير أساسيات الحياة وكفاءة في استغلال الموارد ومن غير تفريط في بعد على حساب بعد آخر، بل بأقل أعباء على الموازنة العامة للدولة. كما إن الوقف يعد عملا تطوعياً يبتغي فاعله الأجر من الله وحده، ومن غير إلزام من قبل السلطة السياسية، كما هو الحال في تمويل التنمية بفرض الضرائب في مناهج التنمية المعاصرة. ولكن قبل الحديث عن الوقف ودوره التنموي لا بد أن نبدأ بتعريف مختصر للتنمية الشاملة في إطار المنهج الإسلامي نسترشد به في بقية أجزاء الورقة.

ونقصد بالتنمية الشاملة عمارة الأرض، وذلك بتفعيل جميع الموارد البشرية والمادية لتحقيق سعادة الإنسان الدنيوية بأبعادها المادية والروحية والأخلاقية وترشيدها بالتذكر الدائم للحياة الآخرة والتي تتحقق فيها السعادة الأكمل والأدوم مصداقاً لقوله تعالى: ﴿**وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك**﴾[4] وقوله تعالى: ﴿**بل تؤثرون الحياة الدنيا والآخرة خير وأبقى**﴾[5]. أي أن التنمية تعني الارتقاء بنوعية الحياة، ولاشك في أن هذا يتضمن زيادة الدخل ونشر التعليم وتوفير الخدمات الصحية ومكافحة الفقر والحفاظ على البيئة وتوفير تكافؤ الفرص والحفاظ على الحريات وغرس القيم والمعتقدات

(3) القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية 110.
(4) القرآن الكريم، القصص، الآية 77.
(5) القرآن الكريم، سورة الأعلى، الآية 16.

(World Bank, 1991: 4). هذه التنمية الشاملة لها مرتكزات أساسية أهمها ما يلي:
أولا: إعادة الثقة إلى الفرد المسلم بتوفير جميع حقوقه الأساسية حتى يتحقق لديه انتماء فعلي يتمخض عنه عطاء جاد ومسئول في شتى الأصعدة، أي زيادة إنتاجيته.
ثانيا: التأكيد على دور المؤسسات في إدارة موارد المجتمع المسلم وما يعنيه هذا من مشاركة سياسية، واستقلالية للقضاء، وحرية للصحافة والبحث العلمي، وفصل للسلطات، والحفاظ على المال العام، وتساوي أفراد المجتمع أمام القانون. كل هذه الأمور سينتج عنها رفع كفاءة استغلال إمكانات المجتمع المسلم مصداقاً لقول الحق تبارك وتعالى: **﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض....﴾**[6] ثالثاً: إن عالم اليوم هو عالم التكتلات الاقتصادية وليس فيه مكان للدول الصغيرة وخصوصاً في ظل العولمة ومنظمة التجارة العالمية. لذلك فإن تحقيق التنمية الشاملة في العالم الإسلامي يتطلب التوجه إلى تفعيل جميع صور التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية لزيادة الفرص التنموية، وذلك بتوسيع الأسواق والتخصص على أساس الميزة النسبية وتقليل كلفة الإنتاج وتحسين الموقف التفاوضي، وتعميق التجارة البينية وتسهيل حركة رؤوس الأموال والقوى العاملة بين دوله. وأخيرا فإن التنمية بأبعادها السابقة لن تؤتي أكلها إذا لم تضبط بنظم تعليمية وإعلامية رشيدة تزرع قيم العمل والعدل والإخلاص والتقوى وعمل الخير والإحسان وغيرها من الفضائل التي تنص عليها الشريعة الغراء، لأن الإسلام نظام أخلاقي أو قيمي بالدرجة الأولى، ومن ثم فإن كل سلوك يقوم به المسلم ومن أي موقع كان لا بد أن يتهذب بهذه القيم.

ولا شك في أن قيام المؤسسات التعليمية والإعلامية بغرس هذه القيم سينتج عنه كفاءة في استغلال موارد المجتمع. فرجل الأعمال سيحرص على الربح ولكن من غير احتكار أو غش أو اللجوء إلى التعامل بالربا والغرر الفاحش والرشوة، ولن ينتج السلع والخدمات المحرمة وسيؤدي زكاة أمواله، ومن غير تهرب كما هو حاصل للنظام الضريبي في المجتمعات المعاصرة. أما المستهلك فإنه سيستهلك الطيبات ومن غير إسراف أو تقتير مصداقاً لقوله تعالى: **﴿والذين إذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما﴾**[7]. وسنجد أغنياء المسلمين يدفعون زكاة أموالهم من غير تهرب، والمحسنين يتجهون إلى حبس أجزاء من ثرواتهم للفقراء والمساكين، وسيتجه مجاميع المسلمين إلى الكسب الحلال، وسيتجه تعاملهم إلى

(6) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 251.
(7) القرآن الكريم، سورة الفرقان، الآية 67.

المؤسسات الإسلامية التي تتحرى الحلال في معاملاتها، كل ذلك طمع في رضا الله وعمل بتعاليم دينه الحنيف. وهكذا ستنشأ شبكة من التكافل الاجتماعي بين أفراد الأمة الإسلامية يتمخض عنها زيادة في الإنتاجية وارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي وتوطين للتقدم التقني وتقليل للتفاوت المعيشي وتحسن في المستوى المعيشي لأبناء هذه الأمة. وعندئذ تكون التنمية نابعة من قيم هذه الأمة ومعتقداتها وبجهود أبنائها. إن المرتكزات السابقة ستحقق للدول الإسلامية نموا اقتصادياً ذاتياً قائماً على هياكل إنتاجية متنوعة، وستنخفض معدلات الفقر ويقل التفاوت في مستويات الدخل ويتحقق استقرار الأسعار. وسيكون في إمكان هذه الدول أن تقيم قاعدة تكنولوجية متقدمة، كما أنها ستكون قادرة على تقليل اعتمادها على غيرها من الدول وخصوصاً في مجالات إنتاج السلع الاستراتيجية، مثل الغذاء والسلاح وما شابهها. ولكن ما طبيعة الدور الذي يمكن أن يؤديه الوقف في هذه المسيرة التنموية الطويلة؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في الفقرات التالية، وذلك من خلال التطرق إلى محورين أساسيين: الأول يتعلق بكيفية استخدام موارد الوقف في الإسهام في تحقيق التنمية الشاملة. أما المحور الثاني والذي نعالجه في الجزء الثالث من الورقة فيدور حول كيفية الحفاظ على موارد الوقف وتنميتها لضمان دورها التنموي المذكور في المحور الأول.

الوقف ودوره في تحقيق التنمية الشاملة: إن تحقيق التنمية الشاملة يعتمد كما ذكرنا سابقاً على إمكانية الدول الإسلامية في تحقيق نمو اقتصادي ذاتي ومطرد، تنتج عنه تحولات في هياكلها الإنتاجية وتنويع في مصادر دخلها وتحسين في المستويات المعيشية لشعوبها وتقليل تفاوت الدخل بين الدول وداخل كل دولة.

ولكن ما الذي يساعد على تحقيق النمو الذاتي الذي يعد شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية الشاملة بأبعادها الأخرى؟ تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن النمو الاقتصادي (والذي يقاس بالتغير الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي أو في معدل دخل الفرد الحقيقي) يعتمد على نمو عناصر الإنتاج وزيادة إنتاجيتها، أي كفاءة استخدام هذه العناصر الإنتاجية وزيادة الطلب على السلع والخدمات[8]. وزيادة

(8) يعرف الناتج المحلي الإجمالي بمجموع قيم السلع والخدمات المنتجة في دولة ما خلال السنة، وهو مقياس لحجم النشاط الاقتصادي في هذه الدولة. لذلك إذا كان حجم هذا الناتج في هذه السنة أكبر من حجمه في السنة الماضية نقول إن الدولة حققت نمواً اقتصادياً موجباً. أما إذا كان حجمه أقل من السنة الماضية فإن النمو الاقتصادي يكون سالباً. أما متوسط دخل الفرد فيتم الحصول عليه بتقسيم الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان.

الإنتاجية تعد المحرك الأول للنمو، ومن ثم للتنمية الشاملة. فكثير من الدول المعاصرة ليست لديها وفرة في الموارد الطبيعية، مثل اليابان ودول شرق آسيا، ولكنها استطاعت أن تصبح في مصاف الدول المتقدمة لأنها ارتقت بمستوى إنتاجية عناصر العمل ورأس المال لديها في الوقت الذي أخفقت فيه كثير من الدول النامية، ومنها الدول الإسلامية في تحقيق حد أدنى من التقدم على الرغم من وفرة مواردها البشرية والطبيعية، مثل النفط والزراعة والمعادن. فعلى سبيل المثال تشير الدراسات الميدانية إلى أن نمو الإنتاجية في دول نمور آسيا يفسر أكثر من 27% من معدلات نموها السنوية منذ بداية الستينيات (World Bank, 1991: 45). هذه الإنتاجية تعتمد بدورها على مجموعة من المحددات، أهمها: المستوى المعيشي والتقدم التقني ونظم التعليم والبيئة المؤسسية وقيم المجتمع المرتبطة بالعمل والإنتاج والسياسات الاقتصادية والتجارية التي تتبناها الدول، بالإضافة إلى حرية الفكر والإبداع. ومن ثم إذا أردنا فهم العلاقة بين الوقف والتنمية الشاملة فلا بد لنا من معرفة أثر الوقف في حجم عناصر الإنتاج وإنتاجيتها وأثره في الطلب الكلي الذي يعد مهما لاستيعاب الزيادة في الطاقة الإنتاجية، بالإضافة إلى أثره في الموازنة العامة للدولة. لتحقيق ذلك سنقوم بتحليل أثر إنفاق موارد الوقف في كل من الموارد البشرية وتكوين رأس المال والتطور التقني وحجم الطلب الكلي وعجز الموازنة العامة، وهي أهم القنوات التي يسهم الوقف في اعتقادنا من خلالها في تحقيق التنمية بأبعادها المذكورة سابقاً.

أ – **تنمية الموارد البشرية:** يعد الإنسان وسيلة للتنمية وغاية لها في آن واحد. وتزداد أهمية إعداد الإنسان في العالم الإسلامي في ظل العولمة وانفتاح هذه الدول على دول العالم الصناعي التي قطعت شوطاً كبيراً في تعليم مواردها البشرية وتدريبها وإعدادها، مما جعلها أقدر على تحقيق أكبر المكاسب في تجارتها مع الدول النامية. وقد كان للوقف دور تاريخي في تنمية الإنسان وإعداده في شتى مجالات الحياة. فقد استخدم الوقف في توفير الغذاء والملابس والسكن للفقراء والمساكين وابن السبيل والأيتام والأرامل والمنقطعين وذوي العاهات والمطلقات والإنفاق على تعليم الأئمة وطلبة العلم والمؤذنين وتطبيب المرضى وفك قيد الأسرى وغيرها من وجوه الإنفاق التي هي في الواقع صور من الاستثمار البشري الذي نتج عنه زيادة في إنتاجية الفرد المسلم في تلك الفترة وزيادة حجم السلع والخدمات المنتجة (عبدالعزيز الدوري، 1997: 7-10). وفي عالمنا المعاصر الذي تعاني فيه مئات الملايين من المسلمين من الفقر والجهل والجوع والبطالة والتشرد؛ يمكن أن يسهم

الوقف في تنمية الإنسان، وذلك بعلاج الأمراض، مما سيساعد على نقل المجاميع من البشر من الجهل إلى الوعي ومن الجوع إلى الشبع ومن الضعف إلى القوة ومن البطالة إلى العمل والإنتاج ومن اللامبالاة إلى الانتماء لهذا الدين القيم. ومن ثم فما زالت الأدوار السابقة للوقف في بناء الإنسان مطلوبة، وإن كان على نطاق أوسع وأكثر تنوعاً بسبب تعقد الحياة وتجدد التحديات. ففي عالمنا المعاصر لا بد من إعداد الأطباء والمهندسين والفنيين والمحاسبين والاقتصاديين وغيرهم من المتخصصين في العلوم الكفائية جنباً إلى جنب مع علماء الشريعة بفروعها المتعددة وتدريبهم وإعادة تدريبهم لمواكبة المستجدات في العلوم النظرية والدراسات الميدانية. كما أنه لا بد من إعداد المزارعين لاستخدام تقنية الإنتاج الحديثة من غير إضرار بالبيئة أو التربة، ومساعدتهم في تمويل الإنتاج وتخزينه ونقله وتسويقه، وهذه كلها مجالات أساسية لرفع حجم الإنتاج الزراعي، ولكن يعجز عنها كثير من المزارعين لفقرهم. ولا بد من توعية الأمهات بوسائل التربية والتغذية التي تقوم على الاكتشافات العلمية المعاصرة. وفي مجال الصحة لا بد من توفير الفحوصات الطبية وحقن المناعة بأنواعها والأدوية ووسائل العلاج المتعددة، مثل الأعضاء الصناعية والدعامات والنظارات الطبية والعدسات التي تعد من الضرورات الصحية، ولكن يعجز عن شرائها كثير من المسلمين. وتشير آخر البيانات إلى أن هناك ما يزيد على مليار نسمة في العالم النامي لا تتوافر لهم المياه النظيفة و1,2 مليار يعيشون في ظروف غير صحية، مما أدى إلى انتشار أمراض الكوليرا والتيفوئيد بينهم، وهذه الأمراض تؤدي بدورها إلى ارتفاع معدلات وفاة الأطفال في هذه الدول (World Bank, 1997: 52). ومن ثم فإن بعض موارد الوقف يمكن أن تسهم – مع الجهود الرسمية – في توفير المياه والمرافق الصحية والتطعيم لتقليل انتشار هذه الأمراض.

وفي مجال الإغاثة هناك عشرات الآلاف من المسلمين الذين شردوا من ديارهم بسبب الحروب والفياضانات ابتداء من الشعب الفلسطيني ومروراً بمسلمي بنغلادش وانتهاء بمسلمي البوسنة والهرسك وكوسوفو والشيشان. وجميع هؤلاء في أمس الحاجة إلى الملاجيء والغذاء والتعليم والتطبيب. وقد يكون للوقف دور كذلك في تسهيل حركة العنصر البشري من الدول ذات الفائض إلى الدول ذات الحاجة، وذلك بتوفير المعلومات وإنشاء مكاتب لحركة العمالة وتغطية جزء من كلفة التنقل والقيام بتحرير هذه العمالة مما تتعرض له من جشع السماسرة واستغلالهم أولئك الذين

يسرقون الجزء الأكبر من إيرادات العمالة المتحركة بين الدول الإسلامية في الوقت الحاضر. وللوقف دور كذلك في الاعتناء بمدمني المخدرات بأنواعها والخمور بأشكالها واللقطاء والمتسربين من النظام التعليمي وغيرها من الفئات التي تساقطت في الطريق ولكنها قابلة للعودة إلى الطريق السوي والإسهام المنتج إذا ما تم علاجهم وزرع القيم السوية فيهم. والوقف يمكن أن يسهم كذلك في مكافحة التبشير بكل صوره المعاصرة، وذلك بتوعية المسلمين بأصول دينهم وسد حاجاتهم الأساسية التي تشكل عادة ثغرة يدخل من خلالها أعداء هذا الدين. ففي بعض الدول الأفريقية تشترك قرية بأكملها في نسخة واحدة من القرآن الكريم في الوقت الذي تتراكم فيه نسخ القرآن الكريم الفائضة في بعض الدول الغنية والخليجية على وجه الخصوص. يتضح من الأمثلة السابقة أن للوقف دوراً محورياً في توفير كثير من الحاجات الأساسية للفرد المسلم، مما يساعد على زيادة حجم الموارد البشرية ورفع إنتاجيتها وتقليل الفجوة المعيشية بين أبناء المجتمع المسلم. وهذا بدوره يساعد على زيادة الطاقة الإنتاجية لهذه المجتمعات ويمكنها من تحقيق التنمية الذاتية والشاملة. ولا بد من التأكيد في هذا السياق على ضرورة توجيه موارد الوقف لشرائح المجتمع المستحقة فعلا وإيجاد التوازن الجغرافي بين الأرياف والمدن والتوازن القطاعي بين الزراعة والصناعة والخدمات، وذلك حتى يكون دور الوقف أكثر فعالية في تحقيق أهداف التنمية الشاملة والارتقاء بالإنسان المسلم.

ب – التراكم الرأسمالي: بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه الوقف في تنمية الموارد البشرية، هناك دور يتعلق بتحقيق التراكم الرأسمالي والذي يعد أساسياً ومكملاً لدوره في تنمية الموارد البشرية. والتراكم الرأسمالي قد يكون على شكل استثمارات مادية مباشرة، مثل المصانع والآلات والمعدات أو على شكل استثمارات في البنية الأساسية الاجتماعية، مثل الطرق والكهرباء والمدارس والجامعات والمستشفيات والماء والموانيء والاتصالات وما شابهها من الاستثمارات التي تؤدي إلى توسيع قدرة المجتمع على إنتاج السلع والخدمات، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة النمو الاقتصادي ورفع مستوى الرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع (Todaro, 1994: 100) هذه الاستثمارات التي تسمى عادة بمشروعات البنية الأساسية بشطريها المادي والاجتماعي تساعد على رفع الإنتاجية وتقليل الكلفة، وتشير دراسات البنك الدولي إلى أن زيادة طاقة البنية الأساسية بمعدل 1% تؤدي على الأقل إلى زيادة مساوية في قيمة الناتج المحلي الإجمالي في دول العالم كافة (World Bank, 1994: 2). هنا نرى مرة

أخرى دوراً تاريخياً مشرقاً للوقف في هذا المجال التنموي، فقد استخدم الوقف لبناء المساجد والمستشفيات والحوانيت ومياه الشرب ونزل (استراحات) المسافرين والقناطر وزوايا العلم ودور الرعاية والمكتبات وإنارة الطرق والقلاع والأبراج وحتى مصحات للحيوانات المريضة (مصطفى السباعي، 1982: 120). إذن فللوقف دور تاريخي في التراكم الرأسمالي يمكن إحياؤه في المجتمعات الإسلامية المعاصرة. وهنا كذلك من المتوقع أن يتسع الدور المعاصر للوقف، حيث إن تكوين رأس المال أصبح متنوعاً ومتشعباً. ففي عصرنا تنوعت الاستثمارات الرأسمالية لتشمل الاتصالات وتوفير المياه وتوصيل الغاز بالأنابيب وجمع النفايات والنقل والجسور والموانيء والسكك الحديدية والمطارات والمجاري والمدارس وكليات التقنية والمستشفيات ومؤسسات النشر والطباعة والتأمينات الاجتماعية والصيدليات وغيرها من الاستثمارات التي تساعد على توسيع الطاقة الإنتاجية وزيادة حجم السلع والخدمات. وينبغي ألا يفهم من تعدادنا للمجالات التي يمكن للوقف أن يسهم فيها هو أننا نعتقد بأن الوقف وحده يمكنه تلبية جميع حاجات المجتمع الإسلامي المعاصر من هذه المشروعات الأساسية. كلا وإنما نريد أن نؤكد تنوع النشاطات التي يمكن أن يسهم الوقف في تنفيذها جنباً إلى جانب مع بقية قطاعات المجتمعات المعاصرة، وذلك بالضبط ما تقوم به المنظمات الأهلية في الوقت الحاضر، وهي التي تشبه الوقف الإسلامي إلى حد كبير.

ج – **التقدم التقني**: يعد التقدم التقني المحرك الأول للإنتاجية، لأنه يتمثل في إنتاج سلع وخدمات جديدة أو ابتكار طرق جديدة ومتطورة للقيام بالنشاطات الاقتصادية المتنوعة، مثل حفظ الحسابات وإنتاج البذور وصناعة الملابس وبناء العقارات وطباعة الكتب ونقل المعلومات وغيرها، بالإضافة إلى تقليل الكلفة الإنتاجية. ويتم نقل التقنية من خلال رأس المال البشري والمادي، ومن خلال التجارة الدولية. ويتحدد بعدة عوامل أهمها: النظام التعليمي وقيم المجتمع وتاريخه ومؤسساته (World Bank, 1991: 4). وعلى الرغم من أهمية التقنية المستوردة في حياة المسلمين فإن هذا الاستيراد يشبه استيراد ثمرة لشجرة تمت زراعتها في دول أخرى، ومن ثم فلا بد من توطين هذه الشجرة واستنباتها في عالمنا الإسلامي حتى لا نظل أسرى قرارات الغير.

وحتى يتحقق هذا التوطين فلا بد من إقامة مراكز للأبحاث والتطوير ورصد مبالغ كافية لها، وإعداد الطاقات البشرية في جميع العلوم الأساسية والتطبيقية

وتوفير المناخ اللازم لقيامها بالبحث والتطوير والإبداع مستفيدة من مبتكرات جميع الأمم الأخرى. ويتضح من متطلبات التقدم التقني السابقة أن موارد الوقف يمكن أن تسهم في بناء القاعدة التقنية في العالم الإسلامي من خلال تدريب الكوادر اللازمة وتوفير رأس المال وإقامة مراكز الأبحاث ونشر دراساتها لتعميم الفائدة والقيام بإرسال البعثات إلى الخارج للتعليم والتدريب. ومن ثم فإن الوقف يمكن أن يساعد على استيراد التقنية وتوطينها بما يتناسب مع موارد المجتمعات الإسلامية وحاجاتها وقيمها، أي أن التقنية الموطنة ستكون أكثر ملاءمة، وقد تكون أقل كلفة كذلك، وستساعد بدورها على زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج، مما سيؤدي بدوره إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتحسن المستوى المعيشي. ولا شك في أن هذا الاستخدام لموارد الوقف سيقلل من ظاهرة هجرة العقول التي تعاني منها الدول الإسلامية في وقتنا الحاضر.

كما أن تمويل الوقف للبحث العلمي سيوفر لعلماء الأمة استقلالية عن السلطات السياسية، الأمر الذي سيساعد بدوره على تطور العلم وتراكم المعرفة من غير قيود. ولقد ساعد ذلك العلماء المسلمين الأوائل على الريادة في شتى فروع المعرفة.

د – **زيادة الطلب الكلي**: لقد ذكرنا دور الوقف في تنمية الموارد البشرية وزيادة رأس المال وتطوير التقنية، وهذه كلها تساعد على توسيع الطاقة الإنتاجية للمجتمع المسلم، ومن ثم قدرته على إنتاج السلع والخدمات. غير أن كفاءة استغلال هذا التوسع في الطاقة الإنتاجية تتطلب وجود طلب كافٍ على السلع والخدمات المنتجة، أي توفير السوق لهذه المنتجات. فهل للوقف أثر في الطلب الكلي مشابه لأثره في العرض الكلي الذي تحدثنا عنه في الفقرات السابقة؟ للإجابة عن هذا التساؤل لابد من التذكير بأن الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري وصافي الإنفاق على القطاع الخارجي هي أهم مكونات الطلب الكلي في الاقتصاد. فإذا كان الوقف يؤثر في هذه المكونات للطلب الكلي فلا شك في أنه يؤثر في الطلب الكلي ومنه على النمو الاقتصادي. ولمعرفة مدى تأثير الوقف في هذه المكونات لا بد أولاً من التذكير بأن الإنفاق الاستهلاكي له ثلاثة مكونات فرعية؛ هي: السلع المعمرة والسلع غير المعمرة والخدمات، في حين يتكون الإنفاق الاستثماري من تكوين رأس المال الثابت والاستثمار في المباني السكنية، وذلك بالإضافة إلى الاستثمار في المخزون. أما صافي الإنفاق على القطاع الخارجي، فهو الفرق بين الصادرات والواردات

(Mankio, 1997: 25-27). فعندما يتم إنفاق جزء من موارد الوقف على توفير الغذاء والسكن والملابس وبقية المستلزمات الاستهلاكية، فإن هذا الإنفاق يولد زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية، وعندما يتم إنفاق جزء آخر من موارد الوقف على بناء المدارس والكليات والمستشفيات والطرق وغيرها من السلع الرأسمالية فإن هذا يعني ارتفاعاً في الطلب على السلع الاستثمارية. كذلك عندما تتم تنمية موارد الوقف باستثمار جزء منها في التجارة والصناعة والزراعة، فإن ذلك يساعد حتما على تصدير بعض المنتجات وتقليل الاعتماد على الواردات. هذه الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية أو السلع الاستثمارية أو الصادرات ستؤدي بدورها إلى زيادة إنتاجها وزيادة توظيف العمالة وارتفاع المداخيل وتحقيق معدلات نمو عالية وتحسن في مستوى المعيشة.

هـ – تخفيف الأعباء المالية للدولة: تواجه الأكثرية العظمى من الدول الإسلامية عجوزات في موازناتها العامة منذ بداية الثمانينيات لعدة أسباب أهمها: تراجع أسعار النفط والمواد الخام الأخرى، وزيادة النفقات العسكرية والنفقات الجارية، وانخفاض المساعدات الأجنبية وغيرها، الأمر الذي أدى إلى تقليص كثير من النفقات الحكومية على مشروعات البنية الاجتماعية وعلى المشروعات الاستثمارية، مما أثر سلباً في معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول. ولا شك في أن إحياء دور الوقف سيساعد على تخفيف أعباء الموازنات العامة، وذلك بالإنفاق على كثير من مشروعات البنية الأساسية وبخاصة الاجتماعية منها، مما يعني أن الموازنة العامة ستحقق بعض التوفير في مواردها، وهذا يعني تراجع العجز وانخفاض الديون وخدمتها في حالة وجود العجز. أما إذا لم يكن هناك عجز، فإن دور الوقف يساعد على إعادة توجيه الفائض من موارد القطاع العام إلى بعض المشروعات الاستثمارية التي ترفع من معدلات النمو الاقتصادي وتساعد بدورها على تحقيق التنمية.

ثالثاً: تنمية الوقف وإدارته:

إن تنمية الوقف في العالم الإسلامي في السنوات المقبلة يعتمد على عدة محددات، أهمها: كفاءة إدارته وصيانته وتنمية موارده وتنويع أعيانه والحفاظ على استقلاليته والتوعية بدوره التنموي. وسنتحدث في الفقرات التالية عن كل من هذه المحددات بشيء من الاختصار.

1 – إدارة الوقف: لقد ذكرنا سابقاً أن من أسباب تراجع دور الوقف التنموي في العالم الإسلامي سوء إدارة هذا الوقف، لذلك فإن تفعيل دور الوقف يتطلب توفير

مقومات الإدارة ذات الكفاءة المرتفعة؛ وهي الإدارة التي تسعى إلى زيادة حجم موارد الوقف وتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد الذي يتطلب تحقيقه القيام بمهام كبيرة ومتنوعة، تبدأ بنشر الوعي بين فئات المجتمع وتشجيعهم على إحياء هذه السنة، ثم بعد ذلك صيانة هذه الأوقاف وعمارتها، عقاراً أكانت أم منقولات حتى تبقى منافعها مستمرة بالإضافة إلى تنميتها وتثميرها حتى يتزايد دورها التنموي ويتسع. ولا شك في أن هذا التنوع في مهام إدارة الوقف يتطلب الالتزام بمعايير واضحة في اختيار العنصر البشري الذي يقوم بهذه المهام. فهذه الإدارة قد تكون في اعتقادنا أقرب إلى إدارات المصارف الإسلامية، حيث إنه سيكون هناك مجلس إدارة يتم انتخابه أو تعيينه، وتتفرع منه إدارة تنفيذية تعضد بجهاز استثماري ورقابة شرعية ونظام تدقيق حسابات داخلي وخارجي. هذه إحدى الصيغ الإدارية، أما الصيغة الأخرى، فهي التي يتم بمقتضاها إلحاق الوقف بالهيئات الخيرية الموجودة في أغلب الدول الإسلامية في وقتنا الحاضر. كما أن اختيار العاملين في إدارة الوقف لا بد أن يرتكز على معياري الأمانة والكفاءة معاً. فلا بد أن تجمع الإدارة بين دفتيها القيادات الإدارية ذات الخبرة والمؤهلات العلمية في المجالات القانونية والاقتصادية والمحاسبية والاستثمارية والمالية، وأن تكون ممن يشهد له بالتقوى والأمانة وتحري الحلال، ذلك بالإضافة إلى إلمامها بحد أدنى من فقه المعاملات في الإسلام. ولا بد كذلك من تحسين أداء هذه الإدارة بدورات تدريبية وتقويم مستمر للأداء يكافأ بمقتضاه المجد ويعاقب المقصر. وأخيراً يمكن الاستفادة في تأسيس إدارة حديثة للوقف من تجارب المؤسسات الأهلية أو غير الحكومية (Non-Governmental Organizations) التي تنوعت وتعددت أغراضها في المجتمعات المعاصرة وبخاصة الدول الصناعية منها.

وجدير بالذكر أن الدور الذي تقوم به المؤسسات الأهلية أو غير الحكومية في عصرنا الحضار هو الدور نفسه الذي كان يقوم به الوقف في فترة ازدهار الحضارة الإسلامية مع بعض الفروق المتعلقة بالقيود التي تضبط الوقف، مما يؤكد السبق لهذه الحضارة فيما يتعلق بدور هذه المؤسسات الأهلية في تنمية المجتمع.

2- **صيانة موارد الوقف وتنميتها**: إن استمرار الوقف في توفير الخدمات التربوية والصحية والغذائية والسكنية وغيرها من وجوه الإنفاق التنموي يتطلب أن تتم صيانة هذا الوقف وتنميته، فعلى سبيل المثال فإن الطرق والمستشفيات والترع والمدارس والمساجد تتهالك، أي أنها تتقادم مع مرور الوقت، ونتيجة لذلك تقل

المنافع أو الخدمات المتولدة منها، الأمر الذي يحتم على إدارة الوقف أن تقوم بصيانة ممتلكاته بصورة دورية حتى لا يحصل هذا التآكل، مما جعل الفقهاء المسلمين يؤكدون على أن هذه الصيانة وأجور إدارة الوقف تأخذ الأولوية في إنفاق عوائد الوقف، ويتم بعدها توجيه الموارد طبقاً لشروط صاحب الوقف، أي الإنفاق على الخدمات المتعددة. وهذا الإنفاق بشطريه الإداري والخدمي يمثل جزءاً من الوقف، أما الجزء الآخر فهو الجزء الاستثماري الذي ينمي موارد الوقف ويساعد على الاستمرار في الإنفاق بنوعيه الإداري والخدمي. ولقد ظل استثمار الوقف محصوراً في العقار والأراضي الزراعية خلال فترات طويلة من تاريخ المسلمين. غير أن تنمية موارد الوقف في المستقبل وتوسيع دوره التنموي يحتم على الفقهاء دراسة إمكانية توسيع نطاق تثمير الوقف ليشتمل بالإضافة إلى العقار والمزارع علىٰ صيغ أخرى بعضها قديم والآخر مستحدث، واستثمار موارد الوقف يمكن أن يكون بتمويل ذاتي أو بتمويل خارجي. وسنحاول في الفقرات التالية الحديث عن كل من هذين النوعين.

أ - التمويل الذاتي: وهو يقوم على استخدام جزء من موارد الوقف لزيادة استثماراته، ومن أهم وسائل هذا النوع ما يلي:

الحكر أو الاحتكار: وهو عقد إجارة تلجأ إليه إدارة الوقف عندما تكون لديها أرض لا يمكن الاستفادة منها، أي أنها لا تولد دخلا إلا بعد إصلاحها أو تعميرها. وبمقتضى هذا العقد يمكن زراعة هذه الأرض أو إقامة بناء عليها من قبل مستثمر يسمى المحتكر مدة يحددها القضاء بحكم إشرافه على موارد الوقف ويدفع المحتكر في المقابل مبلغاً من المال معجلا يساوي تقريباً قيمة الأرض إضافة إلى دفعه لمبلغ آخر ضئيل في كل سنة تأكيداً على استمرارية الوقف. وبمقتضى هذا العقد يكون للمحتكر سائر حقوق الانتفاع بهذه الأرض، وحقه هذا قابل للبيع والشراء والتوريث بالموت (أنس الزرقاء، 1964: 48-49). ويمكن لإدارة الوقف أن تستخدم المبلغ المعجل الذي يدفعه المحتكر في إعمار وقف آخر موجود أو استثماره في وقف جديد، مما يساعد على توسيع نطاق الخدمات التي يسهم الوقف من خلالها في تنمية المجتمع.

عقد الإجارتين: ينشأ هذا العقد بسبب عدم تغطية إيراد العقار لكلفة صيانته وترميمه. وهو شبيه بالحكر، حيث إن المستأجر يدفع مبلغاً معجلا مساوياً تقريباً

لقيمة الأرض ومبلغاً سنويا ضئيلا، ولكنه يختلف عنه في كيفية استخدام هذا المبلغ المعجل، ففي عقد الحكر يذهب المبلغ إلى إدارة الوقف ويقوم المحتكر بالتعمير ويملك نتيجة لذلك الأرض والعقار. أما في عقد الإجارتين فإن المبلغ المدفوع يستخدم في ترميم العقار الذي تم تأجيره، ومن ثم فإن الأرض والعقار يظلان عند الوقف، وللمستأجر الانتفاع بالعقار مقابل دفع الإيجار السنوي (Zarqa, 1994: 59-60) وقد يبدو لأول وهلة أن منافع هذا العقد تنحصر في المبلغ السنوي (الضئيل عادة) الذي يدفعه المستأجر للوقف، غير أن هناك مكاسب أخرى يحققها المجتمع، وتتمثل فيما ينتج عن إعادة إعمار العقار من تشغيل لعناصر الإنتاج وزيادة مداخيلها، بالإضافة إلى زيادة رأس مال المجتمع نتيجة لتجديد العقار أو إعادة بنائه.

المرصد: وهو عقد تأذن بمقتضاه إدارة الوقف للمستأجر بالبناء في أرض الوقف، واعتبار إجمالي كلفة البناء دينا على الوقف يستوفيه المستأجر من أجرة الوقف بالتقسيط، ويكون البناء ملكاً للوقف مع إعطاء المستأجر حق التصرف في البناء وحق توريثه، أي توريث التصرف والانتفاع (حسين عبدالله الأمين، 1994: 134-135). هنا كذلك يؤدي تشييد البناء إلى تشغيل عناصر الإنتاج وزيادة الدخل والإضافة إلى حجم رأس المال، وهذه كلها تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

الاستبدال: الاستبدال في اللغة وفي الاصطلاح الفقهي هو جعل شيء مكان شيء آخر (نزيه حماد، 1995: 55)، وبالتحديد فالاستبدال في السياق الحالي يعني أخذ بدل نقدي أو عيني ليكون وقفاً مكان العين التي كانت وقفاً.

وقد تفاوتت آراء الفقهاء في جواز الاستبدال خوفا من استخدامه وسيلة للاستيلاء على موارد الوقف وعدم شرائها بأثمان المثل، أي بأثمان تعبر عن قيمتها الفعلية، وهذا ما حصل فعلا في فترات من تاريخ الوقف (عبدالعزيز الدوري، 1997: 15-16). غير أن معظمهم أجاز الاستبدال عند الضرورة وحدد صور الاستبدال المسموح بها بأربع وهي؛ **أولا:** بيع جزء من الوقف لتعمير جزء آخر من هذا الوقف نفسه. **ثانياً:** بيع بعض العقارات الوقفية وشراء عقار جديد بدلا منها، يتم إيقافه على الجهات المنتفعة نفسها من العقار السابق. **ثالثاً:** بيع وقف لتعمير وقف آخر يتفق معه في جهة الانتفاع، **ورابعاً وأخيرا:** بيع عدد من الأملاك الوقفية وشراء عقار جديد ذي غلة عالية يوزع على جهات الأوقاف المبيعة بنسبة قيمة كل منها أو يخصص جزء من العقار الجديد لكل وقف من الأوقاف المبيعة يتناسب مع قيمته

(حسين عبدالله الأمين، 1994: 135). ولا شك في أن هذه الحالات الأربع المسموح بها ستمكن إدارة الوقف من تنمية موارده وإبقائها في حالة جيدة تساعدها على الاستمرار في تقديم خدماتها المتعددة، ومن ثم الأهداف التنموية المذكورة سابقاً.

ب - التمويل الخارجي: هنا تقوم إدارة الوقف بإعداد مشروع لا تستطيع تمويله وتسعى للحصول على التمويل اللازم من مصادر أخرى وبصيغة استثمارية مقبولة شرعاً. وعلى الرغم من أن الصيغ الاستثمارية الإسلامية كثيرة وتشتمل على المضاربة والمشاركة والإجارة والاستصناع والسلم والمرابحة وغيرها، فإنه حتى الآن يبدو أن الصيغ التي قبلها الفقهاء لاستثمار موارد الوقف هي الاستصناع والسلم والمشاركة المتناقصة، في حين أنهم أبدوا تحفظاً على الصيغ الأخرى. غير أن هذا التحفظ لا بد أن تعالج أسبابه حتى لا تكون هذه الأسباب عقبة أمام توسيع نطاق أدوات الاستثمار لموارد الوقف. لذلك فإننا سنتحدث في الفقرات التالية عن كل من الاستصناع والسلم والمشاركة المتناقصة، وسنذكر كذلك بعض الصيغ الأخرى التي يمكن أن تقبل لو عولجت فيها بعض المحاذير الفقهية.

الاستصناع: الاستصناع في اللغة طلب الصنع، أما بوصفه مصطلحاً فقهياً فهو طلب صنع شيء على صورة محددة وبسعر محدد، وتكون فيه مادة الصنع من الصانع. وقد اختلف الفقهاء في التخريج الفقهي للاستصناع، فمنهم من عده مواعدة وليس بيعاً، ومنهم من عده وعداً غير ملزم للصانع، وآخرون اعتبروه بيعاً، في حين رأت فئة أخرى أنه بيع مع خيار الرؤية للمشتري، وأخيراً هناك من عده عقداً ملزماً للطرفين (نزيه حماد، 1995: 59). لقد ذكرنا سابقاً أن إدارة الوقف تلجأ إلى التمويل الخارجي، والاستصناع صيغة من صيغه، عندما تكون لديها أرض أو عقار قديم لا يحقق عائدا وترغب في أن تقيم مكانة عقاراً جديدا يؤدي إلى زيادة موارد الوقف ويمكنها من تقديم خدمات أكثر إلى الفئات المنتفعة من هذا الوقف. في هذه الحالة تتفاوض إدارة الوقف مع جهة التمويل، وليكن أحد المصارف الإسلامية، على بناء مجمع تجاري على الأرض المذكورة وبمواصفات معروفة وبقيمة محددة، وبعد أن يكتمل البناء تقوم إدارة الوقف بشرائه من الجهة الممولة بقيمة مؤجلة تدفع على أقساط سنوية من إيجارات المجمع، وتبقى ملكية هذا المجمع لإدارة الوقف، وتتخذ بعض الضمانات لاسترداد جهة التمويل لقيمة المجمع المتفق عليها (أنس الزرقاء، 1994: 96).

السلم: المفهوم اللغوي للسلم هو الإعطاء والترك والتسليف، أما في الاصطلاح الفقهي فهو بيع معلوم في الذمة بثمن يدفع مقدما. وقد اختلف الفقهاء في تعريف بيع السلم تبعاً لاختلافهم في شروطه، وبخاصة فيما يتعلق بوقت تسلم الثمن[9]. فمنهم من اشترط قبض رأس المال في المجلس وتأجيل المسلم فيه، ومنهم من اشترط قبض الثمن في المجلس مع جواز أن يكون السلم حالا أو مؤجلا. ومنهم من لم يشترط تسليم الثمن في المجلس، بل أجاز تأجيله ليومين أو ثلاثة (نزيه حماد، 1995: 194). ويمكن لإدارة الوقف استخدام هذا العقد في استثمار أرض زراعية تابعة للوقف، فجهة التمويل تقدم لإدارة الوقف ما تحتاجه من رأس مال لتوفير المدخلات الإنتاجية (البذور والسماد والماء... إلخ) مقابل جزء من محصول الأرض يكون موصوفاً بشيء من الدقة والوضوح (النوع، والوزن، والسعر، وتاريخ التسليم،... إلخ) وذلك تقليل للجهالة وما قد ينتج عنها من اختلاف ومشاحنة.

المشاركة المتناقصة: الشركة في اللغة تعني توزيع الشيء بين اثنين أو أكثر على جهة الشيوع. وفي الاصطلاح الفقهي هي اشتراك نصيبين أو أكثر أو اختلاطهما بحيث لا يتميز أحدهما عن غيره (نزيه حماد، 1995: 201). والشركة أو الشراكة لها عدة تقسيمات لا يتسع المجال للخوض فيها هنا (نزيه حماد، 1995: 201-207). غير أن ما يهمنا هنا هو أن هذه الشراكة قد تكون دائمة أو متناقصة. وهذا النوع الأخير هو الذي يمكن أن تستخدمه إدارة الوقف في تنمية مواردها. فإذا كانت لدى إدارة الوقف أرض غير معمرة ولكنها لا تملك رأس المال اللازم لإقامة مجمع سكني عليها مثلا، تستطيع إدارة الوقف بعد إجراء دراسات الجدوى الأولية للمجمع أن تؤسس شركة مع مصدر التمويل على النحو التالي: لنفترض أن قيمة الأرض قدرت بأربعة ملايين دينار وأن أحد المصارف الإسلامية وافق على بناء المجمع برأس مال قدره 6 ملايين دينار. نستطيع القول بأن شركة قد تأسست برأسمال قدره 10 ملايين دينار، تمتلك إدارة الوقف 40% (قيمة الأرض) في حين أن النسبة المتبقاة تعود إلى مصدر التمويل (60%). وبما أن إدارة الوقف لم تدخل في هذه الشركة إلا لحاجتها للتمويل، فمن الطبيعي أن تسعى هذه الإدارة إلى إعادة البناء إلى ملكيتها التامة، وذلك بأن تقتطع جزءاً من إيراداتها السنوية من العقار لتشتري به جزءاً من أسهم

(9) يرى بعض الفقهاء أن الثمن أو جزء منه في عقد الاستصناع يمكن أن يكون مؤجلا، في حين أن الثمن في حالة عقد السلم لا بد أن يدفع مقدما عند توقيع العقد.

الممول في هذه الشركة، مما يجعل نصيبها في ملكية الشركة يتزايد مع مرور الوقت من 40% إلى 45% ثم إلى 60% وحتى تصل إلى 100%، أي عندما تنتهي أسهم المصرف الإسلامي في العقار، بذلك تكون إدارة الوقف قد حققت هدفها بتشييد البناء، في حين أن المصرف قد حقق عائداً على استثماره في العقار خلال سنوات مشاركته في ملكيته. ولكن هذه الصيغة عليها اعتراضان شرعيان لا بد من معالجتهما قبل إجازتها: الاعتراض الأول هو إن إدارة الوقف إذا أرادت أن تستعيد ملكيتها التامة على العقار والأرض فلا بد لها من تضمين عقد الشركة بنداً تتعهد بمقتضاه الجهة الممولة ببيع نصيبها في الشركة إلى إدارة الوقف بعد فترة زمنية محددة. وهذا الوعد من قبل الممول لا يعد ملزماً في رأي جمهور الفقهاء. ولكن أليس الإلزام بالوعد في هذه الحالة هو أحفظ لمصلحة التعامل كما أقر مجمع الفقه الإسلامي فيما يتعلق بوعد الآمر بالشراء في بيع المرابحة؟ وإذا كان هذا الوعد غير ملزم قضاء أفلا يعد ملزما دينا؟ أما الاعتراض الثاني فهو أن الممول يصبح شريكا في موارد الوقف حتى ولو فترة محددة، وهذا محظور من الناحية الشرعية. وهنا نتساءل عن إمكانية تخريج هذا التملك المؤقت تحت صورة من صور الاستبدال التي أجازها الفقهاء، حيث يمكن اعتبار تنازل إدارة الوقف عن الأرض هو مقابل حصولها على جزء من البناء كما يرى بعض الفقهاء المعاصرين (أنس الزرقاء، 1994: 198-199). هذه تساؤلات يطرحها الباحث لإثراء الحوار وتنشيط التفكير في هذه القضايا المهمة. غير أن الإجابات الشافية هي تلك التي يجمع عليها فقهاء الأمة في إطار المجامع الفقهية.

صيغ أخرى: بالإضافة إلى الصيغ الاستثمارية السابقة هناك عدة صيغ أخرى لا يتسع المجال للحديث عنها هنا، مثل المرابحة والإجارة والقراض التي يحتاج استخدامها في استثمار موارد الوقف بعض التأصيل الفقهي من قبل الفقهاء وذلك لأن فيها بعض الإشكالات المشابهة لتلك التي تحدثنا عنها في صيغة المشاركة المتناقصة.

ج – استقلالية الوقف: إن من الأسباب التي أدت إلى ضمور موارد الوقف واضمحلالها في السابق فقدان هذا الوقف لاستقلاليته، وذلك بسبب سوء استغلاله من قبل إدارته أحيانا وباستيلاء الحكومات عليه أحياناً أخرى، كما حصل عندما تم تأسيس ما عرف بوزارات الأوقاف في أغلب الدول الإسلامية، وتمت على أثرها سيطرة هذه الحكومات على موارد الأوقاف، مما جعل كثيراً من الناس يحجم عن الوقف. فعلى سبيل المثال تشير بعض الدراسات إلى أن الوقف في مصر كان يولد

ريعا قدره 7.5 إلى 8.0 ملايين جنيه عام 1958 وهي آخر سنة تم فيها إعداد موازنة مستقلة له، ثم انخفض هذا الريع إلى 800 ألف جنيه عام 1971، وذلك بعد سنوات من سيطرة الدولة على مقدراته(إبراهيم البيومي غانم، 1998: 119). هذا الاستيلاء على موارد الوقف في جميع الدول الإسلامية لم يكن بسبب غياب الضوابط الشرعية لحمايته وإنما نتيجة لانحسار حكم الشريعة الإسلامية على كل الأصعدة. فمن أهم الضوابط التي وضعها الفقهاء لحماية استقلالية الوقف وازدهاره احترام شروط الواقفين وتكليف القضاء بالولاية العامة عليه. فشروط الواقفين تتمثل في أن لصاحب الوقف الحق في فرض ما يراه ملائما لتنظيم الوقف من إدارة أعيانه وتوزيع ريعه وإنفاقه على المنتفعين. وقد عد الفقهاء أن شروط الواقف في منزلة النص الشرعي ما دامت لا تحل حراما ولا تحرم حلالا، وموافقة لمقاصد الشريعة الإسلامية المتمثلة في الحفاظ على الضرورات الخمس، وهي الدين والنفس والعقل والعرض والمال (إبراهيم البيومي غانم، 1998: 103). ولا شك في أن هذا الالتزام بشروط الواقف كان عاملا رئيساً في ازدهار الوقف وإقبال الناس عليه وخصوصاً في الفترات المضيئة من تاريخ المسلمين. لذلك فإن إحياء الوقف في عالمنا الإسلامي في السنوات المقبلة يتطلب التأكيد على احترام إرادة صاحب الوقف وإحاطتها بحماية قانونية واضحة.

أما الضابط الثاني للحفاظ على استقلالية الوقف فيتعلق بإعطاء القضاء وحده دون غيره حق الولاية العامة على الوقف. وتشمل هذه الولاية الفصل في المنازعات الخاصة بالوقف وولاية النظر الحسبي، أو ما يطلق عليه الاختصاص الولائي. وهذا النوع الأخير من الولاية يشتمل على عدة قضايا من أهمها: استبدال أعيان الوقف إذا اقتضت الضرورة، والإذن بتعديل شروط الواقف أو بعض منها إذا رأى القاضي أن في هذه الشروط ضرراً بالوقف أو المنتفعين منه، وكذلك إلغاء هذه الشروط إذا كانت متعارضة مع مقاصد الشريعة الغراء (إبراهيم البيومي غانم، 1998: 104). كما أن القضاء هو الذي يتأكد من التزام إدارة الوقف بشروط صاحب الوقف ويجيز لها كذلك الاستدانة على أموال الوقف. ولا شك في أن إعطاء هذه الولاية للقضاء فيها حماية لموارده من سطوة الحكومات وسوء الاستغلال من قبل القائمين على إدارته. غير أنه من المؤسف حقاً أن القضاء في عالمنا الإسلامي اليوم لا يستطيع القيام بدور الولاية الصحيحة على الوقف. فالدراسات الميدانية تشير إلى أن دولاً في العالم النامي ومنها الدول الاسلامية ما زالت المحاسبة والمساءلة التي تعد أساسية لكفاءة استغلال الموارد البشرية والمادية محدودة إن لم تكن مفقودة. وذلك بسبب

غياب الفصل بين المؤسسات وضعف دور المؤسسات التشريعية وعدم استقلالية السلطة القضائية وهيمنة السلطة التنفيذية وحدها على مقدرات هذه الدول (World Bank, 1997: 7-11).

د – تنويع أعيان الوقف: إن المتأمل لأعيان الوقف عبر التاريخ الإسلامي يدرك هيمنة العقار والزراعة عليه ومحدودية الوقف المنقول. وعلى الرغم من وجود بعض الإيجابيات للوقف في العقار والزراعة فإن حصره في هذين النوعين يعد قيداً على توسعه وتعميق دوره التنموي في المجتمعات الإسلامية. لذلك فإن نمو الوقف وازدهاره يتطلب دراسة إمكانية إجازة صور جديدة لأعيان الوقف تشتمل على الودائع الاستثمارية والأسهم وسندات القراض وغيرها من الصيغ التي تستجد في المستقبل ما دامت لا تتعارض مع الأصول الشرعية.

هـ – نشر الوعي الإسلامي: إن هناك شواهد كثيرة في تاريخنا المعاصر على أن الأفكار الخاطئة قد تنتشر بين فئات المجتمع بسبب كفاءة وسيلة النقل، في حين أن كثيراً من الأفكار الصحيحة تظل جامدة لأنها لم تنقل بصورة فعالة. فعلى سبيل المثال ما زالت شرائح كبيرة من مجتمعنا الإسلامي مثل رجال الأعمال والمثقفين والطلبة وغيرهم لا تفرق بين الربا والعائد المتغير والمرتبط بالمخاطرة، وبين المغامرة المحرمة والمخاطرة المقبولة، وبين التأمين التجاري والتأمين التعاوني، وبين الأسهم والسندات وبين المرابحة والقرض الربوي وغيرها من فقه المعاملات الإسلامية، الأمر الذي جعل نمو المؤسسات المالية الإسلامية وتطورها مثل المصارف الإسلامية ومؤسسات التأمين التعاوني وصناديق الزكاة والعمل الخيري دون مستوى التحديات التي تواجهها هذه الأمة. لذلك فإننا نعتقد أن توعية أبناء الأمة بفوائد هذا المنهج الرباني بجوانبه المختلفة سيساعد كثيراً على تقبل هذه الأجيال للنظام الإسلامي بأبعاده المتعددة، مما سيؤدي بدوره إلى توسع دور هذه المؤسسات، بما في ذلك نظام الوقف وغيره من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية. والتوعية المطلوبة لا بد أن تبدأ من الأسرة والمدرسة والجامعة وتنتشر في مناهج التعليم الرسمية العامة منها والخاصة ووسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية غير الرسمية، وأن تقدم بصورة تتناسب مع مستوى الوعي للمتلقي، وقد تستخدم بعض موارد الوقف لتعميق هذا الوعي الإسلامي بين أفراد المجتمع وعبر المجتمعات الإنسانية باستخدام وسائل الإعلام المتطورة مثل القنوات الفضائية والإنترنت.

خاتمة

لقد حاولنا في هذا البحث أن نوضح الدور التنموي للوقف الإسلامي، ففي الجزء الأول من الورقة قدمنا بعض المفاهيم الأساسية حول مفهوم الوقف وأنواعه وضوابطه الشرعية. وفي الجزء الثاني تطرق البحث إلى الكيفية التي يمكن للوقف أن يسهم بها في تنمية الدول الإسلامية المعاصرة، كما كان له دور رائد في الحضارة الإسلامية سابقاً، وقد اشتمل الجزء الثاني على تحليل لمفهوم التنمية الفعلية ومرتكزاتها وإمكانية إسهام الوقف في تحقيق هذه التنمية من خلال تنمية الموارد البشرية وتشجيع التقدم التقني وزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، ذلك بالإضافة إلى تخفيف الأعباء المالية عن الدولة. أما الجزء الثالث فقد عالج أهم وسائل إدارة موارد الوقف وتنميتها مما يحقق استمرارية إسهامه في عملية التنمية.
ولا شك في أن الدور التنموي للوقف الذي يعرضه البحث لا يمكن للوقف أن يحققه وحده. بل إنه حتى الدور الجزئي للوقف يتطلب تحققه توافر البيئة الإسلامية بكل أبعادها. فعندما تقوم وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية بزرع قيم الإيمان والصدق والتكافل وعمل الخير في قلوب الملايين من المسلمين وعقولهم، فإن ذلك سيساعد على نمو موارد الزكاة والوقف، وعندما تدار المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الإسلامية على أسس الأمانة والكفاءة فإن مواردها ستستغل بكفاءة عالية ويزداد عدد المنتفعين منها، وعندما يستثمر مصرف إسلامي في دولة لديها رأس المال لإقامة مشروع زراعي أو صناعي في دولة إسلامية أخرى تفتقر إلى رأس المال ولكن لديها أرض زراعية أو في دولة ثالثة لديها عمالة فائضة، فإن ذلك فيه مصالح مشتركة لجميع الأطراف. وهكذا تستمر هذه العملية التنموية بأبعادها القيمية والمادية والمؤسسية في بناء جسور التكامل والتكافل بين الدول الإسلامية، الأمر الذي سيجعل هذه الأمة تقوى من الداخل، وبهذه القوة يقوى موقفها التفاوضي مع بقية العالم وتتفاعل معه من مركز قوة واحترام متبادل، وتحقق بذلك شروطاً ومكاسب في تبادلها التجاري مع بقية العالم وبخاصة في مجالات الاستثمار والصادرات النفطية والواردات من السلع الرأسمالية والاستهلاكية والتقنية الحديثة والسلاح والغذاء وغيرها من ميادين العلاقات الدولية، وهذا كله سيؤدي في النهاية إلى توفير كثير من الموارد التي يمكن استخدامها في زيادة معدلات التنمية في العالم الإسلامي.

المصادر:

ابن قدامة المقدسي (1983). المغني والشرح الكبير. بيروت: دار الكتاب العربي، الجزء السادس.

إبراهيم البيومي غانم (1998). نحو إحياء دور الوقف في التنمية المستقلة. المستقبل العربي، 9 ص 11، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

أنس الزرقاء (1994). الوسائل الحديثة للتمويل والاستثمار. في: ندوة إدارة وتثمير ممتلكات الأوقاف. جدة: البنك الإسلامي للتنمية. الطبعة الثانية.

حسين عبدالله الأمين (1994). الوقف في الفقه الإسلامي. في: ندوة إدارة وتثمير ممتلكات الوقف، جدة: البنك الإسلامي للتنمية الطبعة الثانية.

صندوق النقد العربي (1999). التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

عبدالعزيز الدوري (1997). المستقبل العربي، 7، ص ص 7-10، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

علي بن سعيد الغامدي (1998). اختيارات ابن قدامة الفقهية. الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع. المجلد الثاني.

محمد أبو زهرة (1972). محاضرات في الوقف الإسلامي. القاهرة: دار الفكر العربي. الطبعة الثانية.

مصطفى السباعي (1982). من روائع حضارتنا. بيروت: المكتب الإسلامي. الطبعة الثالثة.

مصطفى الزرقاء (1964). نظرية الالتزام في الفقه الإسلامي، دار القلم، الطبعة السادسة.

نزيه حماد (1995). معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء. الرياض: الدار العالمية للكتاب الإسلامي.

Azzam, H. (1977). *The emerging Arab capital markets.* London: Kegan Paul.

World Bank (1975). *Rural development policy paper.* Washington D.C.: Oxford University Press.

World Bank (1981). *World development report.* Washington: Oxford University Press.

World Bank (1991). *World development report.* Washington: Oxford University Press.

World Bank (1994). *World development report.* Washington: Oxford University press.

World Bank (1998/99). *World development report.* Washington: Oxford University Press.

Mankio, N. (1997). *Macroeconomics.* Virginia: Worth Publishers. 3rd ed.: 25-27.

United Nations (1997). *Human development report.* New York: .Oxford University Press.

Todaro, M. (1994). *Economic development.* New York: Longman Group Limited. 5th ed.

Zarqa, M. (1994) Financing and investment in Awqaf projects. *Islamic Economic Studies,* 2, 59-60.

مقدم في: ديسمبر 1999

أجيز في: أكتوبر 2000.

القائمة السورية للأعراض

«دراسة ميدانية»

سامر جميل رضوان*

ملخص: مع ازدياد انتشار الأعراض النفسية والجسدية يحتاج المتخصصون النفسيون والأطباء في تخصصاتهم المختلفة إلى أدوات سهلة التطبيق وصادقة تتيح لهم تحديد مدى انتشار الأعراض المرضية وتفاقمها أو تراجعها. وقد هدفت هذه الدراسة إلى إعداد قائمة لتحديد الأعراض والشكاوى المرضية التي يعاني منها المرضى أو الذين يعانون من شكاوى نفسية بسبب أهمية هذا التحديد في التشخيص الطبي والنفسي على حد سواء، حيث يساعد ذلك على وضع تصور أولي لدى القائم بالتشخيص يتيح له اختيار أسلوب العلاج واتجاهه وقياس مدى فاعلية العلاج المستخدم. وقد اشتملت العينة الكلية على 950 مفحوصاً من طلاب وطالبات جامعة دمشق وموظفين ومرضى بأمراض نفسية مختلفة. واعتمد الباحث في إعداده للمقياس على ما يتوافر في المراجع العالمية من قوائم، واختار أكثر الأعراض المرضية انتشاراً، حيث اشتمل المقياس على 64 بنداً. وقد أخضعت البنود للتحليل العاملي الذي قاد إلى استخلاص اثنى عشر عاملاً جذرها الكامن أكثر من 1 تتضمن 53 بنداً وتعكس قدراً كبيراً من التجانس، وإلى استخراج معاملات ثبات مقبولة للمقياس وتحديد انتشار الأعراض لدى عينة الدراسة.

المصطلحات الأساسية: الاضطرابات النفسية، الأعراض العصابية، الاضطرابات النفسية الجسدية، التشخيص النفسي، قوائم الأعراض.

---

* أستاذ مشارك (Associate Prof.) بقسم الصحة النفسية – كلية التربية – جامعة دمشق.

الإطار النظري وخلفية الدراسة

يُعد تحديد الأعراض والشكاوى التي يعاني منها المرضى إحدى الخطوات المهمة في التشخيص الطبي والنفسي على حد سواء، وعن طريق هذا التحديد يمكن للقائم بالتشخيص أن يكوّن تصوراً أولياً يساعده في اختيار أسلوب العلاج واتجاهه وقياس مدى فاعليته.

ومع ازدياد انتشار الأعراض النفسية داخل إطار الاضطرابات العصابية والجسدية Neurotic and somatoform disorders يحتاج المتخصصون النفسيون والأطباء في تخصصاتهم المختلفة أدوات سهلة التطبيق وثابتة وصادقة تتيح لهم تحديد مدى انتشار الأعراض المرضية وتفاقمها أو تراجعها.

وتشير دراسات «معهد ماكس بلانك للطب النفسي» في ألمانيا إلى أن أكثر من ثلث مجموع السكان يعانون مرة على الأقل في حياتهم من أشكال مختلفة من الاضطرابات أو المشكلات النفسية (Kass, Oldham & Pardes, 1992: 8). كما تشير دراسات منظمة الصحة العالمية إلى أن واحداً من كل أربعة من المرضى الذين يراجعون عيادات الطب العام يعاني من اضطراب نفسي، ويحتاج – من ثم – إلى علاج نفسي. ففي دراسة شاركت فيها أربع عشرة دولة واشتملت على نحو 26,000 مشارك، وجد أن 25% من المرضى يعانون من اضطرابات نفسية، و9% يقعون على الحدود بين الاضطراب النفسي والجسدي، و31% لوحظت لديهم أعراض متفرقة تشير إلى اضطرابات نفسية ممكنة. وهذا في مجموعه يشكل ما نسبته زهاء 65% من مراجعي العيادات العامة (Kornbichler, 1998: 9-10).

أما انتشار الاضطرابات المختلفة فيقع بين (1,5 و3,5%) بالنسبة لاضطرابات القلق، وبين (10 و 11,3%) للرهابات النوعية، وبين (3 و 13%) للرهابات الاجتماعية، و(2,5%) لاضطرابات الوسواس القهري، و5% لاضطرابات القلق المعمم، وبين (0.2 و2%) للاضطرابات ذات الشكل الجسدي، وتوهم المرض بين (4 و 9%)، واضطرابات الأرق بين (30–40%) من السكان ككل (Sass, Wittchen, Zaudig, 1996: 460 ff.). وهذه المعدلات محسوبة وفق نسب الانتشار مدى الحياة. أما نسب انتشار الاضطرابات الاكتئابية فتتراوح بين (2,7 و6,5% خلال ستة أشهر) (Hautzinger & de Jong-Meyer, 1994: 183) وتزداد نسبة انتشار الاضطرابات النفسية عند النساء أكثر منها عند الرجال بشكل عام (De Silva *et al*, 1977; Rapee *et al*, 1986; Stuart, *et al*, 1984).

كما يحتل تحديد الأعراض في المجال العيادي مركزاً مهماً، ذلك أن المرضى بأشكال مختلفة من الاضطرابات ذات الشكل العصابي يعانون إلى جانب أعراض أخرى من كثرة الأعراض الجسدية الوظيفية والشكاوى النفسية والأعراض الجسدية ذات المنشأ النفسي (Klussmann, 1992: 1-4 ; Kasielke & Haensgen, 1987: 6).

وقد شهدت سبعينيات القرن العشرين بداية تطوير قوائم الأعراض التي تهدف – من خلال التقويم الذاتي للمفحوص – إلى تحقيق أكبر درجة ممكنة من التشخيص الدقيق قدر الإمكان، إلى جانب أدوات تشخيصية أخرى مثل المقابلات المقننة ونصف المقننة (Maragraf & Schneider, 1994 b: 61-62).

ويتوافر عدد كبير من القوائم التي تهدف إلى تحديد الأعراض الجسدية والنفسية، وتتشابه جميعاً إلى حد ما في أنها تحدد مجموعة أو مجموعات من الأعراض تطلب من المفحوص تقدير مدى وجود كل منها لديه، إما بالإجابة بنعم أو لا وإما بالإجابة على مقياس متدرج. وبعضها يطلب من المفحوص أن يقدر – بشكل إضافي – شدة الضيق الشخصي الذي تسببه له هذه الأعراض. ومن هذه القوائم نذكر على سبيل المثال القوائم التالية:

1 – قائمة مراجعة الأعراض (Symptom-Check-List-90 (SCL-90: صمم هذه القائمة ديروجيتس وليبمان وكوفي (Derogatis, Lipman & Covi, 1976)، وصدرت لها طبعة معدلة في عام (1986) (Derogatis 1986). وهي من القوائم واسعة الانتشار والاستخدام في كثير من الدراسات العالمية (Maragraf & Schneider, 1994 b: 33). وتتوافر القائمة باللغة الإنجليزية والألمانية والعربية. وتحتوي القائمة المعدلة SCL-90-R مثل سابقتها على (90) بنداً تقيس مجالاً واسعاً من أعراض الاضطرابات النفسية والأضرار المعاشة ذاتياً ضمن فترة تبلغ سبعة أيام. ومن ثم تعد القائمة مكملة بطريقة مثالية جداً للاختبارات التي تقيس بنية الشخصية عبر فترة زمنية طويلة ومتغيرات الأعراض المرضية المتطرفة أو المستمرة فترة زمنية طويلة. وتتيح القائمة إجراء تقييم متعدد الأبعاد وإمكانية إعادة الاختبار في دراسات سيرورة العلاج Therapy process. وتقيس القائمة تسعة مجالات فرعية هي: أعراض التجسيد (تحول الصراعات النفسية إلى أعراض جسدية) Somatization والوسواس القهري والقلق الاجتماعي والاكتئاب والقلق والعدوانية/العداوة والقلق الرهابي والتفكير الزَوَري (البارانويا) والذهانية. ويمكن استخلاص الدرجة الكلية وقياس درجة الضغوط النفسية وعدد الأعراض الضاغطة. وتعد القائمة مفيدة من أجل الحصول على

معلومات من المرضى والتحديد المتعدد الأبعاد للمنشأ المرضي (Maragraf & Schneider, 1994 a: 70) واستخدمت القائمة في عدد كبير من الدراسات المتعلقة بالعلاج والمتابعة. أما مجالات الاستخدام فتقع في مجال المرضى المراجعين للعيادات في المجال الطبي النفسي وغير النفسي، وفي مجال علم النفس الطبي والعلاج النفسي، والنفسي – الاجتماعي. وتتمتع القائمة باتساق داخلي Internal consistency بين (0.79 و 0.89) بالنسبة لعينات عيادية. كما أن ثبات إعادة الاختبار مقبول والصدق الظاهري محقق. ويبلغ معامل الارتباط بين بعض المقاييس الفرعية وبعضها الآخر (0.45) بالنسبة لعينات غير عيادية (Test catalog, 1996/1997: 199, 244).

وفي عام (1984) أصدر عبدالرقيب البحيري الترجمة العربية للقائمة عن النص الأصلي عارضاً لشرح أشكال الاضطرابات التي تقيسها القائمة والبنود وكيفية التصحيح، ولا تتوافر حول هذه القائمة باللغة العربية أي معلومات حول تطبيقها في دراسات عيادية وغير عيادية.

2 – قائمة الأعراض والشكاوى الجسمية من إعداد: أحمد عبدالخالق (غير منشورة). وتحتوي هذه القائمة على (40) بنداً تقيس مجموعة من الأعراض الجسدية فقط، يجاب عنها وفق مقياس تقدير رباعي. وقد تم استخدام هذه القائمة في دراسة عاملية عن التفاؤل والتشاؤم وصحة الجسم. وللقائمة ثبات مرتفع قيمته (0,91). وتتراوح ارتباطات البنود بالدرجة الكلية بين (0,14 و 0,69) (أحمد عبدالخالق، 1998). وتوجد نسخة منقحة للقائمة تتألف من (60) بنداً (أحمد عبدالخالق، رسالة للباحث 30/1/2000).

3 – مقياس الأعراض الناجمة عن معالجة الفرد Subject's Treatment Emergent Symptom Scale (STESS). وقد صدر هذا المقياس عن المعهد القومي للصحة النفسية في أمريكا بهدف قياس الأعراض الجسدية التي تظهر مصاحبة للمعالجة الدوائية. ويستند المقياس إلى تحديد الأعراض في الوقت الحاضر أو في الأسبوع الماضي (Test catalog, 1996/1997: 177, 199, 244).

4 – قائمة الشكاوى (B-L) Beschwerden-List من إعداد تسيرسن (1976 Zcrsscn مقتبس عن: Test catalog, 1996/1997)[1]. صممت هذه القائمة لقياس

[1] Test catalog دليل سنوي للاختبارات النفسية يصدر عن مركز الاختبارات التابع للرابطة النفسية الألمانية والنمساوية، عضو مجموعة ناشري الاختبارات الأوروبية.

الأعراض الجسدية والنفسية، واستخدمت في دراسات وبائية Epidemiological وميدانية وعيادية واسعة. ويتراوح معامل ثبات ألفا بين (0.85 و 0.95) ووصل إلى (0.90) بطريقة التجزئة النصفية (Test catalog, 1996/1997: 177, 199, 244).

5 – استبيان قياس الشكاوى (BEB) Beschwerdenerfassungsbogen من إعداد كاسيلكة وهينسيغن (Kassielke & Haensgen, 1987). يتألف الاستبيان من 60 بنداً وضعت لقياس الأعراض الجسدية والنفسية في الأسابيع الثلاثة الأخيرة ودرجة الضيق الذي تسببه للشخص. كما يمكن اشتقاق مقاييس فرعية لقياس الأعراض النفسية والجسدية مستقلة وأعراض القلق والرهابات والوهن والاضطرابات المعدية وأعراض اضطرابات القلب والدورة الدموية. وقد صمم الاستبيان في الأصل لقياس درجة العصابية بهدف اختيار طريقة العلاج الملائمة وفاعليتها. ويعد مكملاً لبطاريات الاختبارات الأخرى، ويرتبط الاستبيان بدرجة عالية مع مقاييس أخرى مثل مقياس فرايبورغ للشخصية[2]. وتتراوح معاملات الثبات بين (0.80 و 0.56) (Kassielke & Haensgen, 1987: 5-10).

6 – استبيان الشكاوى Beschwedenfragebogen (BFB) من إعداد «هوك، وهيس» (Hoeck & Hess, 1974). ويحتوي الاستبيان على 100 عبارة تقيس مجموعة مختلفة من الشكاوى الجسدية والنفسية، بعض العبارات خاصة بالنساء وبعضها الآخر خاص بالرجال والقسم الآخر مشترك بينهما. ويقيس هذا الاستبيان الشكاوى الكلية، ويقدم دلالة على وجود اضطراب عصابي. ويتمتع الاستبيان بدرجة جيدة من الصدق الظاهري والثبات (Hoeck & Hess, 1974: 1-10).

7 – استبيان غيسين للشكاوى Giessener Beschwerdenbogen (GBB). وهو من إعداد بريلر وشير (Breler & Scheer, 1995 مقتبس عن Test catalog, 1996/1997: 177, 199, 244). وقد صمم هذا الاستبيان مثل سابقيه لقياس صورة الأعراض الجسدية للمرضى العصابيين والمرضى بأمراض نفسية جسدية. ويساعد على التفريق بين الأعراض الجسدية الموضوعية القابلة للقياس والإحساس الذاتي، حيث يوجد عادة تباعد

[2] اختبار فرايبورغ للشخصية (FPI): اختبار ألماني واسع الانتشار، مبني على أساس من اختبار مينيسوتا المتعدد الأوجه للشخصية (MMPI) ومنظومات اختبارات لأيزينك وكاتل، ويقيس 9 أبعاد من الشخصية بالإضافة إلى أبعاد العصابية والانطوائية والذكورية Masculinity.

كبير بين هذه المجالات. ويتراوح معامل ثبات الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية بين (0.69 و 0.85)، ويتمتع الاستبيان بقدرة تنبؤية مرتفعة (Test catalog, 1996/1997: 243).

مشكلة الدراسة وأهدافها

تهتم هذه الدراسة بتوفير مقياس له مواصفات سيكومترية جيدة باللغة العربية لقياس متلازمات الأعراض المرضية، وتحديد مكوناته العاملية، وتحديد نسبة انتشار أعراض الاضطرابات الجسدية الوظيفية والنفسية، والفروق بين الجنسين في درجة انتشار الأعراض. ومن هنا فإن توفير أداة مناسبة للقياس يشكل إحدى الخطوات الأساسية في تحديد مدى انتشار الأعراض المرضية. ومن خلال ذلك تتحدد أهداف هذه الدراسة – تفصيلاً – فيما يلي:

- إعداد قائمة للأعراض.
- اختبار صدق هذه القائمة وثباتها على عينة من المفحوصين السوريين.
- فحص البنية العاملية للقائمة.
- تحديد الفروق بين الجنسين في انتشار الأعراض.
- قياس قدرة القائمة على التفريق بين المرضى المشخصين وغير المرضى.
- تحديد معدلات انتشار الأعراض المرضية لدى عينة الدراسة من غير المرضى المشخصين.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها الدراسة الأولى التي تبحث في الأعراض المرضية في سورية، حيث لا توجد قائمة مقننة على المجتمع السوري يمكن بوساطتها تحديد الأعراض المرضية. ومن ثم فهي تشكل إسهاماً في توفير أداة في القياس تساعد – إلى جانب أدوات القياس الأخرى – المتخصصين الإكلينيكيين والأطباء النفسيين في التشخيص الفردي والمتابعة العلاجية وبيان مدى تأثير الأساليب العلاجية المستخدمة من خلال تناقص درجة الأعراض. من ناحية أخرى يمكن أن تمد الباحثين في الميدان النفسي والطبي بأداة دقيقة بهدف إجراء أبحاث مسحية ومقارنة في مجال انتشار الأعراض. إذ تعد دراسة الانتشار الأساس الذي

تقوم عليه برامج الوقاية والتدخل Intervention وتخطيط العلاج واستقصاء فاعليته (Hellmeier, Brand & Lasser, 1993: 91).

حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة في الإطار الزمني لتنفيذها الذي كان في النصف الأول من عام 1999، ومكان إجرائها المحدد في إطار طلاب جامعيين من سنوات دراسية مختلفة وطلاب معهد إعداد المعلمين وموظفين ومرضى، وبالقدرة التنبؤية لبنود القائمة المختارة لقياس الأعراض وبمدى فاعلية الأساليب الإحصائية المستخدمة للإجابة عن التساؤلات المطروحة.

المنهج والإجراءات

عينة الدراسة:

جرى سحب عينة الدراسة من أربعة مصادر:

1 – عينة عرضية من طلاب كليات جامعة دمشق المختلفة بلغ عددها (504) طلاب وطالبات.

2 – عينة عرضية من طلاب معهد إعداد المعلمين الكائن في منطقة المزة بمدينة دمشق بلغ عددها (153)، وجميع طلابها من سكان ريف دمشق حصرا.

3 – عينة عرضية مقصودة من المتزوجين جرى سحبها من موظفين في دوائر رسمية مختلفة في مدينة دمشق بلغ عددها (231). وكان الهدف الأساسي من سحب هذه العينة تغطية بنود القائمة المتعلقة بأعراض المشكلات الجنسية بشكل أكثر دقة وتمثيلاً. فقد ظهر أن عدد المتزوجين في عينتي الطلاب كان قليلاً إلى حد كبير وبخاصة بين الذكور. ومن ثم افتُرِضَ أن الطلاب غير المتزوجين لا يمتلكون الخبرات الجنسية الكافية بعد والتي تمكنهم من تقدير مدى حدة المشكلة. وبناء على ذلك جرى اختيار هذه العينة المقصودة من المتزوجين حصراً.

4 – عينة من المرضى النفسيين المراجعين لقسم الأمراض النفسية والعصبية في مشفى تشرين بدمشق. بلغ عدد أفراد العينة (62) مريضاً. يعانون من أعراض اضطرابات مختلفة جرى تشخيصهم من قبل الأطباء النفسيين العاملين في المشفى. ويقدم جدول (1) عرضاً لأنواع الاضطرابات النفسية المشخصة.

جدول (1)

عرض للاضطرابات النفسية المشخصة وعدد المصابين بها في عينة المرضى (ن = 62)

نوع الاضطراب	العدد
اضطرابات شخصية مختلفة	14
اضطرابات قلق مختلفة	10
اكتئاب	9
إدمانات مختلفة	8
وسواس قهري	6
اضطرابات هستيرية	4
اضطراب الضغوط التالية للصدمة	3
تبدد الشخصية Depersonalization	2
توهم المرض	2
اضطراب تكيف	2
شذوذ جنسي	1
سيكوباتية	1
المجموع	62

ويلاحظ من جدول (1) أن عينة المرضى غير متجانسة من حيث التشخيص، كما لم يُستطع الحصول على عينة أكبر تتيح إجراء مقارنات بين الفئات المرضية المختلفة، ومن ثم لم يكن من المناسب إجراء تحليلات إحصائية فرعية بالنسبة لهذه العينة، ومن ثم كان الهدف من هذه العينة إجراء مقارنة بين المرضى وغير المرضى لاختبار قدرة القائمة على التمييز بين هاتين الفئتين.

ويقدم جدول (2) عرضاً مفصلاً لخصائص العينات المسحوبة.

جدول (2)
توزع العينات المسحوبة تبعاً للسن والجنس والحالة الاجتماعية

العينة	العدد	الجنس		متوسط السن	الانحراف المعياري	الحالة الاجتماعية	
		ذكور	إناث			متزوج	أعزب
طلاب جامعة	504	252	252	22.08	2.63	68	436
طلاب معهد إعداد معلمين	153	60	93	19.29	0.90	2	151
موظفون	231	106	125	37.10	7.36	231	–
مرضى	62	53	9	28.38	7.34	17	45
العدد الكلي	950	471	475	25.69	8.13	318	632

ويتضح من جدول (2) أن حجم العينة ككل (950) مفحوصاً ومفحوصة، استثني منها عينة المرضى لعدم تجانسها وصغر حجمها والبالغ عددها (62)، فاستقر العدد النهائي للعينة التي أجريت عليها التحليلات الإحصائية على (888) مفحوصاً ومفحوصة. تراوح المدى العمري لهذه العينة بين (18 و50) سنة بمتوسط مقداره 25.69 سنة وانحراف معياري قيمته (8.13) سنة. وكان عدد الذكور (471) بنسبة مقدارها (49.6%) من العينة ككل وعدد الإناث (479) بنسبة مقدارها (50.4%) من العينة ككل، بينهم (632) فرداً عزباً و(318) متزوجاً بنسبة مقدارها(66.5%) للعزب مقابل (33.5%) للمتزوجين، في حين بلغت نسبة المرضى 6.5% من العينة ككل وهي نسبة منخفضة.

قائمة الأعراض

بعد مراجعة لعدد من القوائم والاستبانات التي تهتم بقياس الأعراض الجسدية والنفسية، والتي تمت الإشارة إليها في فقرة الإطار النظري وخلفية الدراسة، تبين وجود تشابه كبير في أبنيتها التي تستند إلى منظومات التشخيص العالمية السارية وقت إعدادها، ويختلف بعضها عن بعض قليلاً أو كثيراً من ناحية عدد الأعراض والمتلازمات المرضية التي تغطيها والأسلوب الذي تسأل به عن وجود العرض أو عدمه، والهدف الذي تم بناء القائمة أو الاستبانة على أساسه (قياس أعراض

اضطرابات معينة أم طائفة أكبر منها، والسؤال عن وجود الأعراض ضمن مدة معينة... إلخ). واستناداً إلى هذه القوائم والاستبانات وكل من التصنيف الدولي العاشر للاضطرابات النفسية ICD-10 الصادر عن منظمة الصحة العالمية WHO والدليل التشخيصي والإحصائي الرابع DSM-IV الصادر عن الرابطة الأمريكية للطب النفسي APA (Sass, Wittchen, Zaudig, 1996; Dilling Mombour & Schmidt, 1991) والافتراض النظري المتمثل في تجمع الأعراض المتفرقة في زمل أو متلازمات Syndromes مرضية محددة وقابلة للتمييز عن غيرها من الزمل أو المتلازمات الأخرى، فقد تم تحديد مجموعة كبيرة من الأعراض المرضية الجسدية منها والنفسية، التي تظهر في مجموعات متنوعة من الاضطرابات، مثل أعراض القلق والرهابات والقلق الاجتماعي ومشاعر النقص وعدم الثقة بالنفس وأعراض السلوك القهري والأعراض الاكتئابية وأعراض الاضطرابات الجنسية الوظيفية والأعراض الجسدية التي يمكن أن تكون ذات منشأ نفسي أو التي تصاحب الأعراض النفسية. أخضعت الأعراض التي تم تحديدها لمراجعات عدة من أجل حذف الأعراض المتشابهة، وطبقت على مجموعة تجريبية من الطلاب لبيان وضوح العبارات، واستقر الرأي في النهاية على أن تكون القائمة مختصرة قدر الإمكان، وتراعي الأعراض النفسية العصابية والجسدية الأكثر ملاحظة وانتشاراً من غيرها واستبعاد الأعراض المرضية التي يمكن أن تشير إلى أعراض اضطرابات ذهانية واضحة، على أن يتم في دراسات أخرى توسيع بنود القائمة وتعديلها وتنقيحها إذا حققت هذه الدراسة الأهداف المرجوة منها. وقد تألفت الصورة النهائية للقائمة من (64) بنداً، يطلب فيها من المفحوص تقدير مدى وجود هذه الأعراض في الأسابيع القليلة الماضية على مقياس مكون من أربع درجات من أبداً (0) وحتى غالباً (3). وتتمتع القائمة بصدق ظاهري face validity جيد، وتعد سهلة التطبيق لوضوح عباراتها وبساطتها، ولا يتطلب تطبيقها أكثر من 10 دقائق.

نتائج الدراسة

أولاً: نتائج حساب معاملات الثبات

1 – **ثبات إعادة الاختبار:** طبقت القائمة في فترتين مختلفتين بفاصل قصير نسبياً تراوح بين 7 و10 أيام على عينة مكونة من (52) مفحوصاً ومفحوصة (26 أنثى و26 ذكراً)، جرى اختيارها بطريقة عرضية. وكان معامل الارتباط (بيرسون) بين درجات التطبيقين للذكور والإناث معاً قدره (0.90)، في حين بلغ معامل الارتباط

بين كل من الذكور والإناث على حدة (0,89) للذكور و(0,91 للإناث) وجميعها ارتباطات مرتفعة.

2- صدق المحك: حُسبت ارتباطات قائمة الأعراض بالأبعاد الأساسية للشخصية (العصابية والانبساطية والذهانية) المقاسة بوساطة الصورة السورية لاستخبار آيزينك للشخصية، تعريب أحمد عبدالخالق (1991)، وتقنين سامر رضوان (غير منشور)، ومقياس القلق الاجتماعي (سامر رضوان، تحت النشر) وقائمة بيك للاكتئاب (أحمد عبدالخالق، 1996)، ومقياس التشاؤم (بدر الأنصاري، 1998)، وقائمة ويلوبي للميول العصابية (أحمد عبدالخالق، 1995)، ويبين جدول (3) هذه النتيجة.

جدول (3)
ارتباط قائمة الأعراض ببعض المقاييس

	أبعاد استخبار آيزينك للشخصية			القلق الاجتماعي	الميول العصابية (قائمة ويلوبي)	الاكتئاب (قائمة «بيك»)	التشاؤم
	العصابية	الانبساطية	الذهانية				
قائمة الأعراض	0.69**	-0.48**	0.09	0.63**	0.82**	0.42**	0.67**

** مستوى الدلالة 0.01 (ن = 52: 26 ذكور، 26 إناث).

ويلاحظ من جدول (3) وجود ارتباطات إيجابية مرتفعة بين قائمة الأعراض وأبعاد العصابية والقلق الاجتماعي والميول العصابية والاكتئاب والتشاؤم، في حين ترتبط زيادة الأعراض بشكل سالب ودال مع بعد الانبساطية، كما يلاحظ عدم وجود ارتباط دال بين الذهانية والأعراض المرضية.

الاتساق الداخلي

تمثلت الخطوة الأولى في التحليل بحساب الاتساق الداخلي Internal consistency، وذلك بحساب معامل ارتباط كل بند من بنود القائمة مع الدرجة الكلية للعينة ككل (عينة المرضى مع عينة غير المرضى). وقاد هذا التحليل إلى النتيجة المعروضة في جدول (4).

جدول (4)

الارتباط بين البند والدرجة الكلية على بنود القائمة للعينة ككل (ن – 950)

البند	معامل الارتباط	البند	معامل الارتباط	البند	معامل الارتباط	البند	معامل الارتباط
.1	*0.28	.17	0.46	.33	0.39	.49	0.47
.2	0.32	.18	0.46	.34	0.54	.50	0.45
.3	0.32	.19	0.43	.35	0.41	.51	0.44
.4	*0.25	.20	0.45	.36	0.47	.52	0.57
.5	0.43	.21	0.30	.37	0.48	.53	0.56
.6	0.38	.22	*0.26	.38	0.60	.54	0.59
.7	0.31	.23	0.53	.39	0.34	.55	0.30
.8	0.47	.24	0.51	.40	0.51	.56	0.49
.9	0.40	.25	0.57	.41	0.50	.57	0.47
.10	0.46	.26	0.51	.42	0.52	.58	0.40
.11	0.50	.27	0.46	.43	0.61	.59	*0.08
.12	0.50	.28	0.51	.44	0.38	.60	0.57
.13	0.53	.29	0.39	.45	0.34	.61	0.53
.14	0.50	.30	0.45	.46	0.48	.62	0.54
.15	0.36	.31	0.53	.47	0.53	.63	0.53
.16	0.34	.32	*0.29	.48	0.35	.64	0.41

* البنود ذات الارتباط الضعيف.

ويتضح من جدول (4) أن ارتباط البنود (1–4–22–32–59) بالدرجة الكلية ارتباط ضعيف، ومن ثم تم حذفها من القائمة.

نتائج التحليل العاملي

أخضعت البنود المتبقاة في نتيجة حساب الاتساق الداخلي (عددها 59 بندا) للتحليل العاملي بهدف تحديد التركيب العاملي لهذه البنود أو تحديد الأبعاد الأساسية لها، والتحقق من صحة الافتراض النظري الذي بنيت على أساسه البنود المتمثلة في تجمع الأعراض المتفرقة في زمل أو متلازمات محددة. وقد أجري

التحليل العاملي بطريقة المحاور الأساسية والتدوير المتعامد Varimax rotation. وقد تم اختيار محك كايزر المتمثل في أن يكون تباين العامل أو جذره الكامن Eigenvalue أكبر أو يساوي الواحد الصحيح (أحمد عبدالخالق، 1994: 114). وقد نتج عن التحليل العاملي 12 عاملاً تفسر نسبة مرتفعة إلى حد ما، مقدارها (56.22%) من التباين الكلي للبنود، وتحتوي على (53) بنداً من أصل (59) بنداً. حيث كان تشبع البنود الستة الباقية أقل من (0.30)، ومن ثم فقد تم استبعادها. ويقدم جدول (5) عرضاً للبنود وتشبعاتها ودرجة الشيوع.

جدول (5)
العوامل والبنود المشبعة بها

	اسم العامل ونسبة تباينه	رقم البند	البند	التشبع	الشيوع
أعراض نفسية	(1) الأعراض الاكتئابية %23.43	54	أشعر بالحزن والتكدر من دون سبب واضح.	0.73	0.68
		53	افرح وأحزن من دون سبب واضح.	0.72	0.65
		51	مزاجي متقلب باستمرار.	0.64	0.51
		52	إني متجهم ومتضايق.	0.64	0.49
		43	أشعر بالقلق من دون سبب واضح.	0.58	0.53
		50	تأتيني نوبات من الضحك أو البكاء من دون إرادتي.	0.51	0.45
		37	أشعر انه لا يفهمني أحد.	0.51	0.46
		31	أعاني من شعور بالذنب من دون سبب واضح.	0.46	0.46
	(2) مشاعر النقص وعدم الثقة بالنفس %3.54	63	أشعر بأني عديم الأهمية.	0.72	0.75
		62	أشعر بأني أقل قيمة من الآخرين.	0.71	0.74
		40	ثقتي بنفسي قليلة.	0.61	0.59
		41	أشعر بأني لا أستطيع إثبات وجهة نظري.	0.57	0.55
		42	أفشل في مواقف الامتحان الحياتية.	0.48	0.50
	(3) القلق الاجتماعي %2.86	35	أشعر بالخجل من الجنس الآخر.	0.77	0.70
		34	أشعر بالخجل من الناس الآخرين.	0.73	0.68
		36	أشعر بالخجل من رؤسائي.	0.67	0.59
		38	أعاني من عدم القدرة على الحديث في مواقف معينة.	0.44	0.57

تابع / جدول (5)
العوامل والبنود المشبعة بها

	اسم العامل ونسبة تباينه	رقم البند	البند	التشبع	الشيوع
أعراض نفسية	(4) الاضطرابات الجنسية الوظيفية %2.59	58	اشعر بالانزعاج من الاتصال الجنسي.	0.80	0.71
		57	اشعر بعدم الرضا عن علاقتي الجنسية.	0.75	0.65
		55	اشكو من البرودة الجنسية (من ضعف القدرة الجنسية)	0.67	0.55
		56	اشعر بالخوف من الاتصال الجنسي.	0.65	0.61
	(5) الأعراض الرهابية %2.54	46	اخاف عند وجودي وحدي في مكان مغلق (في المصعد مثلاً).	0.67	0.60
		47	أفزع (أنقز) بسهولة حتى دون سبب معقول.	0.56	0.54
		44	اخاف من الوحدة.	0.55	0.44
		45	اشعر بالضيق عند ركوبي في وسائط النقل العامة.	0.49	0.45
	(6) مشاعر الوحدة والاغتراب %3.11	64	اشعر بالوحدة.	0.66	0.61
		60	اشعر باني غريب عن الناس والأشياء من حولي.	0.62	0.62
		39	اشعر باني غريب عن نفسي.	0.59	0.47
		61	اشعر بضعف شهيتي للطعام.	0.57	0.68
		17	اشكو من الصداع.	0.44	0.52
	(7) اضطرابات النوم %1.81	19	اشكو من صعوبة الدخول في النوم.	0.70	0.68
		20	استيقظ في الليل بعد أن أكون قد دخلت في النوم.	0.64	0.55
	(8) القلق حول الصحة %1.95	29	اخاف من الأمراض غير القابلة للشفاء.	0.77	0.71
		30	اشعر بالقلق حول صحتي الشخصية.	0.74	0.70
أعراض جسدية	(9) اعراض التعب والإرهاق %3.97	24	اشكو من التعب.	0.78	0.69
		25	اشعر باني مرهق.	0.67	0.70
		23	اشعر بالإنهاك (اني خائر القوى).	0.66	0.61
		26	اشعر بالخمول.	0.66	0.54
		27	اشعر بأنه ليس لي رغبة بعمل أي شيء.	0.55	0.55
		28	اشكو من صعوبات في التركيز.	0.40	0.50

تابع/ جدول (5)

العوامل والبنود المشبعة بها

	اسم العامل ونسبة تباينه	رقم البند	البند	التشبع	الشيوع
أعراض جسدية	(10) أعراض متصلة بالمعدة %2.00	03	أشعر بألم في البطن.	0.69	0.59
		02	أشعر بالتخمة حتى لو تناولت كمية قليلة من الطعام.	0.61	0.45
		05	أشعر بالدوار (بالدوخة).	0.49	0.45
	(11) أعراض متصلة بالقلب %6.21	12	أشعر بضيق في منطقة الصدر.	0.81	0.72
		10	أشعر بضيق في التنفس.	0.79	0.70
		11	أشعر بنقص في الهواء.	0.76	0.65
		9	أشعر بوخز في الصدر.	0.59	0.48
		8	أشكو من الخفقان الشديد في القلب.	0.59	0.46
		13	أشعر بانقطاع تنفسي في المواقف المسببة للتوتر.	0.57	0.48
	(12) أعراض الخلل في إفراز العرق %2.21	15	أشكو من التعرق الشديد (حتى في الأيام الباردة).	0.79	0.70
		16	أشكو من تعرق اليدين والقدمين.	0.75	0.56
		18	أشكو من نوبات تعرق.	0.65	0.59
		14	أشعر بالجفاف في فمي.	0.40	0.43

ملاحظة: تم ترتيب العوامل وفق تدرجها من الجسدي إلى النفسي وليس وفق الترتيب الذي وردت فيه نتيجة التحليل العاملي.

ويلاحظ من جدول (5) أن العوامل جميعها تقريباً تتشبع ببنود متسقة بعضها مع بعض، وتعبر عن أعراض متجانسة يمكن تصنيفها بوضوح ضمن زملات جسدية ونفسية محددة.

بعد ذلك حسب معامل الثبات لبنود كل عامل من العوامل بالنسبة لعينة غير المرضى. ويقدم جدول (6) عرضاً لمتوسطات كل عامل من العوامل وانحرافاتها المعيارية وقيم ألفا.

جدول (6)

متوسطات العوامل وانحرافاتها المعيارية (ع) ومعامل ألفا (ن = 888)

العامل	م	ع	معامل ألفا	العامل	م	ع	معامل ألفا
1	9.66	6.10	0.85	7	2.84	2.02	0.68
2	3.98	3.60	0.84	8	2.55	1.90	0.67
3	5.26	3.44	0.80	9	8.86	4.23	0.83
4	1.85	2.70	0.73	10	2.83	2.12	0.56
5	4.02	3.25	0.70	11	5.53	4.25	0.85
6	4.50	2.27	0.79	12	2.85	2.72	0.74

ويلاحظ من جدول (6) أن معامل ألفا يتراوح بين (0.56 و 0.85). وكانت جميع الارتباطات بين البند والدرجة الكلية للبنود المتضمنة في كل عامل من العوامل على حدة واقعة بين (0.31 و0.72) (غير معروضة في جدول). كما أعيد حساب الاتساق الداخلي للبنود (49) الناتجة عن التحليل العاملي ككل باستخدام العينة الكلية (ن=950) وعينة غير المرضى (ن=888)، وتراوح الارتباط بين البند والدرجة الكلية بالنسبة للعينتين بين (0.31 و 0.61)، وهي معاملات ارتباط لا تشير إلى ضرورة حذف أي بند من البنود. في حين بلغ معامل ألفا (0.94) بالنسبة للعينة الكلية و(0.93) بالنسبة لعينة غير المرضى.

ويوضح جدول (7) معاملات الارتباط المتبادلة بين العوامل والدرجة الكلية (مجموع درجات البنود).

ويلاحظ من جدول (7) أن جميع الارتباطات دالة إحصائياً، الأمر الذي يشير إلى ارتباط العوامل بعضها ببعض وعدم استقلاليتها. كما يلاحظ أن ارتباط بنود العوامل مع الدرجة الكلية كانت مرتفعة وأن أعلى الارتباطات بين العوامل كانت بين الأعراض الاكتئابية من جهة واضطرابات النوم، يليها الارتباط بين القلق الاجتماعي وعدم الثقة بالنفس، في حين أن أدنى الارتباطات كانت بين الاضطرابات الجنسية الوظيفية من جهة ومشاعر النقص وعدم الثقة بالنفس ومشاعر الوحدة والاغتراب من جهة أخرى.

جدول (7)

معاملات الارتباط* بين درجات البنود المكونة للعوامل والدرجة الكلية على القائمة (ن = 888)**

العوامل	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
2	0.54											
3	0.46	0.57										
4	0.23	0.11	0.16									
5	0.50	0.54	0.46	0.18								
6	0.54	0.57	0.46	0.11	0.37							
7	0.73	0.29	0.36	0.21	0.36	0.25						
8	0.40	0.24	0.20	0.13	0.20	0.34	0.20					
9	0.51	0.39	.037	0.18	0.34	0.36	0.37	0.39				
10	0.33	0.21	0.18	0.17	0.26	0.27	0.29	0.32	0.40			
11	0.43	0.25	0.22	0.23	0.27	0.30	0.30	0.38	0.44	0.44		
12	0.38	0.33	0.28	0.21	0.27	0.35	0.25	0.35	0.32	0.33	0.41	
الدرجة الكلية	0.82	0.69	0.66	0.38	0.65	0.69	0.53	0.52	0.71	0.55	0.61	0.57

* جميع الارتباطات دالة عند مستوى 0.01.

** العوامل هي: 1 – الأعراض الاكتئابية، 2 – مشاعر النقص وعدم الثقة بالنفس، 3 – القلق الاجتماعي، 4 – الاضطرابات الجنسية الوظيفية، 5 – الأعراض الرهابية، 6 – مشاعر الوحدة والاغتراب، 7 – القلق حول الصحة، 8 – اضطرابات النوم، 9 – أعراض التعب والإرهاق، 10 – أعراض متصلة بالمعدة، 11 – أعراض متصلة بالقلب، 12 – أعراض متصلة بالخلل في إفراز العرق.

الفروق بين الجنسين

تتيح مقارنة متوسطات الذكور والإناث الإجابة عن السؤال المتعلق بوجود فروق ذات دلالة بين الجنسين فيما يتعلق بزملات الأعراض المرضية على العوامل المختلفة وعلى الدرجة الكلية. ومن أجل تحقيق هذا الغرض تم حساب قيمة «ت». ويعرض جدول (8) لنتائج هذا التحليل. ويبين جدول (8) وجود فروق في متلازمات الأعراض بين الجنسين في جميع العوامل وفي الدرجة الكلية، وهي فروق دالة باستثناء العامل الثاني عشر (أعراض الخلل في إفراز العرق) حيث الفرق غير دال.

جدول (8)

الفروق بين الذكور (ن = 481) والإناث (ن = 470)*

الأعراض	ذكور		إناث		قيمة «ت» ودلالتها		الأعراض	ذكور		إناث		قيمة «ت» ودلالتها	
	م	ع	م	ع				م	ع	م	ع		
1	8.32	5.75	10.85	6.16	6.29	0.001	7	2.55	2.04	3.09	1.97	3.79	0.001
2	3.54	3.54	4.38	3.60	3.48	0.001	8	2.33	1.89	2.75	1.89	3.37	0.001
3	4.72	3.53	5.74	3.29	4.41	0.001	9	7.96	4.39	9.65	3.92	6.08	0.001
4	1.55	2.44	2.11	2.88	3.09	0.002	10	2.35	1.98	3.26	2.15	6.49	0.001
5	2.85	2.92	5.06	3.19	10.67	0.001	11	4.82	4.31	6.16	4.61	4.45	0.001
6	4.07	3.63	4.88	3.77	3.23	0.001	12	2.84	2.83	2.86	2.83	0.06	—
الدرجة الكلية	47.97	26.41	60.84	24.90	7.74	0.001							

* انظر أسماء زملات الأعراض أسفل جدول (7).

أما فيما يتعلق بالفروق بين الجنسين (عينة غير المرضى) في بنود القائمة، فقد ظهرت فروق دالة بين الجنسين في جميع البنود باستثناء البنود: (15–16–18–61–62–63) فلم تكن هناك فروق دالة بين الجنسين.

الفرق بين المرضى وغير المرضى

على الرغم من صغر حجم عينة المرضى التي أمكن الحصول عليها وعدم تجانسها فيما يتعلق بالتشخيص، فإن إجراء مقارنة بين المرضى والأصحاء يتيح

التثبت المبدئي من قدرة القائمة على التمييز بين المرضى وغير المرضى، على أمل أن يتاح في المستقبل الحصول على عينات أكبر وأكثر تجانساً.

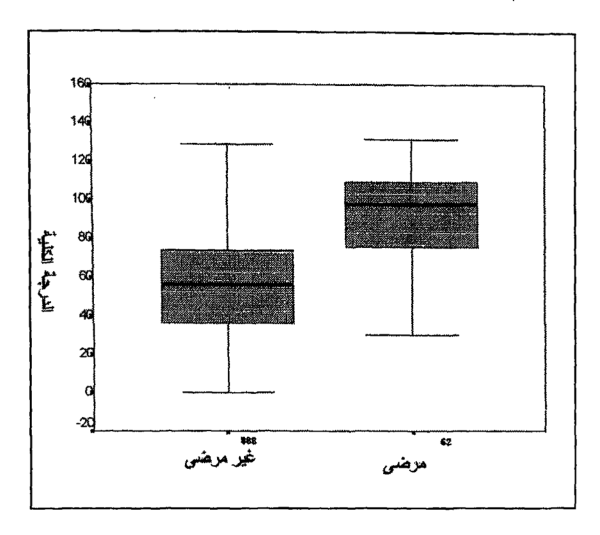
جدول (9)
الفرق بين عينتي المرضى المشخصين (ن=62)
وغير المرضى (ن = 888) في الأعراض*

الأعراض	غير المرضى		المرضى		قيمة «ت» ودلالتها		الأعراض	غير المرضى		المرضى		قيمة «ت» ودلالتها	
	م	ع	م	ع				م	ع	م	ع		
1	9.66	6.10	15.88	4.58	7.86	0.001	7	2.84	2.02	4.27	1.91	5.38	0.001
2	3.98	3.60	9.24	3.86	11.05	0.001	8	2.55	1.90	4.66	1.77	8.45	0.001
3	5.26	3.44	7.48	3.30	4.91	0.001	9	8.86	4.23	12.38	4.50	6.31	0.001
4	1.85	2.70	2.19	3.13	0.94	غير دال	10	2.83	2.12	3.09	2.62	0.92	غير دال
5	4.02	3.25	5.62	3.85	3.69	0.001	11	5.53	4.52	9.74	5.20	7.01	0.001
6	4.50	3.72	9.85	3.52	10.96	0.001	12	2.85	2.72	6.90	3.50	11.06	0.001
الدرجة الكلية	56.01	26.73	90.70	25.69	9.90	0.001							

* انظر أسماء زملات الأعراض أسفل جدول (7).

ويُستنتج من جدول (9) أن الفرق بين المرضى المشخصين وغير المرضى دال في جميع العوامل والدرجة الكلية عدا العامل الرابع (الاضطرابات الجنسية الوظيفية) والعامل العاشر (أعراض متصلة بالمعدة). مما يشير إلى قدرة جيدة للقائمة على التمييز بين المرضى وغير المرضى. ويتضح من مقارنة متوسط الدرجة الكلية أن متوسط المرضى أعلى بكثير من متوسط غير المرضى.

ويعرض الشكل التخطيطي (1) للفرق بين درجات عينة كل من المرضى وغير المرضى في الدرجة الكلية.



الشكل التخطيطي (1): الفرق بين عينة المرضى وغير المرضى في الدرجة الكلية لقائمة الأعراض

وعند مقارنة الفرق بين المرضى وغير المرضى في البنود منفردة، لم تظهر فروق بين المرضى وغير المرضى في البنود (2–3–21–45–46–55–56–58).

مناقشة النتائج

هدفت هذه الدراسة إلى إعداد قائمة لقياس الأعراض المرضية وتقنينها مبدئياً، واختبار مدى صلاحيتها. وقد حققت الأهداف المرجوة منها والمتمثلة في إعداد قائمة للأعراض المرضية التي تتسم بخصائص سيكومترية جيدة ومعاملات ثبات وصدق مرتفعة.

فقد دلت النتائج على أن القائمة تتصف بثبات مرتفع عبر فترة زمنية معينة، كما أن الارتباط بين الأعراض المرضية وكل من أبعاد العصابية والانبساطية والقلق

الاجتماعي والميول العصابية والاكتئاب والتشاؤم مرتفعة جدا، مما يشير إلى إمكانية استخدام القائمة في تشخيص الاضطرابات العصابية.

وأدى التحليل العاملي إلى استخراج اثنى عشر عاملاً تتصف بدرجة مرتفعة من الاتساق في محتوياتها واتفاقها مع الحقائق الإكلينيكية، مما يؤكد الصدق الظاهري الذي تم على أساسه بناء القائمة. ويبرز اتساق العوامل بعضها مع بعض من خلال حساب معاملات الثبات وارتباط البند بالدرجة الكلية لبنود كل عامل على حدة. فقد تراوحت الارتباطات بين (0.31 و 0.74)، وهي معاملات دالة.

ودلت الارتباطات بين درجات البنود المكونة للعوامل أن هذه العوامل والأعراض المختلفة التي تقيسها غير مستقلة بعضها عن بعض، مما يدل على أن صور الأعراض المختلفة تتداخل فيما بينها، أو تظهر بشكل أو بآخر مترافقة بعضها مع بعض.

وظهرت فروق بين الذكور والإناث في بنود القائمة ككل باستثناء البنود: (15–16–18)، وهي البنود التي تقيس اضطرابات إفراز العرق، والبند (61) المتعلق بضعف الشهية للطعام، والبند (62) المتعلق بمشاعر بالنقص أمام الآخرين، والبند (63) المتعلق بمشاعر عدم الأهمية. بالإضافة إلى أن الفروق كانت دالة بين الجنسين سواء أكانت الدرجة الكلية أم درجات العوامل، باستثناء عامل أعراض الخلل في إفراز السوائل، فكانت الإناث أكثر ميلاً للشكاوى العصابية أو يعبرن عن وجود عدد من الشكاوى أكثر مما هو الأمر عند الذكور. وهي نتيجة تتفق مع نتائج معظم الدراسات العالمية في هذا المجال (Sass, Wittchen, Zaudig, 1996; De Silva *et al*, 1977; Rapee, *et al*, 1986; Stuart, *et al*, 1984). أما فيما يتعلق بقدرة القائمة على التمييز بين المرضى وغير المرضى – وهو الهدف الأساس من استخدام عينة المرضى – فيمكن الاستنتاج بشكل عام أن للقائمة قدرة تمييزية بين المرضى المشخصين وغير المرضى. فقد ظهرت فروق دالة في معظم العوامل وكذلك الدرجة الكلية للقائمة، عدا عاملي الاضطرابات الجنسية الوظيفية والأعراض المتصلة بالمعدة. وعادت هذه النتيجة للتأكد من خلال اختبار الفرق بين المرضى وغير المرضى في البنود منفردة، حيث ظهرت فروق في بندين يقيسان الاضطرابات المتعلقة بالمعدة

(أشعر بالتخمة حتى لو تناولت كمية قليلة من الطعام، وأشعر بألم في البطن) وفي البنود الأربعة التي تقيس الاضطرابات الجنسية الوظيفية. كما لم تظهر فروق في البند (45) (أشعر بالضيق عند ركوبي وسائط النقل العامة) والبند (46) (أخاف عند وجودي وحدي في مكان مغلق)، فإذا أخذنا بعين الاعتبار أن اختيار عينة غير المرضى كان عرضياً وليس مقصوداً، أي لم يتم استبعاد الأشخاص الذين يحصلون على درجات عالية على بنود القائمة، ومن ثم فإن بين أفراد عينة غير المرضى نسبة معينة ممن يعانون من درجة مرتفعة من الشكاوى، الأمر الذي قد يقود إلى عدم ظهور الفروق بين المرضى المشخصين وغير المرضى، بالإضافة إلى أن عدد المتزوجين في عينة المرضى قليل جداً، ومن ثم فإن تقدير وجود مشكلات جنسية ربما لا يكون تقديراً يعكس الواقع بمقدار ما يكون تقديراً نسبياً. وهو أمر يحتاج إلى دراسات استقصائية أخرى مصممة لهذا الغرض. ومع ذلك فقد احتفظت القائمة بقدرتها التمييزية بين المرضى المشخصين وغير المرضى. وهي نتيجة جيدة تثبت صلاحية القائمة للغرض الذي وضعت من أجله.

وبهدف تحديد معدلات انتشار الأعراض عند عينة الدراسة تم استخدام المئين (95) معياراً لتحديد درجة الانتشار عند أفراد العينة ككل وعند الذكور والإناث والمتزوجين والعزب بالنسبة لبنود العوامل المختلفة والدرجة الكلية. ويعرض جدول (10) نسب الانتشار المختلفة والدرجات الخام المقابلة للمئين (95).

ويلاحظ من جدول (10) أن نسب الانتشار بالنسبة للدرجة الكلية عند الإناث أعلى منها عند الذكور. وهذه النسبة قريبة من نسب الانتشار العالمية إلى حد ما وتتفق مع معظم الدراسات النفسية التي تشير إلى وجود نسب انتشار في الأعراض المرضية لدى الإناث أكثر من الذكور (De Silva *et al*, 1977; Rapee, *et al*, 1986; Stuart, *et al*, 1984)، كما تنتشر الأعراض المرضية بين العزاب أكثر منها بين المتزوجين. كما يلاحظ أن نسبة انتشار الأعراض الاكتئابية مرتفعة لدى الإناث والعزب بشكل ملحوظ، وتكاد تقترب من نسبة انتشارها لدى المرضى البالغة (9.9، غير معروضة في جدول) وتتفق النسبة العامة لانتشار أعراض الاكتئاب مع النسب التي يذكرها «هاوتسنغر، ودي يونغ ماير» (Hautzinger & de Jong-Mayer, 1994) في العينة ككل، مع الأخذ بعين الاعتبار أن النسب التي يذكرها «هاوتسنغر وديونغ

جدول (10)
نسب انتشار الأعراض المختلفة في عينة الدراسة (ن = 888)
والدرجات الخام المقابلة لها (عند المئين 95)*

الأعراض	غير المرضى (ن = 888)		الذكور (418)		الإناث (ن = 470)		متزوجون (ن = 301)		عزب (ن = 587)	
	%	الدرجة	%	الدرجة	%	الدرجة	%	الدرجة	%	الدرجة
1	5.1	21	4.9	24	7.9	21	5.3	21	9.6	20
2	5.6	11	5.0	11	5.7	12	5.8	9	6.1	12
3	6.7	11	5.1	11	8.1	11	6.7	10	7.3	11
4	5.9	8	6.0	7	7.2	8	5.4	7	7.2	8
5	5.9	10	5.7	9	9.3	10	5.4	10	7.7	10
6	6.3	11	5.0	11	7.0	12	6.4	8	8.0	12
7	14.0	6	11.5	6	16.2	6	12.3	6	14.9	6
8	7.9	6	5.5	6	10.0	6	8.6	6	7.5	6
9	8.4	15	6.5	15	5.7	16	5.6	16	9.0	15
10	12.5	6	8.3	6	6.8	7	5.3	7	12.7	6
11	5.6	14	6.0	13	5.5	15	7.0	15	7.4	13
12	7.5	8	6.0	9	6.6	8	3.6	7	6.3	9
الدرجة الكلية	5.2	100	4.7	96	5.1	106	4.8	87	5.4	103

* انظر في أسماء زملات الأعراض أسفل جدول (7).

ماير» هي نسب انتشار خلال ستة أشهر 6-Month prevalence. وبشكل عام فإن نسب انتشار الأعراض مختلفة عند الإناث، وهي أعلى منها عند الذكور عدا أعراض التعب والأعراض المتصلة بالمعدة والأعراض المتصلة بالقلب. وهي أعراض جسدية. كما ترتفع نسبة أعراض الاضطرابات الجنسية الوظيفية لدى الإناث والعزب أكثر مما هو الأمر لدى الذكور والمتزوجين من أفراد العينة. وقد يعكس ارتفاع نسبة العزب الذين يعانون من اضطرابات جنسية وظيفية حقيقة وجود ثغرة معرفية فيما يتعلق بموضوع التربية الجنسية، فالعزب في بيئتنا لا يمتلكون بعد الخبرات الجنسية الكافية التي تتيح لهم تقدير مدى وجود مشكلة جنسية ما بصورة

واقعية. والافتراض هنا أن العزب قدروا المشكلة بناء على تصوراتهم الخاصة حول أنفسهم وبناء على معارفهم التي قد لا تكون واقعية بالضرورة، مما يشير إلى ثغرة معرفية هنا يمكن سدها من خلال التربية الجنسية والإرشاد النفسي الهادف إلى تقديم معلومات ومعارف علمية تتيح للفرد بناء تصور واقعي حول نفسه فيما يتعلق بالمسائل الجنسية. ويلاحظ أن نسبة انتشار القلق الاجتماعي لدى الإناث أعلى منها لدى الذكور، ولدى العزب أعلى منها لدى المتزوجين. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات أخرى (انظر: Reinecker, 1993, 1994; Maragraf & Rudolf, 1999)، وتختلف عن نتائج دراسة سامر رضوان (تحت النشر) حول القلق الاجتماعي التي وجدت تقارباً في نسبة الانتشار بين الذكور والإناث في عينة من طلاب الجامعة، والنتائج التي يشير إليها كل من (Sass, Wittchen & Zaudig, 1996) التي وجدت غلبة للذكور، وتتفق معها في غلبة نسبة العزب. كما أنه من اللافت للنظر ارتفاع نسبة الأعراض الرهابية لدى الإناث والعزب مقارنة بالذكور والمتزوجين.

ومما يلفت النظر كذلك ارتفاع نسبة اضطرابات النوم لدى أفراد العينة من الذكور والإناث (11.5 مقابل 16.2%). وتظهر النتائج كذلك ارتفاع نسبة القلق على الصحة عند الإناث أكثر مقارنة بالذكور، مما يعني وجود انشغال أكبر حول الصحة لدى الإناث، ربما يعزى إلى معاناتهن بشكل أكبر من الشكاوى والأعراض. وعلى سبيل المقارنة فقد تم حساب النسبة المئوية عند المئين (95) في عينة المرضى المُشخصين، فكانت نسبة الانتشار (34.8%)، الأمر الذي يؤكد من جهة ثانية قدرة القائمة على التمييز بين المرضى وغير المرضى.

وبناء على ما تقدم يمكننا اعتبار القائمة بصورتها الحالية صالحة للاستخدام المبدئي للإسهام في التشخيص الفردي وفي الأبحاث، مع ضرورة توسيع القائمة لتشمل طائفة أخرى من الأعراض، واختبار مدى ثباتها في التطبيق العملي.

المصادر:

أحمد محمد عبدالخالق (تعريب وإعداد) (1991). استخبار آيزنك للشخصية: دليل تعليمات الصيغة العربية (للأطفال والراشدين). تأليف آيزنك. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

أحمد محمد عبدالخالق (1994). **الأبعاد الأساسية للشخصية**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط6.

أحمد محمد عبدالخالق (1995). **دليل تعليمات قائمة ويلوبي للميل العصابي – الصيغة المعدلة**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط2.

أحمد محمد عبدالخالق (1996). دليل تعليمات قائمة «بيك» للاكتئاب. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

أحمد محمد عبدالخالق (1998). التفاؤل والتشاؤم وصحة الجسم – دراسة عاملية. مجلة العلوم الاجتماعية، 26 (2)، 45–62.

بدر محمد الأنصاري (1998). التفاؤل والتشاؤم: المفهوم والقياس والمتعلقات. جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي: لجنة التأليف والتعريب والنشر.

سامر جميل رضوان (1999). القلق الاجتماعي: دراسة ميدانية لتقنين مقياس للقلق الاجتماعي على عينات سورية. مقبول للنشر في مجلة مركز البحوث التربوية بجامعة قطر.

سامر جميل رضوان (غير منشور). الصورة السورية لاستخبار آيزنك للشخصية.

عبدالرقيب البحيري (1984). قائمة مراجعة الأعراض SCL-90. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

Derogatis, L. R. (1986). Symptom Chickliste 90 revidiert. (Deutsche Uebersetzung). In Collegium Internationale Psychiatriae Scalrarum (Hrsg). *Internationale Skalen fuer Psychiatrie* (3. Auflage). Weinheim, Beltz.

Derogatis, L. R., Lipman, R.S., & Covi, L. (1976). SCL-90. Self-Report Symptom Inventory. In W Guy. (Ed.) *ECDEU Assessment Manual for Psychopharmacology*. Rockville, National Institute of Mental Health. 3, 13-33.

De Silva, P., Rachman, S, J., & Seligman, M.E.P. (1977). Prepared phobias and obsession: Therapeutic outcome. *Behavior Research and Therapy*, 15, 54-77.

Dilling, H., Mombour, W., Schmidt, M. H. (Hrsg.) (1991). *Internationale Klassifikation psychischer stoerungen*. ICD-10-Kapitel V (F). Bern Goettingen: Hans Huber Verlag.

Hautzinger M., & de Jong-Meyer (1994). Depression. In Reinecker, H. (Hrsg.): *Lehrbuch der klinischen Psychologie - Modelle psychischer Stoerungen*. Goettingen: Hogrefe. Verlag fuer Psychologie. pp. 177-218.

Hellmeier, W., Brand, H., & Lasser, U. (1993). Epidemiologische methoden der Gesundheitswissenschften. In K. Hurrelmann, & U. Lasser, (Hrsg). *Gesundheitswissenschaften*. Weinheim: beltz. Verlag. pp. 91-110.

Hoeck, K., & Hess, H. (1974). *Der beschwerdenfragebogen (BFB) ein siebtestverfahren der neurosendiagnostik fuer aerzte und psychologen*. Handbuch. Berlin: Deutscche Verlag der Wissenschaften.

Kass, F.L., Oldham. J. M., & Pardes, H. (1992). *Handbuch psychische stoerungen*. Weiheim: Psychologie Verlag Union.

Kasielke, E., & Haensgen, K. D. (1987). *Beschwerden erfassundsbogen* (BEB). Berlin: Psychodiagnostisches Zentrum.

Klussmann, R. (1992). *Psychosomatische medizin*. Berlin: Springer Verlage. 2 Auflage. pp.3-24.

Kornbichler, T. (1998). *Wann hilft eine psychotherapie? Symptome. Mathoden. Kosten. Qualitaetskontrolle*. Berlin: Urania Verlag.

Margraf, J., & Rudolf, K. (1999). Angst in Sozialen Situationen: Das Konzept der Sozialphobie. In J. Margraf, & K. Rudolf, (Hrsg). *Soziale Kompetenz Soziale Phobie*. Hohengehren. Germany: Schneider Verlag., pp. 3-24.

Maragraf, J. & Schneider S. (1994a). Klassifikatorische Diagnostik, Struktuierte Interviews und Therapicindikation. In H. Rcinccker. (Hrsg.): *Lehrbuch der Klinischen Psychologie*. Goettingen: Hogrefe Verlag, pp. 45-83.

Maragraf, J., & Schneider, S. (1994b). Entwicklung und Guetekriterien des DIPS. In J. Maragraf, S. Schneider, & A Ehlers, (Hrsg). *Diagnostisches interview bei psychischen Stoerungen. DIPS.*, Berlin: Springer Verlag. 2 Auflage.

Rapee, R., Mattick, R., & Murrel, E. (1986). Cognitive mediation in the affective component of spontaneous panic attacks. *Journal of Behavior Therapy & Experimental Psychiatry*, 17, 245-253.

Reinecker, H. (1993). *Phobien*. Goettingen: Hogrefe Veralg fuer Psychologie.

Reinecker, H. (1994). Soziale und spezifische phobien, In H. Reinecker, (Hrsg.): *Lehrbuch der Klinischen Psychologie - Modelle psychischer Stoerungen*. Goettingen: Hogrefe: Verlag fuer Psychologie, pp. 117-156.

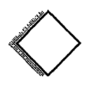
Sass, H., Wittchen, H., & Zaudig, M. (1996). *Diagnostisches und statistisches manual psychischer stoerungen, DSM-IV*. Goettingen, Bern & Torento: Hogrefe Verlag fuer Psychologie.

Stuart, E., Kumakura, N., & Der, G. (1984). How depressing life is? Life long morbidity risk in the general population. *Journal of Affective Disorder*, 7, 109-122.

Test Catalog (1996/1997). *Testzentrale* - European Test Publishers Group. Goettingen: Hogrefe Verlag.

مقدم في: ديسمبر 1999.

أجيز في: مايو 2000.



تصور للممارسة المهنية لطريقة العمل مع جماعة مرضى السرطان

راشد بن سعد الباز*

ملخص: تُعد طريقة العمل مع الجماعات إحدى الطرق الرئيسة في الخدمة الاجتماعية، وقد أثبتت جدواها في كثيرٍ من مجالات الخدمة الاجتماعية. وتزداد أهمية استخدام العمل مع الجماعات في المستشفيات في الوقت الحاضر مع انتشار الأمراض المزمنة مثل السرطان، والتي تؤثر في جوانب الحياة المختلفة لدى المريض، وتتطلب تقديم رعاية متكاملة يمثل الجانب الاجتماعي أساساً فيها. وتزداد أهمية طريقة العمل مع الجماعات نظراً لما يلي: 1 – أن العمل مع الجماعات هو الأسلوب المناسب لمعالجة بعض المشكلات والقضايا لدى المرضى، 2 – أن محدودية الإمكانات البشرية والاقتصادية التي تعاني منها المستشفيات في الوقت الحاضر تتطلب من أقسام الخدمة الاجتماعية في المستشفيات تقديم خدماتها للمرضى بأسلوب أكثر فاعلية، مثل استخدام طريقة العمل مع الجماعات والتي تعتمد على العمل الجماعي. وهذه الدراسة محاولة لتقديم تصور للممارسة المهنية لخدمة الجماعة مع مرضى السرطان، وقد عملت هذه الدراسة على الاستفادة من الأطر النظرية في بناء هذا التصور وإن لم تتقيد بها في محاولة أن يكون هذا التصور تصوراً عملياً واقعياً يمكن للاختصاصيين الاجتماعيين العاملين في المستشفيات من تطبيقه.

المصطلحات الأساسية: الخدمة الاجتماعية، طريقة العمل مع الجماعة، الخدمة الاجتماعية الطبية، مرض السرطان.

* أستاذ مشارك (Associate Prof.)، قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

مشكلة الدراسة وأهميتها

إن الملاحظ للممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في المستشفيات ليجد أنها عادة ما تعتمد على طريقتين أساسيتين هما: خدمة الفرد وتنظيم المجتمع مع عدم الاهتمام بطريقة العمل مع الجماعات على الرغم من كون العمل مع الجماعات طريقة أساسية من طرق الخدمة الاجتماعية والتي أثبتت جدواها وأهميتها في كثير من مجالات الخدمة الاجتماعية وبخاصة في المجال الطبي.

إن العمل مع الجماعات يزداد أهمية في وقتنا الحاضر مع زيادة الضغوط التي تواجه المستشفيات والمتمثلة في قلة الموارد الاقتصادية وما نجم عنه من قلة الوظائف المتاحة للاختصاصيين الاجتماعيين وكثرة عدد المرضى، مما يتطلب النظر في طريقة أكثر فاعلية اقتصادياً في ممارسة الخدمة الاجتماعية لمساعدة المرضى، ومن ذلك استخدام طريقة العمل مع الجماعات والتي تُتيح خدمة أكبر عدد من المرضى مقارنة بطريقة خدمة الفرد.

بالإضافة إلى ذلك فإن أهمية العمل مع الجماعات تأتي في وقت تكثر فيه الإصابة بأمراض السرطان، حيث يُعد السرطان ثاني أكبر الأمراض القاتلة في العالم، كما أن أنواعه تربو على مائتي نوع (عالم الإعاقة، 1419هـ/1998م). إن مرض السرطان يؤثر في جوانب الحياة المختلفة لدى المريض، مما يتطلب تقديم رعاية متكاملة يمثل الجانب الاجتماعي أساساً فيها. ففي مرض السرطان عدة اعتبارات نفسية واجتماعية، وقد صور «ستراس» هذه الاعتبارات في إحدى كتاباته «الكلاسيكية» والتي ما زالت لها قيمتها في هذا الجانب، حيث تضمنت تلك الاعتبارات (Strauss, 1975) :

1 – محاولة منع الأزمات الصحية المرتبطة بالمرض قبل وقوعها.

2 – التحكم في الأعراض المصاحبة للمرض أو التخفيف منها.

3 – اتّباع المريض للخطة العلاجية بدقة.

4 – التعامل مع العزلة الاجتماعية التي قد يسببها المرض.

5 – التكيف مع التغيرات التي تحدث نتيجة لتطور الحالة المرضية أو تغيرها.

6 – السعي لإيجاد موارد ضرورية لدفع تكاليف العلاج وما يتطلبه من أدوية وأجهزة خاصة مع انقطاع دخل المريض أو انخفاضه نتيجة لانقطاعه عن العمل.

إن الإصابة بمرض السرطان تحتاج إلى نوع من التكيف يتطلب تغيراً في دور الفرد المريض، وكذلك أدوار الأفراد المحيطين به من أفراد أسرته وأصدقائه وزملائه،

بالإضافة إلى تغير في توقعات الآخرين من الفرد المريض وتوقعات المريض نفسه من الآخرين في بيئته. وطريقة العمل مع الجماعات يمكن أن تقوم بدور نشط في ذلك، كما أن طريقة العمل مع الجماعات ستتعامل بفاعلية مع كثير من القضايا التي قد يجد الطبيب ومساعدوه فيها ترددا وحيرة في إخبار المريض بتفاصيل المرض ومدى تطور الحالة المرضية والقضايا المرتبطة بتأثير المرض في القدرة الجنسية والخصوبة، وفي هذا يشير «جيتزل» إلى أن العمل مع الجماعات يستخدم بوصفه وسيلة لمواجهة المرض وفقدان القدرة الناتجة عنه، وكذلك وسيلة لمناقشة القضايا المتعلقة بالموت (Getzel, 1997: 151-159).

إن هذه الدراسة تؤكد على أهمية استخدام طريقة العمل مع الجماعات مع المرضى المصابين بأمراض خطرة وبخاصة مرضى السرطان، لذا فقد عملت هذه الدراسة على تصميم نموذج للعمل مع جماعة لمرضى السرطان يمكن للاختصاصيين الاجتماعيين الممارسين في المستشفيات الاستفادة منه. وقد عملت هذه الدراسة على تصميم الجماعة بشكل يتناسب مع المجتمع السعودي والمجتمع المسلم بوجه عام وبشكل واقعي بعيداً عن الخيال أو المثالية والتي كثيراً ما يشكو منها الاختصاصيون الاجتماعيون الطبيون والتي تتمثل من وجهة نظرهم في عدم ملاءمة الأطر النظرية للواقع الملموس، وذلك حتى يمكن للاختصاصيين الاجتماعيين تطبيق مثل هذه الجماعة المقترحة في مستشفياتهم.

وقبل الحديث عن طريقة العمل مع الجماعة يجدر بالباحث أن يشير إلى بعض المعلومات المهمة المتصلة بمرض السرطان ليكون الاختصاصي الاجتماعي على علم بطبيعة هذا المرض وآثاره حتى يكون تدخله المهني وتعامله مع المصابين بهذا المرض قائماً على أساس علمي وليس على اجتهادات شخصية، وليكون على دراية باللغة التي يتحدث بها الأطباء مما يعزز دوره بوصفه عضواً في فريق العلاج.

الجانب المعرفي لمرض السرطان

إن الاختصاصي الاجتماعي الذي يعمل في المجال الطبي عليه أن يعرف ويستفيد من جميع الموارد المتاحة في حل مشكلات المريض، ومن أهم هذه الموارد المعرفة العلمية التي تساعد الاختصاصي الاجتماعي على تكوين بنيته الثقافية، ومن ثم تساعده على أداء عمله وإتقانه، كذلك تعمل هذه المعرفة على بناء الثقة وتكوينها لدى المريض في الاختصاصي الاجتماعي، حيث إن المريض إذا

شعر بأن الاختصاصي الاجتماعي ذو كفاءة وقدرة علمية اطمأن له ولعمله في التدخل المهني والنتائج التي ستؤدي إليها. وتشتمل هذه المعرفة على معرفة الإنسان ومراحل نموه، والمشكلات المتصلة بتلك المراحل، ومعرفة عامة عن طبيعة الأمراض المزمنة ومسبباتها وأعراضها وتأثيراتها الجسمية والنفسية والاجتماعية.

مرض السرطان:

أصبح مرض السرطان الشبح الذي يقلق المجتمعات المتقدم منها والنامي على حد سواء، بل إنه في كثير من الأحيان عندما يصاب الفرد بمرض مؤلم أو مهلك للجسم ولا يعرف سببه يعزي ذلك إلى مرض السرطان (Kerson & Kerson, 1985). وبسبب ما لمرض السرطان من وقع سيئ في المجتمع فإن الأشخاص المصابين بهذا المرض غالباً ما يخفون إصابتهم به حتى وإن شفوا منه.

إن خلايا الجسم الطبيعية عادة ما يكون عملها منصباً على القيام بوظائف محددة وضرورية للجسم، لكن الخلايا السرطانية يكون عملها منصباً على النمو والتكاثر بشكل يهدد خلايا الجسم، فالسرطان هو نمو الخلايا بشكل لا يمكن ضبطه أو التحكم فيه. وبمعنى آخر هو نمو الأنسجة الخبيثة في الجسم وهو ما يعرف بالأورام الخبيثة تمييزاً لها عن الأورام الحميدة. ويختلف الورم السرطاني عن الورم الحميد في عدة نواحي (Sheldon, 1988):

1 – الورم السرطاني إذا لم تتم معالجته بنجاح فإنه مميت حتى وإن كان في القدم أو اليد، في حين أن الورم الحميد غير مميت إلا إذا أصاب عضواً حيوياً في الجسم مثل المخ.

2 – الورم السرطاني إذا استُئْصِلَ فقد يعود مرة أخرى، لكن الورم الحميد إذا استُئْصِلَ فإنه في العادة لا يرجع.

3 – عند استئصال الورم الحميد فإنه يُكتفى باستئصال الورم نفسه، لكن في حالة الورم السرطاني فإن الأمر لا يتوقف عند ذلك، ولكن بالإضافة إلى استئصال الورم السرطاني يتم استئصال الخلايا المحيطة به للتأكد من خلو المنطقة من أي بقايا للورم السرطاني.

4 – مما يجعل السرطان مرضاً خطراً اتصافه بغزوه للخلايا وسرعة انتشاره إلى بقية الجسم وإلى الأعضاء الحيوية في الجسم (Metastases) مما يعوق أو يدمر قدرتها على القيام بوظائفها، لكن الورم الحميد قد يكبر في الحجم في مكان الإصابة

ولكنه لا ينتشر في بقية الجسم. وانتقال السرطان من مكانه الأصلي إلى أمكنة أخرى في الجسم يتم عن طريق الاتصال المباشر بين العضو المصاب والأعضاء الأخرى أو عن طريق اتّباع سبيل الدم أو اللمف (هايدن وبيتللو، 1986).

هناك بعض أنواع السرطان يمكن علاجها، ومن ثم الشفاء منها، كما أن بعضها قد يخمد فترة ثم يعاود الحدوث من جديد. والسرطان ليس له حدود عمرية فهو يصيب جميع الأعمار، فمثلما يصيب كبار السن يصيب الأطفال، فيعد السرطان السبب الرئيس الثاني للوفاة بين الأمريكيين (Freeman, 1989). والإحصاءات في الولايات المتحدة الأمريكية تشير إلى أن هناك سنوياً ما يقرب من مليون حالة جديدة وما يقرب من نصف مليون حالة وفاة من السرطان (Freeman & Wasfie, 1989). كما أن السرطان أحد الأسباب الرئيسة للوفاة لدى الأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا (Sheldon, 1988).

ومما يتصف به مرض السرطان أنه في مراحله الأولى ليس مؤلماً للفرد وربما لا يتم اكتشافه إلا في مراحل متأخرة، وهذا مما يسهّل عملية انتشاره في الجسم. ولو كان الأمر غير ذلك، أي أن المرء يشعر به بدءاً عند الإصابة به لأمكن مواجهة المرض والقضاء عليه في بدايته وقبل استفحاله، أو التحكم في نموه.

هناك أعراض عامة للسرطان، منها فقدان الشهية والوزن، والضعف، والأنيميا، والشعور بالتعب والإرهاق عند القيام بأقل مجهود، وفي مراحل متأخرة من المرض يكون هناك شعور بالألم، وفي بعض أنواع السرطان يكون هناك ورم خارجي في الجسم مثل سرطان الثدي (Sheldon, 1988).

وفي عالم الطب لم يتم التوصل إلى السبب المحدد أو الأسباب المحددة لمرض السرطان ولكن تم التوصل إلى عدة عوامل تؤدي إلى حدوث السرطان، وأهم تلك العوامل تتضمن:

1 – عوامل وراثية.

2 – عوامل وظيفية: مثل الهرمونات التي تفرزها الغدد الصماء وأيضاً هرمون الإستروجين الذي يستخدم لعلاج بعض حالات عدم الإنجاب أو لعلاج تضخم البروستاتا عند الرجال (أحمد طحان، 1997).

3 – الإصابة ببعض الأمراض الفيروسية.

4 – القصور في الجهاز المناعي أو استخدام علاج مثبّط للمناعة يزيد من احتمال التعرض للأمراض السرطانية، على سبيل المثال المرضى الذين يتلقون

علاجاً بالاستروويد والأشعة أو بالأدوية لتثبيط المناعة بعد زراعة الكلى لهم، فعند ضعف جهاز المناعة تقوى الأورام السرطانية (Sheldon, 1988).

5 – سوء التغذية: يؤدي سوء التغذية دوراً كبيراً في نشوء الأمراض، وسوء التغذية قد ينتج عن النقص في الغذاء أو التخمة أو عدم التوازن الغذائي. بل يذهب بعض الباحثين إلى أن سوء التغذية والعادات الغذائية الخاطئة هي السبب الرئيس في الإصابة بمرض السرطان (عالم الإعاقة، 1419هـ/ 1998م). ويشير المصدر السابق إلى أن نحو ثلث الأنواع المختلفة للسرطان ترتبط الإصابة بها بنوعية الغذاء الذي يتناوله الفرد. وقد ثبت أن زيادة الوزن قد تساعد في ظهور بعض سرطانات الكلية وأيضاً سرطان المثانة (Whittemore, 1984). وتشير كثير من الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية إلى وجود اختلاف في معدلات البقاء لمرضى السرطان حسب المستوى الاقتصادي للمرضى، فالمرضى ذوو المستوى الاقتصادي المرتفع نجد أن معدل البقاء لديهم أعلى بنسبة 10–15٪ من المرضى ذوي المستوى الاقتصادي المنخفض، وأحد الأسباب الرئيسة لذلك الاختلاف راجع إلى سوء التغذية في المجموعة الثانية (Freeman, 1989).

6 – القلق والضغوط النفسية والاجتماعية: ارتبط أسلوب الحياة العصرية التي تعيشها المجتمعات في الوقت الحاضر بانتشار أنواع كثيرة من الأمراض وبخاصة المزمنة منها، مثل أمراض السرطان والقلب وضغط الدم. فحياة اليوم وما فيها من متطلبات متزايدة، والتنافس بين الأفراد والجماعات في محاولة لتحقيق طموحاتهم مع تناقص الفرص وقلة الموارد الاقتصادية أحدثت نوعاً من عدم الشعور بالأمن والرضا، وأدت إلى زيادة القلق لدى كثير من الأفراد، وكما هو ثابت في البحوث العلمية فإن القلق والضغوط النفسية والاجتماعية تؤدي إلى الإصابة بكثير من الأمراض، مثل أمراض القلب وضغط الدم. والحالة النفسية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بجهاز المناعة، فحينما تسوء الحالة النفسية للفرد يتأثر جهاز المناعة لديه سلباً، مما يجعل الجسم عرضة لبعض الأمراض. وقد وُجد أن الحالة النفسية تؤثر في نمو مرض السرطان، فالغضب والانفعالات الشديدة تؤثر في إفرازات الجسم الهرمونية والتي تؤثر بدورها في نمو الأورام، وخصوصاً تلك التي تعتمد في نموها على الهرمونات (Whittemore, 1984).

7 – يشهد عالم اليوم تلوثاً بيئياً كبيراً سواء أكان ذلك من تلوث الهواء

بالأدخنة والأغبرة الكيميائية أم من تأثير الإشعاعات التي لا يقتصر تأثيرها على منطقة وقوع الحادث بل يتعداه إلى مناطق بعيدة في العالم قد تصل إلى آلاف الكيلومترات، وما حدث لمفاعل «تشيرنوبل» فيما كان يُعرف في السابق بالاتحاد السوفييتي عام 1986 لخير مثال، فقد وصل تأثير الإشعاعات إلى مناطق بعيدة في أوروبا وآسيا. كما أن مخاطر التلوث البيئي لا تقتصر على زمن معين ولكن تأثيره ينتقل بين الأجيال. فعلى سبيل المثال يرجع بعض الباحثين الطبيين معاناة بعض السكان في اليابان من أمراض سرطانية في الوقت الحاضر إلى آثار القنبلتين الذريتين اللتين ألقيتا على مدينتي «هيروشيما» و«نجازاكي» في أغسطس من عام 1945م، حيث انتقلت بعض أنواع تلك السرطانات عن طريق الوراثة من الأجداد إلى الآباء وإلى الأحفاد أو عن طريق بقايا الإشعاعات التي ما زالت موجودة في البيئة. ومخاطر التلوث البيئي لا تقتصر على الهواء الذي نستنشقه، بل تمتد إلى كل ما يتصل بحياة الإنسان من محاصيل نباتية وحيوانية وسلع استهلاكية.

كما أن بيئة العمل ونوعية المهنة التي يقوم بها الإنسان لها ارتباط بمرض السرطان، فقد وجد أن هناك علاقة بين الإصابة ببعض أنواع السرطان والعمل في مناجم الفحم، وكذلك العمل في المصانع التي تستخدم المواد المشعة و«الأسبستوز» (Sheldon, 1988).

8 – السلوك الإنساني: إن السلوك الإنساني وممارساته، مثل التدخين وشرب الكحول والمخدرات تؤدي دوراً كبيراً في الإصابة ببعض أنواع السرطان. فهناك علاقة وطيدة بين الإصابة بسرطانات الفم والحنجرة واللسان والمريء وبين التدخين والإفراط في المشروبات الكحولية (عالم الإعاقة، 1419هـ/1998م). فقد أظهرت إحدى الدراسات أنه بعد مراجعة لسجلات المستشفيات وجد أن جميع المرضى بسرطانات الفم والحنجرة والمريء هم من المدخنين والمدمنين على الكحول (هايدن، وبيتللو، 1986). كما لوحظ ازدياد نسبة حدوث سرطان الفم في جنوب وجنوب شرق الولايات المتحدة الأمريكية عن باقي مناطق الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة انتشار عادة مضغ التبغ في تلك المناطق (هايدن، وبيتللو، 1986). كما أن هناك علاقة وثيقة بين التدخين وسرطان الرئة، فأكثر من 85٪ من الإصابات بسرطان الرئة ترجع إلى التدخين، كما أن ثلث حالات الوفاة من السرطان في الولايات المتحدة الأمريكية ناتجة من التدخين (Freeman, 1989). بل تشير الأبحاث إلى أنه في حين تصل نسبة الإصابة بمرض سرطان الرئة عند المدخنين إلى واحد

من كل عشرة آلاف شخص فإن هذه النسبة تصل عند المدخنين إلى واحد من كل أربعمائة شخص (عالم الإعاقة، 1419هـ/1998م).

9 – عوامل طبيعية: تؤدي العوامل الطبيعية دوراً في الإصابة ببعض أنواع السرطان، مثل التعرض لأشعة الشمس، حيث ثبت أن التعرض لأشعة الشمس فترة طويلة يعرض ذوي البشرة البيضاء للإصابة بسرطان الجلد (السباعي، 1987).

وعلى الرغم من تقدم الطب الحديث والتقنية الطبية فإنه لم يتم التوصل إلى طريقة ناجعة لعلاج السرطان وبخاصة في مراحله المتقدمة، ولكن عادة ما يعالج السرطان باستخدام أربع طرق أساسية تشمل: التدخل الجراحي لإزالة الكتل السرطانية، والإشعاع الذري، والعلاج الهرموني، والعلاج الكيميائي Chemotherapy لإزالة ما يمكن إزالته من الخلايا السرطانية، والأطباء في ذلك يسعون إلى تحقيق أحد الهدفين التاليين أو كليهما:

1 – تقليل كتلة الخلايا السرطانية من الجسم.

2 – تقوية مناعة جسم المريض لمواجهة السرطان.

إن استخدام هذه الطرق العلاجية لا يسلم من حدوث مضاعفات كثيرة قد تؤدي إلى تلف الخلايا السليمة. بل إنه في بعض الأحيان يكون العلاج المستخدم للسرطان مدمراً للجسم والنفس أكثر من المرض نفسه، وذلك لما له من تأثيرات جانبية قوية على الجسم وما يصاحبه من تغيرات نفسية واجتماعية كثيرة.

والمطمئن في الأمر أن الأبحاث الطبية تشير إلى أن نحو 70٪ من أمراض السرطان يمكن تجنبها، وذلك عن طريق المحافظة على نظام غذائي سليم، والابتعاد عن السلوك المضر، مثل التدخين وشرب الكحول والممارسات الجنسية غير الشرعية، وكذلك الشاذة (عالم الإعاقة، 1419هـ/1998م).

العلاقة بين الطاقم الطبي ومريض السرطان

إن مرض السرطان له تأثير قوي في المريض، فمريض السرطان عادة ما يشعر بحالة من القلق والخوف والإحباط، وذلك لعدة عوامل (Allison, *et al.*, 1990 : 205-222)

1 – الآلام الجسدية المبرحة سواء أكانت في مكان الإصابة أم في أمكنة أخرى من الجسم.

2 – الضغط النفسي والاجتماعي الذي يواجهه المريض في حياته.

3 – الشعور بقرب الانفصال عن كل ما هو له معنى في حياته.

4 – نظام العلاج الطبي الذي يحتوي في كثير من الأحيان على أدوية ذات مفعول قوي على الجسم أو على علاج إشعاعي وكيميائي، والذي بدوره يؤثر في المريض تأثيراً كبيراً.

5 – شعور المريض بأن جسمه في حالة تدهور مستمر.

6 – فقدان الاتصال الفعال بين المريض والطاقم الطبي.

إن هذا الوضع يستلزم من أفراد الطاقم الطبي التعامل مع مريض السرطان بطريقة تختلف عن المريض العادي، فمن المفروض أن تكون العلاقة بين الطاقم الطبي ومريض السرطان علاقة قوية، فهم من أقرب الناس إليه لأنهم يعرفون معاناته وآلامه وآماله، إلا أنه من الملاحظ أن تلك العلاقة ليست كما ينبغي. فكثير من أفراد الطاقم الطبي العامل مع مرضى السرطان أو المصابين بأمراض خطرة لا يمنحون الفرصة للمريض أو لأسرته للمشاركة في القرارات التي تخص المريض وعملية العلاج وأسلوب المعيشة الذي يستلزم أن يسلكه المريض. وربما يعدون المريض وأسرته أشخاصاً غير قادرين على تحمل المسئولية أو غير مؤهلين لإدراك حالة المريض وفهمها. فعادة ما تتم الاتصالات بين الطاقم الطبي من جهة والمريض وأسرته من جهة ثانية عبر قناة واحدة، فالمريض وأسرته مستقبلون فقط للخطة العلاجية والتعليمات الطبية وليسوا شركاءً في العملية العلاجية (انظر الشكل 1)، على الرغم من أن مثل هذا المرض يحتاج إلى تضافر جميع الجهود، وإشراك المريض وأسرته في العملية العلاجية من بداية تشخيص المرض، لأن تأثيرات هذه النوعية من الأمراض متشعبة: جسمية ونفسية واجتماعية؛ كما أن تأثيرها ليس على المريض فقط ولكن ينسحب على أسرته وربما أقاربه.

طبيب ---------- الاتصال ---------← المريض وأسرته

شكل (1): أسلوب الاتصال المتّبع

ولتصوير ذلك الوضع أستشهد بحالة اطلعت عليها لمريض في السبعينات من عمره، أُدخل أحد مستشفيات مدينة الرياض، يشكو من ضعف الشهية وفقدانها وآلام مبرحة تنتابه من وقت إلى آخر. ونتيجة لذلك أصبحت علاقاته الاجتماعية مع

الآخرين محدودة ولزم البيت معظم الأوقات. وبعد ذهابه إلى المستشفى طُلِبَ منه إجراء بعض الاختبارات والتحاليل الطبية. وبعد خمسة أيام اتصلوا بمنزله وطُلِب منه سرعة مراجعة المستشفى. وبعد ذهابه إلى المستشفى أخبره الطبيب بأنه لا بد من إجراء مزيد من الاختبارات والتحاليل الطبية المعقدة، واستدعى ذلك بقاءه في المستشفى فترة من الزمن. وكان كل أفراد أسرة المريض، ويبلغ عددهم ثمانية من بنين وبنات يسألون الممرضات عن مرض والدهم وعن حالته هاتفياً وحضورياً، وكانت الممرضات يجبنهم باللغة الإنجليزية أو بالعربية (المكسرة): «لا نستطيع أن نخبركم» و«اسألوا الطبيب»، حتى ضاق طاقم التمريض بهم ذرعاً من كثرة الأسئلة وترددهم على محطة التمريض في الجناح المقيم فيه والدهم. وقد حاول أفراد الأسرة مقابلة الطبيب ولكن دون جدوى، حيث إنه كان مشغولاً وأوقات وجوده في الجناح غير محددة، مما جعل المريض وأسرته في حيرة من أمرهم، حيث يرون كثرة الأشعة والفحوصات الطبية والتحاليل المخبرية وتنوعها والتي تجرى لمريضهم ولكن لا يعرف المريض ولا أسرته ماذا يجري. كما أنهم يشاهدون مريضهم يتناول عدة أنواع من الأدوية لكن لا يعرفون ما هي هذه الأدوية ولماذا يتناولها. كما أن المريض نفسه كان يشكو من كثرة الاختبارات والتحاليل الطبية ومن الأدوية التي يستخدمها لكنه لا يعرف حالته الصحية ولا ما يدور حوله.

وبعد فترة من الزمن تمكّن الابن الأكبر من مقابلة أحد الأطباء المعالجين، وهو طبيب عربي أخبره بأن والده مصاب بالسرطان، وطمأنه بأن حالته مستقرة، وأن هناك بعض المرضى في المستشفى لديهم المرض نفسه المصاب به والده ولهم خمس سنوات وهم يترددون على المستشفى وحالتهم مستقرة. وبعد أيام قلائل من مقابلة الطبيب توفي المريض في منزله، حيث أُصيب المريض بإعياء شديد وأُغمي عليه في منزله، مما اضطر أحد أبنائه إلى إحضار طبيب من أحد المستوصفات الخاصة القريبة، وقد استفسر الطبيب عن حالة المريض ولكن الأبناء لا يعرفون عن مرض والدهم شيئاً، حيث إن الذي يعرف عن حالة والدهم هو الابن الأكبر فقط، وهو لا يسكن معهم في المنزل، وقد أعطى الطبيب حقنة للمريض تُوفي بعدها بوقت قصير.

بعد الوفاة قابل الابن طبيباً آخر من الفريق المعالج لوالده وهو طبيب أجنبي وأخبره بأن والده كان يعاني من «ميلوما متعددة» (Multiple meloma)، وهو نوع خطر من أمراض السرطان الذي يصيب النخاع، وكان منتشراً في جسمه، وكانت حالته ميئوساً منها.

وقد أخبرني الابن الأكبر بأن جميع أفراد الأسرة يشعرون بالأسى والحزن وخصوصاً أنهم يرون أن موت والدهم كان فجأة، ولم يخبرهم الطبيب بحقيقة مرض والدهم، فهناك كثير من الأمور التي كان أفراد الأسرة يريدون التحدث مع والدهم بشأنها، كما يريدون أخذ مشورته في بعض القضايا المصيرية المتعلقة ببعض أفراد الأسرة. كما أن الابن الأكبر يشعر بالذنب لأن والده طلب منه وهو في مرضه في المستشفى كتابة وصيته، ولكن الابن أخبر والده بأنه ليس هناك داعٍ لذلك وأنه سيخرج قريباً من المستشفى معافى بإذن الله، حيث إن الابن لم يعرف مدى خطورة مرض والده.

إن النظرة التي ترى أن المريض مستقبِل فقط لا تتناسب مع التغيرات التي تشهدها المجتمعات المعاصرة، فالمريض من المفترض أن يكون شريكاً في العملية العلاجية (انظر شكل 2)، وذلك لأن:

1 – مريض اليوم يختلف عن مريض الأمس، فمريض اليوم أكثر تعلماً وإدراكاً للأمراض من مريض الأمس، كما أن بعضهم متابع دقيق لما يتصل بالطب، بل أكثر من ذلك فنتيجة لقلة المعرفة حول مرحلة ما بعد زراعة النخاع لمرضى السرطان الباقين على قيد الحياة أصبح هؤلاء المرضى خبراء، وعلى الطاقم الطبي أن يتجهوا إليهم لجمع معلومات حول هذه المرحلة (Avery, 1997: 161-171).

2 – النظرة السابقة للطبيب من قبل المريض والتي كانت ترى فيه مثالاً للتفاني والإخلاص، وأنه الشخص الذي تهمه مصلحة المريض أولاً وأخيراً، تلك النظرة قد اهتزت كثيراً. وتُشير دراسة أُجريت في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن ثلثي السكان يعتقدون أن الأطباء تهمهم المادة أكثر من المريض (Mechanic, 1986).

3 – إن سماع المرضى عن الأخطاء الطبية التي تحصل من الأطباء في بعض الحالات العلاجية، وكذلك كثرة استخدام التحاليل الطبية والأشعة أو سوء استخدامها أثرا سلباً في ثقة المريض في الطبيب والمستشفى المعالج، بل إن بعض المرضى قد يرفض إجراء بعض التحاليل الطبية بحجة أنه تم إجراء مثل هذا التحليل أكثر من مرة.

طبيب ←-------- الاتصال --------→ المريض وأسرته

شكل (2): أسلوب الاتصال المطلوب

ومن جانب آخر فإنه من المؤسف أن كثيراً من المجتمعات النامية حتى في وقتنا الحاضر تضع المصابين بمرض السرطان في مكانة هامشية أو غير سوية، وتنظر إليهم على أنهم أُناس ميئوس منهم وفي عداد الأموات. كما أن وسائل الإعلام بأنواعها تصوّر الجوانب السلبية للمرض، وتهمل القدرات التي ما زال هؤلاء المرضى يستطيعون القيام بها حتى أصبح هناك نوعٌ من الوصمة Stigma لحاملي هذا المرض، بل ربما يعامل هؤلاء المرضى على أنهم أناس غير مرغوب فيهم أو كأنهم غير موجودين.

فبالإضافة إلى المعاناة والألم الذي يجده المريض من المرض نفسه، هناك معاناة اجتماعية يجدها من معاملة المجتمع له. هذه المعاملة تُحدِث لدى المريض شعوراً سلبياً تجاه نفسه، وتشاؤم تجاه الحياة بوجه عام مما يقتل الأمل لديه. والأجدر أن يعامل هؤلاء المرضى على أنهم أفراد ذوو حاجات وقدرات خاصة، يستطيعون أن يقوموا بدور في مجتمعهم، ويمكن الاستفادة منهم حسب قدراتهم وليس بوصفهم أناساً لا وجود لهم.

وقد يرى هؤلاء المرضى وأسرهم هذه المعاملة من قبل الأطباء انعكاساً لما يجدونه ويعانونه من المجتمع من قلة الاهتمام والتقدير، فمرضى السرطان وغيرهم من المرضى المزمنين وكذلك أسرهم يعانون من عدم وجود خدمات في المجتمع تساعدهم على مواجهة الحياة والتغلب على مصاعبها، وتمكّنهم من تحسين أحوالهم المعيشية.

إن طبيعة مرض السرطان تفرض تغيرات كثيرة على المريض وأسرته، بل ربما في مجتمع جيرته. ومن أهم مظاهر تلك التغيرات بروز صعوبات في حياة المريض وأسرته في محاولة للتأقلم مع الوضع الجديد. فمرضى السرطان غالباً يعانون من شعور بالفقدان، والاكتئاب، وفقدان الأمل، وانخفاض في تقديرهم لذاتهم، وتصور سلبي لأنفسهم، ومخاوف وهمية (Strauss, 1975)، بالإضافة إلى مشكلات في العلاقات الاجتماعية. وتتفاقم هذه الصعوبات حينما يكون لدى المريض مشكلات في جوانب أخرى من حياته، مثل الأسرة والعمل والمدرسة.

المرضى المصابون بمرض السرطان في مراحله المتقدمة يعيشون – والعلم عند الله – مراحل حياتهم الأخيرة، لذلك فهم في أمس الحاجة إلى المساعدة للحفاظ على ما تبقى من قدراتهم الجسمية والاجتماعية والنفسية. وهذا يستدعي أن تكون هناك رعاية

من نوع آخر تختلف عما يقدم إلى المرضى الآخرين. فمن جوانب القصور في الطب الحديث أنه عادة ما يقصر خدماته داخل أروقة المؤسسة الطبية، ويكون في معزل عما يحتاجه المريض المزمن أو المعاق في بيته ومجتمعه المحلي. هذا القصور يستلزم أن تكون هناك رعاية أخرى، وهو ما يمكن أن يطلق عليه الرعاية المساندة؛ الرعاية المساندة تنطوي على تخفيف الضغوط والآلام المصاحبة للتدهور الجسمي، فهي «تتضمن الشعور العاطفي نحو المريض، وكذلك تفهم الطاقم الطبي للحاجات النفسية والاجتماعية والجسمية للمريض وعائلته» (Allison, *et al.*, 1990: 205-222).

فالرعاية المساندة لا تنحصر في مجرد العلاقة المهنية القائمة بين المريض والطاقم الطبي في مكان محدد مغلق هو المستشفى، ولكن يتعدى ذلك إلى نظام رعاية مفتوح يأخذ بعين الاعتبار الرعاية المنزلية والاستفادة من خدمات المجتمع المحلي بوصفه امتداداً حيوياً لخدمات المستشفى المقدمة للمريض. إن العلاقة بين الطاقم الطبي ومريض السرطان وأسرته لا بد أن تتخلى عن الروتين المعهود والأنظمة الصارمة التي تحد من استفادة المريض من الخدمات الطبية، أو التي تعوق اتصاله بالطاقم الطبي عند حاجته إليهم. وتتصف حاجات هؤلاء المرضى بأنها متغيرة ومتعددة ومعقدة تبعاً لضخامة الأمور التي يتعاملون معها ويواجهونها في حياتهم اليومية، والتي ربما – بما تبقى لهم من قدرات – لا يستطيعون التعامل معها بفاعلية، لذلك فالعملية العلاجية تستدعي نوعاً من المرونة وتفهماً أكبر لحالة هؤلاء المرضى، كما تستدعي إشراك المريض وأسرته في العملية العلاجية.

والرعاية المساندة تستلزم من الطاقم الطبي فهماً لدور العادات والقيم المجتمعية في التعامل مع المرض ونظرة المجتمع للأمراض الخطرة، ولا بد أن ترتكز على فردية المريض في استجاباته للمرض وتعامله معه. وتعمل الرعاية المساندة على مساعدة المريض وكذلك أسرته على تقبل المرض والتكيف مع الحالة، ومساعدة المريض على الاعتماد على النفس قدر المستطاع، ومحاولة توفير أفضل الفرص للمريض في حياته.

الرعاية المساندة للمرضى المصابين بأمراض خطرة هي رعاية متعددة الجوانب وهي امتداد لتفعيل دور الخدمة الاجتماعية الطبية في المستشفيات، حيث يشترك الاختصاصي الاجتماعي في أنشطتها المختلفة والتي تشمل (Allison, *et al.*, 1990 : 205-222):

1 – مساعدة المريض على تحديد مصادر المشكلات في حياته.

2 – تداول المعلومات المتصلة بحالة المريض مع الأسرة بعد إشعار المريض بذلك.

3 – الاتصال مع مؤسسات المجتمع المحلي لتوفير الأدوية واللوازم والأجهزة المساعدة للمريض لتسهيل عملية الرعاية المنزلية.

4 – مساعدة المريض على وضع خطة هادفة لما تبقى من حياته.

5 – مساعدة الأسرة للتعامل مع علاقات متقلبة وربما متوترة نتيجة لإصابة أحد أفراد الأسرة بمرض خطر.

6 – معاونة المريض وأسرته على مواجهة التغيرات التي تطرأ نتيجة لتغير الأدوار داخل محيط الأسرة.

7 – مساعدة المريض على التعامل مع الاختلال العاطفي والانفعالي نتيجة المرض.

ولتحقيق الرعاية المساندة للمريض يجب تفعيل دور الخدمة الاجتماعية الطبية في المستشفيات. والخدمة الاجتماعية الطبية في الوقت الحاضر لم تعد استجابة لمثير أو رد فعل، وإنما أصبحت مهنة رئيسة، وشريكاً فاعلاً في عملية العلاج (كمال أغا، 1992). وتتزايد أهمية الخدمة الاجتماعية الطبية مع مرضى السرطان لما يحدثه هذا المرض من آثار كثيرة في حياة المريض وحياة أسرته.

وتعد طريقة العمل مع الجماعات إحدى طرق الخدمة الاجتماعية وعنصراً مهماً من عناصر الرعاية المساندة، والتي يمكن أن تقوم بدور فاعل في هذا الخصوص. فمن خلال أنشطة الجماعة، مثل المناقشة الجماعية وأداء الأدوار، يمكن للاختصاصي الاجتماعي مساعدة المريض على تحديد مصادر المشكلات التي يعاني منها بطريق غير مباشر، وكذلك مساعدته على وضع خطة هادفة لما تبقى من حياته، بالإضافة إلى مساعدة المريض على التعامل مع كثير من التغيرات التي تحدث له والتكيف معها نتيجة للمرض، وتقبل تغيّر الأدوار المتوقع داخل محيط الأسرة. ومن خلال الجماعة يمكن تشكيل مجموعة للدفاع عن مصالح مرضى السرطان، سواء أكان ذلك داخل المستشفى أم خارجه، وتقديم خدمات خاصة لهم، مثل الأدوية والأجهزة الطبية، وكذلك خدمات النقل. وفي الفقرات التالية سيتناول الباحث تصوراً لبناء جماعة لمرض السرطان.

العمل مع الجماعات

يتصف العمل مع الجماعات بقيمته الخاصة في مساعدة المرضى وأسرهم لمواجهة الصعوبات الوجدانية الانفعالية والتغيرات في الحياة الاجتماعية الناتجة عن المرض والإعاقة (Northen, 1990: 457-476)؛ حيث إن العمليات الجماعية تتم في مناخ آمن، بوجود اختصاصي اجتماعي يوجه الجماعة، ومن خلال الجماعة يستطيع الأعضاء الاتصال والتفاعل بطريقة تساعدهم على تأقلم أفضل في بيئتهم. وتبرز أهمية الجماعة كذلك في أن الجماعة جزء من المجتمع الكبير وتمثل صورة مصغرة منه، وهذا مما يسهّل على المرضى من أعضاء الجماعة التفاعل والاندماج مع المجتمع الكبير.

بداية العمل مع الجماعات:

بدأ العمل مع الجماعات في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي في بريطانيا والولايات المتحدة وبخاصة في المستوطنات السكانية، وبدأ استخدامه من قبل الاختصاصيين الاجتماعيين جنباً إلى جنب مع خدمة الفرد في بداية العشرينيات، ومع ذلك لم يصبح جزءاً من مهنة الخدمة الاجتماعية إلا في الثلاثينيات من القرن العشرين من خلال انعقاد المؤتمر الوطني للخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1935 (Schwartz, 1981).

ويمكن اعتبار بداية القرن العشرين بداية استخدام طريقة العمل مع الجماعات، حيث إن أول استخدام لطريقة العمل مع الجماعات كان في مستشفى «ماساشوستس» العام في عام 1905م مع مرضى مصابين بالسل. ومنذ عام 1940م بدأت المستشفيات في الولايات المتحدة تقدر أهمية العمل مع الجماعات، وتوظف اختصاصيين اجتماعيين لتنظيم جماعات المرضى وريادتهم وخصوصاً في أقسام الأطفال. وقد قامت الجمعية الوطنية للاختصاصيين الاجتماعيين في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1959م بتعيين لجنة مهمتها دراسة استخدام العمل مع الجماعات في المجال الطبي والقضايا المتصلة بها. وقد صدر أول كتاب عن العمل مع الجماعات في المجال الطبي في عام 1966 (Northen, 1990).

طريقة العمل مع الجماعات:

لا يمكن تحديد تعريف واحد لطريقة العمل مع الجماعات، حيث إن هناك عدة تعاريف لها، لكن من أفضل التعاريف المقدمة ما ذكره كل من «توسلند، و ريفاس» من أن العمل مع الجماعات هو: «نشاط ذو هدف موجه مع جماعات صغيرة من

الناس، تهدف إلى إشباع الاحتياجات الاجتماعية والوجدانية، وتحقيق بعض الوظائف. هذا النشاط موجه للأفراد بوصفهم أعضاء في الجماعة وللجماعة ككل ضمن إطار لتقديم الخدمات» (Tosland & Rivas, 1984: 12).

إن فعالية العمل مع الجماعات مع المرضى المزمنين، مثل المصابين بمرض الإيدز والسرطان أصبحت معروفة (Getzel, 1994). كما أنها تُمثل خبرة تلقائية مهمة للمرضى والقائمين على رعاية المريض والأقارب والأصدقاء، بل إن طريقة العمل مع الجماعات قد تكون الطريقة المناسبة من بين طرق الخدمة الاجتماعية لعلاج المشكلات التي يواجهها المرضى. فاستخدام طريقة خدمة الفرد ربما لا يكون مناسباً في بعض الحالات، مثال ذلك إذا كانت مشكلة المريض تتعلق بجانب العلاقات الاجتماعية مع أفراد أسرته أو زملائه أو أصدقائه أو إكساب المريض أدواراً جديدة. وكذلك إذا كانت مشكلة المريض تتعلق بعدم قدرته على تحمل المسؤولية أو عزلته الاجتماعية مما يتطلب في تلك الحالات استخدام الجماعة في إكسابه مهارة بناء العلاقات مع الآخرين، وتعويده على تحمل المسؤولية إلى غير ذلك من وظائف كثيرة تقوم بها الجماعة. وفي هذا يشير «مكبروم» إلى أن العمل مع الجماعات هو النموذج الأكثر فاعلية للتدخل حينما يكون الناس في حاجة إلى مساعدة في عملية التنشئة الاجتماعية وما تتضمنه من تعلم أدوار جديدة تتعلق بالمرض وتغيير في الأدوار والتوقعات (McBroom, 1976 : 268-303). ويؤكد «جيتزل» أنه مع الأمراض الخطرة تتأثر العلاقات الاجتماعية اللصيقة Close relationship، واستخدام العمل مع الجماعات يُسهم في مواجهة المشكلات الناتجة عن ذلك، مثل المتعلقة بتقديم الرعاية للمريض، ومشكلات التواصل بين المريض والآخرين في بيئته، والصراعات داخل الأسرة، والقضايا المتعلقة بالعلاقات الحميمة بين الزوجين (Getzel, 1997).

وفي دراسة لـ (119) مريضاً بالسرطان أجريت لهم عملية زرع نخاع لمعرفة العناصر المهمة لتحسين حياتهم أشار المبحوثون إلى عدة عناصر شملت: مساعدة الأصدقاء لهم ولأسرهم، وتقديم المعلومات، وتوعيتهم بالأعراض، وزيادة إدراكهم خلال مرحلة التكيف لما بعد العملية العلاجية (Ferrell *et al.*, 1992).

إن ما يتميز به العمل مع الجماعات أنه يتيح للمريض فرصة للتعبير عن مشاعره وأحاسيسه في مناخ آمن، وهذا يساعد كثيراً من المرضى الذين يعانون من كبت المشاعر نتيجة لعدم وجود من يأنسون به أو يثقون فيه في بيئتهم، إن التنفيس عن المشاعر قد يكون هو العلاج للمشكلات النفسية والاجتماعية التي يواجهها المرضى

المزمنون، وفي هذا تشير «نورثن» إلى أن: «الناس يحتاج بعضهم بعضاً للتغلب على كثير من الصعوبات المتعلقة بالمرض ونتائجه» (Northen, 1990 : 459).

إن من الأمور المهمة لدى مرضى السرطان شعورهم بتماثل المشكلات التي يعانون منها مع آخرين لديهم المرض نفسه (Cella & Yellen, 1993)، وفي طريقة العمل مع الجماعات فرصة لطرح المشكلات المتشابهة للأعضاء والاستفادة من تنوع الخبرات في كيفية التعامل مع هذه المشكلات وغيرها من القضايا. فالمريض إذا شعر أنه ليس الوحيد في مشكلته بل هناك من يشاركه المشكلة والهموم شعر بنوع من الارتياح وخف القلق لديه (Northen, 1990). وهذا الشعور يساعد الأعضاء على رفع روحهم المعنوية مما يدفعهم إلى العمل معاً لمواجهة المشكلات التي تعترضهم، وربما تنسيق الجهود بينهم لرفع شكواهم إلى الجهات المختصة.

إن وجود عدد من الأعضاء في الجماعة يُثري الجماعة بالخبرات التي اكتسبها كل عضو في حياته، مما يساعد الأعضاء في اكتساب الخبرات الجيدة، مثل الخبرات المتعلقة بكيفية التعامل مع المرض، وكيفية التعامل مع الآخرين في بيئة المريض. وكذلك الابتعاد عن الخبرات التي كان لها مردود سلبي على المريض. كما أن وجود أكثر من عضو يساعد في جلب أكبر قدر من المعلومات في وقت قصير وتبادلها بين الأعضاء مما يسهم في رفع الجانب المعرفي لدى المرضى في القضايا التي تهمهم.

إن العمل مع الجماعات يعطي فرصة للمرضى لتعرُّف أنفسهم من خلال الآخرين، مثل مواطن القوة والضعف لديهم. كما يتيح لهم الفرصة لمساعدة بعضهم بعضاً، مما يساعدهم على مواجهة المشكلات التي تعترضهم. ويشير «يلوم» إلى أن الأعضاء حينما يتلقون المساعدة ويعطون المساعدة للآخرين ويرون تحقيق الأعضاء لأهدافهم ينمو عندهم الأمل والذي يكون غالباً في خدمة الفرد، وتتكون لديهم توقعات إيجابية في أن الأمور يمكن أن تكون أفضل في حياتهم (Yalom, 1975).

إن العمل مع الجماعات من خلال الدور الذي يقوم به الاختصاصيون الاجتماعيون يُشجع الأعضاء على تبادل المعارف، والتعبير عن الانفعالات، والتفاعل الاجتماعي، والمساعدة الموجهة، وتبادل الموارد المادية داخل الجماعة وخارجها (Getzel, 1997).

كما أن مبدأ المساعدة المتبادلة؛ أي عمليات الأخذ والعطاء بين الأعضاء والتي يقوم عليها العمل مع الجماعات ينمي الشعور لدى أعضاء الجماعة من المرضى

بأنهم ليسوا معاقين نتيجة للمرض أو بأنهم معتمدين كلياً على الغير، لكنهم أشخاص قادرون على العطاء (Yalom, 1975). وهذا مما يؤدي إلى تقديرهم واحترامهم لذاتهم، ويزيد من ثقتهم في أنفسهم، فمثلما كان لهم دور في الجماعة يستطيعون أن يقوموا بدور في المجتمع.

وتتصف طريقة العمل مع الجماعات بأن لها تأثيراً كبيراً على الفرد، فمن خلال الجماعة يمكن – بطريقة غير مباشرة – تغيير الاتجاهات السلبية لدى المرضى، وكذلك القيم والأفكار الخاطئة. إن تقبل الجماعة بما تمثله من اختصاصي اجتماعي له مكانته ونفوذه وأعضاء مشابهين للفرد، وفي المقابل تقبل العضو للاختصاصي الاجتماعي والأعضاء الآخرين يُعد قوة محركة في عملية التغير. إن شعور المريض بأنه مقبول من أعضاء الجماعة على الرغم من مرضه ينعكس على قبوله لنفسه، كما أنه يزيد من انتمائه وولائه للجماعة، ومن ثم يصبح لها تأثير قوي على سلوك العضو واتجاهاته (Northen, 1990). فعلى سبيل المثال شعور بعض المرضى بعدم تقبل الآخرين لهم يمكن تغييره من خلال تقبل الجماعة له مما يجعله يشعر بأنه شخص مرغوب فيه. كما أن المريض ربما لا يبالي كثيراً بتنفيذ تعليمات طبيبه أو بنصائح الاختصاصي، وذلك ربما لأنه يرى أنهم يمثلون سلطة عليه أو أنهم يمثلون إدارة المستشفى، لكن حينما تصدر تلك التعليمات والنصائح من الأعضاء الآخرين في الجماعة يكون أكثر حرصاً على تنفيذ تلك التعليمات والنصائح.

إن ما تعانيه المستشفيات في الوقت الحاضر من محدودية الموارد الاقتصادية أدى إلى نقص في عدد الاختصاصيين الاجتماعيين مع زيادة في أعداد المرضى الذين يتعاملون معهم، مما جعل كثيراً من المستشفيات تركز على مبدأ الفاعلية الاقتصادية وحسن استغلال الموارد. إن هذا الاتجاه يستدعي النظر في الكيفية التي تقدم بها الأساليب العلاجية في الخدمة الاجتماعية، ومن الأساليب التي تساعد في ذلك استخدام طريقة العمل مع الجماعات. فنتيجة لكون طريقة العمل مع الجماعات تتعامل مع مجموعة من الأعضاء، فهي تتيح توفير جهد الاختصاصي الاجتماعي ووقته مقارنة باستخدام طريقة خدمة الفرد مع كل عضو، كما أنها تساعد على الاستخدام الأمثل لموارد المستشفى في ظل الظروف الاقتصادية التي تعاني منها المستشفيات.

تصور للممارسة المهنية للعمل مع جماعة مرضى السرطان

تتنوع الجماعات حسب أغراضها إلا أنه في المجال الطبي عادة ما تتضمن الجماعة الواحدة عدة أغراض، فهذه الجماعة التي نحن بصددها جماعة علاجية تهدف إلى مساعدة الفرد على تعديل وظائفه النفسية والاجتماعية وتحسينها والتي عادة ما تتأثر سلباً من جراء المرض، وتعرقل ليس فقط حياة المريض ولكن حياة الآخرين من حوله أيضاً. ويتضمن ذلك تخفيف العزلة الاجتماعية للمريض ومساعدته على التعامل مع المشاعر السلبية الناتجة عن المرض والخوف من الموت، وتبصيره بالطرق الفعالة لمواجهة الضغوط الناجمة عن تغير الأدوار والوظائف التي كان يؤديها، والطرق المناسبة للتفاعل والاتصال مع الآخرين، ومساعدته على التكيف مع وضعه الجديد. ولتحقيق ذلك الغرض العام فإن ذلك يستلزم تحقيق بعض الأهداف الأخرى، مثل أهداف تعليمية، وغرس الاعتماد على النفس، وتعديل اتجاهات التنشئة الاجتماعية وقيمها للمريض.

قد يلاحظ القارئ أن هذه الجماعة قد خرجت عن النمط التقليدي في بناء الجماعة والذي يستلزم التقيد بعدة أمور تطرقت إليها الأطر النظرية في خدمة الجماعة، مثل: إعطاء الحرية التامة للأعضاء في اختيار أنشطة الجماعة أو مناقشاتها، واختيار مشرف الجماعة.. (قائدها) من الجماعة نفسها، وإعطاء حرية الاختيار في تحديد مدة اجتماع الجماعة... إلى غير ذلك من الأمور، وهذا الخروج عن المألوف استدعته اعتبارات عدة منها:

1 – من خلال احتكاك الباحث بالاختصاصيين الاجتماعيين في المستشفيات، وإشرافه – في عدد من المستشفيات – على التدريب الميداني أشار كثير من الاختصاصيين الاجتماعيين إلى عدم إمكانية استخدام طريقة العمل مع الجماعات في عملهم نتيجة لأنها تعتمد على أطر نظرية لا يمكن تطبيقها في أرض الواقع، أخذاً في الاعتبار إمكانية المستشفيات البشرية والمادية، والأنظمة والإجراءات الروتينية المتبعة في المستشفيات، ومحدودية دور المريض في المستشفى، وكذلك أخذاً في الاعتبار المدة المحدودة التي يمضيها المريض في المستشفى.

2 – قلة الوعي لدى المرضى في المجتمع السعودي مقارنة بالمجتمع الغربي تفرض نمطاً مغايراً لما هو موجود في المجتمع الغربي في بناء الجماعة وأنشطتها،

فمثلاً إعطاء الحرية في اختيار الموضوعات أو تحديد الجلسات للأعضاء قد يصبح عاملاً معوقاً في بناء الجماعة واستمرارها.

3 - إن اختيار جلسات الجماعة وموضوعاتها تم بعد مراجعة لعدد من الدراسات في موضوع الخدمة الاجتماعية الطبية، ومن خلالها تم التوصل إلى القضايا والمشكلات المهمة في حياة المريض (تم التطرق إليها فيما سبق) والتي تستدعي العناية بها من خلال العمل مع الجماعات.

وأمام هذا وغيره رأى الباحث ضرورة وضع نموذج لبناء جماعة يمكن للاختصاصيين الاجتماعيين العاملين في المستشفيات من تطبيقه وممارسته، وإن لم يتقيد هذا النموذج بالأطر النظرية ما دام أنه يُحقق المنفعة للمريض، ويساعد المستشفيات على أداء رسالتها. وفي هذا يؤكد أحد البارزين في هذا المجال وهو الدكتور «اليكس جيترمان» وجود فجوة بين العالم المجرد والعالم الحقيقي للنظرية والتطبيق، وحذّر من روتين النظريات والمفاهيم وجمودها، ومحاولة وضع الناس وظروفهم في أطر تلك النظريات والمفاهيم، وأشار إلى دهشته من عدم وجود النقلة أو الاتصال الطبيعي بين النظرية والتطبيق (Gitterman, 1991: 13-27).

وفي هذا التصور يعتمد الدور الأكبر على مشرف الجماعة: الاختصاصي الاجتماعي في المستشفى، كما تُتاح بعض الحرية لأعضاء الجماعة من المرضى. ولقد كان بود الباحث أن يقوم بتجربة هذه الجماعة في أحد المستشفيات، ولكن الأنظمة والإجراءات الإدارية المتبعة في المستشفيات تحد من تطبيق ذلك للأفراد غير المنتسبين إلى المستشفى. ولكن من خلال الوصف التالي للجماعة يستطيع الاختصاصيون الاجتماعيون في المستشفيات تطبيق هذه الجماعة وتدوين انطباعاتهم عنها وعن نتائجها، وخصوصاً أنها لا تتطلب ذلك الجهد الكبير أو الكلفة المالية العالية.

١ - أهداف ممارسة طريقة العمل مع جماعة مرض السرطان:

قبل البدء في التخطيط للجماعة يجب أن يضع مشرف الجماعة (الاختصاصي الاجتماعي) أهدافاً أساسية وواضحة للجماعة، ويمكن من خلال استبانة الالتحاق بالجماعة أو من خلال الجلسة الأولى للجماعة إضافة بعض الأهداف الأخرى التي يراها الأعضاء مهمة. فعند العمل مع الجماعة يكون لدى المشرف على الجماعة أهداف محددة (Drews & Bradley, 1991: 153-169). كما أن الأعضاء المستهدفين يجب أن يكونوا على علم بتلك الأهداف، ولو بالأهداف العامة من الجماعة قبل

الانضمام إلى الجماعة. وفي هذه الجماعة التي نحن بصددها يمكن أن تكون الأهداف كما يلي:

أ – زيادة الإدراك المعرفي لأعضاء الجماعة عن مرض السرطان، وتقديم المعلومات التي تمس حالتهم الصحية وجوانب حياتهم.

ب – مساعدة أعضاء الجماعة على فهم الواقع الاجتماعي المحيط بهم، ويتضمن ذلك الهدف فهم الحياة الاجتماعية، وفهم أدوار الفريق المعالج في المستشفى بما فيهم الاختصاصي الاجتماعي.

جـ – مساعدة أعضاء الجماعة على فهم التغيرات الجسمية والاجتماعية والنفسية المترتبة على الإصابة بالمرض، وما يتطلبه ذلك من إجراءات للتكيف مع تلك التغيرات، وبخاصة فيما يتصل بما يلي:

– العلاقات الاجتماعية مع أفراد الأسرة والأقارب والأصدقاء والجيران.

– انخفاض الدخل للمرضى نتيجة لترك العمل أو التقاعد المبكر أو غير ذلك.

– التغيرات الجسمية الظاهرية المصاحبة للمرض أو المصاحبة للعلاج (مثل الضعف وفقدان الشعر).

د – تشجيع الأعضاء على الممارسة النشطة في الحياة الاجتماعية من خلال استخدام بعض الأساليب الفنية التي تحقق ذلك، مثل أسلوب المعاونة المتبادلة، والمناقشة الجماعية، والتي تسهم في مساعدة أعضاء الجماعة بعضهم لبعض.

هـ – استثمار قدرات الأعضاء في المشاركة في تقديم الخدمات، حتى وإن كان ذلك في حدود أعضاء الجماعة، ولذلك فائدتان:

– النظرة الإنسانية التي تتضمن ضرورة إحساس الفرد بقيمته ودوره في المجتمع.

– إدراك الأعضاء لخبراتهم وقدراتهم.

و – إتاحة الفرصة للأعضاء للتعبير الحر التلقائي، وخصوصاً بالنسبة للمشاعر السلبية، مثل الشعور بالعزلة، والشعور بالقلق، والمشاعر العدوانية... إلخ.

ز – تبصير أعضاء الجماعة بأنسب البرامج والأنشطة التي يمكن أن يشاركوا فيها بما يتلاءم مع قدرات الأعضاء وميولهم ويتمشى مع حاجاتهم الفردية والمشتركة.

ح – إتاحة الفرصة للأعضاء لتأكيد ذواتهم من خلال الحياة الجماعية.

٢ - تكوين الجماعة وخصائصها:

كما سبق الحديث فإن مشرف الجماعة هو أحد الاختصاصيين الاجتماعيين العاملين في المستشفى، ويفضل أن يكون ممن له خبرة في مجال العمل مع المرضى المصابين بأمراض خطرة. وسيكون له الدور الأكبر فيما يتصل بتخطيط الجماعة وتكوينها، ووضع خصائص الجماعة، مثل حجم الجماعة، ونوعها، ومعايير الجماعة.

أ - التخطيط للجماعة:

لإنجاح العمل مع الجماعة فإن ذلك يتطلب التخطيط المناسب والدقيق لها، لذا فإن الاختصاصي الاجتماعي يجب أن يضع في الاعتبار عدة أمور:

1 - التأكد من أن العمل مع الجماعات هو الطريقة والنموذج الأفضل لتحقيق الغرض المنشود لأعضاء الجماعة من مرضى السرطان على ضوء حالتهم الصحية ومشكلاتهم الاجتماعية، وعلى ضوء الكتابات العلمية المتصلة بالعمل مع الجماعات.

2 - الإلمام بالبيئة والمحيط اللذين ستعمل من خلالهما الجماعة.

3 - ضمان موافقة الإدارة والمسؤولين ومساندتهم في المؤسسة الطبية.

4 - معرفة احتياجات المرضى ومشكلاتهم وأهدافهم والتي ستتعامل معها الجماعة.

5 - وضع تصور لبناء الجماعة، ويتطلب ذلك تحديد ما يلي: المدة المقررة للجماعة، والوقت المحدد للاجتماع ومدته، وتشكيل الجماعة.

6 - تحديد الطريقة أو الطرق التي يتم بها انضمام الأعضاء إلى الجماعة.

7 - معرفة الموارد المتاحة في البيئة وإمكانية الاستفادة منها، وتحديد الإمكانات المطلوبة للجماعة سواء أكانت مالية أم عينية.

ب - تكوين الجماعة:

الأفراد المستهدفون في هذه الجماعة هم الأفراد من الذكور البالغين الذين تم تشخيصهم بمرض السرطان ويتلقون العلاج في القسم الداخلي في المستشفى أو سبق لهم تلقي علاج وما زالوا يترددون على المستشفى. وتتراوح أعمارهم بين 25 و 40 عاما، وذلك حتى يكون هناك تشابه في المشكلات وتقارب في أعمار أعضاء الجماعة مما يساعد على التناسب والانسجام بين الأعضاء وتماسك الجماعة، وكذلك على فاعلية الجماعة. فالجماعة تكون أكثر فاعلية إذا كان هناك تجانس في الخصائص الشخصية للأعضاء، مثل العمر والجنس، والسلوك (Carosella, 1991:

121-135) والتجانس بين الأعضاء مهم في مثل هذه الجماعات، حيث يساعد على التعمق في مناقشة القضايا المشتركة بين الأعضاء (Getzel, 1997).

ج – حجم الجماعة:

تتكون الجماعة من ثمانية أعضاء إلى عشرة من المرضى بالإضافة إلى الاختصاصي الاجتماعي بوصفه مشرفاً على الجماعة. وقد رُوعي في تشكيل الجماعة أن تكون جماعة متوسطة الحجم، فهي ليست جماعة صغيرة بحيث لو انسحب عضو أو عضوان منها يؤثر فيها، وكذلك لتسمح بتبادل أكبر قدر من الخبرات والمعلومات بين الأعضاء. كما أنها ليست كبيرة، وذلك لتسمح بوجود التفاعل المباشر بين الأعضاء (Carosella, 1991)، ولتمنح الأعضاء فرصة للبوح بمشاعرهم الدفينة واحتياجاتهم في جو آمن، كما أن قلة عدد الأعضاء تعمل على زيادة تماسك الجماعة وبناء علاقة قوية بين الأعضاء (Toseland & Rivas, 1984). وكذلك تعطي فرصة كافية لمشاركة جميع أعضاء الجماعة في مناقشات الجماعة وأنشطتها.

د – نوع الجماعة:

هذه الجماعة جماعة علاجية، وهي جماعة مغلقة. وهذا يعمل على نمو روح الانتماء للجماعة ولأهدافها، وكذلك ضمان تعرض جميع أعضاء الجماعة للخبرات والمواقف التي تمر بها الجماعة. كما أن الجماعة المغلقة تُضيف نوعاً من الارتياح إلى الأعضاء، حيث إن الأعضاء الذين بدأت بهم الجماعة هم الأعضاء الذين ستنتهي بهم، فليس هناك أفراد غرباء أو جدد ينضمون إلى الجماعة، مما يعمل على تماسك الجماعة. ويؤكد الباحثون أن ثبات الأعضاء في الجماعة والتي توفرها الجماعة المغلقة أمر ضروري لنمو الجماعة وتقدمها، وذلك لكل عضو من الأعضاء بصفة فردية وللجماعة بصفة عامة، مما يؤدي إلى نجاح الجماعة العلاجية (Bailis & others, 1990 : 477-493).

هـ – الإعلان عن تكوين الجماعة:

لجذب الأفراد للانضمام إلى الجماعة يمكن كتابة ملصقات توضح فيها الدعوة إلى إنشاء جماعة لمرضى السرطان والهدف منها وأهميتها. وتوزع وتلصق في عيادات مرضى السرطان وأماكن تجمعهم، مثل غرف الأشعة وغرف الانتظار والممرات. بالإضافة إلى إرسال دعوات شخصية للمرضى المستهدفين يسلمها الاختصاصي الاجتماعي في المستشفى لهم. وهذا مما يوحي للمريض بأهمية الجماعة، وكذلك بأهميته في الانضمام إليها. ويوضع رقم للاتصال على الاختصاصي الاجتماعي لتسجيل الراغبين، ويمكن تسجيل الراغبين عن طريق مرور الاختصاصي الاجتماعي على المرضى.

وبعد تسجيل الراغبين للانضمام إلى الجماعة تُبنى استبانة مبسطة تحتوي على بعض الأسئلة، وتسلم لهم عن طريق الاختصاصي الاجتماعي لتعبئتها. وهذه الاستبانة تساعد الاختصاصي الاجتماعي على تكوين فكرة جيدة عن أعضاء الجماعة، وكذلك على تخطيط أنشطة الجماعة وتصميمها منذ البداية، مما يتيح الاستفادة المثلى من جلسات الجماعة.

ويمكن أن تكون الاستبانة بالشكل الآتي:

الاسم :
المؤهل التعليمي :
سنة الميلاد :
نوع مرض السرطان :
نوع العلاج المستخدم :
علاج كيميائي ( ) علاج إشعاعي ( ) علاج جراحي ( ) علاج آخر ( )
المهنة :
العمل :
السكن الحالي :
الحالة الاجتماعية :
الدخل الشهري :
اليوم المفضل لديك لجلسات الجماعة :
الوقت المفضل لديك لجلسات الجماعة :
المكان المفضل لعقد جلسات الجماعة :
الموضوعات التي ترغب في أن تتطرق إليها الجماعة :
الأنشطة التي ترغب في أن تقوم بها الجماعة :

و - معايير الجماعة (معايير السلوك):

وحتى تحقق الجماعة أهدافها المرجوة منها هناك بعض الضوابط السلوكية التي يجب المحافظة عليها، وتشمل:

1 - التزام جميع أعضاء الجماعة بحضور جلسات الجماعة حسب المواعيد المحددة.

2 - التزام الأعضاء بالسرية التامة لما يتم من مناقشات داخل الجماعة تخص الأعضاء.

3 - الالتزام بآداب المناقشة والاستماع، واحترام وجهات نظر الأعضاء.

4 - الاحترام المتبادل بين الأعضاء أنفسهم، وبينهم وبين الاختصاصي الاجتماعي.

٣ - محتويات البرنامج:

أخذاً في الاعتبار الحالة الصحية للأعضاء، والمدة المحددة للمرضى في المستشفى، ومحدودية الإمكانات البشرية والمادية (رُوعي عدم تكليف المستشفى نفقات إضافية، حتى لا يكون ذلك عائقاً أمام تكوين الجماعة) سيركز برنامج الجماعة على الأنشطة داخل الجماعة لتحقيق الأهداف المرسومة لها، وذلك من خلال الجلسات التي تعقدها الجماعة وما يدور فيها من تفاعلات، ومن تلك الأنشطة على سبيل المثال ما يتعلق بالمناقشات الجماعية، والتنفيس، والاستبصار، والتثقيف، وتقديم المشورة والنصح، وأداء الأدوار إلى غير ذلك.

أ - مكان البرنامج:

يُراعى في مكان البرنامج - أي مكان انعقاد جلسات الجماعة - أن يكون قريباً من قسم مرض السرطان حتى يسهل على المرضى الانتقال منه وإليه. ويجب أن يكون المكان مناسباً من ناحية الحرارة والإضاءة والهدوء. كما يجب على مشرف الجماعة أن يُهيئ المكان بتوفير مقاعد مريحة، وتكون الجلسة بشكل دائري أو بيضاوي تساعد على حرية الحديث والمناقشة للأعضاء، وتسمح للأعضاء بمشاهدة بعضهم بعضاً، وكذلك بسماع بعضهم بعضاً بوضوح.

ب - موعد البرنامج:

تلتقي الجماعة مرة واحدة في الأسبوع، وهو يوم الأحد، ولمدة ساعة ونصف ساعة. ويراعى في مدة الجلسة ألا تكون طويلة حتى لا تكون مملة ومرهقة للمرضى، وألا تكون قصيرة حتى لا تقل الفائدة من الجماعة أو تنعدم. كما أن تحديد

وقت الجلسات يساعد الأعضاء في تنظيم وقتهم وخصوصاً أنه قد يكون من المرضى من يعتمد على أفراد أسرته في إيصاله من المستشفى وإليها.

ويحدد اللقاء بحيث يكون من الساعة العاشرة والنصف إلى الثانية عشرة. ويُراعى في الجلسات أن تكون في وقت مناسب لجميع المرضى قدر الإمكان، فلا تعقد في وقت إجراء الفحوصات الطبية أو المعملية التي يقوم بها المرضى، ولا في وقت الزيارة أو وقت الصلوات، ولا في نهاية اليوم حتى لا يكون المرضى منهكين.

جـ - البرنامج:

يتكون برنامج الجماعة من جلسات تستمر مدة ثمانية أسابيع، بحيث تعقد جلسة في كل أسبوع، ويراعى عدم إكثار عدد جلسات الجماعة أخذاً في الاعتبار الحالة الصحية للأعضاء، وحتى لا يشعر الأعضاء بالملل ويكثر غيابهم، ومن ثم تقل الفائدة من الجماعة، كما أن مثل هذه الجماعة المحدودة الوقت تجعل الأعضاء يُركزون على إكمال أهداف الجماعة في أسرع وقت ممكن (Carosella, 1991). ويحدد تاريخ الجلسة الأولى للجماعة ليكون معلوماً لجميع الأعضاء المستهدفين. وسيكون برنامج الجلسات على النحو التالي:

الجلسة الأولى: تعريف بالجماعة وتمهيد للجلسات:

في الجلسة الأولى يُقدم الاختصاصي الاجتماعي نفسه لأعضاء الجماعة ويتم التعارف بين الأعضاء. وفي هذه الجلسة يتم التأكيد على أهداف الجماعة التي من أجلها أنشئت، وينوه إذا ما كان هناك أهداف أخرى يمكن إضافتها. ويؤكد على الفوائد التي يؤمل تحقيقها للأعضاء. كذلك تحديد دور الاختصاصي الاجتماعي في الجماعة والذي يتمثل في:

1 - الإشراف على الجماعة والمساعدة في التخطيط لأنشطتها.

2 - تشجيع الأعضاء على المشاركة ومساعدتهم على التعبير عن مشاعرهم واحتياجاتهم في جو آمن.

3 - العمل على تعديل الاتجاهات والسلوكيات الخاطئة لدى الأعضاء.

4 - مساعدة الأعضاء على اكتشاف قدراتهم وهواياتهم وتنميتها، أو إكسابهم بعض القدرات والهوايات الجديدة لتحل محل هواياتهم السابقة والتي لم يعد بمقدورهم ممارستها نتيجة للإصابة بالمرض.

5 - المساعدة في تكوين علاقات طيبة بين الأعضاء.

6 – العمل على توفير المعلومات الأساسية التي يحتاجها الأعضاء.

7 – تزويد الأعضاء بالخبرات والمهارات التي تعينهم على التكيف مع ظروفهم الجديدة ومواجهة الصعوبات التي قد تواجههم.

كما يتم تحديد دور أعضاء الجماعة على النحو التالي:

دور الأعضاء:

1 – الالتزام بأنظمة الجماعة.

2 – تفاعل الأعضاء مع الجماعة والمشاركة في الآراء والمشاعر.

3 – القيام بأداء المسئوليات التي تناط بالعضو بعد اختياره لها.

وهذه المسئوليات تكون محددة وواضحة ومناسبة لقدرات كل عضو وإمكاناته.

الجلسة الأولى:

في الجلسة الأولى يوضح الاختصاصي الاجتماعي (رائد الجماعة) الأنشطة التي ستمارس من خلال الجماعة والتي ستُركز على المناقشات الجماعية في الموضوعات التي تهم الأعضاء. ويشير الاختصاصي الاجتماعي إلى موضوعات المناقشات. وهذه الموضوعات تم اختيارها بناء على أهميتها من خلال ما أثبتته الدراسات في هذا المجال وما رآه الاختصاصي الاجتماعي من موضوعات مهمة حسب خبرته مع المرضى المزمنين، وكذلك من خلال الاستبانات المبدئية التي وزعت على الأعضاء. وهذه الموضوعات تشمل: 1 – ماذا تعني الإصابة بمرض السرطان، 2 – معلومات عن مرض السرطان، 3 – الأمور الشرعية المتصلة بالمرض، 4 – القضايا المتصلة بالأمور المالية، 5 – الصعوبات التي يواجهها الأعضاء، 6 – التغيرات الاجتماعية، 7 – الجلسة الختامية.

ويؤكد المشرف على الجماعة أهمية الحفاظ على السرية في القضايا التي تناقش داخل الجماعة، ويدعوهم إلى البوح بمشكلاتهم وبما في داخلهم وعدم الانغلاق على أنفسهم، حيث إن كل عضو له تجربته مع المرض، والجماعة «منهم وإليهم»، وذلك حتى يستفيدوا من الجماعة الاستفادة القصوى ولا تكون الجماعة مجرد مضيعة لوقتهم.

الجلسة الثانية: ماذا تعني الإصابة بمرض السرطان؟

في البداية يتحدث الاختصاصي الاجتماعي عن كون المرض نوعاً من الابتلاء الذي يصيب المسلم. ومرض السرطان ليس له سن معينة، فهو يصيب الصغير

والكبير والرجل والمرأة. والطب الحديث استطاع بفضل من الله أن يعالج كثيراً من أمراض السرطان، والطب في تطور مستمر في محاولة للوصول إلى علاج لأمراض السرطان. ويشير الاختصاصي إلى أن أي وضع جديد للفرد، مثل حدوث مرض مزمن يُحدث تغيرات في حياته. ثم يتيح الاختصاصي الفرصة للأعضاء للتعبير عن مشاعرهم فيما يعنيه المرض لهم، والتغيرات التي أحدثها المرض في حياتهم. ويلاحظ الاختصاصي مدى مشاركة الأعضاء في المناقشة ويقوم بتشجيع الأعضاء غير المشاركين على المناقشة.

وتتضمن هذه الجلسة مناقشة موضوع القلق على الصحة والخوف من المستقبل، حيث إنه من الموضوعات المهمة التي تشغل بال مرضى السرطان. ويؤكد الاختصاصي الاجتماعي في البداية على أن القلق منتشر بين كثير من الأفراد سواء أكانوا يعانون من مرض أم لا يعانون، بل يعد القلق من العلامات المميزة لعالم اليوم. لذا فإن من الطبيعي أن يُظهر مرضى السرطان نوعاً من القلق على الصحة، وكذلك الخوف على المستقبل، ولكن المهم ألا يكون الشعور بالقلق عائقاً للفرد عن ممارسة وظائفه الحياتية.

ثم يطرح الاختصاصي الموضوع على الأعضاء للمناقشة، ويشجعهم على إظهار المشاعر الدفينة، حيث إن جميع الأعضاء لا بد أن يكونوا قد مروا بهذه الخبرة. ولا بد للاختصاصي أن يتأكد من أن جميع الأعضاء قد شاركوا في المناقشات، لأن هذه القضية من القضايا المهمة في حياة مرضى السرطان، كما أشارت إلى ذلك البحوث العلمية كما سبق إيضاحه.

بالإضافة إلى مناقشة الأساليب المناسبة لمواجهة القلق عند حدوثه. يتيح الاختصاصي للمرضى الذين لديهم أساليب في التخفيف من الشعور بالقلق مشاركة إخوانهم خبراتهم. كما يمكن للاختصاصي الاجتماعي طرح بعض الأساليب في مواجهة القلق، مثل القيام بالعبادات، مثل الصلاة وقراءة القرآن الكريم والإكثار من ذكر الله، كذلك القيام ببعض التمارين الحركية التي تتناسب ووضع المريض الصحي، مثل إغلاق العينين لفترة ثم فتحهما، والحديث مع الأفراد المقربين للمريض في موضوعات محببة للنفس، والتنفيس عن مشاعر القلق بكتابتها.

ومن الأساليب المفيدة في ذلك قيام الاختصاصي الاجتماعي بتوزيع بطاقات على الأعضاء، ويطلب من كل عضو كتابة أهم المخاوف التي لديه على الوجه الأول

من البطاقة، وعلى الوجه الثاني يكتب العضو كيف يمكن التعامل مع هذه المخاوف، ثم يقوم الاختصاصي الاجتماعي بجمع هذه البطاقات ويخلطها ويعيد توزيعها على الأعضاء ويطلب من كل عضو قراءة المخاوف المكتوبة على البطاقة التي وصلته، ثم يناقش الأعضاء تلك المخاوف تحت توجيه من الاختصاصي الاجتماعي. بعد ذلك يُطلب من كل عضو قراءة كيفية التعامل مع هذه المخاوف الموجودة على الوجه الثاني من البطاقة، ثم يتناقش الأعضاء في هذا الموضوع تحت توجيه من الاختصاصي الاجتماعي.

وفي اعتقاد الباحث أن هذا الأسلوب مفيد جداً للأسباب الآتية:

1 – يساعد على تنظيم الجماعة والمناقشات.

2 – الاستغلال الأمثل للوقت.

3 – يتيح الفرصة للأعضاء الذين يشعرون بإحراج في التعبير عن مخاوفهم أو الذين ليس لديهم قدرة على التعبير اللفظي بأن يعبروا عما في خاطرهم من خلال الكتابة.

4 – إنه يمكن استخدام هذا الأسلوب لتقويم عمل الجماعة، وذلك بإعادة تطبيقه عند قرب انتهاء الجماعة لمعرفة مدى التقدم الذي أحرزته الجماعة من خلال الوقوف على مدى تكرار المخاوف لدى الأعضاء وكيفية التعامل معها.

الجلسة الثالثة: معلومات عن مرض السرطان:

على الرغم من أهمية إحاطة مرضى السرطان بالمعلومات المهمة والتي تتصل بمرضهم فإن كثيراً منهم يجهلون ذلك. وقد أظهرت إحدى الدراسات أن مرضى السرطان لم يحصلوا على معلومات كافية من أطبائهم (Roberts, *et al.*, 1997)، ولأهمية هذا الموضوع يجب أن يكون من ضمن برنامج الجماعة – وقبل انعقاد الجلسة – أن يكون الاختصاصي الاجتماعي قد سبق أن نسق مع أحد الأطباء العاملين في المستشفى أن يتحدث حول الموضوعات الطبية المتعلقة بمرض السرطان والتي تهم الأعضاء مثل: مرض السرطان وأنواعه، وتأثيراته في حياة المريض، وطرق العلاج لمرض السرطان، والنشاط الحركي وأهميته، وأهمية التغذية. ويمكن استخدام وسائل توضيحية من صور وأفلام لنقل المعلومات إلى الأعضاء ليسهل عليهم فهمها. ولأن أعضاء الجماعة من البالغين ومن المتوقع أن يكونوا من

المتزوجين لذا فإن من الموضوعات الجديرة بالطرح في الجماعة مدى تأثير مرض السرطان في الناحية الجنسية للمريض وفي الخصوبة.

ويستحسن أن يُدعى أفراد من الأُسر المسؤولة عن رعاية هؤلاء المرضى Primary care givers لحضور هذه الجلسة، وذلك حتى يكتسبوا المعلومات الأساسية المتصلة بمرض السرطان مما سيساعدهم في تعاملهم مع مريضهم وتقديم الرعاية له.

وفي نهاية الجلسة يذكّر الاختصاصي الاجتماعي أعضاء الجماعة بأن الجماعة ستستضيف في الجلسة المقبلة أحد المشايخ، وسيتطرق الشيخ لبعض الأمور المتصلة بالمرض والأمور الشرعية، بالإضافة إلى الإجابة عن أسئلة الأعضاء.

الجلسة الرابعة: الأمور الشرعية المتصلة بالمرض:

قبل انعقاد الجلسة يكون الاختصاصي الاجتماعي قد سبق أن رتّب مع الضيف الموضوعات التي تهم الأعضاء، مثل أهمية الصبر ومضاعفة الأجر للمسلم عند الابتلاء، وكيفية تأدية العبادات من صوم وصلاة ونحوها لمريض السرطان، وكذلك كتابة الوصية وأهميتها للمسلم في حالي صحته ومرضه، ومعنى الحياة بالنسبة للفرد المسلم، وكيف أنها دار عبور، وأن الموت يحدث للشخص السليم والمريض على السواء، وأنه مصير الخلائق، بالإضافة إلى ترك وقت مفتوح للإجابة عن أسئلة الأعضاء.

الجلسة الخامسة: القضايا المادية:

. يبدأ الاختصاصي الاجتماعي الجلسة بالإشارة إلى أنه من الجوانب التي تتأثر بالمرض الجانب المادي، فقد يقل الدخل الاقتصادي للأسرة إذا كان المريض هو رب الأسرة، وذلك لأن المريض لا يستطيع أن يؤدي الأعمال التي كان يقوم بها، أو ربما يقوم بها ولكن ليس بالمستوى نفسه أو الكفاءة نفسها. ثم يشجع أعضاء الجماعة على المشاركة في المناقشة في هذا الموضوع، وتعرُّف خبرات الأعضاء الذين يواجهون مثل هذه الظروف في التعامل مع قلة الدخل الناتجة عن المرض. وبعد تبادل الخبرات بين الأعضاء في هذه القضية يمكن للاختصاصي الاجتماعي أن يشير إلى بعض الأساليب للتعامل مع قلة الدخل مثل:

1 – محاولة الترشيد في المصروفات، وهذا يحتاج من المريض أن يضع أفراد أسرته في الصورة، حيث إن الوضع اختلف عن السابق ويحتاج تعاون جميع أفراد الأسرة للتعامل مع الظروف المستجدة.

2 – طلب المساعدة المالية من الجهات الرسمية إذا كان المريض من المستحقين، ويستطيع قسم الخدمة الاجتماعية في المستشفى المساعدة بالكتابة إلى الجهات الرسمية.

3 – الاتصال بالجمعيات الخيرية والمحسنين لمساعدة المرضى في الأمور المالية، وكذلك في توفير الأجهزة لمن يحتاجها، ويمكن لقسم الخدمة الاجتماعية في المستشفى مساعدة الأعضاء بالاتصال بالجمعيات الخيرية والمحسنين وشرح حاجة المرضى.

4 – تبصير الأعضاء ممن لديهم أبناء قادرون على العمل بالفرص الوظيفية الموجودة في المجتمع، ويمكن لقسم الخدمة الاجتماعية الإسهام بالكتابة للجهات الموظفة لشرح ظروف الأسرة.

الجلسة السادسة: الصعوبات التي يواجهها الأعضاء:

وفي هذه الجلسة تدور مناقشات الجماعة عن الصعوبات التي يواجهها الأعضاء في حياتهم، ويمكن تقسيم هذه الصعوبات إلى شقين:

الشق الأول: صعوبات داخل المستشفى. وفي هذا يُعطى المريض فرصة لإبداء رأيه في الخدمات التي يقدمها المستشفى لمرضى السرطان، ونواحي القصور فيها، واقتراحاتهم لتحسين مستوى الخدمة المقدمة إليهم. ويبين الاختصاصي الاجتماعي للأعضاء بأن قسم الخدمة الاجتماعية سيقوم بطرح آرائهم واقتراحاتهم على إدارة المستشفى للعمل لما فيه صالح المرضى.

الشق الثاني: الصعوبات التي يواجهها مرضى السرطان بشكل عام في حياتهم، ويُعطي الاختصاصي الاجتماعي الفرصة للأعضاء في التعبير عن المشكلات التي تواجههم في حياتهم سواء أكان ذلك في دراستهم أم في أعمالهم أم في تربية الأبناء أم في مدى تفهم المجتمع لمرض السرطان والمصابين به، أم فيما يتعلق بتوفير الخدمات المخصصة لمرضى السرطان. وتتناول المناقشة خبرات الأعضاء في مواجهة تلك الصعوبات والطرق المناسبة في التعامل معها.

الجلسة السابعة: العلاقات الاجتماعية:

يبدأ الاختصاصي الاجتماعي الحديث عن التغيرات الاجتماعية التي يحدثها المرض وخصوصاً فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية بين الأفراد، وهذا التغير في العلاقات بين المريض والآخرين من أفراد أسرته وأقاربه وجيرانه وأصدقائه قد

يكون منشأه المريض نفسه، مثل انطواء المريض على نفسه، وقد يكون منشأه الآخرين من الأفراد الذين يتعامل معهم المريض، مثل عدم تقبلهم للمريض، وقد يكون التغير في العلاقات بين المريض والآخرين ثنائي المنشأ، أي مشترك بين المريض والأفراد الآخرين في بيئته.

كما يتم التطرق إلى التغير في الأدوار الذي قد ينتج عن الإصابة بالمرض، حيث قد يستوجب المرض التخلي عن بعض الأدوار التي كان يقوم بها المريض في الأسرة وتحويلها إلى أفراد آخرين في الأسرة، مثل الابن الأكبر أو الأخ أو الزوجة. وربما يتخلى المريض عن دوره الوظيفي، والمتمثل في التقاعد وترك العمل نتيجة لعدم قدرته على القيام بمهامه الوظيفية.

بعد ذلك يطرح الموضوع للمناقشة الجماعية ليشارك جميع الأعضاء فيما إذا كانت علاقاتهم الاجتماعية مع الآخرين قد تأثرت بعد حدوث المرض، ومع من تأثرت علاقاتهم، وكيف تأثرت. ثم يطلب الاختصاصي من الأعضاء الذين استطاعوا أن يتغلبوا على الصعوبات التي واجهتهم في علاقاتهم مع الآخرين مشاركة الجماعة في تلك الخبرات.

ويُستحسن أن يستعين الاختصاصي الاجتماعي بأسلوب أداء الأدوار، حيث إن هذا الأسلوب يزيد من إدراك الأعضاء لمهاراتهم في العلاقات الشخصية، ويسهم في إحداث تغيرات سلوكية (Toseland & Rivas, 1984). فمثلاً قضية تغير الأدوار في حياة المريض والتي يكون فيها عادة شدٌّ وجذب بين المريض وأفراد أسرته، حيث إن بعض المرضى لا يريد التخلي عن بعض أدواره السابقة لأفراد أسرته والتي لا يستطيع القيام بها في الوقت الحاضر، أي بعد الإصابة بمرض السرطان (راشد الباز، 1419هـ). فيمكن للاختصاصي الاجتماعي أن يطلب من بعض الأعضاء تجسيد أدوار لأشخاص في بيئة المرضى، حيث يقوم أحد المرضى بدور المريض، ومريض آخر يقوم بدور الابن الأكبر أو الأخ الأكبر في أسرة المريض، وتدور المسرحية حول رغبة الابن أو الأخ الأكبر من والده (أو أخيه) في إعطائه دوراً في القيام ببعض المسئوليات، ثم كيف سيكون رد الوالد، وذلك في شكل أشبه بالمسرحية.

وفي نهاية الجلسة يقوم المشرف على الجماعة (الاختصاصي الاجتماعي) بالتعليق على المشهد، ثم يقوم بعرض الطرق المفيدة في بناء علاقات جيدة وكيفية المحافظة عليها وكيفية مواجهة التغيرات التي تحدث في العلاقات الاجتماعية.

الجلسة الثامنة (الجلسة الأخيرة):

وفيها يعمل الاختصاصي الاجتماعي على تهيئة أعضاء الجماعة لترك الجماعة حتى لا تحدث انتكاسة أو رفض من قبل بعض الأعضاء. كما تتم مناقشة تقويم الجماعة ومدى تحقيقها لأهدافها، ويكون الاختصاصي الاجتماعي قد أعد استبانة قصيرة تقوِّم برنامج الجماعة وتوزع على الأعضاء، وتحتوي تلك الاستبانة على عبارات تشمل ما يلي:

العبارة	نعم	إلى حد ما	لا
1 – الموضوعات التي نُوقشت في الجماعة مفيدة.			
2 – ساعدتني الجماعة في التحدث لأفراد لديهم الخبرة نفسها.			
3 – ساعدتني المعلومات المقدمة على فهم أفضل لمرض السرطان.			
4 – ساعدتني الجماعة في مواجهة المشكلات التي تعترضني.			
5 – قدمت لي الجماعة طرقاً مناسبة في كيفية التعامل مع وضعي.			
6 – ساعدتني الجماعة في بناء الثقة لدي.			
7 – كانت المعلومات الدينية التي قدمت مفيدة.			
8 – ما الموضوعات والأنشطة التي ترى إضافتها؟			
9 – ما جوانب القصور في الجماعة؟			

٤ – تقويم الجماعة:

إن تقويم الممارسة أمر حيوي في مهنة الخدمة الاجتماعية، وذلك لمعرفة مواطن القوة والضعف فيها، حتى يمكن الاستفادة منها في تغيير برنامج الجماعة وتعديله لبلوغ المستوى الأفضل لتحقيق الأهداف المرسومة ولأخذها في الاعتبار عند بناء جماعات أخرى. وهناك في هذه الجماعة نوعان من التقويم، أولهما مرحلي وثانيهما نهائي.

أ – التقويم المرحلي:

يقوم الاختصاصي الاجتماعي بتقويم الجماعة أثناء عملها، ففي نهاية جلسات الجماعة يكون الاختصاصي قد أعد تحليلاً لكل جلسة، ويمكن أن يتم ذلك من خلال نموذج الشكل التالي:

اسم الجماعة:	
تاريخ بداية الجماعة:	رقم الجلسة:
تاريخ نهاية الجماعة:	تاريخ الجلسة:
الأعضاء الحاضرون:	
الأعضاء الغائبون: ويشير إلى سبب التغيب، وهل التغيب بعذر أو لا؟	
هدف هذه الجلسة:	
أنشطة الجلسة: الأنشطة والفعاليات التي دارت في الجلسة.	

تحليل الاختصاصي الاجتماعي للجلسة: يحاول الاختصاصي الاجتماعي تفسير المواقف الفردية والجماعية لأعضاء الجماعة، وكذلك الخاصة بالاختصاصي على ضوء الحقائق العلمية والنظريات المرتبطة بطريقة العمل مع الجماعات. وفيه يشير الاختصاصي إلى مدى مشاركة الاعضاء في أنشطة الجلسة، وهل هناك تقدم في مشاركة الأعضاء، ومنهم الأعضاء غير المشاركين، ومدى الترابط بين الأعضاء، ومدى تحقيق الهدف من الجلسة، وملاحظات الاختصاصي للأعضاء، وانطباعات الاختصاصي عن مشاعر الأعضاء في هذه الجلسة.

مقترحات للجلسة (أو الجلسات) المقبلة: يقوم الاختصاصي الاجتماعي باتخاذ الخطوات المهنية اللازمة حيال ما أسفر عنه التحليل في الجزء السابق، ويحدد التدخل المهني المطلوب، حيث يدعم المواقف الإيجابية ويعمل على تعديل المواقف السلبية.

ب - التقويم النهائي:

في نهاية جلسات الجماعة يقوم الاختصاصي الاجتماعي بتقويم الجماعة بإعداد تحليل شامل لها ويمكن استخدام النموذج التالي:

اسم الجماعة:	
تاريخ بداية الجماعة:	تاريخ نهاية الجماعة:
الهدف من الجماعة:	الأنشطة التي تم تنفيذها:

تحليل الاختصاصي الاجتماعي للجماعة: يبين الاختصاصي فيه التقدم الذي حققته الجماعة عبر جلساتها، والأهداف التي تم إنجازها، ومدى الترابط الذي حققته الجماعة بين الأعضاء، ومدى مشاركة الأعضاء في أنشطة الجماعة، ومدى التقدم

في مشاركة الأعضاء، ومنهم الأعضاء غير المشاركين، ومدى استفادة كل عضو من الأعضاء من أنشطة الجماعة، وملاحظات الاختصاصي عن الأعضاء، وانطباعات الاختصاصي عن مشاعر الأعضاء حول الجماعة، وانطباعات الاختصاصي عن الضيوف المشاركين في أنشطة الجماعة وإسهاماتهم.

المتابعة: يشير الاختصاصي إلى الأعمال المتعلقة التي لم يتم إنجازها للأعضاء لمتابعتها، مثال متابعة طلب أحد الأعضاء مساعدة اجتماعية من إحدى الجمعيات الخيرية، أو إرسال بعض المعلومات الإضافية التي لم يتمكن من توفيرها أثناء اجتماعات الجماعة. كذلك الإشارة إلى بعض حاجات الأعضاء، مثل التوصية بانضمام أحد الأعضاء لجماعة مماثلة لعدم استفادته من الجماعة نتيجة لغيابه المتكرر. وكذلك التوصية بحاجة أحد الأعضاء إلى مساعدة أكثر عن طريق استخدام طريقة خدمة الفرد.

تقويم الاختصاصي الاجتماعي ومقترحاته للجماعة: يسجل الاختصاصي الجوانب الإيجابية في الجماعة، ومناطق القوة التي يمكن تعميمها والاستفادة منها في الجماعات المشابهة، وكذلك الجوانب السلبية ومناطق الضعف والقصور في الجماعة حتى يمكن تفاديها في أي جماعة مستقبلية.

وفيما يتعلق بعملية التقويم فإن الاختصاصي الاجتماعي يجب أن يكون لديه القدرة على تقويم نفسه من خلال مدى تحقيق الجماعة لأهداف الخطة العلاجية. ولا بد أن يكون الاختصاصي الاجتماعي صادقاً مع نفسه سواء أكانت نتائج تدخله إيجابية أم سلبية، فالإخفاق في تحقيق الأهداف العلاجية للجماعة لا يعني إخفاق الاختصاصي الاجتماعي، فهناك أمور كثيرة خارجة عن قدرة الاختصاصي الاجتماعي قد تتداخل مع عمله في الجماعة وتؤثر في النتائج سلباً، ولكن الأهم أن يُحدد الاختصاصي الاجتماعي مصادر الإخفاق وأسبابه حتى يمكن تفاديها مع الجماعات العلاجية المستقبلية.

٥ – دور مشرف الجماعة (الاختصاصي الاجتماعي)

إن واجبات مشرف الجماعة مع هذه الجماعة تبدأ منذ التخطيط لها وتكوينها وإعداد البرنامج وتنفيذه، وقد رغب الباحث في التركيز على هذا الموضوع في هذا الجزء من الدراسة للتوضيح والتأكيد على أهمية دور مشرف الجماعة.

تتحدد واجبات مشرف الجماعة (الاختصاصي الاجتماعي) على أساس الدور

المتوقع أداؤه مع هذه الجماعة والتي يعاني أعضاؤها من مرض السرطان، ويمكن للباحث أن يُحدد لمشرف الجماعة دورين أساسيين يضطلع بهما، وهما: دور مساعد، ودور رئيس.

أ – دور مساعد:

وهو الدور الذي يقوم به مشرف الجماعة لمساعدة الفريق المعالج في خطة العلاج الطبي، فهو يعمل من خلال الجلسات الجماعية بوصفه عضواً في الفريق المعالج ويشترك في تنفيذ خطة العلاج، حيث يؤدي دور المساعد للطبيب والفريق المعالج ويضطلع لتحقيق ذلك ببعض المسئوليات:

1 – إعداد الجماعة العلاجية على أساس من التجانس النسبي وبخاصة في المرحلة العمرية، ونوع المرض والحالة الاجتماعية، وغير ذلك من المتغيرات التي يمكن أن تُحقق هذا التجانس وتزيد من فاعلية الجماعة، مما يقود إلى تحقيق أهداف العملية العلاجية.

2 – نقل المعلومات والإرشادات التي يرى الأطباء أهميتها لأعضاء الجماعة، مثل أهمية اتباع التعليمات الطبية المعطاة للمرضى.

3 – دعم علاقة الأعضاء وبناء الثقة مع أعضاء الفريق المعالج.

4 – مساعدة أعضاء الجماعة على فهم دور الفريق المعالج وتقبله.

5 – نقل اقتراحات المرضى وشكاواهم المتصلة بخدمات المستشفى وأنظمته إلى إدارة المستشفى.

6 – التنسيق مع الفريق المعالج على تنظيم المواعيد المناسبة لجلسات الجماعة.

ب – دور رئيس:

وهو الدور الأساس المتوقع من مشرف الجماعة القيام به، ويتمثل ذلك الدور فيما يلي:

1 – توجيه التفاعل الجماعي والاتصال داخل الجماعة بما يُحقق أهداف الجماعة ككل والأهداف الخاصة بكل عضو.

2 – مساعدة أعضاء الجماعة على تحديد بعض الأهداف التي ترتبط بمصالحهم الذاتية.

3 – ملاحظة تفاعل الأعضاء والعوامل التي تؤثر في هذا التفاعل.

4 – مساعدة أعضاء الجماعة على التكيف مع حالتهم المرضية وعلى أداء أدوارهم في أسرهم ومجتمعهم من خلال تعليمهم اتجاهات وأنماط سلوكية جديدة.

5 – مساعدة أعضاء الجماعة على الإفراغ الوجداني لمشاعرهم من خلال الجماعة، وكذلك على التعامل مع المشاعر السلبية بفاعلية.

6 – مساعدة الجماعة على تبادل الخبرات والمعارف.

7 – تشجيع الأعضاء على المشاركة في الحياة الجماعية ودعم تلك المشاركة، كما يجب على مشرف الجماعة أن يحرص على مشاركة جميع أعضاء الجماعة في المناقشات حتى ولو بتوجيه أسئلة مباشرة للأعضاء المحجمين عن المشاركة، فمثلاً يمكن أن يطلب تعليقهم على ما طرحه أحد الأعضاء أو رأيهم إزاء قضية مطروحة للمناقشة.

وفي الختام كانت هذه الدراسة محاولة لتقديم تصور للممارسة المهنية لخدمة الجماعة مع مرضى السرطان، وقد عملت هذه الدراسة على الاستفادة من الأطر النظرية في بناء هذا التصور وإن لم تتقيد بها في محاولة لأن يكون هذا التصور تصوراً عملياً واقعياً يمكن للاختصاصيين الاجتماعيين العاملين في المستشفيات من تطبيقه في ظل الظروف التي تواجه المستشفيات ومكاتب الخدمة الاجتماعية فيها، كما أن هذا التصور يمكن الاستفادة منه في بناء جماعات أخرى من المرضى المصابين بأمراض مزمنة أخرى مثل مرضى القلب.

المصادر

أحمد طحان (1997). احذروا السرطان فهو معكم. الرياض: دار الاستشارات الطبية والتأهيلية.

السباعي (1987). وبائيات السرطان في العالم. محاضرة أُلقيت في معهد الأورام القومي، القاهرة.

راشد سعد الباز (1419هـ). الخدمة الاجتماعية مع المصابين بأمراض مزمنة خطيرة. **مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**، ع 22، ربيع الآخر: 509–570.

عالم الإعاقة (1419هـ/1998م). **ملف السرطان**، ع 5، رجب/نوفمبر، دار الاستشارات الطبية والتأهيلية.

كمال أغا (1992). الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في الوطن العربي: الواقع والمستقبل. بحث منشور في أعمال المؤتمر العلمي الخامس لكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم 22–24 إبريل: 163–180.

هايدن، وبيتيللو (1986). **السرطان ليس هو النهاية**. ترجمة محمد نوايا. بيروت: دار الحقائق.

Allison, H., Grpton, J., Rodway, M. (1990). *Social work services as a component of palliative care with terminal cancer patients.* In Kay Davidson and S.Clarke (Eds.), *Social work in health care.* New York: The Haworth Press.

Avery, J. (1997). *Post transplant group: Five years on.* In Parry Joan (Ed.) From prevention to wellness through group work, New York: The Haworth Press.

Bailis, S., Lambert, S., Bernstein, S. (1990). *The legacy of the group therapy with a transient membership.* In Kay Davidson and Sylvia Clarke (Eds.), *Social work in health care.* New York: The Haworth Press.

Carosella, J. (1991). Aids anxiety: Technique and skills with a worried-well group. In Well *et al.,* (Eds.), *Theory and practice in social group work.* New York: The Haworth Press.

Cella, D.F., & Yellen, S. (1993). Cancer support group: The state of the art. *Cancer Practice,* May/June: 56-61.

Drews, J., & Bradley, T. (1991). Group treatment for adults molested as childern: An educational and therapeutic approach. In Well et al., (Eds.), *Theory and practice in social group work.* New York: The Haworth Press.

Ferrell, et al. (1992). The meaning of quality of life for bone marrow transplant survivors. *Cancer Nursing,* 15 (4): 247-253.

Freeman, H. (1989). Cancer in the socioeconomically disadvataged. *Ca-A cancer Journal for Clinicians,* Sept./Oct. 39(5): 266-288.

Freeman, H.P., & Wasfie, T.J. (1989). Cancer of the breast in poor black women. *Cancer,* 63: 2562-2569.

Getzel, G.S. (1994). No one is alone: Groups during the AIDS pandemic. In A. Gitterman and L. Shulmane (Eds.). *Mutual aid groups, vulnerable population, and the life cycle,* New York: Columbia, pp. 185-197.

Getzel, G. (1997). *Refiguring group-work services with people with Aids.* In Parry Joan (Eds.) *From prevention to wellness through group work.* New York: The Haworth Press.

Gitterman, A. (1991). *Creative connection between practice and theory.* In Well et al., (Eds.), *Theory and practice in social group work.* New York: The Haworth Press.

Kerson, T., & Kerson, L. (1985). *Understanding chronic illness.* New York: Free Press.

McBroom, E. (1976). Socialization through small groups. In R. Robert and N. Helen (Eds.), *Theories of social work with groups.* New York: Columbia University Press.

Mechanic, D, (1986). *From advocacy to allocation.* New York: The Free Press.

Northen, H. (1990). Social work groups in health settings: Promises and problems. In K. Davidson and S. Clarke (Eds.), *Social work in health care.* New York: The Haworth Press.

Roberts *et al.*, (1997). A support group intervention to facilitate young adults' adjustment to cancer. *Health and Social Work Journal,* May, 22 (2): 133-141.

Schwartz, W. (1981). The group work tradition and social work practice. Paper presented at Rutgers University, School of Social Work, New Brunswick, New Jersey. April: 1-33.

Sheldon, H. (1988). *Introduction to the study of disease.* Philadephia: Lea & Febiger.

Strauss, A. (1975). *Chronic illness and the quality of life.* Missouri, St. Louis: Mosby.

Toseland, R., & Rivas, R. (1984). *An introduction to group work practice.* New York: Macmillan Publishing Company.

Whittemore, (1984). Early precures of urogenital cancer. *Journal of Urology,* Dec.: 126-128.

Yalom, I. (1975). *The theory and practice of group psychotherapy.* New York: Basic Books.

مقدم في: نوفمبر 1999.

أجيز في: فبراير 2000.



مقابلة

مصطفى سويف*

قطوف من مسيرة عالم نفس

حاوره: عبداللطيف محمد خليفة**

يعد «مصطفى سويف» رائداً من رواد علم النفس في مصر والعالم العربي، لما يتمتع به من فكر رصين مبدع وإنتاج علمي وثقافي متميز في مجالات كثيرة. تخرج في كلية الآداب، جامعة القاهرة (فؤاد الأول) في مايو 1945م، وحصل على الماجستير في فبراير 1949، والدكتوراه في يناير 1954. وعين معيداً في كلية الآداب بجامعة القاهرة في نوفمبر 1950، ثم مدرساً لعلم النفس في أغسطس 1954، وأستاذاً مساعداً في 1962، ثم أستاذ كرسي في عام 1970، ورئيساً لأكاديمية الفنون في 1969، وعُين رئيساً لقسم علم النفس بجامعة القاهرة عام 1974، وشغل عدة مناصب وعضوية كثير من اللجان والهيئات العلمية. أما عن نشاطه العلمي فقد نشر كثيراً من الكتب والبحوث والدراسات باللغتين العربية والإنجليزية، وأشرف على ما يزيد على 70 رسالة ماجستير ودكتوراه. وحصل عام 1990 في مصر على جائزة الدولة التقديرية ووسام العلوم والفنون من الدرجة الأولى.

وفي إطار النشاط العلمي المتميز والمستمر لمجلة العلوم الاجتماعية، وحرصها الدائم على مناقشة كثير من القضايا والمشكلات مع رواد وأساتذة متخصصين في مختلف العلوم الاجتماعية، فقد شرفت بتكليف المجلة بإجراء محاورة مع أستاذي الفاضل. ونعرض فيما يلي لما دار في هذا اللقاء.

■ **هل يمكن أن تحدثنا عن نفسك؛ من هو أ. د. مصطفى سويف، الإنسان، والعالم؟**

مصطفى سويف الإنسان مواطن مصري، شديد الوعي بمصريته دون أن يكون ذلك على حساب عروبته بل إثراء لها، وشديد الوعي بعروبته دون أن يكون ذلك على حساب إنسانيته بل إثراء وتعميق للانتماء الإنساني العام.

* سبق أن أجرى مع أ.د. سويف لقاء على صفحات «المجلة البريطانية للإدمان» British Journal of Addiction، ولقاء آخر في دورية: «علم النفس في العالم» World Psychology.

** أستاذ علم النفس بكلية الآداب – جامعة القاهرة، وقسم علم النفس بكلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت.

وُلدت في السابع عشر من شهر يوليو عام 1924، في مدينة القاهرة، وأقمت فيها معظم سنوات عمري، وقد حصلت فيها قدراً كبيراً من تعليمي؛ وارتبطت بعملي في جامعتها؛ وتزوجت وأنجبت بنتين وولداً، ولا تزال هذه الأسرة المحدودة هي قرة عيني. وفي القاهرة أيضاً تخلقت حولي علاقات صداقة آسرة بما انطوت عليه من قيم وجدانية وعقلانية، ولكنها لم تقتصر على القاهرة، فقد نعمت بمزيد من الصداقات التي امتدت لتشمل كثيراً من مدن العالم الرحب، حيث كنت أتحرك جيئة وذهابا، هذا عن شخصي بوصفي إنساناً.

أما عن ارتباطي بالعلم، فمع أن اسمي يقترن أساساً بالعلوم النفسية، فحقيقة هذا الاقتران أنه مفعم في كل جزئية منه بروح العلم على إطلاقه، فوحدة العلوم عندي هي الحقيقة التي أعيشها من وراء الممارسات الجزئية للتخصص.

■ **كان الاهتمام المبكر لكم بدراسة الفلسفة ثم تغير إلى مجال علم النفس: كيف؟ ولماذا حدث هذا التغير؟**

بزغ اهتمامي المبكر بالفلسفة من خلال اهتمامي العام، منذ صباي، بالقراءة؛ في هذا الإطار وقع في طريقي، مصادفة، كتاب مؤرخ الفلسفة «ويل ديوران» المعنون: «قصة الفلسفة»، تصنيف الأستاذين أحمد أمين، وزكي نجيب محمود، فقرأته كاملاً. وكانت حصيلتي الأولى والكبرى من هذه القراءة أن اكتشفت نفسي في هذا المجال. وكنت حينئذ قد أتممت دراستي الثانوية، فقررت أن تكون دراسة الفلسفة هي مجال تخصصي في الدراسة الجامعية. وأمكن لي فعلا أن أنفذ عزمي هذا، وسعدت بهذا التنفيذ أيما سعادة طوال السنوات الأربع من دراستي الجامعية حتى حصلت على درجة الليسانس.

هكذا كانت بدايتي مع الفلسفة، وكان ما يأسرني داخل الفكر الفلسفي عنصران (أو عمليتان عقليتان)، هما: إقامة بناء نظري، وإقامة البرهان على صحته.

وعندما شارفتُ على التخرج كنت قد عقدت العزم على أن يكون تخصصي الدقيق في فلسفة الجمال، وكنت في قراري هذا متأثراً بعشقي للفنون، وللشعر والموسيقا بوجه خاص. وكانت فلسفة «هيجل» مسئولة عن ذلك إلى حد كبير، وفي هذا التوقيت بالذات أتيح لي أن اقرأ فصلا عن «الجماليات التجريبية» أورده عالم النفس الشهير «روبرت وودورث» في كتابه عن «علم النفس التجريبي». وعندما انتهيت من قراءته كنت قد عقدتُ النية على أن تكون دراستي للجماليات بالأسلوب

العلمي الذي تقدمه مناهج البحث في علم النفس. فكانت هذه هي خطوتي الأولى داخل ساحة هذا العلم.

وعندما أسترجع هذا الماضي الآن لأخرج بتلخيص موجز لما حدث أجد أن عنصر البرهان على صحة التفكير كان هو العامل الحاسم في انجذابي إلى الفلسفة أولا. ومنها إلى علم النفس أخيراً؛ الإحكام المنطقي للبرهان الفلسفي أولاً، لكن ثقل البرهان العلمي عندما انكشف لي كانت له الغلبة في النهاية.

- **كتبت في البداية الشعر والقصة القصيرة وكان لك اهتمام أيضاً بالموسيقا الكلاسيكية، ثم توقفت فجاة واتجهت إلى البحث العلمي. لماذا؟ هل يمكن أن تحدثنا عن العوامل التي وقفت وراء هذا التغير؟ وهل هناك تناقض بينهما؟**

عندما قررت أن أستثمر حياتي في معايشة البحث العلمي وممارسته وجدتني أتجه مباشرة إلى التفكير في الكيفية التي أضمن بها أن يتم هذا الاستثمار بأفضل قدر ممكن، وتمثلت الحل عندئذ على أن يكون بتوجيه كل طاقاتي الإنتاجية وجهة واحدة. وهي خدمة الفكر العلمي تلقياً وإنتاجاً، وكان معنى ذلك مباشرة أن أتوقف عن محاولات الإنتاج الأدبي، على أساس الحكمة القائلة: «ما جعل الله لامرىء من قلبين في جوف واحد».

ومع ذلك يجب أن أعترف هنا بأن حنين العودة إلى النشاط الأدبي ظل يراودني بعد ذلك فترة طويلة امتدت سنوات. وربما كانت عنايتي باللغة كما تبدو من خلال كتاباتي العلمية حتى وقتنا الحاضر شاهداً على بقايا هذا الحنين. وجدير بالذكر هنا أن توقفي عن إنتاج الأدب لم يمتد قط إلى مجال التلقي. فأنا ما زلت أستمتع من حين إلى آخر بتلقي الشعر، قديمه وحديثه، العمودي منه والمرسل، وأتلقاه بالعربية والإنجليزية، بل بالفرنسية أحياناً، وإن كانت هذه الأحيان قليلة. وما زلت أقرأ القصة القصيرة من حين إلى آخر، وأقرأ الرواية الطويلة كذلك ولكن في اقتصاد ملحوظ، ومن أحدث قراءاتي في هذا الصدد: «الحب في المنفى» لبهاء طاهر، ومجموعة قصصه القصيرة: «بالأمس حلمت بك».

أما عن الموسيقا الكلاسيكية فأنا لم أتوقف قط عن تلقيها، وما زلت أستمع وبكثرة إلى متتابعات باخ، وسوناتات بيتهوفن، وما زلت أعاود الاستماع إلى الميتسو سوبر انو كاثلين فيرييه، وإلى السوبرانو العظيمة كيرى تيكاناوا. كما أنعم بالاستماع إلى عزف ياشاها فيتس.

النقطة الجديرة بالوقوف عندها في هذا الشأن أن هذه الرابطة القوية والمتصلة التي لا تزال تدفعني إلى الاستزادة من تلقّي هذه الفنون تنفذ إلى مستويات بالغة العمق في نفسي، حيث تلتقي مع الخبرة العلمية كما أعايشها، ولا شك عندي في أنها تضيف إلى إنضاج هذه الخبرة بصورة ما، والوصول بهذا الإنتاج إلى مستويات ما كانت لتتيسَّر لي لولا هذا الالتقاء وما يتولد في كنفه من تفاعلات.

- **لكم اهتمامات متنوعة، منها: الإبداع، وعلم النفس الإكلينيكي، وتعاطي المخدرات، والشخصية... إلخ. ما العوامل التي وقفت وراء اختياركم لهذه المجالات؟**

أولاً هذه المجالات ليست مستقلة تماماً أحدها عن الآخر، ولكي نتمثل هذا الاتصال على حقيقته يكفي أن نتذكر دائماً أن الذي يبدع هو الشخص متكاملاً، والذي يمرض هو الشخص متكاملاً، وأن الصلة بين المخدرات والمرض النفسي قائمة، والصلة بين طراز الشخصية والتعاطي قائمة، وبين الإبداع والمرض النفسي قائمة كذلك... إلخ. هذه حقيقة، ومعنى ذلك أنك إذا دخلت عالم البحث في أي مجال من المجالات المذكورة، ثم حاولت بعد بضع خطوات أن تتعمق بعض الشيء فستجد أن أسئلتك تقود خطواتك من المبحث الأصلي إلى مجالات البحث الأخرى.

وهذا بالضبط ما حدث لي بالنسبة لتحركي بين معظم هذه المجالات؛ فقد قادتني دراساتي في الإبداع إلى طرح سؤال بدا لي حينئذ يفرض نفسه تلقائياً وهو: ماذا يحدث لقدرات التفكير الإبداعي حينما نمرض نفسياً؟ وعندما تبلور السؤال على هذا النحو أثار اهتمامي؛ وهذا الاهتمام نفسه جاء مقترنا بتصور معيَّن لم يلبث أن صغته صياغة أقرب إلى الفرض العلمي، فقد تصورت أن قدرات التفكير الإبداعي هي في الغالب أول ما يمرض في الشخص، لأنها أرقى من قدرات التفكير النمطي (حسب التصور التراتبي للوظائف الرئيسة للجهاز العصبي كما صاغه العالم النيورولوجي جون هيلنجز جاكسون). ثم كانت خطوتي التالية أن قررت أن المسألة تستحق أن توضع موضع الدراسة العملية الإكلينيكية لأنها قد تصل بنا إلى تكوين اختبارات نفسية يمكن استخدامها أدوات لقياس درجة الانحراف المرضي لدى المريض النفسي والعقلي.

المشكلة أن بعضنا ينسى أن الواقع النفسي كلٌّ متصل أصلا. وبفعل هذا النسيان يفرض على حركته العقلية والبحثية قيوداً مستوحاة من التقسيمات

المصطنعة، أي التي اصطنعناها نحن الباحثين لنيسّر على أنفسنا المسيرة في عالم البحث. ولو أنك نظرت مدققاً في هذا الموضوع – موضوع يُسر الحركة أو تيسيرها بين المجالات البحثية المحدّدة سلفاً – لوجدت أن هذا التيسير شديد الفائدة لنا ولعلمنا، ويكفي أن تفكر قليلا لتكتشف إحدى الطرق المهمة الموصلة إلى إحداث كيانات علمية جديدة نسميها التخصصات البينية.

- **بدأت العمل في مجال تعاطي المخدرات عام 1957 ولكم إنجاز وإسهام بارز على المستويين المحلي والعالمي:**
  - **فما أهم جوانب الاهتمام بهذا الموضوع؟**
  - **وما العوامل التي ساعدت على مواصلة العمل في هذا المجال على مدى نصف قرن تقريباً؟**
  - **وما العقبات التي وقفت أمامكم في هذا الشأن؟**
  - **ولماذا اتجه اهتمامكم في البداية إلى النشر العلمي باللغة الأجنبية فترة طويلة، ثم بعد ذلك باللغة العربية؟**

نعم بدأت العمل في مجال بحوث تعاطي المخدرات في نوفمبر 1957 بوصفي عضواً في فريق بحثي يرأسه أستاذنا المغفور له الدكتور مصطفى زيور. ونشرت باسم الفريق تقريرين مستفيضين عن مسيرة البحث، ظهر أحدهما سنة 1960، وظهر الثاني سنة 1963. وقد انصب التقريران على المسائل المنهجية، وهما باللغة العربية. بعد ذلك اختلفنا الأستاذ وأنا حول المسار المنهجي الذي ستتبعه فعلا في البحث الرئيس؛ فكان هذا الخلاف نهاية للتعاون بيننا، وكان في الوقت نفسه نهاية لحياة الفريق. وقعت هذه النهاية في أكتوبر سنة 1964. وفي سنة 1966 دعاني المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (بالقاهرة) للعودة إلى البحث ومواصلته من حيث توقف وبالصورة التي أرتضيها، وكان المركز منذ البداية هو الراعي الأدبي والمادي للبحث، وقبلت الدعوة، وكونت فريقاً بحثياً بالصورة التي ارتضيها. وبدأنا العمل مباشرة.

وأنت الآن تسألني عن أهم جوانب الاهتمام بهذا الموضوع. وهو سؤال مشحون بعلامات استفهام كثيرة. وإليك إجاباتي عن هذه العلامات جميعاً. أولا كان واضحاً أن المركز القومي للبحوث مهتم بالبحث لأن مشكلة المخدرات في مصر مشكلة خطرة، ولأنها تقع على الحدود بين الاجتماع والجريمة، وربما لأن المركز كان كذلك حديث النشأة في ذلك الوقت، فكان تجمّع هذه العوامل معاً حافزاً على

إظهار اهتمامه بالصورة المناسبة. وثانياً كان المجال بالنسبة لي مجالا مناسباً إذ رأيته يسمح لي بتقديم نموذج ممتاز لماهية البحث العلمي التطبيقي باسم العلوم النفسية، وهو أمر يدخل في الصميم من اهتمامي بالبحث العلمي عموماً، وفي مجال التخصص على وجه الخصوص. وثالثاً لم تكن هناك بحوث علمية سيكولوجية ذات وزن في عالم تعاطي المخدرات في ذلك الوقت، لا في مصر ولا في العالم. فكان في ذلك ما يغريني باكتشاف المجهول. ورابعاً كنت في ذلك الوقت عائداً من فوري من رحلتين علميتين طويلتين، كانت إحداهما من منتصف سنة 1955 حتى أواخر سنة 1957، وكانت الثانية من منتصف سنة 1963 حتى أواخر سنة 1964. وكان اهتمامي الرئيس في ذلك الوقت متجها إلى تحصيل طرق البحث النفسي رفيعة المستوى وإتقانها (مستوى ما بعد الدكتوراه)، وكان طبيعيا عند العودة أن أرحب بالفرصة التي تتيح لي الاستثمار الاجتماعي للعلم الذي تعلمته. هذه كلها عوامل تجيب عن سؤالك عن أهم جوانب الاهتمام بهذا الموضوع، سواء من جانبي أو من جانب المركز القومي للبحوث.

نأتي بعد ذلك إلى سؤاليك عن العوامل المساعدة والعوامل المعوقة التي صادفتني أثناء مسيرة البحث. بادئ ذي بدء يبدو واضحاً أن الغلبة كانت للعوامل المساعدة، والدليل على ذلك أننا والزملاء استطعنا أن نواصل المسيرة حتى الآن. أما عن طبيعة هذه العوامل فتلك قصة طويلة يمكنني إذا أسهبت في سردها أن أملأ أكثر من مجلد كبير. ولكن في حدود ما يسمح به مقامنا الحالي أستطيع أن أذكر لك بعض العناوين الدالة على هاتين الفئتين من العوامل: فأما عن العوامل المساعدة، فهناك التوفيق في الصيغة التي وضعت لتكوين الفريق، وأنا أقصد هنا الفريق الثاني الذي تكوّن سنة 1966، ثم الصيغة التي اتبعتها لتشغيله، فقد يكون تكوين الفريق سليما ولكن يأتيه الإخفاق من سوء التشغيل. ثم هناك خصال الأعضاء الذين تكون منهم ذلك الفريق وبوجه خاص خصالهم المتعلقة بالعمل الجماعي. ثم هناك نمط العلاقة التي تخلّقت بيننا والمركز القومي للبحوث لأننا كنا وما زلنا نعمل تحت مظلته الأدبية والمادية، ثم هناك أنواع وأقدار متعددة من الاعتراف والتشجيع كنا وما زلنا نتلقاها من مصادر مختلفة في الداخل والخارج،... ثم هناك بطبيعة الحال الإرادة ومستوى الوعي الذي حاولتُ دائما أن أتسلح بهما طوال المسيرة حتى أظل جديراً بقيادة المشروع، وهو أمر أرجو دوام التوفيق فيه. ثم نأتي إلى ذكر العوامل المعوّقة؛ وقد صادفت منها كثيراً في الداخل والخارج، ولكني لا أحب أن أسهب في

تفصيل الحديث عنها؛ ويكفي أن أقرر أنها تتسع لتشمل عوامل مؤسسية وأخرى فردية؛ وتتراوح العوامل المؤسسية بين أشكال فجة من التجاهل وأشكال لا تقل عنها فجاجة من محاولات العدوان على المشروع. ولا تقل العوامل الفردية في قبحها عن العوامل المؤسسية، وهي تتراوح بين أنواع من الغيرة الصبيانية، وأشكال بالغة السوء من محاولات التخريب. ولكن ما يهمني أن أبرزه الآن أن الغلبة كانت في نهاية الأمر للعوامل الداعمة.

أما عن اللغة التي نشرتُ بها سلسلة بحوثنا فواضح أنها كانت العربية في بداية الأمر (حين نشرتُ التقريرين المبكرين)، ثم تحولتُ بها إلى الإنجليزية في معظم التقارير (حتى قرابة سنة 1990)، ثم عدتُ بها إلى العربية بعد ذلك. وكان نوع الطالب والطلب هو العامل الذي أملى عليَّ هذه التحولات. ففي بدء العمل سنة 1957 كان الطلب مصرياً خالصاً، فكان القارىء المتخيَّل عندي وعند الزملاء هو القارئ المصري والعربي. ولكن في سنة 1966 بادرتني هيئة الصحة العالمية (من جنيف) بالاتصال طالبة أن أكتب لها ما ننشره، فكان أن كتبتُ لها بالإنجليزية، وتواصلت طلباتها بعد ذلك، وازدادت العلاقة توثقاً بينها وإياي. فلم يكن هناك بد من الكتابة بالإنجليزية، وكما هو المعتاد فقد تخلق حول هذه الكتابة جمهور من قراء الإنجليزية، وكان بودي دائما طوال تلك الفترة التي امتدت منذ قرابة سنة 1967 حتى سنة 1990 أن أعود فأكتب بالعربية ما كتبته بالإنجليزية، لكن الوقت والطاقة لا يسعفان. وفي سنة 1990 ومع اشتداد اهتمام الرأي العام والحكومة بموضوع تعاطي المخدرات (وذلك على أثر ظهور الهيروين بين مضبوطات الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في مصر منذ منتصف الثمانينيات) كان معنى ذلك اشتداد الطلب على الكتابة بالعربية. وزاد هذه الحقيقة نصوعاً ما جاءني من تكليف من الدولة بتشكيل «لجنة المستشارين العلميين» لتقدم المشورة العلمية اللازمة «للمجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان»، وشكلت اللجنة فعلا وبدأنا العمل منذ منتصف سنة 1990، فكان لزاماً عليَّ عندئذ أن أعود إلى النشر بالعربية.

أعتقد أنني بهذا التوضيح أكون قد وضعت النقاط فوق الحروف فيما يتعلق بالتردد بين الكتابة والنشر بالعربية أحياناً وبالإنجليزية أحياناً أخرى، فالمسألة في نهاية الأمر متعلقة بوجود الطلب والطالب؛ من يطلب عليَّ أن أحاول قدر استطاعتي أن أخاطبه بلسانه.

- **لكم اهتمام بالبحوث الحضارية المقارنة في عدة مجالات؛ منها مجال الشخصية، فلماذا لم يستمر هذا الاهتمام؟**
وما الموضوعات التي ترى أنها في حاجة إلى هذا النوع من الدراسات؟

نعم عندي اهتمام بالبحوث الحضارية المقارنة في عدة مجالات، يأتي في مقدمتها مجال بناء الشخصية، ومجال علم النفس العيادي، وقد نشرت في هذا الصدد أكثر من بحث؛ في سنة 1962، وفي سنة 1985، وفي سنة 1991، ولعل هذه التواريخ الثلاثة توضح لك أن اهتمامي بهذا الصدد مستمر لم يتوقف، غير أنه متقطع وليس متصلاً. والسبب في ذلك هو أنني أرى أن الأمر هنا خاص بزاوية نظر وليس بموضوع بعينه. بمعنى أن جميع الموضوعات في علم النفس قابلة لأن تعالج من زاوية النظر الحضارية المقارنة، ذلك أن الإطار الحضاري يمكن اعتباره واحداً من العوامل البيئية المتعددة المهيئة لصدور أي سلوك عن الفرد، وبما أننا لا نستطيع أن نتخيل وجود إنسان يعيش بغير إطار حضاري فلا بد من أن يكون لهذا العامل إسهامه في تشكيل أي سلوك يصدر عن هذا الإنسان، ومن ثم وجب أن يكون بين أدواتنا البحثية ما يمكننا من أن نحدد حجم هذا الإسهام وشكله كلما احتجنا إلى ذلك.

ولعلك على دراية بأمر التطور الجديد الذي طرأ على الميدان في هذا الصدد أخيراً ومنذ سنة 1995 على وجه التحديد، وهي السنة التي بدأت تنشر فيها دورية جديدة باسم «الحضارة وعلم النفس Culture & Psychology»، مبشرة بأن دور الإطار الحضاري في تشكيل سلوك الفرد يستحق أن يلقى منا اهتماماً منظماً ومتسقاً.

- **كان لكم علاقة وطيدة بالأستاذ الدكتور هانز أيزنك، (أستاذ علم النفس في جامعة لندن). بوصفه أستاذاً وصديقاً، فهل لك أن تحدثنا عن هذه العلاقة؟**

بدأت علاقتي بالمرحوم الأستاذ أيزنك (أستاذ علم النفس) في أواخر سنة 1954، في ذلك الوقت كنت قد حصلت على درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة. وكان قد لفت نظري أثناء العمل في الرسالة وما اقتضته من قراءة في أدبيات التخصص أن معلوماتي في موضوع قياس الاتجاهات النفسية محدودة جدا على الرغم مما لهذا الموضوع من أهمية، فعزمت على تصحيح الوضع بعد الانتهاء من إعداد

الرسالة، وفعلا عندما حان الوقت المناسب كتبت خطابا إلى الأستاذ فيليب فيرنون في لندن (لأن له كتابا في الموضوع مع جوردون أولپورت) أسأله إذا كان من المناسب أن أقصد إلى معهده لدراسة هذا الموضوع، وفوجئت بالرد يأتيني من ڤيرنون بعد أسبوعين ينبئني بأن الأستاذ الحجة في الموضوع هو الأستاذ هانز أيزنك أستاذ علم النفس في معهد الطب النفسي التابع لجامعة لندن، وقال إنه قام فعلا بتحويل خطابي إليه، وبناء على ذلك أعدت الكتابة إلى أيزنك، فلم يلبث أن ردَّ وجاء رده بالإيجاب والترحيب، وقال إنه يلزمني في هذه الحالة أن أبقى معهم في المعهد مدة عام دراسي كامل، وليكن ذلك مع بداية العام الدراسي 1955-1956. كان هذا الرد الإيجابي الذي يتميز بالوضوح والترحيب هو الخطوة الأولى في قيام علاقتنا، علاقة علمية رصينة مفعمة بالتشجيع الهادئ، ثم جاءت الخطوة الثانية؛ فقد استأذنت جامعة القاهرة في السفر لهذه المهمة العلمية، وسافرت فعلا في أوائل أغسطس 1955، وفي لندن اتجهتُ إلى مكتب الأستاذ صباح يوم 15 أغسطس حسب الموعد الذي حدَّده لي في مراسلاتنا، وكان المكتب (والمعهد) قائما ضمن مباني مستشفى المودزلي للأمراض النفسية (في حي كامبرويل جرين). استقبلني الرجل في تمام الساعة الحادية عشرة كما اتفقنا، وأثار هذا التدبير المنضبط مزيداً من الإعجاب في نفسي بالرجل وبالنظام المحيط به. ثم جاءت الخطوة الثالثة؛ فقد امتدت مقابلتنا الأولى هذه مدة ساعة كاملة، بدأها الرجل بترحيب موجز وبسيط، وبدأ مباشرة يسألني عن مسيرتي العلمية حتى وصولي إلى الحصول على الدكتوراه، ثم عن الثغرات التي اكتشفتها في معلوماتي وحاجتي إلى التغلب عليها، وبعد أن انتهيت من إجاباتي كان واضحاً أنه كوَّن لنفسه فكرة تكفيه لبدء العمل في توجيهي، فطمأنني إلى أنني سوف أتعلم ما أريد أن أتعلمه، وسيكون ذلك عن طريق إشراكي في أحد المشروعات البحثية الجارية تحت إشرافه، وأوصاني بضرورة التمكن من دراسة الإحصاء بوجه خاص، وفي الحال واللحظة طلب السكرتيرة، وطلب منها أن تدعو أستاذ الإحصاء بالمعهد ليأتي وينضم إلينا في هذه الجلسة، وحضر أستاذ الإحصاء (ماكسويل A.E. Maxwell) بعد بضع دقائق، وبعد أن قُدِّمت إليه أفهمه أيزنك حدود المعلومات الإحصائية المتوافرة عندي، ثم ماذا يريدني أن أضيف إليها؛ وانتهت الجلسة بالنسبة لماكسويل فقام ليعود إلى مكتبه، ثم قام ليتمشى معي إلى غرفة السكرتيرة، وفي ثنايا هذه الخطوات المحدودة أفهمني أنهم يعُدون لي غرفة مكتب إلى جانب غرفته وغرف سائر الباحثين الموجودين في المعهد، ويتوقع أن يتم

إعداد الغرفة لاستقبالي في آخر أغسطس، وإلى أن يتم هذا الإعداد يمكنني المجيء إلى المعهد لاستخدام المكتبة والمطعم إذا أردت. وكان آخر سؤال وجهتُه إليه يتناول موضوع عطلتهم الصيفية، وقال الرجل ببساطة نحن لا نأخذ عطلة، فإذا أراد أحدنا أن يستريح يوماً أو بضعة أيام فهو يذهب للراحة ثم يعود. واتفقنا على أن آتي إلى مكتبي في أول سبتمبر، وانتهينا عند مكتب السكرتيرة حيث أوصاها أن تصحبني إلى مطعم المعهد لأن وقت الغداء قد حان. هكذا كانت وقائع المقابلة الأولى، وقد تعمدتُ أن أرويها بقدر من التفصيل، لأنها تسهم في إلقاء الضوء على منشأ صداقتنا، ذلك أن اللبنة الأولى في قيام صداقتنا كانت إعجابي الشديد بأداء الرجل في هذه المقابلة، وما يكشف عن هذا الأداء من تنظيم واضح المعالم في الفكر وانضباط لا يختل في التدبير، أضف إلى ذلك ما لاحظته من خصال في شخصيته بدت واضحة كذلك منذ هذا اللقاء؛ فقد كان الرجل بادي الدماثة منذ اللحظة الأولى، على درجة لا بأس بها من التحفظ فيما أبداه من ترحيب وفي الروح الودية التي أحاط بها اللقاء، مما أشعرني منذ ذلك الوقت المبكر بأنني صادفت الأستاذ الذي يناسبني.

وحلَّ بنا سبتمبر 1955، واستقر بي الحال في غرفة مكتبي، وعكفت على تعلم الإحصاء واكتساب مهارات استخدامه، وجرى ذلك تحت إشراف ماكسويل. وفي الوقت نفسه كان أيزنك قد عيَّن لي سيريل فرانكس ليتولى قيادة خطواتي في تعلُّم القياس النفسي.

وبين ماكسويل وفرانكس تقدمتُ في تحصيل ما يلزمني تحصيله بخطى تتوالى في سلامة واطمئنان. وكنتُ ألقى الأستاذ كلما طلبت لقاءه. وحرصت على أن ألقاه بعد أن أقطع شوطاً معقولاً في تعلم الإحصاء. كان ذلك بعد شهرين، في أول نوفمبر، وأخبرته حينئذ بأنني انتهيت إلى تعلم مُعامِل الارتباط الجزئي والارتباط المتعدد، وأبدى الرجل سروره بهذه الأنباء، وأشعرني بأن ما أنجزته يعد تقدماً ممتازاً.

واستمر عملي بخطى حثيثة؛ كنت أذهب يومياً إلى مكتبي في التاسعة صباحاً شأني شأن سائر الباحثين في المعهد، وكنت لا أبرحه عائداً إلى بيتي قبل الخامسة مساء، وكثيرا ما بقيت في المكتب إلى السابعة أو الثامنة، وكثيراً ما كنت أذهب إلى هناك أيام السبت، وربما الآحاد كذلك. وكنت سعيداً كل السعادة بهذا الجهد المتصل.

وتوالت لقاءات ولقاءات بين الأستاذ وإياي على امتداد الأسابيع والأشهر. كان بعضها عفويا وبعضها الآخر مخططاً، وكنت أخرج من هذه اللقاءات دائماً بمزيد من الاطمئنان على معدَّل تقدمي، ومزيد من المشاعر الجميلة نحو الأستاذ ونحو المناخ العام الذي أرساه الرجل من حوله.

وكانت مشاعر أخرى ممتعة تنمو كذلك بيني وفرانكس، وكنت أستشف منها مزيداً من رضا الأستاذ أيزنك عن تحصيلي.

وذات صباح استأذنت في لقاء، وأذن الرجل مباشرة، وأفهمته أني أريد المشورة في أمر بحث كنت مشغولا به في مصر ولم أنته منه قبل السفر إلى لندن، وأنني كنت قد توقفت في حيرة أمام بعض النتائج لا أعرف ما أفعل بها، وأن أفكاراً جديدة وردت إلى ذهني أثناء إقامتي في لندن، فهل يسمح لي بعرضها عليه؟. وقال الرجل ببساطة: اكتب إلى مصر ليرسلوا إليك أوراق البحث، واسألني فيما تريد. وجاءتني الأوراق كما طلبت. كانت أوراقي الخاصة في موضوع الاستجابات المتطرفة؛ وأعددت ملخصاً للفكرة الأصلية ولعدد من النتائج الأولية، وعرضتها على الأستاذ. ونظر الأستاذ ملياً فيما قدمته إليه، وأظهر على الفور إعجابه بالفكرة، وبالنتائج الأولية، وشجعني على أن أعدَّ الموضوع للنشر، وبدأت خطواتي في هذا السبيل، وقادها الأستاذ برفق وحسم معاً، إلى أن انتهيت إلى كتابة النص الذي أرتضيه، وعندئذ حثني على إرساله إلى النشر، وأرسلته فعلاً إلى «الدورية البريطانية لعلم النفس»، ولم ألبث أن تلقيت من جيمس دريفر (وكان رئيس التحرير) خطاباً جميلاً بالقبول والتهنئة على أصالة الفكرة، وتم النشر فعلا في سنة 1958. وازددت إعجابا بأيزنك واحتراماً لأستاذيته التي ترعى طالب العلم حتى ولو كان مشغولاً بمشكلة بحثية خارج نطاق المسائل التي تشغل الأستاذ.

وتوالت أحداث كثيرة تحمل تلك الدلالة نفسها، وأحداث أخرى تحمل دلالات أكرم من سابقتها. فقد علمت ذات يوم بوجود برنامج مستقل عن البحوث، يؤهل من يتقدمون إليه للحصول على دبلوم في علم النفس الإكلينيكي. ولم يكن هذا في حسباني عندما جئت إلى أيزنك. وعندما استفسرت منه عن كنه الدراسة في هذا الدبلوم علمت أنها تقوم على المحاضرات والتدريب العملي الإكلينيكي، وأن توجهها الأساسي توجّه علمي لا يقل في موضوعيته وصرامته عن التوجه الأساسي للبرنامج البحثي. وراق لي أن أفكر في البقاء في المكان سنة إضافية أحصل فيها

على هذا الدبلوم، وفاتحت أيزنك في هذا التصور فشجعني على تنفيذه، وزاد على ذلك أن قال: سوف نحتفظ لك بغرفة مكتبك معنا هنا في قسم البحوث، ولك أن تستمر في المشاركة معنا إذا استطعت أن تجمع بين البحوث والدراسة للدبلوم. وازددت تقديراً ومحبة للأستاذ. وأرسلت إلى جامعة القاهرة أطلب الإذن بمد مهمتي العلمية سنة أخرى؛ وتصادف في هذا الوقت أن تكدّر الجو السياسي بين مصر وبريطانيا، ثم إذا بالعدوان الثلاثي على مصر. وفي هذا الجو لقيت من أيزنك ومن الأساتذة العاملين معه كل رعاية بشكل غاية في الرقي، على أساس أننا نحن العلماء لا يجوز أن نتأثر سلباً بأحداث السياسة وتقلبات الساسة، وكانوا جميعاً يعتذرون لي صراحة وبشجاعة عن أفعال حكومتهم (المحافظة عندئذ) مؤكدين لي أنهم جميعاً أعطوا أصواتهم للعمال أو للأحرار. وفي هذا الوقت ورد إليَّ رد جامعة القاهرة برفض طلبي مدَّ المهمة العلمية، فلما علم أيزنك أملى على سكرتيرته خطاباً موجهاً إلى عميد كلية الآداب بجامعة القاهرة. ما زلت أحتفظ بنسخة منه عندي، فقد كان خطابا آية فيما يمكن أن يصدر عن عالم يرعى عالماً أصغر، وينصح جامعة القاهرة بلغة غاية في الوقار والموضوعية بأن رجوعي إلى مصر دون أن أنجز ما سافرت لإنجازه سيكون خسارة بالغة لجميع الأطراف. وبعد أسبوعين أبلغتني الجامعة بالموافقة. فبقيت وأكملت ما سعيت إلى إكماله. ولا أظنني في حاجة طبعاً لأن أصف الفيض الغامر من المشاعر والأفكار التي انتابتني مع هذه الأحداث.

وفي سبتمبر سنة 1957 كنت في طريقي إلى مصر حاملا من العلم ما استطعت، لأؤدي الأمانة نحو تلاميذي بمثل ما أداها الأستاذ نحوي. واتصلت المكاتبات بيننا، مكاتبات علمية لكنها غنية بمشاعر صداقة آية في الرقي. وعقدتُ النية على أن أعود إلى المعهد نفسه وإلى الأستاذ نفسه بعد ست سنوات لأجدد الاتصال بالمنبع. وفي أغسطس سنة 1963 نفذت ما عزمت عليه، ولقيت هناك ترحيبا يشف عن أن الأستاذ وزملاءه أصبحوا يعدونني واحداً من أسرة العلماء المنتمين إلى المكان وما يعنيه. ومكثت معهم سنة كاملة نعمتُ فيها بالمشاركة البحثية المفعمة بالمحبة والتقدير والدفء الناتج عن المؤانسة بين العلماء. وكانت النتيجة خمس ورقات علمية نشرت على أنها خمسة فصول في كتاب يحمل عنوان: «الشخصية: البناء والقياس». وفي سبتمبر سنة 1964 عدت إلى مصر وإلى واجباتي نحو جامعتي وتلامذتي.

وتواصلت المكاتبات بيننا، واعتدتُ بعد ذلك أن أزور الأستاذ زيارات قصيرة لكنها كانت بليغة فيما تحمل من رسائل ومعان. وفي أواخر سنة 1996 كتب إليَّ رئيس تحرير الدورية المعروفة باسم «علم النفس في العالم» يرجوني أن أدير حواراً مع أيزنك لحساب الدورية، ورحَّبتُ بالدعوة، وكتبتُ إلى الأستاذ أستأذنه، وردَّ الأستاذ مرحباً وقتما أشاء؛ وقبل أن أقوم بالمهمة مرض الرجل واشتد عليه المرض، إلى أن توفي في سبتمبر سنة 1997.

هذه هي قصة علاقتي بأيزنك، وهي علاقة تخلَّقت في ثناياها صداقة رفيعة بمعانيها وقيمها، وعلى الرغم من كل ما بدا عليها من غنى في وجداناتها فقد ظلت منتظمة داخل إطارها الأصلي، صداقة المريد بالأستاذ.

■ **لكم معايير معينة في اختيار تلاميذك للدراسات العليا، ما هذه المعايير؟**

مسألة اختيار طالب الدراسات العليا مسألة بالغة الأهمية، أو هكذا كانت في نظري، وما زالت، لأنها غالباً ما تؤدي بهذا الطالب إلى الانتظام في سلك هيئة التدريس بالجامعة. لذلك أرى أنها جديرة بأقدار من الاهتمام أكثر مما تحظى به عادة.

وقد حرصت في مباشرتي هذه المهمة أن أكون على وعي بالأساس الذي يلزمني أن أقيمها عليه. ورأيت في هذا الصدد أن الأساس ماثل فيما ينطوي عليه العمل الجامعي بحكم القانون واللوائح والأعراف. وهذه المصادر الثلاثة مجمعة على أن العمل الجامعي ينحصر في التدريس والبحث العلمي. وعلى ضوء هذا التصور كنت أضع محكاتي التي أشترط توافرها، بل كنت أعيد النظر في هذه المحكات من حين إلى آخر.

وقد درجتُ في اختياراتي على أن أقيم وزنا للأخلاق واتزان الشخصية أكثر من اهتمامي بمستوى الذكاء. فإذا اجتمع المستوى الرفيع من الذكاء مع الالتزام الخلقي فبها ونعمت، وإلا فالالتزام الخلقي يأتي في الحسبان أولا. وعندما أتكلم عن الخصال التي تكشف عن الالتزام أقصد خصالا من قبيل الأمانة، ودماثة الخلق، والحياء الاجتماعي (أي أن يكون على استعداد لأن يعرف قدر الغير وقدر نفسه)، والطموح المنضبط. وأنا أدخل في اعتباري كذلك صفات مثل: الرغبة الحقيقية في التعلم، والربط الوثيق بين صورة الذات والمهنة الأكاديمية، والاحترام الصادق للعلم والعلماء، والاستعداد لمقاومة المغريات المشتتة.

- **توجد صورة سلبية راسخة في أذهان كثيرين عن علم النفس وما يمكن أن يقدمه بوصفه علماً؛ في رأيكم ما العوامل التي أسهمت في تشكيل هذه الصورة؟**

دعني أولاً أحدد بعض عناصر الصورة السلبية التي تشير إليها في سؤالك. فمن عناصر هذه الصورة أن عالم النفس قادر على فهم من يواجهه فهما تاماً في الحال واللحظة، وكأن لديه قدرة حدسية أقرب إلى الحدس الصوفي والعلم اللّدنيّ. ومن عناصرها أيضاً أنه قادر على تفسير كل ما يصدر عن البشر من سلوكيات، وما يدور في نفوسهم من أسرار ومشاعر بل ما يخفي على شعورهم وإدراكهم. ومن عناصرها كذلك أنه قادر على التأثير في الآخرين كيفما أراد وفي أي اتجاه يشاء. وأكتفي هنا بهذه العناصر الثلاثة لأنها تكون معاً حزمة واحدة. وهي في مجموعها أقرب إلى ما يقدم في الإعلام التلفازي بوجه خاص. ومع الأسف يبدو أن بعض الزملاء مسؤولون عنها، كما يبدو أن الجهاز الإعلامي سعيد بها. ومع مزيد من الأسف فإن ضحايا هذه الصورة يغلب عليهم أنهم المواطنون العاديون الذين يعتمدون في جزء من ثقافتهم على ما يشبه مرحلة الجمع والالتقاط في تاريخ الإنسانية. فهم يجمعون من هنا ويلتقطون عبارة من هناك، وتختلط في عقولهم المعاني والصور دون أن تستثير لديهم أي بادرة من الحس النقدي.

وهناك عناصر أخرى غير الثالوث الذي ذكرته، ولكن هذه العناصر تتشكل منها صورة أخرى لا تقل سلبية عن الصورة السابقة، ولكنها تختلف فيما يتعلق بنوع الجمهور الذي يحملها، فهو جمهور يضم بداخله أعداداً كبيرة من المتعلمين تعليما جامعيا، وهم غالبا ممن تلقوا تدريبهم في الكليات التي درجنا في مصر على أن نسميها بالكليات العملية، مثل الطب والهندسة والصيدلة والزراعة... إلخ، والعنصر الأساس الذي تتسم به الصورة السلبية لعلم النفس لديهم هي معرفة خفيفة الوزن، بمعنى أنها في مصداقيتها وفي قيمتها العملية ليست من الوزن الثقيل الذي تمتاز به المعرفة العلمية كما تلقوها في كلياتهم.

ومن ثم فعلم النفس في نظرهم إنما يُسمَّى علماً على سبيل المجاز أو بالأحرى هو يشبه «العلم» إن لم يكن مجرد لغو في الحديث.

ومما يؤسف له كل الأسف أن هذه العناصر، وغيرها على شاكلتها كثير، تنتهي بأصحابها (من خلال سلسلة طويلة من التفاعلات في الحياة الاجتماعية) إلى أشكال وأقدار مختلفة من عرقلة الازدهار المرجو للعلوم النفسية في بلادنا، وإلى التعطيل شبه التام للإفادة من تطبيقاتها في جميع مناحي الحياة لدينا.

- **كيف تنظر إلى وضع الخدمة النفسية ومكانتها - حالياً - في مصر والعالم العربي؟ وما رأيك في مستقبل هذه الخدمة؟**

لا تزال الخدمة النفسية متعثرة جدا في العالم العربي كله، مع فروق بين دوله المختلفة في هذا الصدد، وأنا أعني هنا التعثر كمّاً وكيفاً. فحيث تتوافر نجدها محدودة جداً، وحتى المتوافر منها يتم غالباً على مستوى متواضع.

وأنا أفضل هنا أن استخدم عبارة «تطبيقات العلوم النفسية» بدلا من عبارة «الخدمة النفسية» لا لشيء إلا لأن عبارة تطبيقات العلوم النفسية تضع الجميع أمام مسئولياتهم وجها لوجه، أما عبارة الخدمة النفسية فتسمح بقدر كبير من الهروب من هذه المواجهة.

وانطلاقاً من هذا التعديل أرجو أن ينظر بأمانة إلى تصريحات معظم المسئولين في بلادنا العربية؛ كل مسئول لا يتوقف عن القول بأنه وأننا جميعاً نتبع الأسلوب العلمي في تفكيرنا وفي أعمالنا الإصلاحية والإنشائية، ومع ذلك فما أبعد المسافة بين القول والفعل، وخصوصاً عندما ننظر إلى أحوال الاستعانة بتطبيقات العلوم الاجتماعية بوجه عام والعلوم النفسية بوجه خاص.

خذ مثلا تطبيقات العلوم النفسية في ميدان الخدمة الطبية النفسية، ولننظر في الأحوال كما جرت وتجري عندنا في مصر. وأنا أضرب المثل بالوضع في مصر لكوني مصريا، فأتحاشى بذلك بعض مزالق الحساسية. فقد نجحنا في مصر منذ منتصف سنة 1967 في إقناع المسئولين بأهمية تطبيقات العلوم النفسية في مجالات الخدمة الطبية النفسية، وبدأت الدولة في تعيين الاختصاصيين النفسيين أعضاء في فريق العلاج الطبي النفسي في مستشفيات الطب النفسي وعياداته التي تديرها الدولة. ومعنى ذلك أنه مضى الآن على اتخاذ هذه الخطوة أكثر من ثلاثين سنة؛ ومع ذلك فلا يزال الاختصاصيون النفسيون يلقون في مواقعهم كثيراً من العنف من معظم المسئولين، مما يشتت جهودهم، فيتجهون بمعظم هذه الجهود إلى الدفاع المتصل عن كيانهم المهني، بدلا من أن يتجهوا إلى التحسين والتجويد في الخدمات التي يطبقونها. والنتيجة النهائية عزوف من الشباب المؤهلين عن التعيين في تلك المواقع، وانخفاض مستوى الأداء كما يقدمه شاغلو تلك المواقع، هذا مثال عن مجال واحد من مجالات تطبيق العلوم النفسية. وهو مثال حدث فيه بعض التقدم. وهناك مجالات أخرى (في مصر أيضاً) بدأ فيها التطبيق منذ بضع عشرات من السنين ولكنه يكاد يكون متوقفاً من حيث بدأ، مثال ذلك التطبيق في بعض

مجالات العمل في وزارة الشئون الاجتماعية؛ ومجالات ثالثة بدأ فيها التطبيق منذ عشرات من السنين كذلك ولكنه تراجع عما كان عليه عند البدء. ثم هناك مجالات رابعة لم يبدأ فيها التطبيق أصلا مع أنها حريَّة بأن تسعى إلى طلب مجموع الخدمات التي يمكن لهذا التطبيق أن يقدمها، مثال ذلك كثير من أقسام الطب البشري، ومثال ذلك عيادات أمراض القلب، والأمراض الصدرية (كالدرن الرئوي)، والأمراض السرطانية... إلخ. ثم هناك مجالات خامسة لم يخطر على أذهان المسئولين فيها أن يفكروا أو يتساءلوا حول إمكانية الاستعانة بتطبيقات العلوم النفسية فيها سعياً نحو تحسين ملحوظ في مستوى الأداء لديهم، مثال ذلك إدارات المرور سعياً نحو ترشيد عمليات الترخيص بقيادة السيارات أو المركبات عموما، وسعيا نحو التحليل السليم للكيفية التي يقع بها كثير من حوادث المرور، ومثال ذلك أيضاً إدارات السجون... إلخ، وأستطيع أن أحصي لك أمثلة أخرى كثيرة. وما زلت إلى هنا أتكلم عن الأحوال عندنا في مصر. فإذا انتقلت إلى الحديث عن نظير هذه الأحوال في سائر الدول العربية فالمعلومات المتوافرة لديَّ تشير إلى أن الأمر فيها لا يختلف عن ذلك كثيراً.

ماذا وراء هذه الأوضاع؟ وراءها عوامل بالغة التعدد والتعقد ولكن المقام لا يسمح بالدخول في حصرها وتشريح السياق الذي يحتوي عليها ويزكيها. والمهم هنا أن نكتفي بالحد الأدنى من فهم ما يحدث حولنا، فالمسئولون قد يكونون أبرياء أحياناً، ومن ثم تقع مسئولية هذا التعطيل على عاتق الزملاء المتخصصين، وتتلخص عندئذ في الدعوة ورفع الوعي بأهمية التطبيقات النفسية المطلوبة، والمسئولون قد يكونون على علم ولكن لا تتوافر لديهم إرادة التغيير، وهنا يكون من مسئوليات زملاء التخصص المثابرة على تكرار الدعوة وتكرار الشرح. المهم في هذا المقام هو الدعوة التي يجب أن يتولاها كل من يعنيهم الأمر سواء أكانوا ذوي علم أم كانوا ذوي سلطة. والمهم في هذا المقام أن نعي أن القدر المحدود من التقدم الذي حققته العلوم النفسية في أوطاننا على المستوى الأكاديمي لا يجوز أن يبقى مبتور الصلة بأي منفعة تطبيقية له.

- **حصلت على جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية منذ عشر سنوات؛ فماذا تركت هذه الجائزة لديكم من انطباعات؟**

كان رد الفعل المباشر عندي هو السرور، وهذا أمر طبيعي، ولكن المهم هو ردود الفعل غير المباشرة، أعني ما استثار شعوري باستحقاقي الجائزة من أفكار ووجدانات ظلت تتتالى عليَّ لأيام وأسابيع وأشهر.

كان من أهم الأفكار التي وردت إلى ذهني عندئذ شعوري بأن هذا قرار عادل، فقد اجتهدت فعلا في علمي وفي مهنتي قدر الاستطاعة، واجتهدت بأمانة وصدق لا بمظهرية كاذبة، فلا أنا خدعتُ نفسي ولا خدعت الغير، ومن ثم فالقرار هنا عادل.

وفي خطوة تالية، وكردّ فعل لشعوري بعدالة القرار أحسست بأن الذين أصدروا هذا القرار جديرون بالاحترام والتبجيل بكل ما تحمل هاتان الكلمتان من معانٍ، لأنني حقاً وصدقاً لم أسع إلى الحصول على هذه الجائزة، لم أسع بشكل مباشر ولا بصورة غير مباشرة. وقد رسخ في ذهني نتيجة للتأمل فيما انطوى عليه هذا الموقف من معان أنه عند مستوى معين من الكم والكيف يمكن لعمل الشخص أن يبث أصداءه لتصل إلى آفاق لم تكن في حسبانه. وأنه مهما قيل عن انتشار الفساد في نفوس البشر من حولنا، فلأمر ما تظل معظم النفوس تحمل في طياتها أقداراً من عناصر الخير تنتظر حلول لحظة صدق لتكشف فيها عن نفسها.

وتداعت عندي أفكار ومشاعر من هذا القبيل لا حصر لها، وربما كان من أهم التداعيات التي تمكنت من نفسي وعقلي أنني شعرت بأن هذا الحدث، أعني منحي الجائزة، ضاعف من شعوري بالمسئولية الاجتماعية عن الدور الذي ارتضيت لنفسي أن أؤديه باسم العلم، أو المهنة، أو الالتزام الاجتماعي.

- **ما خططك المستقبلية التي تنوي القيام بها في مجال البحث العلمي؟ وما الموضوعات التي كنت تريد بحثها ولم يتسنَّ لك القيام بها؟**

الأولوية عندي لاستمرار بحوثي في مجال تعاطي المخدرات، لأن هذا المشروع يحمل في ذاته عدداً من القيم، فهو إلى جانب قيمته الأصلية بوصفه مصدراً للمعلومات الموثقة منهجياً، يحمل في ذاته قيمة من حيث هو مدرسة وطنية وقومية في البحث العلمي كبير الحجم، طويل العمر، منضبط الأداء، وقد امتد الاعتراف به والاعتماد عليه إلى دوائر التخصص الدقيق في الخارج. وقد تخرج في هذه المدرسة عدد لا بأس به من الباحثين الوطنيين أو القوميين سعدت بعملهم معي على امتداد ما يقرب من أربعين سنة؛ وسوف تظل سيرة هذه المدرسة ومنشوراتها ذخراً لهؤلاء المريدين الزملاء، ولتلاميذهم من بعدهم. لهذه الأسباب وما تنطوي عليه من معان شديدة الثراء يحتل هذا البرنامج البحثي مركز الصدارة في اهتماماتي، وسيظل كذلك حتى يتم تسليمه إلى من هم أهل لحمل الأمانة.

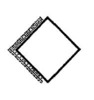
ويحتل المرتبة الثانية في اهتمامات مشروعي لتسجيل خلاصة الخبرة التي

تحققت لي من خلال عملي في العيادة النفسية، وقد امتد بي هذا العمل منذ منتصف سنة 1959، وهو تاريخ الترخيص لي بممارسة المهنة. وقد بدأت العمل فعلا في تنفيذ هذا المشروع، وأرجو أن أنال فيه من التوفيق ما يكافىء وزنه في نفسي.

أما المجال الذي حلمت به ولكن لم يقدر لي الإنجاز فيه فهو مجال تحقيق المخطوطات العربية القديمة التي عالج فيها العلماء العرب القدامى موضوعات ترشحها للتصنيف داخل تاريخ الفكر السيكولوجي. وتحت هذا البند توجد ثروة لا تقدر بثمن، وهي توجد في شكل مخطوطات أو مطبوعات شبه شعبية غير محققة، وهي جديرة بأن يتوفر على تحقيقها عشرات من باحثينا المصريين والعرب جميعاً، على أن يجتمع لهؤلاء العلم السيكولوجي المدقق، والمهارات اللازمة لتحقيق التراث تحقيقاً أمينا. أما لماذا لم يقدّر لي الإنتاج في هذا الحقل؟ فوراء ذلك قصص مثيرة لا قصة واحدة. ولكن المقام لا يسمح بسردها. وقد رأيت في نهاية المطاف أن أضعف الإيمان يقتضيني أن أشد اهتمام الزملاء والمريدين إلى أهمية العمل في هذا الحقل، وخصوصاً أنهم سيكونون من أصحاب الفضل في إكمال كتابة التاريخ الكامل للعلوم النفسية الحديثة. فلا يُعقل أن يظل الغربيون يكتبون هذا التاريخ بادئين بأفلاطون وأرسطو وجالينوس ليقفزوا بعد ذلك إلى فيبر وفخنر وهلمهولتز دون أن يوردوا ذكرا للحلقات الوسطى التي شغلها أمثال ابن سينا وابن الهيثم.

في ختام هذا الحوار أرى واجباً عليَّ أن أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل، القائمين على مجلة العلوم الاجتماعية (في جامعة الكويت)، فهم أصحاب فضل في السعي إلى إجراء هذا الحوار معي.

راجيا التوفيق للجميع،،



نـدوة

الجريمة: اتجاهاتها ومعدلاتها في الكويت

ضمن الاهتمامات العلمية لمجلة العلوم الاجتماعية، وسعياً منها إلى تناول قضايا المجتمع والتفاعل معها، وهو ما يعكس ربط المجتمع الأكاديمي بقضايا المجتمع الأوسع، نظمت المجلة ندوة علمية مغلقة تحت عنوان: «الجريمة: اتجاهاتها ومعدلاتها في الكويت».

واشترك في هذه الندوة كل من العميد د. حامد الرفاعي مدير عام الإدارة العامة للتخطيط والتطوير بوزارة الداخلية في الكويت، ود. جاسم كرم أستاذ الجغرافيا السياسية المساعد بجامعة الكويت، و د. أحمد حبيب السماك أستاذ القانون الجنائي المساعد بكلية الحقوق بجامعة الكويت، و أ. د. رمضان عبدالستار أحمد أستاذ علم النفس بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت، وأدار الندوة أحمد عبدالخالق أستاذ علم النفس ورئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية.

المحور الأول: معدلات الجريمة

* **عبدالخالق:** لا شك في أن الجريمة ظاهرة عامة في كل المجتمعات، وهي قديمة قدم التاريخ، ولها جوانب اجتماعية ونفسية وقانونية وجغرافية واقتصادية وغير ذلك، والتساؤل الذي يطرح نفسه في البداية؛ إن المعدلات تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن بلد إلى آخر، ولعل د. الرفاعي قادر على أن يحدثنا عن معدلات الجريمة في الكويت على ضوء الكتاب السنوي للجريمة الذي تصدره وزارة الداخلية فليتفضل.

* **د. الرفاعي:** بداية أشكر مجلة العلوم الاجتماعية على تنظيمها مثل هذه الندوة، والتي بلا شك تعكس اهتماماً كبيراً بقضايا المجتمع، وحول ما تفضل به د.عبدالخالق فإن الكتاب السنوي لإحصاءات الجريمة في الكويت ضخم، وسأمر باختصار شديد على أبرز معدلات الجريمة، وأبدأ بالقول إن الجريمة قبل العدوان العراقي على الكويت بثلاث سنوات كانت منخفضة في معدلاتها بل حتى في نوعها، وقد اتخذنا من العدوان العراقي فاصلاً لأنه كان ذا تأثير كبير، فعلى سبيل المثال

حددنا الأعوام من 96-1999، وثلاث سنوات أخرى مختلفة، ففي عام 1996 كان معدل الجريمة منخفضاً، ثم ارتفع قليلاً في عام 1997، وكذلك في عام 1998 أيضاً، والأمر نفسه في العام 1999. ولكن يجب علينا ألا ننسى أن هذه الزيادة في معدلات الجريمة صاحبتها زيادة في معدلات السكان، ففي عام 1996 كان عدد السكان 1894392 نسمة، ووصل في عام 1997 إلى نحو مليون وتسعمائة وتسعة وسبعين ألف نسمة، وفي عام 1998 قفز عدد السكان إلى مليونين ومائة وسبعة آلاف نسمة. وفي المقابل إذا أردنا تحليلا دقيقا فلا أعتقد أن الجريمة قد ازدادت، وذلك لزيادة نسبة السكان، ولو أردنا التفريق بين الجريمة قبل العدوان العراقي وبعده لوجدنا أن هناك فرقاً كبيراً، فقبل العدوان كان معدل الجريمة منخفضاً، أما أنواع الجرائم فقد اختلفت كذلك، حيث ظهرت جرائم جديدة، مثل جرائم المخدرات وحيازة السلاح وإصدار الشيكات من دون رصيد، وكذلك جرائم النفس والسرقات وإطلاق النار.

ولو نظرنا إلى الأسباب المؤدية إلى ذلك لوجدنا أن السبب الرئيس منها هو العدوان، وكذلك انفتاح الكويت على دول العالم، واكتساب الأفراد لعادات جديدة من خلال السفر واختلاطهم بجنسيات شرق آسيوية جلبت كثيراً من العادات الدخيلة على المجتمع، كما كان لضعف الوازع الديني دور مهم في ارتفاع معدلات الجريمة، إضافة إلى التقليد الأعمى، وسيطرة النموذج الاستهلاكي والرغبة في الثراء السريع، هذا فضلاً عن ضعف التوعية الإعلامية، وكذلك الجهل بالقانون كما يحدث بالنسبة لجرائم الشيكات من دون رصيد، ويمكن لنا أن نضيف إلى هذه الأسباب تراجع دور الأسرة وانكماشه، وعوامل الضغط النفسي وغياب القدوة، وأيضاً غياب المشروع الوطني.

* عبدالخالق: أشكر د. الرفاعي على ما تفضل به، والحقيقة أن هناك نقطة في غاية الأهمية وردت في حديث د. الرفاعي، وهي أن معدلات الجريمة تحسب بالنسبة إلى عدد السكان. والآن أدعو د. كرم إلى الحديث فليتفضل.

* د. كرم: أشكر د. الرفاعي على الإحصاءات التي قدمها. وقد كانت لي دراسة عن الجريمة من حيث جغرافيتها وتوزيعها بين المحافظات، وفيما يتعلق بمعدلات الجريمة، فنحن لو فحصنا ترتيب الكويت بين الدول التي تتعامل مع «الإنتربول» في الثمانينيات لوجدنا أن ترتيبها كان الـ «32» من بين الدول الـ «59» وقتها، والتي تزود «الإنتربول» بالإحصاءات، وكان المعدل وقتها معقولاً، وكانت نسبة الجرائم في

الكويت (978) جريمة لكل مائة ألف، في حين نجد أن «غويانا» كان ترتيبها الأول في معدلات الجريمة، وبمعدل (15) مليون جريمة، أي (19) ألف جريمة لكل مائة ألف. وبالنسبة لتوزيع الجريمة في الكويت أو أشكالها، فكما ذكر د. الرفاعي فإنها تغيرت قبل العدوان وبعده، فمعدل الجرائم قبل العدوان العراقي كان معدلاً عالياً؛ فمثلا عام 1982 كان معدل الجريمة (14677) وعام (1992) كان (13645)، أما في عام (1989) قبل العدوان العراقي بسنة فكان (13456)، أي أقل بقليل من مجموع الجرائم عام (1992)، ولكن نوع الجريمة قد تغير، فقبل العدوان العراقي كانت الجنح كثيرة، وهي التي رفعت نسبة الجريمة، وكان كثير منها عبارة عن جنح لمخالفات قانون الإقامة وغيره. إن نوع الجريمة لم يكن عنيفا، ويمكن قياس ذلك أيضا باعتبار أن نسبة منها كانت من نصيب الكويتيين الذين يتهربون من الخدمة الإلزامية في الجيش، حيث إن هذا الأمر يعد جنحة، وهذا ما رفع من معدل الجنح، وبخاصة إذا عرفنا أنه في فترة الثمانينيات كان هناك تشديد على قوانين الإقامة، ولكن لم يكن هناك عنف ولا سرقات باستخدام السلاح، فالجرائم التي كانت مرعبة للمجتمع كانت نادرة الحدوث. ولكن بعد العدوان العراقي ولأول مرة نشهد جرائم تحت تهديد السلاح والاغتصاب والقتل والمخدرات. إذن فنحن هنا لا نتحدث عن العدد بل عن نوع الجريمة.

* عبدالخالق: شكراً د. كرم، وهذا يثبت أن الجريمة لا يمكن أن تتوزع بشكل عشوائي، وأدع المجال للدكتور «السماك».

* د. السماك: لو تناولنا المحور الأول وهو معدلات الجريمة، لوجدنا أن المعدل الإجرامي وبالشكل الطبيعي لم تستطع أي دولة إيقافه، لأنه مرتبط بزيادة معدلات السكان في تلك الدولة وزيادة النشاط فيها، بل إن هناك من يذهب إلى أن الجريمة تحدث في المجتمعات النشطة، في حين أن المجتمعات الراكدة تقل فيها معدلات الجريمة، إذن معدلات الجريمة لا تبعث على الخوف إلا إذا قفزت قفزات كبيرة، والدول التي تتعامل مع الجريمة بشكل سليم هي الدول التي تنظر إلى التناسب بين الجريمة وارتفاع معدلات السكان وكذلك النشاط. إلا أن هناك ظروفاً لكل مجتمع قد تؤدي إلى انخفاض مؤقت، والعكس صحيح تماماً، ومن أهم الظروف أو الظواهر التي شهدها مجتمعنا هو العدوان العراقي، وكما قال د. كرم فإن زيادة معدل الجريمة لا يبعث على الخوف وإنما أنواعها، مثل العنف والاعتداءات. والجريمة في حد ذاتها من طبيعة البشر، إذن المعدلات التي ذكرها د. الرفاعي تعد معدلات طبيعية. ولكن لدي تساؤل

حول إذا ما كانت نسبة الجريمة قد ازدادت حسب ازدياد عدد السكان، وما النسبة والتناسب بينهما؟

* **د. الرفاعي:** إن معدلات الجريمة قد ازدادت بزيادة عدد السكان، ولكن بحساب النسبة والتناسب نجد أن الجريمة لم تزدد. فعلى سبيل المثال في عام 1996 كان عدد السكان مليوناً وثمانمائة ألف نسمة، ونسبة الجريمة 1340 لكل مائة ألف، وفي عام 1997 كان عدد السكان مليوناً وتسعمائة ألف نسمة، ونسبة الجريمة كانت 1369 لكل مائة ألف.

* **د. أحمد:** أتفق مع الزملاء، وبخاصة ما ذكره د. كرم من أن نوع الجريمة هو المهم، وأتفق مع د. السماك على أن الجريمة لا يمكن إلغاؤها، فهي قديمة قدم التاريخ، ولكن المهم هو تعرُّف أنماط الجريمة السائدة وإرجاعها إلى أسباب معينة، ودراسة الظواهر الإجرامية، مثل ازدياد حوادث السيارات ومخالفات المرور، فهي مختلفة عن الجرائم الأخرى، مثل الاعتداء على النفس والقتل والاغتصاب. وكذلك ازدياد جرائم الانتحار، وكما نعرف فالكويت بلد له تقاليده، وهناك عدد كبير من الجرائم لا يتم الإبلاغ عنها، ومعروف لدى من يعملون في مجال القانون والشرطة أنه ليست كل الجرائم تسجل أو يتم الإبلاغ عنها، فالإحصاءات دائما لا تصور الواقع كما هو.

* **د. السماك:** كثير من الجرائم تنتهي بالتصالح والتنازل، فالإحصاءات غير دقيقة.

* **د. كرم:** بالفعل من الناحية الجغرافية لابد من متابعة كل محافظة حسب عدد سكانها ونسبة حدوث الجريمة فيها، والغريب أنه في السنوات التي مضت وأثناء محاولتي دراسة الجريمة، لاحظت أن بعض المحافظات التي يوجد فيها عدد سكان كبير جداً، والمعروف أن نسبة كبيرة من الجرائم كانت تحدث فيها، مثل محافظة الجهراء، إلا أن الإحصاءات فيها كانت تشير إلى أنها أقل محافظة في نسبة عدد الجرائم، ولعل هذا يعود إلى أن سكان هذه المحافظة لديهم من التقاليد ما يميل إلى عدم وصول كثير من الجرائم إلى المخفر، أو إذا وصلت إلى المخفر فإنها توأد بالتصالح العشائري أو غيره، وهذا ما يؤثر في دقة الإحصاءات.

* **د. الرفاعي:** للرد على أن بعض الجرائم لا تسجل، أقول: إنها تسجل من عقر دارها، أي من المخفر، فنحن نحاول أن تأخذ الإحصاءات من المخافر، وسواء انتهت البلاغات بالتصالح أو أخذت إجراءاتها فإنها تدخل ضمن الإحصاءات، أما بالنسبة

للجنح فإن مكتب التحقيقات لا يمكن الهروب منه. ورداً على ما تفضل به د. كرم من أن بعض الجرائم يتم التصالح بشأنها في المخفر، فأود أن أقول بأنها إذا سجلت فلن يتم محوها.

المحور الثاني: الجرائم المستجدة

* **عبدالخالق:** أشكركم جميعا، وننتقل الآن إلى محور آخر وهو الجرائم الجديدة في الكويت، مع إجراء مقارنة بين هذه السنوات والسنين السابقة أو مقارنة جرائم ما قبل العدوان بما بعده؟

* **د. السماك:** من المعروف أن القوانين الوضعية دائما تتأسس على الظواهر، فكلما ازدادت خطورة ظاهرة معينة دعت الضرورة إلى تدخل المشرع لمعالجة هذه الظاهرة على ضوء دواعي خطورتها، وهذا ما نطلق عليه: تطور القوانين مع تطور الجرائم، كما أن الخطورة الإجرامية تتطور أيضاً بحسب تطور القانون، فيحاول المجرم إيجاد ثغرات ونقاط ضعف في القانون أو يختار ما هو أخف أو أقل وضوحاً من النصوص القانونية. ومجتمعنا قبل العدوان كان طابع الجريمة فيه «الجريمة الجنحية» وكان يدخل فيها كثير من المخالفات المرورية وما إلى ذلك، وحتى حوادث المرور عندما تصل إلى القتل فإنها غير خطرة لكونها جرائم لا إرادية. أما بعد العدوان فقد برزت جريمة الشيك وهي الأكثر شيوعا بعد العدوان، وكانت قبل العدوان قد كثرت مع أزمة المناخ ثم زادت بعد ذلك، ولا بد أن نتكلم عن أسباب الزيادة، إذ ظهرت بين الكويتيين بصورة واضحة جريمة الشيك، لأن القليلين من غير الكويتيين يرتكبون جريمة الشيك بوصفها جريمة تمس الاعتبار والشخصية، ولم يكن أحد يجرؤ على ارتكاب هذه الجريمة لأنها بالنسبة للأسرة الكويتية تعد فضيحة، ودائما تقل الجريمة في المكان الذي يكون فيه ارتباط عشائري، بحيث يراعي الشخص سمعة أسرته وجماعته.

مثل هذه المراعاة للاعتبارات الاجتماعية فقدت قوتها مع أزمة المناخ التي كانت عبارة عن ظاهرة اقتصادية غير سليمة، وكان جزء منها غير إرادي، ولكن جريمة الشيك وجدت بقصد بعد العدوان العراقي. والأخطر منها جرائم العنف وبخاصة استخدام السلاح، فالإنسان الكويتي ومعظم الكويتيين وبخاصة الذين وصلوا إلى عمر متأخر لم يضع أحد منهم في يده مسدساً إلا من كان عسكريا، فلما وجد السلاح وتعود الناس على استعماله أدى ذلك بشكل ملحوظ في بعض الأحيان إلى استخدامه عند الغضب أو الثورات النفسية أو عند مسائل الشرف، هذا من

ناحية، ومن ناحية أخرى فقد وجد في أيد غير مسؤولة نوعاً ما أي في يد الشباب المتحرف، واستعمل في المشاجرات والاحتكاكات اليومية والسطو المسلح والاغتصاب المسلح وما إلى ذلك، وهي في معظمها من الجرائم الجديدة على المجتمع الكويتي ساعد العدوان العراقي الغاشم على ظهورها.

كما ظهرت في المجتمع الكويتي في الفترة الأخيرة بعض الجرائم، للأسف، وأدعو الله ألا تستمر، وهي جرائم الاعتداء على كبار السن من قبل الخدم، وذلك بسبب السرقة أو سوء المعاملة وأحياناً بلا سبب معروف، وأحيانا بسبب إهمال الأسرة. ومن الجرائم الخطرة أيضاً تلك الجرائم التي تحدث بسبب الجماعات التي تدّعي التدين، لأنه لا يوجد فقيه من الفقهاء يجيز لأي فرد في المجتمع أن يقوم بتطبيق العقوبة بنفسه، ففي هذا تعدٍ على ولي الأمر، فلا بد للجريمة في المجتمع الإسلامي من أن تصل إلى ولي الأمر أو القضاء ليتخذ فيها الإجراء المناسب. وللتقليل من هذا النوع من الجرائم لا بد من وجود دعم إعلامي مؤيد بالفتاوى الدينية يؤكد رفضه، وكذلك يجب على رجال الدين أن يبادروا إلى تبيان أن لا قانون حسبة أو قانون مظاليم في الشريعة يجيز هذا النوع من الجرائم، فلابد أن تعالج دينيا وإعلاميا وثقافيا. ونحن نرى ما يحدث في مجتمعات عربية أخرى بسبب هذا النوع من الجرائم.

* د. كرم: أود أن أوضح أنه بعد العدوان العراقي تغير نوع الجريمة وجنسيتها، فإذا نظرنا إلى الكويتيين قبل العدوان وجدنا أن معدل الجريمة كان منخفضا عن غير الكويتيين، ولكن بعد العدوان ازداد المعدل عن غير الكويتيين، وهذه نقطة مهمة جداً، فمعدل الجرائم بين الكويتيين بعد العدوان (667) لكل مئة ألف، في حين أن المعدل قبل العدوان كان (529) لكل مئة ألف شخص. في حين أن معدل غير الكويتيين قبل العدوان كان (261) لكل مئة ألف، وبعد العدوان أصبح (254) لكل مئة ألف، أي أقل. أما الأعداد في الجدول الذي قدمه د. حامد (1996) فنجد أن مجموع الجرائم التي ارتكبها الكويتيون (10507)، في حين أن غير الكويتيين مع كثرة عددهم نجد أن مجموع جرائمهم يصل إلى (8147)، أي أقل بحدود ألفين مع أنهم أكثر عددا من الكويتيين.

وفي سنة (1997) نجد أن النسبة زادت إلى (10626) بين الكويتيين، في حين نجد أن نسبة جرائم غير الكويتيين (7504) جريمة، أي أن النسبة بدأت تتزايد، وهذا التغير الذي حدث بعد العدوان يظهر أن جرائم الكويتيين قد ازدادت عن غير

الكويتيين، أما بالنسبة للنوع فإنني أتفق مع د. السماك في ازدياد جرائم العنف والمال والجرائم الواقعة على العرض والسرقة باستخدام السلاح، فكثرة السلاح بسبب العراقيين هي السبب، فسابقا كانت أي مشاجرة بين شخصين تنتهي في أسوأ الأحوال بالتلفظ بألفاظ غير لائقة أو بشجار بالأيدي، أما الآن فيلتقط السلاح، وهذا ما يحدث حتى في الشارع، وذلك بسبب الكم الهائل من الأسلحة التي تركها العراقيون.

* د. الرفاعي: أؤيد د. السماك في أن زيادة الجريمة ليست هي التي تبعث على الخوف بل أنواعها، فاختلاف نوع الجريمة، وزيادة الكويتيين أصبح مؤشراً خطراً. فمعظم المساجين في الكويت هم من الكويتيين، أما غير الكويتيين فلا يشكلون إلا جزءاً بسيطاً.

وأود القول بأن وزارة الداخلية تؤدي دوراً كبيراً في حل القضايا المختلفة، مثل قضايا الشيك من دون رصيد، ونحن نحاول إيجاد حل مبتكر لها في عهد التطوير الذي تشهده وزارة الداخلية.

* د. أحمد: أعتقد أن خصائص مرتكبي هذه الجرائم الجديدة قد تغيرت من النواحي العمرية والتعليمية والنوعية، وهذه تحتاج إلى تعرُّف من خلال الدراسات العلمية المضبوطة، فأنا أذكر أنه قبل العدوان كان مرتكبو الجرائم لهم خصائص مختلفة من حيث السن والنوع والحالة التعليمية والأسرية... إلخ وكانت هذه الخصائص مرتبطة بنوعيات معينة من الجرائم، وما طرأ علينا أيضا خلال عشر السنوات الأخيرة من فضائيات وعولمة، إضافة إلى الآثار السلبية للعدوان أسفر عن أنواع جديدة من الجريمة، ومن ناحية السلاح، فإن الناس تعلموا استخدام السلاح في أثناء فترة العدوان، فأصبحت هناك جرأة على استخدامه تختلف عما قبل، وهذه الجرأة لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار، ثانيا إن كانت هناك جماعة معينة تتخذ من نفسها حكما لمحاسبة الآخرين، فذلك مؤشر على انخفاض هيبة القانون في المجتمع، فكلما ازدادت هيبة القانون امتنع الناس عن أخذ الحقوق بأنفسهم أو تنصيب أنفسهم قضاة بدلاً من الدولة فلا بد – من وجهة نظري – من بحث هذه النقطة بموضوعية.

* د. السماك: أود أن أعقب هنا بأن الجرائم التي ترتكبها جماعات تتمسح في الدين لهي مؤشر على أنه لا بد أن يكون هناك إعلام وتوعية بأن هذا الأمر لا علاقة له بالدين، وأنه ليس من الدين في شيء.

المحور الثالث: أسباب الجرائم

عبدالخالق: ننتقل الآن إلى المحور الثالث والذي سنتناول فيه بالمناقشة الأسباب والعوامل المؤدية إلى ارتكاب الجريمة والسلوك الإجرامي، وهناك قدر كبير من المعلومات في هذا المجال على مستوى الأبحاث والكتب التي تتحدث عن أسباب الجريمة، ولكني أرجو أن نركز على الأسباب الخاصة بدولة الكويت.

* د. السماك: هناك نظريات ومدارس كثيرة تكلمت عن العامل الواحد، وكذا عن العامل المشترك عند بحثها لأسباب الجريمة والسلوك الإجرامي، إلا أنها جميعا انتهت وصبت في أن العامل الاجتماعي هو أهم العوامل، لذا نبدأ بهذا العامل وبخاصة في المجتمع الكويتي، فالمجتمع الكويتي منذ نشأته والحمد لله حاول أن يطبق أفضل الحلول التي وضعت في المدارس الاجتماعية من حيث خدمات التعليم والصحة ومراعاة النشء وما إلى ذلك، إلا أنه لا بد أن تكون هناك ظواهر بين فترة وأخرى قد تقلل أو تزيد من الجريمة، ود. الرفاعي قد أشار إلى المشروع الوطني، وفعلا لو رجعنا عشرين سنة إلى الوراء لوجدنا – وقد ذكرت هذا الكلام في أحد المحافل الدولية – أن الكويت أبعدت شبابها عن الجريمة بفضل مراكز الشباب، ولكن الذي أحدث انتكاسة في المجتمع الكويتي – في نظري – هو العدوان العراقي، وينظر كثير من الناس إلى العدوان من ناحية تأثيره المادي أو الاقتصادي، ولكن الأكثر خطورة هو ما أحدثه من تخلخل في القيم الدينية أو الثقافية أو السياسية لدى الفرد، فالفرد الكويتي كان ينعم بتمسكه بقيم كثيرة، مثل القومية والإسلام والإخوة والجوار، ثم جاءه اعتداء لا يمكن أن يتصوره أي شخص من جار عربي مسلم، فجاءت هذه الصدمة وكانت شنيعة، فأحدثت خلخلة في الشخصية الكويتية بمختلف مراحلها العمرية.

فلم يكن الطفل يعلم مثلاً إن كان والده عندما يخرج سيعود إلى المنزل أو لا، ناهيك عن الإشاعات المرعبة التي كان العراقيون يبثونها أثناء العدوان عن أعداد القتلى والتصفيات، فالصدمة التي تلقاها المجتمع الكويتي بسبب العدوان العراقي الغاشم هي السبب الرئيس الذي أدى إلى زيادة نمو الجريمة سواء أكانت جريمة اقتصادية أم اجتماعية، فالعدوان قد شكك الناس في أن الدين أو العروبة يمكن أن يحميانهم من الاعتداء الغاشم، وكذلك الأمر عند الحديث عن العروبة، فنحن تعاملنا أثناء العدوان مع معتدين تعرضوا لغسيل دماغ فيما يتعلق بقيم الدين والعروبة. ولذلك فوجود السلاح في متناول اليد ليس كافيا للجريمة، مع أنه من الصحيح أنه

يوفر جرأة وبخاصة إذا كانت القيم مهزوزة، وكذا الأمر بالنسبة لجريمة الشيك وانتشارها في المجتمع الكويتي بعد العدوان، فمن المعروف أن الشيك أداة من أدوات التعامل في المجتمع ويجب احترامه، ولكن عندما تكون الأمانة قد اهتزت بوصفها قيمة في نفس الإنسان فتسهل عندئذ خيانة استعماله، وكذلك الأمر في جرائم الاغتصاب والاعتداء على آخرين، كلها زادت بسبب اهتزاز القيم التي كانت لدى الشعب الكويتي وما جاءه من صدمة عنيفة بسبب العدوان العراقي، فلو كان الاعتداء من إسرائيل مثلاً لاستطعنا استيعابه، لأنها بالنسبة لنا عدو معروف، ولكن كيف يمكن تصور أن يأتيني اعتداء من جاري المسلم العربي الذي كفر بهذه القيم وجعلني أكفر بها. وقل ما شئت عن الجرائم التي ظهرت أو زاد عددها بعد العدوان، فإن هذا هو سببها الرئيس، وهو الذي خلخل القيم في المجتمع الكويتي وعرى كثيراً من المشكلات التي كان المجتمع بعيداً عنها.

* **د. الرفاعي:** بودي أن أؤكد حديث د. السماك بأن العدوان العراقي بالفعل شل كثيراً من القيم وعطّلها، وكذلك لا ننسى ضريبة الحضارة في حد ذاتها، فكلما ازداد التقدم ازدادت الجريمة.

* **د. كرم:** أعتقد أن هذا الموضوع يحتاج إلى أكثر من جلسة، وكوننا نعلق جميع ما حصل على العدوان العراقي فهذا يحتاج إلى مراجعة، بالتأكيد العدوان كان له تأثير كبير، ولنا عبرة في تجربة الأمريكان العائدين من «فيتنام» بعد الحرب، لقد كانوا معايشين لفترة العنف سنتين أو ثلاث بعد عودتهم، ولكنهم عادوا إلى طبيعتهم، كذلك الأمر مع الكويتيين الذين كانوا موجودين أثناء الاحتلال، ربما أثر فيهم العدوان بصورة مباشرة، ولكنهم سرعان ما عادوا إلى طبيعتهم بعد فترة، ولكن الأشخاص الذين كانوا خارج الكويت عادوا وأصبحوا أكثر عنفا من الذين كانوا داخل الكويت على الرغم من أنهم لم يعايشوا أحداث العدوان في الكويت؟ فكيف نفسر ذلك؟

* **عبدالخالق:** لا بد لنا من أن نركز على عدة عوامل لا عامل واحد، وفي حالة دولة الكويت كان العدوان حادثاً جللا، ولكن هناك تضافراً بين العوامل، خذ مثلاً: القنوات الفضائية وأفلام العنف، وهناك تجارب نفسية على تلاميذ شاهدوا العنف كثيراً، وآخرين شاهدوا أفلاماً فيها عنف أقل، وعندما كبروا أصبح العنف مختلفاً عندهم.

* **د. أحمد:** أتفق مع د. السماك في اعتباره العدوان العراقي عاملاً، ولكني أعتقد أن د. عبدالخالق كان يقصد العوامل النفسية الاجتماعية، وأنا كنت موجوداً في

الكويت أثناء العدوان العراقي، ولو كان قد قيل لي ما شاهدته لما كنت صدقته، وابني ظل فترة طويلة يعاني من الكوابيس بسبب ما شاهده في الكويت أثناء فترة العدوان، بل أنا أعد نفسي مولوداً بعد العدوان العراقي، وللعدوان آثار وقتية وأخرى مستمرة وثالثة مؤجلة، ولا ننسى أن الفضائيات العربية تافهة المحتوى، وكذلك تراجع دور الأسرة ودور المدرسة والجامعة؛ ففي عام 1985 في الكويت كانت الصورة مختلفة تماما. فسرعة التغير في الكويت وإن كانت مثار إعجاب فإن لها جوانب سلبية، إن ذلك يؤدي إلى ظهور أنماط جديدة وخطرة من الجريمة ولكن من المهم تخطيط السياسة الوقائية وتنفيذها بما يتفق مع خصوصيات المجتمع الكويتي.

* عبدالخالق: في الحقيقة هناك دراسات تؤكد العلاقة بين كثرة مشاهدة مشاهد العنف في التلفاز والسلوك العنيف فعلا. سننتقل إذن إلى العلاقة بين الجريمة وبعض المتغيرات مثل الجنس والنوع والعمر والتعليم والمستوى الاقتصادي، وأدعو د.السماك للحديث.

المحور الرابع: المتغيرات المرتبطة بالجريمة

* د. السماك: هذه العوامل جميعاً اهتم بها علماء الإجرام منذ نشأة هذا العلم، وأسسوا عليها بعض النظريات في البداية والتي عرفت بالنظريات ذات العامل المنفرد، ولو جئنا إلى الواقع الذي تدل عليه الإحصاءات بالنسبة للعامل الأول وهو النوع أو الجنس لوجدنا أن الإحصاءات في جميع أنحاء العالم تشير إلى أن إجرام الرجل يزيد على إجرام المرأة، بل إن إجرام المرأة نسبة إلى الرجل لا يزيد على 5%، إلا أنهم حاولوا تفسير هذا الاختلاف الكبير تفسيرات مختلفة، فقد وصلوا إلى القول بأن كل جريمة وراءها امرأة، بل إن بعضهم ذهب إلى أن المرأة قرينة الشيطان، وحتى الكنيسة – في وقت ما – وصلت إلى أن المراة جنس لعين وما إلى ذلك من الأفكار التي لا تمس الحقيقة، لأن المجتمع في ذلك الوقت كان ينظر إليها هذه النظرة، ثم جاء العلم ليؤكد أن المرأة ترتكب بعض الأفعال التي تعد انحرافاً في المجتمع ولكن لا تسجل، مثل الدعارة، ولذلك قيل إن الدعارة هي الإشباع الحقيقي لإجرام المرأة، ولو قسنا عدد الداعرات إلى عدد المجرمين لوجدنا أن الظاهرة الأولى تزيد على الثانية عدداً. ولأن الدعارة نشاط يلائم المرأة التي لا تستطيع أو ليس لديها الجرأة لأن ترتكب الجريمة مثل الرجل، فإنها تكون جريمة غير مباشرة. هذا بالنسبة للجنس، وطبعا هذا الكلام مردود عليه.

كما قيل إن السبب يرجع إلى عدم خروجها من المنزل، والمرأة تخرج الآن إلى

العمل، وكذلك عدم مخالطتها الرجال، والمرأة اليوم تختلط بالرجال في الأنشطة الاجتماعية المختلفة، إلا أن المرأة كما خلقها الله لديها الروح الانهزامية، فهي تتحمل الصدمات والآلام ولا تثور، وإن ثارت فجرائمها عبارة عن السباب وما إلى ذلك، أما الشريرات منهن فعندما يلجأن إلى القتل فإنهن يلجأن إلى وسائل تبعدهن عن الاحتكاك بالرجل. وهي تؤكد بأن جنس المرأة بما جُبِلَ عليه من رحمة أو عاطفة أو أمومة، إذا ما أشبعت فإنها تكون بعيدة عن الجريمة، بخلاف الرجل الذي يثور بسرعة بسبب الضغط النفسي لكونه مسؤولاً عن عائلة، وذلك قد يدفعه إلى اللجوء إلى بعض الأساليب غير المشروعة.

وبالنسبة للعمر فكما هو معروف فإن الجريمة تبدأ بعد سن السابعة، وترتفع إلى أن تصل إلى 25 سنة، وهي السن التي تبدأ بالانحدار فيها، وفي السن المبكرة تكون الجرائم سرقات خفيفة إلى أن تصل إلى سن الثامنة عشرة، بعدها تبدأ جرائم العنف. وهذه هي التي يجب أن تبحث في المجتمع الكويتي، وما الأسباب التي دعتهم إليها، ولو لاحظنا أن الأطفال الذين عاصروا العدوان العراقي كان عمرهم حين ذاك عشر سنوات هم الذين تلقوا الصدمة، لأدركنا أن أعمارهم تبلغ الآن عشرين سنة، أولئك هم الذين سيقع منهم ما يسمى بجريمة الراشد، وهي الجريمة الذكية والتي يرتكبها أكثر من شخص، سواء باستعمال السلاح أو الخطف.

* د. كرم: بالفعل هناك أنواع مختلفة للجرائم، أما الأعمار فإن أعلى معدل للجرائم يكون بين (18 و 29) سنة ثم يبدأ في الانخفاض، وكما أوضح د. السماك فإن نوعية الجرائم في سن الـ (13–29) هي جرائم عنف وسرقة، وفي سن الـ (40–49) جرائم شيكات ومال لا يوجد فيها عنف، أما التعليم والمستوى الاقتصادي فقد تعرض إلى نقاش كبير، فكثير من العلماء ركزوا على أن الجرائم تتركز في الأحياء الفقيرة بين الناس الذين يكون مستوى تعليمهم منخفضاً، وهذه مناطق تكثر فيها الجرائم، وبعض العلماء رد بأنكم تدرسون جرائم الفقراء بينما تتجاهلون جرائم الأغنياء، وهي أكثر بكثير، وهي ما نسميها جرائم أصحاب الياقات البيضاء، ورد الأولون بأنه لا توجد إحصاءات على جرائم الأغنياء، فرد عليهم بأنه ليس معنى ذلك أن نصم الجريمة بأنها مرتبطة بمستوى اقتصادي أو تعليمي، ولو نظرنا إلى جريمة واحدة يرتكبها الأغنياء لوجدناها تعادل آلافاً من الجرائم التي يرتكبها الفقراء، فأصحاب الياقات البيضاء قد يأتون بماركات تجارية مزيفة على أنها ماركات أصلية، ويأخذون من ثم أموالاً كثيرة من دون وجه حق، أو ينشئون مثلاً بناية تقع على

ساكنيها، ويخرجون من القضية بفضل طقم محاميهم، وكذلك مناقصات يأخذونها من دون وجه حق وأمور كثيرة جداً من الصعب على القانون اكتشافها.

* **عبدالخالق:** تحدث د. السماك عن جرائم النساء والرجال، وهناك تفسير بيولوجي يقول: إن الرجال والنساء لديهم هرمونات واحدة؛ ذكرية وأنثوية عند الجنسين، لكن المهم نسبة تركز الهرمونات عند كل واحد، فالتستسترون وهو هرمون الذكورة عند الرجل موجود عند المرأة بنسبة بسيطة، وهو مرتبط بالعنف والعدوانية، وهناك تجارب كثيرة تثبت وجود عامل بيولوجي يبرهن على أن الرجال يرتكبون جرائم كثيرة.

* **د. الرفاعي:** في الحقيقة هناك دراسات أجريت في الكويت، فإدارة البحوث والدراسات بوزارة الداخلية أجرت بحوثا، فوجدت أن الذكور أكثر عددا من النساء في ارتكاب الجرائم. أما بالنسبة للعمر فقد كانت جرائم المرأة قاصرة على البالغات منهن، وكانت مقتصرة على إصدار شيكات من دون رصيد، أما بالنسبة للمستوى العلمي، فإن المستوى التعليمي لم يكن حاسما أو مانعا للجريمة، فأغلب المتهمات بإصدار شيكات من دون رصيد كن من مستويات ثانوية عامة وأعلى، وكذلك لم يثبت من الدراسات التي قمنا بها أن هناك علاقة بين الجريمة ومستوى الدخل.

* **د. احمد:** أود أن أقول إن هذه المتغيرات ليست أسباباً بل يمكن استخدامها للتنبؤ بالجريمة، فمثلا التعليم كما قال د. الرفاعي إن معظم مجرمي الشيكات (من دون رصيد) هم من المتعلمين، وهذا متوقع، فالمستوى التعليمي المرتفع يرفض نوعية معينة من الجرائم، والمستوى الاقتصادي في بلد مثل الكويت لا نستطيع أن نتعرّفه بسرعة، لأن لا أحد ينسب نفسه إلى طبقة وسطى أو دنيا ولكن ممكن الاستعاضة عنه بالبطالة، ولكن هناك سؤال في ذهني وهو؛ ما نسبة العود إلى الجريمة في الإحصاءات؟ وأوجه سؤالي إلى د. السماك، وهل هناك مؤشرات على وجود العود للجريمة بنسب مرتفعة؟ ولا شك في أن المستوى الاجتماعي والاقتصادي المرتفع قد يدفع الشخص إلى ارتكاب جرائم مثل جرائم أصحاب الياقات البيضاء، وهي جرائم اقتصادية بلا شك، في حين أن الآخرين ممن يعملون في أعمال يدوية قد يميلون إلى جرائم فيها استخدام بدني، وهذا الموضوع في حاجة إلى دراسة.

* **د. السماك:** في عام 1982 حاولت مع وزارة الداخلية معرفة نسبة العائدين إلى الجريمة في الإحصاءات السنوية، وفي ذلك الوقت قالوا لي إن الجريمة

مستوردة، وأغلب المجرمين غير كويتيين ويعودون إلى بلادهم ومن النادر عودتهم، وأعتقد أن اليوم قد حان الوقت الذي يجب فيه رصد عدد العائدين للجريمة، لأنه بالفعل يعطينا مؤشراً، وخصوصاً أن نسبة المحكوم عليهم من الكويتيين أصبحت أكثر من الوافدين، وبخاصة بعد الانقلابات الاقتصادية التي هزت الكويت إلى أن جاء العدوان العراقي، وهو عامل معجل لظهور كثير من الجرائم. فهناك ثلاث ظواهر لا بد للمجتمع الكويتي أن يتنبه إليها سواء في الجانب الأمني أو القانوني أو الاجتماعي، ومن ثم يبدأ في علاجها، وهي ظواهر تفشي المخدرات وكيفية انتشارها وزيادتها، وخصوصاً أن بعض المؤشرات أخذت تبين مدى خطورتها، وقد أخبرنا أحد المتخصصين في هذا الشأن بنقطة خطرة، وهي أن الفرد الكويتي المتعامل مع المخدرات قبل العدوان يختلف عنه بعد العدوان، فقبل العدوان كان المتعاطي يأتي بوصفه متعاطياً فقط، أما الآن فإنه يأتي بوصفه متعاطيا وموزعا، والخطورة هذه تبين لنا أن هناك شيئاً مدروساً، وهو أن تاجر المخدرات لا يكتفي بتوريط المتعاطي بل بتوريط أكبر عدد ممكن من أفراد الشعب في تجارة المخدرات، وأظن أن وراء هذه التجارة النظام العراقي الذي يهدف من ورائها إلى القضاء على الشعب الكويتي، كما أن هناك ظاهرتين: الأولى تجارة الإقامات، وهي تؤدي إلى جرائم أو أحداث إجرامية كما شاهدناها في أحداث منطقة (خيطان)، والظاهرة الثانية التي لم يتنبه إليها أحد هي ظاهرة (تكييش) السلع، فعلى سبيل المثال قد يشتري أحدهم سيارة بعشرة آلاف دينار ويضيف إليها ثلاثة آلاف دينار فوائد أقساط شهرية ليبيعها بستة آلاف، وهذا الشخص إما أن يكون موظفا أو شابا يرغب في السفر أو غيره من الأمور غير المدروسة، فهو يريد تحقيق الغاية الآنية دون النظر إلى الخطورة المستقبلية، فهذه الظاهرة ستؤدي حتماً فيما بعد إلى ظهور كثير من الدائنين والمسجونين العاجزين عن السداد، ولذلك أتمنى أن تنتبه وزارة الداخلية إلى هذه الظواهر.

* د. الرفاعي: ما ذكر د. السماك صحيح، وهو في الحقيقة يقع في ميدان عمل وزارات الدولة المختلفة، مثل وزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية والتجارة والبلدية، وهو يتطلب تنسيقا أكبر، ونحن نقوم بالفعل بمتابعة الظاهرة الأخيرة ودراستها.

* د. أحمد: إن تجارة الإقامات مرتبطة بالعمالة الهامشية، أما الظاهرة الثانية فأعتقد أن هذا السلوك غير حقيقي أو واقعي، فهو يحمل مخاوف على المستوى البعيد.

المحور الخامس: خفض معدلات الجريمة

* عبدالخالق: هل يمكن القضاء على الجريمة أو الحد منها؟

* د. الرفاعي: القضاء على الجريمة غير ممكن، ولكن الحد منها ممكن، فنحن من خلال الدراسات والبحوث والتوصيات التي أصدرناها يمكن أن نسهم في هذا الاتجاه، ومن المهم أن نوجد قنوات يتم من خلالها تفعيل هذه الدراسات والتوصيات، كذلك هناك التوعية الإعلامية والاستفادة من وسائل الإعلام من خلال عرض شائق وأخاذ لمواد تحد من الجريمة، وكذلك تدعيم جهاز الشرطة والأمن معنويا وماديا، فرجل الشرطة في الدول المتقدمة يحظى بمكانة كبيرة في المجتمع، على العكس مما هو حاصل هنا، ومطلوب دعم جهاز الشرطة من خلال تطوير الخدمات التي يقدمها، والتي تهدف إلى تسهيل الأمور على الجمهور، وكذلك من خلال إقرار المخافر النموذجية، وتغييرها من جهة عسكرية إلى خدمية، كل ذلك يحتاج دعما، وهو بالضرورة سيؤثر كذلك في معدل الجريمة وسيساعد من ثم على انخفاضها.

* د. احمد: أتفق مع د. الرفاعي في أنه لا يمكن القضاء على الجريمة، ولكن يجب أن يتنبه المجتمع إلى أهمية القيام بإجراءات وقائية، ليس على مستوى أو بعد واحد ولكن على البعد الأسري والإعلامي والديني، والبعد الآخر الخاص بتنفيذ القانون، كل تلك المستويات يجب أن تتضافر لصنع رادع قوي وفعال للجريمة، ولحث الأفراد على احترام القانون.

إن تجفيف منابع الجريمة أو مصادرها هو المطلوب، وذلك بتوفير فرص العمل وفرص التعليم والتوعية والإرشاد بجميع أشكالها، مع توفير الإعلام الموضوعي الذي يهدف إلى بناء الشخصية القوية الجادة الملتزمة بالقانون، وهذا الإعلام يجب أن يهدف في الوقت ذاته إلى تقديم نماذج أو مُثل جيدة يمكن الاحتذاء بها. كما أن المطلوب من المؤسسات العقابية أن تعمل على تأهيل المجرمين والحد من سلوكهم العدواني.

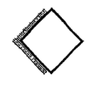
* عبدالخالق: نضيف إلى ذلك أن تقليل معدلات الجريمة يتأتى من خلال دراسة أسباب الجريمة؟ ولكن ماذا عن تطور الجريمة ودور المؤسسات العقابية؟

* د. الرفاعي: دور المؤسسات العقابية مهم، فهي توفر الرعاية الصحية والتعليمية والدينية، فهناك مستشفى لعلاج الأمراض النفسية وكذلك الجسمانية، وجميع المرافق الصحية الأخرى المكملة، ومن الناحية التعليمية فقد تم افتتاح مركز

تعليمي للنساء والرجال، وقد افتتح في عام 1987 للمراحل التعليمية الثلاث: ابتدائي ومتوسط وثانوي، وكذلك هناك فصول لمحو الأمية، وهناك قاعات للأنشطة الاجتماعية وجماعات الصحة والإعلام، وهناك مكتبة متطورة، فيها أكثر من خمسة آلاف كتاب، وفي مجال الرعاية الدينية هناك مسجد ومكتبة دينية، وهناك وعاظ يرشدون المساجين من الناحية الدينية، أما بالنسبة للرعاية البدنية، فهناك ملاعب ومرافق رياضية ومستلزمات مختلفة، وفي مجال الرعاية التأهيلية هناك ورش صناعية للطباعة والنجارة والتصاميم وأخرى للخياطة، كذلك فإن الدولة تسهم في مساعدات اجتماعية شهرية لنزلاء السجون، وقد كنت معتاداً في السبعينيات على مناقشة أحد أصدقائي ممن يعملون في وزارة الداخلية أثناء دراستي في الخارج وكان من ضمن مناقشتي له أنه من الضروري أن يكون السجين متواصلا مع أفراد أسرته وأن يحظى بخلوة شرعية مع زوجته، وعلى الرغم من أن ذلك قد أثار استغراب كثيرين، فقد تم تطبيق جزء كبير منه في الوقت الحاضر وبخاصة لأصحاب المدد الطويلة، وما نطمح إليه بالفعل هو الحصول على دعم أكبر لما نقوم به من عمل.

وفي تطور الجريمة والقانون، فكما أجمع الزملاء فإن المجرمين يحاولون تطوير جرائمهم، ويبدو أن القانون هو الذي يحاول اللحاق بالجريمة، فلا بد أن يكون القانون مرناً ويطور صيغاً قانونية متجددة تلائم الأشكال الإجرامية المتجددة حتى يستطيع ملاحقة هذه التطورات، هذه من وسائل الحد من الجريمة، كذلك تطبيق القانون لا بد أن يتم بحذافيره وبسرعة فورية. هذا فضلا عن دور المؤسسات العقابية، يجب أن يكون عقابياً وتأهيلياً، وتزود بالمؤهلين الذين ليس دورهم حفظ الأفراد فقط ولكن تأهيلهم أيضاً.

* عبدالخالق: وفي الختام تتوجه إدارة مجلة العلوم الاجتماعية إلى الأساتذة المشاركين بالشكر الجزيل على هذه المعلومات القيمة التي تفضلوا بها في مجال الجريمة مع التطبيق على دولة الكويت بوجه خاص.



الألفية الجديدة: التحديات والآمال

عبدالمالك خلف التميمي*

إن التحولات والظواهر التاريخية المهمة لا تظهر إلا في مدى زمني بعيد مثل مرور الألفية في عمر البشرية والطبيعة، لذا فإن الكلام عن الألفية الجديدة يستوجب ويتطلب الالتفات إلى الألفية التي سبقتها والتوقف عند محطات أساسية فيها، ونعتقد بأنه ليس هنا مجال ذلك التوقف بهدف الدراسة أو التقويم أو حتى الاستذكار، كما أنه ليس في الإمكان عمل ذلك، فليس المطلوب الآن الإغراق في مشكلات الماضي على حساب الحاضر والمستقبل بقدر ما نحتاج إلى دراسة تجارب الماضي للاستفادة منها في الحاضر والمستقبل.

يبدو من الأهمية بمكان الإشارة إلى التطورات المهمة في نهاية الألفية الثانية أي في القرن العشرين، والتي هي في حقيقة الأمر الأرضية التي ستبنى عليها حياة البشر ووسائل حياتهم في القرن الحادي والعشرين، ولا نقول الألفية الثالثة كلها. نعتقد أن طرح الموضوع بهذا العنوان العام والكبير لا يجعل المرء قادراً على الإمساك بقضايا محددة والتركيز عليها لاتساعه في الزمن وعموميته، لذا سنشير إلى قرن مضى وقرن جديد علّنا نستطيع تلمس طريق مشيناه وتعثرنا فيه، وآخر سنسير فيه ولا نعرف مدى الظلمة أو النور فيه، لأننا ربما لم نصل بعد إلى التفكير العلمي والعقلاني في العالم العربي.

لقد حمل إلينا القرن العشرون تحولات ومتغيرات مهمة من أفول الاستعمار التقليدي وتحرر الدول واستقلالها، وترسيخ الدولة القومية والقطرية، وتطور هائل في التكنولوجيا وثورة المعلومات، إلى تغير في التركيب الاجتماعي من التقليدي الأسرى والقبلي والطبقي إلى المجتمع المدني والعولمة، كما حمل القرن العشرون

* أستاذ (.Prof) في التاريخ – قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الكويت، ورئيس تحرير المجلة العربية للعلوم الإنسانية.

حروباً أهلية غذتها الفئوية والعنصرية ومصالح دول كبرى، وشهد سقوط أيديولوجيات لم يكن متوقع لها السقوط، وبما أننا نعيش على حافة القرنين فإننا نلاحظ أن التطور الكبير والسريع والمهم في العلم والطب قد تزامن معه انتشار كبير لأمراض مثل: السرطان والقلب والسكري وغيرها.

إن الانتقال من قرن إلى آخر لا يعني نهاية إشكاليات وبداية إشكاليات جديدة، كما لا يعني نهاية إنجازات أو إخفاقات وبداية غيرها، فالتاريخ ممتد. لقد استمرت إنجازات تحققت ومشكلات ولدت في القرن العشرين وستؤثر في مجريات الأحداث لعقود من القرن الحادي والعشرين على جميع المستويات العلمية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

لقد ولد المجتمع المدني وتطور في النصف الثاني من القرن العشرين في عدد كبير من الدول، وولدت دولة اسرائيل وترسخت واتسعت في النصف الثاني من القرن العشرين على حساب العرب ووجودهم.

وشهد النصف الأول من القرن العشرين حربين عالميتين، ونزل الإنسان على سطح القمر، وبدأ الاكتشاف في الفضاء، كما اكتشف النفط بوصفه مادة أساسية للطاقة في الصناعة، واكتشفت الذرة ودخلت الصناعة، وتطورت وسائل المواصلات والاتصال، كما استمر ظلم الإنسان لأخيه الإنسان، واستمرت الأنظمة الديكتاتورية، وزاد عدد السكان في العالم بشكل كبير وخطير، وأصبح هناك شح في المياه العذبة في العالم، كما أنتجت الحضارة المعاصرة التلوث المعاصر في الهواء والماء والمواد الغذائية والذي أصبح يهدد حياة الإنسان، وبقيت المرأة غير متطورة أو ممنوعة من التطور في عدد كبير من المجتمعات، وزاد الاهتمام بالتعليم على كل المستويات، بيد أنه اتجه إلى الكم لا إلى النوع في عالم سريع التطور والتقلب والتغير.

وزاد ضغط الحياة على الإنسان؛ الضغط النفسي والمعلوماتي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، إلى درجة أنه أصبح غير قادر على اللحاق بهذا التطور السريع والهائل الذي تعيشه البشرية اليوم.

إن هذه الوقائع والتطورات التي شهدها القرن العشرون ستبقى تؤثر أغلبها في حقبة لا بأس بها من الألفية الجديدة، ولا نريد أن نعطي صورة مشرقة ومتفائلة جداً عما هو مقبل، بل علينا أن نقرأ الماضي والحاضر بعناية وبعقلية علمية، ولنتوقع غير المتوقع، فالتاريخ علم المتغيرات.

فريح عويد العنزي*

ذهبت ألفيتان وجاءت ثالثة، وعبر العالم بأسره عن دورة الزمن وسط صخب إعلامي في كل مكان، تركت المجتمعات الإنسانية القرن العشرين وقد انقسمت على نفسها إلى قسمين: دول في المقدمة وأخرى في المؤخرة، وخبرت منه الدول المتقدمة إنجازات يشهد لها التاريخ المعاصر. ففي القرن المنصرم سجلت تلك الدول تفوقاً علمياً وتقنياً أذهل شعوب الدول النامية وحكوماتها. ففيه تم غزو الفضاء، وفيه طوّرت وسائل الاتصال ليحوّل العالم كما يقولون إلى قرية كونية صغيرة، كما قضي فيه على كثير من الأمراض والأوبئة التي أودت بحياة ملايين من البشر في بدايات القرن العشرين وأواخر القرن التاسع عشر، إلى أن وصل الطب إلى ما يسمى بالهندسة الوراثية والتي من خلالها يتنبأ بما يصيب الإنسان من أمراض وراثية في حياته المستقبلية، فضلاً عن إنجازات طبية تحسنت من خلالها صحة الإنسان إلى مستوى لم يشهد له التاريخ من قبل، وأكد القرن المنصرم تفوق الدول المتقدمة في جميع الميادين، وجاء ليعكس قوتها السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية.

واختل ميزان القوى لصالح الدول الغنية على حساب الدول النامية والفقيرة والتي أصبحت أسواقها ملجأ لسلع الدول الصناعية المنتجة ومنتجاتها.

ترك العالم القرن العشرين وسجل في ذاكرته أحداثاً وحروباً، مثل الحربين العالميتين (الأولى والثانية)، والتي ترتب عليهما قيادة العالم من قبل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، ثم استمرت الحرب الباردة بين القوى المهيمنة إلى أن سقطت الشيوعية في فخ الرأسمالية، وشتت شمل الاتحاد السوفييتي ليصبح دويلات مقسمة، وينتصر الاقتصاد الرأسمالي على الاقتصاد الاشتراكي والشيوعي. وتمسك الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية زمام المبادرة في قيادة المنظومة الدولية، ويبزغ نجم اليابان بوصفها دولة صناعية، بعد الهزيمة التي لحقت بها في الحرب العالمية الثانية واستسلامها.

ولكن العزيمة والإصرار دفعها إلى منافسة هذه الدول، إذ سجل ميزانها

* أستاذ مشارك (Associate Prof.)، ورئيس قسم علم النفس – كلية التربية الأساسية، والمستشار الاجتماعي بمجلس الأمة.

التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعاً لصالحها، عكس عمق التقدم التكنولوجي والصناعي الذي حققته اليابان في الربع الأخير من القرن الماضي.

وإن كان من بد فإن ما نستذكره للتاريخ هو تلك الحروب التي شهدتها منطقة الخليج العربي وبخاصة العدوان العراقي الآثم على دولة الكويت في الثاني من أغسطس عام 1990، فاحتلت الكويت نتيجة لأطماع ومزاعم موهومة أراد بها النظام العراقي فرض سيطرة ما يسمى بسياسة الأمر الواقع، ولكن لم يتحقق له ما أراد، إذ بفضل الله أولاً ثم الأمم المتحدة ومجلس الأمن اللذين قاما بتطبيق القانون الدولي تم إخراجه وفقاً للفصل السابع من الميثاق، ليضعا حداً للاستبداد والتوسع، وتحررت دولة الكويت، وأعيد الحق إلى أصحابه، وأثبت النظام الدولي أنه قادر على أن يضع الأمور في نصابها الصحيح، ويقدم درساً في تعامل الدول بعضها مع بعض بعيداً عن الصراع المسلح وإعلان الحروب والذي طويت صفحاته منذ أمد، ولينتهي عصر الديكتاتوريات المسلحة إلى غير رجعة.

وما نأمله من الألفية الثالثة، أن يحذو العالم النامي حذو الدول المتقدمة في ترتيب أولوياته، وأهمها بناء الإنسان وتسخير الإمكانات المادية في بناء الجامعات ومراكز البحث العلمي، وتشجيع الابتكار وتوفير المناخ الملائم له، والاستفادة من تجارب الدول المتحضرة في فروع العلم والمعرفة، وأن تبادر الدول الغنية بتقديم يد العون والمساعدة إلى الدول الفقيرة وتصدير الخبرات الطبية والتعليمية والتقنية لها بهدف انتشالها من الثالوث القاتل (الجهل والفقر والمرض).

وأن تعيد الدول المتقدمة النظر في سياسة لي الذراع على الدول النامية، وأن تترك لها حرية التصرف واتخاذ القرار في شئونها الاجتماعية والاقتصادية، وما الزوبعة التي افتعلتها الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية أخيراً تجاه قضية ارتفاع سعر النفط – إلا خير دليل – حيث ضغطت على تلك الدول ضاربة عرض الحائط نظرية ما يسمى بـ «العرض والطلب»، إذ ألزمت هذه الدول منظمة الأقطار المنتجة للنفط «أوبك» برفع الإنتاج عدة مرات بهدف تخفيض السعر، في حين لم تحرك ساكناً حين انخفض سعر البرميل إلى ستة دولارات، ناهيك عن مطالباتهم المستمرة على ضريبة الكربون، وكأن الدول المصدرة هي التي تستخدم المنتجات البترولية، تلك ممارسات القرن الماضي التي نأمل أن تندثر مع إطلالة قرن جديد.

وما نأمله في الألفية الثالثة أن يجتمع لم الشمل العربي، وتتبدد الأضغان

والأحقاد، ويسود الحق والعدل والمنطق في التصدي لقضايانا ومشكلاتنا، وأن تحل أمورنا وفق المواثيق والأعراف الدولية، بعيداً عن شريعة القرون الغابرة، بل وفق شريعتنا الإسلامية السمحاء، والتي حثت المسلمين على المودة والتراحم والتكافل بينهم. تلك ما تجود به ذاكرة الزمن وما يرنو الإنسان إلى تحقيقه.

محمد الخزامي عزيز*

ما زلنا نتذكر تلك الشهور الأخيرة من القرن العشرين وما كان يحدث فيها من استعدادات لاستقبال عام 2000، حيث كنا نسمع وسائل الإعلام المختلفة وهي تود أن توقظنا من نوم طويل ظل طوال القرن العشرين بحروبه العالمية، وأزماته الاقتصادية، وكوارثه الطبيعية والبشرية، وما ساد فيه من تخلف وركود فكري في أنحاء كثيرة على سطح كوكبنا الذي يدور بنا حول نجم الشمس من جهة، وحول نفسه من جهة أخرى ولا حول لنا ولا قوة.

وعندما اقترب عام 2000 وسمعنا كثيراً وكثيراً عن النقلة الضخمة التي ستعبرها البشرية إلى عام 2000، وكأنه عالم آخر فوق كوكب آخر لا يدور بنا، بل تخيل كثيرون من البسطاء أنه ربما يرزق بعقل غير عقله، وجلد غير جلده، ويعيش بروح العلم والتكنولوجيا.

والآن أوشك عام 2000 على الانتهاء، وما زلنا على الكوكب نفسه، ونعيش الحياة نفسها، فالبسطاء ما زالوا كما هم، ولكن هيهات هيهات، تلك الفروق التي تتفاقم بيننا وبين عالم لا يعرف البساطة، فالتقنيات التي ولدت في القرن العشرين، والتي ربما كان لأجدادنا في القرون الوسطى دور في ابتكار أسسها، تتطور بسرعة «الكونكورد»، والبسطاء يتعجبون وربما أصحاب الحظ منهم يُبتعثون ثم يعودون بمجرد رائحة من روائح التقنيات والتي تتبدد بعد زمن وجيز.

وبوصفي جغرافياً أحاور نفسي اليوم: ما التحديات التي تواجهني في القرن الحادي والعشرين؟ وما الرؤية المستقبلية التي يمكن أن تمكنني من النهوض بمجالي العلمي ولو بسرعة طائر الأوز على الأقل وليس «الكونكورد»؟

الإجابات التي تتوارد إلى ذاكرتي تأخذ طابع التأمل فيما حدث في القرن العشرين من ملامح التقدم التقني الكبير في الجغرافيا في عالم غير البسطاء، وتدور

* أستاذ مشارك (Associate prof.) في الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية – قسم الجغرافيا – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت.

في خاطري الفروق الشاسعة التي حدثت بين عام 1906 عند أول محاولة طيران للأخوين «رايت» وعام 2000 حيث طائرات الكونكورد، والأقمار الصناعية التي تظهر صورها برتقالة صغيرة على راحة اليد.

فالجغرافيا في عالم البسطاء ما زالت تعيش بوصفها علماً فلسفياً وصفياً لسطح كوكب الأرض وما عليه من كائنات حية أو ميتة، ولكن الجغرافيا في عالم غير البسطاء أصبحت علماً تطبيقياً كأحد العلوم الطبيعية التي تسهم في جميع مجالات الحياة، بل تعتمد على التقنيات الحديثة في رسم الخرائط وإنتاجها، وتحليل المرئيات الفضائية، ونظم المعلومات الجغرافية وغيرها، فالفرق واضح بين عالم البسطاء، حيث كثرة العاطلين من خريجي الجغرافيا، وبين عالم غير البسطاء، حيث الجغرافي يعد عملة صعبة لا يمكن الاستغناء عنه في التخطيط العمراني، والتخطيط البيئي، والمشروعات الهندسية المختلفة وغيرها.

علينا إذن أن نفكر اليوم بجدية حول موقفنا من الجغرافيا، فالتقنيات يمكن لنا استيرادها، ولكن الفكر الجغرافي لدينا يجب أن يقفز ولو قفزة «الكنجارو» الأسترالي نحو المنهج التطبيقي ليشارك علوم البيئة، والتخطيط، والاقتصاد، في دراسات لها مصداقية وواقعية في سياق خططنا التنموية.

لا يكفي أن نستورد التقنيات ونوهم أنفسنا بأننا حققنا تطوراً، ولكن المطلوب أن نستفيد من تلك التقنيات في تحسين أسلوب أبحاثنا الجغرافية التطبيقية، وبعدها ربما تساعدنا حصيلة الخبرات أن نبتكر كما يبتكر غيرنا، على أنه ما ينقصنا بوصفنا باحثين عرباً هو منهج التفكير البحثي المتجرد من التقنيات.

والآن ما آمال الجغرافي العربي وطموحاته عندما تدنو خطواته إلى بوابة الألفية الجديدة؟ هل يظل يقلد في أبحاثه مناهج ابن بطوطة والمسعودي والإدريسي في وصف البلدان وغرائب الزمان...؟ لا، الأمر يتعلق بالواقعية في التفكير البحثي، يتعلق بكيفية التفاعل مع القضايا البحثية المعاصرة طبيعية أكانت أم بشرية، يتعلق بعدم التكبر على التعلم، يتعلق بعدم الخوف من التقنيات، يتعلق بعدم السعي إلى تقليص قدرات المواهب الجديدة، يتعلق بعدم الانزواء البحثي والمبادرة إلى المشاركة في الفريق البحثي، يتعلق بالرغبة في التغير إلى الأفضل والابتعاد عن طراز البسطاء... عندها فقط يمكن أن تكون لنا آمال قد تفوق آمال غير البسطاء، وننهض بمجتمعاتنا إلى الرقي والنماء.

والآن، ومع استراتيجية الألفية الجديدة والرؤى المستقبلية للجغرافي العربي نقترح أن تكون محاورها على النحو التالي:

أ - إذا كنا الآن نؤمن بأن الجغرافيا لا شيء من دون الخرائط؛ فإن شعار الألفية الجديدة يؤكد أن الجغرافيا لا شيء من دون التقنيات الحديثة.

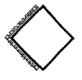
ب - إذا كانت الحكمة الصينية التي تقول: «أطعم الجائع بالشبك وليس بالسمك»؛ لأن السمك يكفيه ربما لوجبة واحدة، أما الشباك فستكفيه طول العمر، لذلك علينا أن نطعم طلابنا بالتقنيات بدلاً من الوصفيات الجغرافية لكي ينخفض عدد العاطلين في مجتمعاتنا.

ج - علينا أن نبتكر اتجاهاً جديداً للجغرافيا يجعلها تعد في بلادنا ضمن العلوم التطبيقية، مثلها مثل الجيولوجيا والبيولوجيا وغيرها... وبخاصة استحداث نقاط التقاء بحثية وتأهيلية تمثل حلقة وصل بين الجغرافية الحديثة وعلوم الأرض المختلفة، وبذا نكون قد أنقذنا الجغرافيا من حصار الأدبيات.

د - علينا أن نفكر في تخصصات جديدة للجغرافيا مثل: الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية، والخرائط والاستشعار عن بعد، والجغرافيا الطبية والوقائية، والتخطيط البيئي، والتخطيط العمراني، والتخطيط الصناعي وتنمية الموارد، والتخطيط الزراعي والأمن الغذائي، وجغرافية تنمية الموارد المائية... وغيرها من مجالات قد تمثل نقلة نوعية في البنيان التأهيلي لخريجينا، وتمكنهم من خدمة مجتمعهم في الخطط التنموية.

هـ - علينا أن نتقبل كل جديد بروح تتسم بحب التعلم وتنمية التخصص وتحديثه، مثلنا مثل الأطباء الجراحين الذين يحرصون على مواكبة النقلات النوعية في أساليب إجراء العمليات بلا جراحة، مثل حضور الدورات المطروحة وعدم التكبر على التعلم.

و - علينا أن ندرك جيداً أن مستقبل طلابنا أمانة في أيدينا، فإذا حرصنا على تنمية قدراتهم وتنويع مهاراتهم العملية والتقنية في التطبيقات الجغرافية فسوف نكون قد حققنا لهم الأمن الوظيفي مستقبلاً من ناحية، ومن ناحية أخرى دعمنا المسار التنموي الذي تحتاجه بلادنا.



تقارير

«المسنون في العالم العربي:
الواقع والمأمول في مطلع ألفية ثالثة»

محمد محيي الدين كيلاني*

قام مركز الرعاية الصحية والاجتماعية للمسنين التابع لجامعة حلوان بتنظيم المؤتمر الإقليمي الأول لرعاية المسنين، والذي عقد في القاهرة في الفترة من 3-5 إبريل 2000 بقاعة المؤتمرات بجامعة حلوان.

وقد شارك في أعمال المؤتمر مجموعة كبيرة من الأكاديميين والمتخصصين في مجالات متعددة : طبية، واجتماعية، ونفسية، وفنية، وترويحية، وجمالية، بالإضافة إلى أعداد من المشتغلين والمهتمين بالعمل الأهلي في مجال رعاية المسنين في مصر والوطن العربي، والذين بلغ عددهم نحو 400 فرد يمثلون 56 جهة مختلفة.

وقد شاركت في أعمال المؤتمر عشر دول عربية هي: مصر، والسعودية، والكويت، ولبنان، وسوريا، وفلسطين، والأردن، والبحرين، وليبيا، والسودان.

وقد تنوعت الأبحاث والدراسات التي قدمت في المؤتمر بتعدد التخصصات والاهتمامات للمشاركين وتنوعها، كذلك تنوعت جلسات المؤتمر، فشملت الندوات العلمية وورش العمل، وجلسات الأوراق البحثية.

حيث تضمن برنامج المؤتمر أربع ندوات علمية شارك فيها نخبة من المتخصصين دارت حول القضايا التالية:

1 – أمراض المسنين والجديد في عالم الدواء.

2 – الخصائص الديموجرافية للمسنين.

3 – رعاية المسنين من المنظور الديني.

4 – الاتجاهات المستقبلية في رعاية المسنين.

---

* باحث اجتماعي – قسم الاجتماع – جامعة عين شمس.

كما شمل البرنامج أربع ورش عمل لتقديم خبرات علمية عملية وميدانية للمهتمين برعاية المسنين، تناولت الموضوعات التالية:

1 – إبداعات المسنين.

2 – ألزهايمر: الوباء الصامت.

3 – الرعاية المنزلية للمسنين.

4 – الرعاية طويلة الأمد للمسنين في المؤسسات، والخبرات العملية اللازمة لها.

أما الأوراق البحثية، فقد وزعت على جلسات علمية متوازية، تناولت في مجملها مختلف جوانب الرعاية المتكاملة للمسنين. حيث بلغ عددها اثنتى عشرة جلسة تناولت موضوعات مختلفة، مثل دور رعاية المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في رعاية المسنين، واحتياجات المسنين الأساسية، وخدمات الرعاية الاجتماعية للمسنين، ومجال طب المسنين وصحتهم، والخصائص النفسية للمسنين، وإبداعات المسنين وإنتاجيتهم.

ويمكن تصنيف الأوراق البحثية إلى أربعة محاور رئيسة كما يلي:

المحور الأول:

ركز على البعد الطبي والعلاجي، حيث تعرض لمعظم الأمراض العضوية التي يعاني منها المسنون. ومن أهم الدراسات التي طرحت تحت هذا المحور:

– مشكلات العظام من أمراض وكسور لدى كبار السن.

– قيمة التغذية الرجعية والمبرمجة على وقت رد الفعل ووقت الحركة في مرضى الشلل الرعاش.

– آلية تطبيق طب المسنين وصحتهم في الخدمات الصحية وبرامج التعليم.

– قرح الفراش لدى كبار السن.

– نمط الحياة الخاص للارتقاء بصحة كبار السن المصريين الحضريين والقرويين [دراسة مقارنة].

المحور الثاني: ركز على البعد الاجتماعي، وتناول دور المؤسسات الحكومية والعمل الأهلي في مجال رعاية المسنين. وقد ضمت أعمال هذا المحور كثيراً من الدراسات أهمها:

– ورقة عمل عن خدمات وزارة الشئون الاجتماعية للمسنين ومقترحات لكيفية التطوير.

- تقويم المؤسسات الإيوائية للمسنين.
- دور الجمعيات الأهلية في التأهيل الاجتماعي للمسنين.
- ضرورة حماية المسنين من جرائم القتل.
- دور الأسرة في الرعاية المتكاملة لكبار السن.
- رعاية المسنين بين القيم الدينية والمتغيرات الثقافية والاجتماعية.
- دراسة لاتجاهات قطاعات مختلفة من المجتمع السعودي نحو كبار السن.

المحور الثالث: ركز على البعد النفسي، وقد شمل هذا المحور نقاطاً عدة عن الحالة النفسية للمسنين، ومن أهم الأوراق البحثية التي قدمت تحت هذا المحور:

- العلاقة بين الاكتئاب وجوانب التشويه المعرفي لدى المتقاعدين العاملين وغير العاملين.
- رعاية المسنين في دور الإيواء بالعلاج النفسي الشاغل.
- رؤية نفسية مستقبلية لرعاية المسنين [ورقة عمل].
- دراسة لبعض المتغيرات الشخصية والديموجرافية المرتبطة بالتوافق النفسي لدى المسنين.
- أثر الإقامة في مؤسسات المسنين على الاكتئاب.
- دراسة حول السلوك الانطوائي لدى المسنين من الجنسين.

المحور الرابع: تطرقت أبحاثه إلى زوايا كثيرة، حيث ركزت على ضرورة مراعاة البعد الفني والجمالي والترويحي عند التعامل مع كبار السن، ومن أهم الأوراق البحثية التي قدمت تحت هذا المحور:

- التدخل في البيئة المعمارية لتناسب كبار السن.
- دور الفن في الترويح عن المسنين.
- سياحة المسنين: الواقع والمأمول.
- دور الخزف بوصفه مجالاً تعبيرياً وترفيهياً عند كبار السن.

وعلى ضوء نتائج البحوث والمناقشات في الجلسات المختلفة والندوات وورش العمل والأنشطة المصاحبة للمؤتمر انتهى بالتوصيات الآتية:

أولاً: في مجال تطوير الإعداد الأكاديمي والممارسة العملية في مجال رعاية المسنين:

1 – دعم برامج البحوث في مجال المسنين في مختلف التخصصات، والتوصية بإنشاء شبكة معلومات إقليمية تتناول البحوث العربية والبيانات الديموجرافية لترشيد البحث في هذا المجال.

2 – دعوة الجامعات المصرية والعربية، وبخاصة جامعة حلوان إلى المبادرة بإنشاء معاهد متخصصة في مجال الرعاية المتكاملة للمسنين لتعد الكوادر المتخصصة والفريق المتكامل في مختلف مجالات الرعاية على أسس علمية متطورة في مجالات الصحة والخدمة النفسية والاجتماعية والتغذية والترويح.

3 – دعوة الدول العربية إلى إنشاء المجلس الأعلى لرعاية المسنين، شأنه في ذلك شأن المجالس المماثلة لرعاية الأطفال والشباب والمرأة، ليقوم بوضع سياسات واستراتيجيات الرعاية للمسنين، ودعوة جامعة الدول العربية إلى إدخال موضوعات رعاية المسنين ضمن أنشطة المنظمات والهيئات التي تنتسب إليها.

4 – دعم الاتحاد العربي الإفريقي للمسنين وتعزيزه، ونشر رسالته والعمل على افتتاح فروع له في الدول العربية في الاتحاد.

ثانياً: توصيات في مجال طب المسنين وصحتهم:

1 – زيادة الاهتمام بهذا الفرع النامي من فروع الطب، مع الارتقاء بمستوى تأهيل الأطباء في هذا المجال أسوة بما حدث في مجال طب الأطفال، من حيث استقلالية الدراسة وخبرات العلاج.

2 – التوسع في إنشاء المستشفيات العامة والوحدات الطبية والصحية الخاصة بالمسنين، مع تطور نظام التأمين الصحي ليصبح أكثر كفاءة.

3 – تطوير استراتيجية الرعاية المتكاملة للمسنين والتي تشمل الخدمات التي يقدمها الفريق المتكامل [الطب – والعلاج الطبيعي – والتمريض – والتغذية – والرعاية النفسية – والرعاية الاجتماعية – والعلاج الوظيفي – والأنشطة الرياضية والترويحية].

ثالثاً: توصيات في مجال الدعم الاجتماعي والنفسي للمسنين:

1 – العمل على زيادة اهتمام أجهزة الإعلام بالمسنين، والعمل على تغيير الصورة النمطية التي لا تتفق مع نتائج البحوث الطبية والنفسية والاجتماعية في هذا المجال مع تقديم البرامج الترفيهية والدينية والثقافية الملائمة لهم.

2 – وضع تشريع عربي موحد للمسنين في البلاد العربية يحدد حقوقهم في الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية على أن تراجع دورياً معاشات المتقاعدين لتواكب التغيرات الاقتصادية، مع تبسيط إجراءات صرف المعاشات ووصولها إليهم.

3 – تنظيم برامج للتعلم مدى الحياة تسمح للمسنين باستثمار قدراتهم وتنمية كفاءاتهم لتحقيق التكيف النفسي والاجتماعي لهم في مراحل ما بعد التقاعد، على أن يكون للإبداع موضع واضح في هذه البرامج.

4 – توفير نظم للتهيئة لمرحلة ما بعد التقاعد للعاملين في مختلف القطاعات والمؤسسات الحكومية والأهلية من خلال برامج الإرشاد النفسي حتى تتهيأ للمسنين فرصة الاستفادة من إمكاناتهم وخبراتهم في مجالات تتناسب مع قدراتهم بعد التقاعد.

5 – توفير سبل استثمار المسنين في مشروعات التنمية من خلال أعمال تطوعية أو القيام بأنشطة، من خلال تأسيس ما يمكن أن يسمى مجموعة خبرة Brain Trust تساند المؤسسات في اتخاذ القرار.

6 – أن تخصص بطاقة لكبار السن تعطي حاملها مزايا فعلية في جميع الأنشطة الثقافية والترويحية والمواصلات لتشجيعهم على استثمار وقت الفراغ والاستمتاع به.

7 – الاعتماد على برامج الرعاية المتكاملة، على أساس مبدأ أن تقدم الخدمة في بيته ومع أسرته، وأن ينتقل إليه فريق الرعاية بدلاً من أن ينتقل هو إليه – إذا تطلب الأمر ذلك. وأن تكون الإقامة في دور المسنين هي الحل الأخير إذا حالت الظروف دون أن يعيش في بيته الطبيعي مع أفراد أسرته، ومع الاهتمام بإنشاء دور المسنين لأولئك الذين لا يستطيعون خدمة أنفسهم مع التوسع في نظام إعداد مساعد المسن.

8 – إجراء دراسات ميدانية للمسنين في مختلف أنحاء الوطن العربي لمعرفة احتياجات المسنين من الرعاية المتكاملة بمختلف جوانبها.

9 – التوسع في إنشاء الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية المسنين.

رابعاً: توصيات في شأن الاهتمام بالندوات والمؤتمرات المحلية والإقليمية:

1 – الاهتمام بإقامة الندوات والمؤتمرات المحلية، والتأكيد على أن يحضر هذه الندوات والمؤتمرات المسنون للتعبير عن احتياجاتهم وسبل إشباعها.

2 – تبني إقامة المؤتمر الإقليمي العربي سنوياً وفي الموعد نفسه، على أن تتابع في كل دورة من دوراته توصيات الدورات السابقة وتقديم الاقتراحات الجديدة لمزيد من رعاية متكاملة، على أن تدعم جامعة الدول العربية ومنظمة الصحة العالمية إقامة هذا المؤتمر سنوياً.

ويمكن القول إن أعمال المؤتمر كانت خصبة ومتنوعة، شملت في مجملها جميع أنواع الرعاية الواجب توافرها لكبار السن، ويعد المؤتمر إشارة بدء حقيقية للاهتمام الفعلي بالمسنين، فالمؤتمر حقق نجاحاً ملحوظاً، وأصاب في تحقيق أهدافه، وقد تجسد هذا النجاح في المبادرة بتأسيس الجمعية المصرية للرعاية المنزلية لكبار السن في أثناء انعقاد المؤتمر، وأكد الباحثون على ضرورة تنفيذ جميع التوصيات والمقترحات التي خرج بها المؤتمر.



أضواء على مؤتمر اقتصادات الزراعة في العالم الإسلامي: الواقع، المشكلات، المستقبل

عباس عبدالمحسن الخفاجي*

شهدت القاهرة في الفترة بين (22-25) إبريل 2000 مؤتمراً دوليا حول اقتصادات الزراعة في العالم الإسلامي، ورعت جامعة الأزهر بالتعاون مع مركز صالح للاقتصاد الإسلامي هذا المؤتمر، وقد حضره كثير من الأساتذة والمتخصصين في العالم الإسلامي والعربي، وقد ركز المؤتمر على سبعة محاور اشتملت على الأمن الغذائي في العالم الإسلامي، ومستقبل الموارد المائية والموارد الأرضية الزراعية في العالم الإسلامي، والإنتاج الحيواني في العالم الإسلامي، وبعض تجارب الدول الإسلامية وخبراتها، والتنمية الزراعية وتمويلها من منظور الشريعة الإسلامية، وأخيراً التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية في الدول الإسلامية.

وقد ناقش المؤتمر واقع الأمن الغذائي ومستقبله في العالم الإسلامي واقتصادات الدول الإسلامية ذات الدخل المنخفض والدول الأقل نمواً والتي لا تستطيع شعوب هذه الدول إشباع حاجاتها المعيشية الأساسية، وأبرز هذه الدول موزامبيق (140 دولاراً للفرد /سنويا)، سيراليون (160 دولاراً)، والنيجر (200 دولار)، وبوركينا فاسو (250 دولاراً)، ومالي (260 دولاراً)، وأوغندا (330 دولاراً)، وبنغلادش (360 دولاراً)، وبنين (380 دولاراً). وباكستان (500 دولار)، واذربيجان (510 دولارات). وكذلك سوء التغذية المتفشي عند الأطفال دون الخامسة، حيث تزيد في بنغلاديش وتنخفض في الإمارات العربية المتحدة والأردن وتركيا على الرغم من ارتفاع متوسط دخل الفرد في هذه الدول الثلاث الأخيرة.

*باحث اقتصادي.

أما بالنسبة لإنتاج الغذاء لسد الفجوة الغذائية وتحسين المستوى المعيشي للسكان، فقد أشارت نتائج المؤتمر إلى أن هناك علاقة بين نصيب الفرد من الأرض القابلة للزراعة وزيادة إنتاج الغذاء، فعلى الرغم من ارتفاع نصيب الفرد من الأرض الزراعية في بنغلاديش فإن سوء التغذية منتشر في تلك الدولة نتيجة لعدم استغلال الأرض، وتنخفض هذه المساحة في بعض الدول الزراعية، مثل مصر على سبيل المثال للسبب نفسه أعلاه. أما الإنتاجية الزراعية فقد بلغت في مصر عام 1996 (990) دولاراً للهكتار الواحد، وتأتي بعدها الإمارات العربية المتحدة، حيث بلغت 2076 دولاراً، وماليزيا 942 دولاراً، وتنخفض في موزامبيق 12 دولاراً، ومالي 33 دولاراً، مما يدل على انخفاض المقدرة على استغلال الأراضي الزراعية بشكل غير عادي.

وقد بينت الدراسات أن المنطقة العربية بصفة عامة تنخر بكم هائل من الموارد الزراعية، فقد بلغ إجمالي الرقعة القابلة للزراعة 131 مليون هكتار، ونحو 352 مليار متر مكعب سنويا مياه، و27.2 مليون عمالة زراعية. وعلى الرغم من توافر تلك الموارد الزراعية فإن هناك فجوة غذائية تصل كلفتها بين الإنتاج والاستهلاك إلى أكثر من 12 مليار دولار سنويا، نتيجة للانفجار السكاني العربي وتضاعف عدد السكان كل 25 سنة، وتناقص حصة الفرد العربي من المياه سنة بعد أخرى والذي لا يكفي لإرواء الأراضي العربية الصالحة للزراعة، وعدم توافر الأمطار بانتظام وبخاصة في الصحارى والبوادي العربية التي تشغل أكثر من 80% من مساحة الوطن العربي، وهذا ما يعرض أراضي 3 ملايين كم مربع من الأراضي العربية لظاهرة التصحر، ومن ثم تناقص حصة المساحة المزروعة ووصول دول عربية، مثل الأردن والكويت ولبنان وعمان والسعودية والإمارات واليمن ومصر والصومال إلى وضع حرج، وإلى وضع خطر جدا بالنسبة للعراق والجزائر.

أما الإنتاج الحيواني فتعكس الأرقام مدى انخفاض الإنتاجية الفردية للماشية في العالم الإسلامي، حيث بلغ متوسط إنتاج البقرة 1367 كيلوجرام حليب سنوياً، ويزيد إنتاج جلود الأغنام والماعز والصوف مقارنة بإنتاجها في العالم، وذلك لكثرة أعداد الحيوانات المذبوحة في العالم الإسلامي. وانخفضت نسبة إنتاج الحرير وبيض الدجاج، وبلغت إنتاجية الأسماك والكائنات المائية 8.95% من الإنتاج العالمي، وهي نسبة متواضعة، حيث تمثل الصادرات 16.2% من إجمالي قيمة الصادرات العربية.

وعن وسائل النهوض بالإنتاج الحيواني، فقد عكست آراء المؤتمرين أن العالم الإسلامي يمتلك أعداداً كبيرة من الأبقار والجاموس والأغنام، وتبلغ نسبة اكتفائه الذاتي من اللحوم 82.70%، في حين تصل النسبة إلى 3.41% في البحرين و10.19% في الإمارات، و24.23% في الأردن، و27.04% في عمان، و28.38% في الكويت، و28.90% في تونس، و31.91% في قطر، و39.98% في سوريا، و56.68% في الجزائر، و58.87% في السعودية، و67.15% في العراق، و70.46% في لبنان، و79.03% في مصر، و79.99% في اليمن، و96.62% في ليبيا، و97.63% في المغرب، و99.67% في السودان وموريتانيا، و100% في الصومال. ويدعو المؤتمرون إلى أهمية التكامل الزراعي بين الدول التي تمتلك هذه الثروة الحيوانية، على سبيل المثال دول: ليبيا والسودان ومصر، باعتبار أن تلك الدول تملك من الإمكانات والمقومات المحلية ما يجعلها قادرة على التنسيق والتعاون في هذا المجال. فالسودان تمتلك أعداداً كبيرة من الماشية والأرض الخصبة، وتمتلك مصر العمالة الفنية المتخصصة والخبرة الكافية، وليبيا تمتلك الموارد المالية، وبذلك يكون ذلك التجمع نواة للتكامل العربي والإسلامي.

ومن أجل الاستفادة من تجارب الدول العربية الناجحة لتنمية مشروعاتها المحلية ورفع معدل اكتفائها الذاتي من الغذاء، فقد أعدت عُمان تجارب ناجحة في زيادة إسهام إنتاج الأسماك في الأمن الغذائي، حيث بلغ متوسط استخدام الفرد من لحوم الأسماك أكثر من 25 كيلوجراماً سنوياً. وأولت حكومة السلطنة الاهتمام الكافي بتنمية هذا القطاع الحيوي واستثماره باعتباره طريق عيش لأكثر من ربع السكان. وبلغ المخزون السمكي للسلطنة 5307000 مليون طن، والطاقة الإنتاجية 4278357 مليون طن، ووفرت السلطنة القروض لتحفيز المشروعات السمكية بعائد 9% سنويا، على أن تتحمل الحكومة 6% منه ويتحمل المقترض 3%، وكذلك عملت على تطوير البحوث السمكية وإصدار تراخيص الحصول على القوارب وصيد السفن وإسهام الشركات والأفراد في موارد صندوق بحوث الثروة السمكية. وفي رأينا فإن التجربة العمانية من التجارب الذاتية الرائدة لنجاح الأفراد والمجموعات السكانية المحلية الذين يشتغلون في مهنة واحدة بالعمل على تسيير دفة مجتمعاتهم المعيشية وتطوير برامجهم المحلية، واقتراح تعميمها على باقي دول الخليج العربي للاستفادة منها لتنويع مصادر الدخل القومي وضرورة الاستغلال الأمثل لمواردهم المحلية.

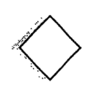
وتواجه الدول العربية صعوبات جمة في كيفية الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا إنتاج السلع التي تتمتع بميزات نسبية وتنمية صادراتها في الأسواق الخارجية دون دعم، ومن تلك الصعوبات ما يتصل بالمعوقات النقدية والهيكلية والقانونية والاجتماعية لتحركات الموارد الاقتصادية نحو أفضل الاستخدامات الممكنة، وبعضها الآخر يتمثل في صعوبة تنمية الأسواق الخارجية لمنتجات الدول العربية بسبب السياسات الحمائية من قبل الدول الكبرى والممارسات الاحتكارية لبعض الشركات التجارية العملاقة، بالإضافة إلى القوة النسبية للمراكز الاقتصادية العالمية المتقدمة.

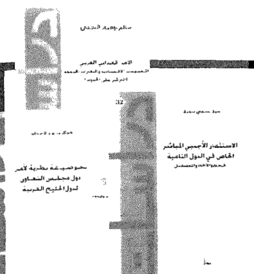
فعلى الرغم من اتباع الدول المتقدمة للسياسات الحمائية من أجل تنمية قطاعاتها الصناعية والتكنولوجيا، فإن تلك السياسات قد أضرت بالاقتصاد العالمي، وساعدت على تباطؤ التجارة في العالم وعدم قيام التجارة الدولية بالدور الفاعل في تحقيق النمو والارتفاع بمعدلات التنمية. وفي اعتقادنا فإن اتباع أسلوب تنمية الصادرات بين الدول على أساس مبدأ الاعتماد المتبادل هو الكفيل بالوصول إلى تنمية حقيقية للأسواق التجارية العالمية وفتح الأسواق للمنافسة وتحريرها ومحاربة الإغراق بقدر الإمكان.

واختتم المؤتمر محوره الأخير في مجال التجارة الخارجية للسلع الزراعية، حيث أكدت البحوث على أنه وعلى الرغم من زيادة قيمة الصادرات الزراعية العربية من 4875.28 إلى نحو 6006.33 مليون دولار كمتوسط للفترة من 1990-1996 بزيادة تبلغ نحو 23.2% فإن نسبة الصادرات الزراعية العربية إلى الصادرات الكلية العربية قد زادت من 4.4% كمتوسط للفترة الأولى إلى نحو 4.8% كمتوسط للفترة الثانية. وهو ما يؤثر في قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي العربي. واتخذت بعض الدول العربية، مثل مصر والسعودية والمغرب والجزائر والسودان بعض السياسات الزراعية وبرامج تحرير القطاع الزراعي وخصخصة المؤسسات التابعة له في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي، مما أدى إلى زيادة صادراتها وانخفاض قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي لكل من مصر والسعودية.

وأخيراً فإن نتائج المؤتمر وتوصياته قد أكدت على أن التكامل الاقتصادي العربي أصبح ضرورة حتمية في مجال إنتاج السلع الغذائية وتصديرها واستيرادها ودفع برامج التنمية الزراعية، وبخاصة في منطقتنا العربية التي تتميز بتقاربها

الجغرافي والاجتماعي والتاريخي، حيث الموارد البشرية والطبيعية وتنوع المناخ والتضاريس الأرضية، مما يوفر ظروفاً جيدة لإرساء دعائم الاستقلال الاقتصادي وتقوية أواصر التعاون بين الدول العربية لإنتاج الضروريات الأساسية من الغذاء والملبس بوصفها مرحلية أولية، واستخدام عنصري العمل ورأس المال وتشجيعهما في إطار برامج قومية لاستثمارات عربية مشتركة تعتمد على إنتاج الغذاء في البلدان التي تتصف بتوافر الأراضي الزراعية الخصبة مع الاعتماد على البلدان التي توفر عنصر العمل نسبياً، بالإضافة إلى تنفيذ سياسة تفضيلية في مجال الإعفاءات الجمركية للسلع والمنتجات بين الدول العربية، ومن ثم فإن التكامل سيحقق هدف الاكتفاء الذاتي من جهة والاستمرار في نجاح البرامج التنموية الزراعية بمعدلات عالية من جهة أخرى، وهذا أفضل تصور مستقبلي مطلوب.







سلسلة «**دراسات استراتيجية**»

تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

يصدر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية سلسلة «**دراسات استراتيجية**» وهي سلسلة محكمة تنشر باللغة العربية، وتُعنى بنشر الأبحاث الأصيلة الملتزمة بالأصول والمناهج العلمية المتعارف عليها أكاديمياً، وتتشرف هيئة التحرير بدعوة الباحثين العرب في جميع أنحاء العالم إلى المساهمة في هذه السلسلة عبر كتابتهم في مختلف الموضوعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحديداً، والعالم العربي وأهم المستجدات والقضايا الحيوية الراهنة على الساحة الدولية عموماً.

كلنا ثقة بأن هذه المساهمات ستثري البرنامج النشري الذي وضعه المركز، كما سيكون لها صدى واسع في مختلف الأوساط الأكاديمية والثقافية. ويخصص المركز مكافأة تقديرية قدرها (1500$) ألف وخمسمائة دولار أمريكي لكل بحث يجاز نشره.

يرجى توجيه المراسلات والاستفسارات

إلى العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

إدارة النشر العلمي والترجمة

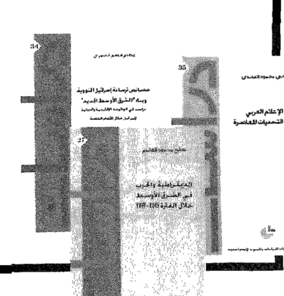
ص.ب.: 4567ـ أبوظبي

دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 6423776 - 2 - 971

فاكس: 6428844 - 2 - 971

E-mail: pubdis@ecssr.ac.ae



مراجعات الكتب

سياسة

المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت

تاليف: فلاح عبدالله المديرس
الناشر: دار قرطاس للنشر، الكويت، 2000.
مراجعة: إكرام عبدالقادر بدرالدين*

تعد دراسة الجماعات الضاغطة أو المصلحية وما يرتبط بها من مؤسسات المجتمع المدني من الدراسات الحديثة نسبياً في مجال النظم السياسية المقارنة، حيث إنها من الأدوات المهمة التي تقوم بدور في عملية صنع القرار داخل النظم السياسية المختلفة، وقد تزايد الاهتمام بدراسة مؤسسات المجتمع المدني بصفة خاصة مع موجة التحول الديمقراطي التي شهدها العالم منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين.

ويشمل الكتاب ثلاث دراسات، تتناول كل منها مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني في الكويت وتوضح دورها في تبني القضايا التي اضطلعت بها الحركة الوطنية.

فتتناول الدراسة الأولى وهي بعنوان: «الدور السياسي للنادي الثقافي القومي» النشاط السياسي للنادي الثقافي، وذلك في خلال الفترة الممتدة منذ تأسيسه في عام 1952 وحتى عام 1959 ودوره في تنمية الوعي السياسي بقضايا القومية والديمقراطية وغرس قيم إيجابية في الثقافة السياسية للمجتمع الكويتي، ونشاط النادي الثقافي إزاء بعض القضايا الوطنية والقومية المهمة مثل: قضايا العدوان الثلاثي، والوجود البريطاني في الكويت، والاستعمار، والحركة الصهيونية، والشيوعية، بالإضافة إلى قضايا الهجرة الإيرانية والوحدة العربية ودور النادي

* أستاذ مشارك (.Associate Prof)، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

الثقافي في قيام التنظيمات الاجتماعية، ودوره في القضايا الديمقراطية المتعلقة بقيام المجالس التمثيلية والدستور والانتخابات، كما تعرضت هذه الدراسة أيضاً إلى كيفية تأثر المجتمع الكويتي بالخطاب السياسي لـ «النادي الثقافي القومي» وانعكاس ذلك على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. ويفسر الباحث الدور المتزايد والنشط للنادي الثقافي في الفترة محل الدراسة في غياب الأحزاب السياسية، مما أتاح للنادي الثقافي الفرصة في أداء بعض المهام التي يمكن للأغراب القيام بها، مثل غرس قيم الثقافة السياسية (عملية التنشئة السياسية) وتبني القضايا الوطنية.

وتعرض الدراسة الثانية وهي بعنوان: «الدور السياسي لجمعية الخريجين» للإطار السياسي والقانوني لجمعية الخريجين والتي نشأت وفقاً لأحكام القانون رقم 24 لسنة 1962 بشأن الأندية وجمعيات النفع العام من عام 1964–2000، وأهم التغيرات التي طرأت عليها وأدت إلى تحول «جمعية الخريجين» من جمعية نفع عام تقليدية تهدف إلى خدمة أعضائها والتعبير عن مشكلاتهم الاجتماعية والمهنية، إلى جمعية تتبنى القضايا السياسية والعامة وتهتم بها مثل: قضايا المشاركة السياسية، والحقوق السياسية للمرأة، وحقوق الإنسان، والموقف من النظام العراقي، وقضايا منطقة الجزيرة والخليج العربي، بالإضافة إلى قضايا الصراع العربي الصهيوني.

كما تركز هذه الدراسة أيضا على علاقة «جمعية الخريجين» بالقوى السياسية وبصفة خاصة علاقتها بالتيار القومي والتيار الديني وتأثير ذلك في مواقفها وما تتبناه من قضايا مختلفة سواء أكانت وطنية أم قومية، واعتمدت «جمعية الخريجين» في ممارسة دورها السياسي على كثير من الآليات، مثل الصحافة، والتوقيع على العرائض، وعقد المهرجانات والمؤتمرات الشعبية، ومشاركة أعضائها في المسيرات الشعبية وعقد الندوات والمحاضرات السياسية التي يلقيها ممثلو القوى السياسية، بالإضافة إلى الدور الذي أدته «جمعية الخريجين» في التنسيق بين مختلف جمعيات النفع العام لتعزيز مواقفها أمام السلطة التنفيذية والتشريعية، إلى جانب ممارسة الضغط على أعضاء السلطة التشريعية من أجل تبني مقترحات لإقرارها في المجلس.

ويخلص الباحث في هذه الدراسة إلى أن «جمعية الخريجين» تعد من أنشط مؤسسات المجتمع المدني الحديث في الكويت التي أدت دوراً كبيراً في الدفاع عن القضايا القومية لدى الشعب الكويتي، وذلك بسبب ما تشكله الجمعية من واجهة اجتماعية وثقافية تضم النخبة المثقفة في المجتمع.

وتركز الدراسة الثالثة على الدور السياسي لـ «الحركة العمالية» والنقابية في الكويت منذ أواخر الأربعينيات عندما بدأ إنتاج النفط وتصديره، حيث تحدد الدراسة مفهوم الطبقة العاملة وكيفية ظهورها في المجتمع الكويتي وتأسيس النقابات العمالية، وتتناول أيضا علاقة الحركة العمالية بالتنظيمات السياسية المختلفة التي وجدت على الساحة السياسية مثل: حركة القوميين العرب، والحركة الثورية الشعبية، والتجمع الوطني، وحركة التقدميين الديمقراطيين الكويتيين، وحزب الشعب الديمقراطي الكويتي، وحركة العمل الديمقراطي، وتجمع شباب المنطقة العاشرة، والتجمع الشعبي والمنبر الديمقراطي الكويتي، والاتحاد الديمقراطي، وتجمع الوحدة الوطنية، والتجمع الوطني الديمقراطي، والتيار الديني.

وتعرض الدراسة أيضاً لموقف الحركة النقابية العمالية من بعض القضايا السياسية المهمة، سواء أكان ذلك في الداخل أم في الخارج، مثل قضية الديمقراطية، وقضية تأميم النفط، والاحتلال العراقي، والموقف من المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي، والصراع العربي الصهيوني، بالإضافة إلى موقف الحركة النقابية العمالية من القضايا التي تهم منطقة الجزيرة والخليج العربي.

ويمكن القول في النهاية إن كتاب «المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت» للدكتور فلاح المديرس بما يتضمنه من دراسات عن الدور السياسي للنادي الثقافي القومي ولجمعية الخريجين وللدور السياسي للحركة العمالية، هو محاولة للاستفادة من بعض المفاهيم النظرية المهمة والمثارة في مجال النظم السياسية المقارنة، مثل المجتمع المدني، والجماعات المصلحية، والثقافة السياسية، والتنشئة السياسية، وتطبيقها على الواقع الكويتي، وهو محاولة لدراسة الارتباط الواقعي بين هذه المؤسسات والحركة الوطنية، وقد ساعد غياب الوجود الرسمي للأحزاب السياسية على زيادة الدور العام لهذه المؤسسات، بحيث أصبحت تقوم ببعض الوظائف والمهام التي تندرج أصلاً في اختصاص الأحزاب السياسية، مثل مهمة غرس القيم السياسية، وتكتل المصالح، وعملية التنشئة، بالإضافة إلى الدور التقليدي للجماعات الضاغطة. ويعد الكتاب بذلك إضافة إلى المكتبة العربية في مجال دراسة النظم السياسية العربية، ويمكن أن يحتذى به باحثون آخرون في دراسة النظم السياسية العربية من زاوية مؤسسات المجتمع المدني وما يمكن أن تمارسه من دور سياسي في تلك النظم.

اقتصاد

أزمة الرأسمالية العالمية

The crisis of global capitalism

تاليف: George Soros
الناشر: New York Public Affairs
مراجعة: محمد أحمد النابلسي*

جورج شوروش George Soros أميركي الجنسية مجري المولد والنشأة، (لذلك يلفظ اسمه المجري شوروش وليس سوروس كما هو ذائع)، وقد دخل في عدة مضاربات خاسرة بعد مضاربته الرابحة على الجنيه الإسترليني في عام 1992. فالمضاربة مقامرة، ولا يوجد مقامر رابح دائماً. لكن أسطورية مضاربته الإنجليزية جعلت أخبار خسارته المتكررة مكبوتة إلى أن عاود الظهور الأسطوري عبر مضاربته في أسواق جنوب شرق آسيا (تايلاند وماليزيا وإندونيسيا) خلال النصف الأول من عام 1997، حين أسهمت مضارباته في تعقيد أزمة الأسواق المالية لهذه البلدان وعجل في انهيارها. حيث حقق شوروش أرباحاً خيالية جديدة واستعاد هيبته بوصفه مضارباً أسطورياً.

فكيف ينظر هذا الأسطوري إلى أزمة الرأسمالية العالمية الحالية؟ وكيف يشخص مواطن الضعف في بورصاتها؟

يقع كتاب شوروش في بابين يحمل أولهما عنوان: الإطار المفاهيمي، وهو كناية عن عرض نظري يفند النظريات الاقتصادية السائدة وينقدها ويطرح لها اقتراحات التعديل والبدائل. أما الباب الثاني والأهم فهو يحمل عنوان: اللحظة التاريخية الحالية، وهو الجزء الأهم والأكثر التصاقاً بواقع السوق وبأصول المضاربات فيها.

---

* الأمين العام للاتحاد العربي لعلم النفس.

ونبدأ بالباب الأول الذي يتناول المفاهيم، حيث نلاحظ أن شوروش ليس أكثر من مقامر يحسن قراءة وجوه منافسية من المقامرين. وهو إذ يحاول أن يبرر هذه المهارة ويخترع لها القواعد أو يفتش عن مثل هذه القواعد فإنه يخفق في ذلك أيما إخفاق، بل إنه يظهر بمظهر الدعي المفاخر الذي يحاول أن يعطي لنفسه صفة المنظر – المفكر. ولكنه يفضح نفسه وادعاءاته بتجاهله لكثير من النظريات الاقتصادية المختصة بالبورصات ولكثير من المنظرين في ذلك المجال، وهذا التجاهل يضعه في مواقف الانتحال (أو التزوير النظري) أو في موقف الجهل الفعلي. ولكن مهما يكن فإنه يقدم في هذا الباب تفسيرات تستحق الوقوف عندها. أول هذه التفسيرات هو أن نظام السوق (أو توازنها كما هو المصطلح المستخدم) لا يخضع فقط للقواعد الاقتصادية أو للمنطق وحدهما، بل هو يخضع للانعكاسية (أو الارتكاسية) أي لردود فعل المضاربين في السوق، وهذه ليست بالضرورة منطقية كما أنها ليست دائماً قابلة للتوقع المسبق. ذلك أن كثيراً من العناصر الذاتية تؤثر في هذه الانعكاسية. وهذا ما تؤكده جميع الدراسات الأكاديمية التي تناولت موضوع البورصة وخصوصاً في لحظات الأزمة.

ومع ذلك فإن شوروش على الرغم من كل شيء مدرك مستوعب لحركة السوق ومعايش لها، ومن ثم فهو قادر على فهمها بشكل تعجز كل الدراسات المشار إليها عن فهم مثيل لفهم شوروش، وإن كان الأخير عاجزاً عن عرض مفاهيمه في إطار موضوعي أو وفق نماذج رياضية (معادلات يسهل استيعابها). حتى إنك تتساءل عما إذا كان هذا التقصير مقصوداً بوصفه داخلاً في نطاق أسرار المهنة؟ فهو وإن كان يعرض كثيراً من هذا الأسرار في القسم الثاني من كتابه فإنها تبدو وكأنها عرض لحالات خاصة (دون البخل بأسرارها وخفاياها وخلفياتها)، ويبقى شوروش محتفظاً بمفتاح التشخيص أو بطريقة تنمية الحس (الحاسة السادسة) بمعرفة نبض السوق واتجاهاتها. ولذلك يبدو المؤلف هازئاً ساخراً عندما يعطي النصائح والخطوات الواجب اتخاذها لتخليص البورصات من أمثاله من المضاربين.

وفي القسم الثاني من الكتاب والذي يحمل عنوان: «اللحظة التاريخية الحالية»: يعمد شوروش إلى رواية الأحداث الاقتصادية بوقائعها وأرقامها وبعض ما خفي من أسرارها. ومن بينها أزمات النمور الآسيوية والبرازيل وروسيا... ثم يلجأ إلى توضيح الروابط بين هذه الأزمات ليحولها إلى رواية مثيرة من عدة فصول. لكن أمر شوروش يفتضح عندما يغوص في مناقشة عميقة لأزمات النظام الرأسمالي وموانع عولمته ومخاطرها. ففي هذا الغوص نتأكد من أنه قد أخفى كثيراً في الفصول

الخمسة المؤلفة للقسم الأول (النظري) من كتابه. بل هو يبدو وكأنه كان يخاطبنا على نحو مبسط، فيكرر لنا مقولات الدراسات النظرية بأسلوب آخر. إذ يذكر أن مفهوم التوازن مستعار من العلوم الطبيعية وغير صالح لرصد حركة الظواهر الاقتصادية لارتباطه بالعوامل الذاتية لمجموعات اللاعبين (منتجين ومسوقين ومستهلكين ومستثمرين ومضاربين ومؤسسات مالية وحكومات). وبهذا لا يكون قد أعطانا أي جديد، لأن مجمل الدراسات (النفسية خصوصاً) تؤكد على ذلك وتعده من المسلمات.

وانطباعنا بسخرية شوروش وهزئه من القارىء ومن المضاربين يتكرس كلما توغلنا في تحليلاته للنظام الرأسمالي، فلو قارنا هذه التحليلات بالمنطلقات النظرية (التي يفترض أنها مؤسسة لهذه التحليلات) للقسم الأول لوجدنا أنه يكرر نظرية اللعبة التي أطلقها نيومان وموزغن شتيرن عام 1944، كما أنه يعيد صياغة دراسات من نوع سيكولوجية البورصات ليعود فيهزأ مما بقي من هذه النظريات.

عرض هذه النظريات بسبب ثبوت إخفاقها مثل نظريات الأسواق ذات الكفاءة ونظريات التوقعات الرشيدة.

وعندما يجد شوروش أنه في حاجة إلى قاعدة نظرية – فلسفية ينطلق منها إلى القسم الثاني من كتابه فإننا نجده يقودنا إلى يوتوبيا (Utopia) المجتمع المفتوح (التي طرحها أستاذة الفيلسوف كارل بوبر) ويطرحها بديلة للشيوعية وللاقتصاد الحر. ويقترح لها آلية ضبط غامضة، بل قل فوضوية.

وينتقد اقتصاد العولمة ويصفه بالإمبراطورية ومركزها الدول الصناعية السبع وأطرافه الأسواق الناشئة، ويرصد تضخم هذه الإمبراطورية التي باتت فيها الشركات متعددة الجنسية مجرد لاعب صغير مقارنة بالبيوتات المالية الضخمة وصناديق الاستثمار. ويتوقف هنا لينتقد سلطة مؤسسات التقويم المالي الدولية مثل مؤسسة مودي (Moody)، وستنادرد أند بورز (Standard and poors) التي يعدها ترفع من تشاء وتخفض من تشاء في الأسواق المالية، علماً بأن هذه المؤسسات هي إحدى الآليات الضابطة المقترحة التي اقترحها هو نفسه في القسم الأول، لكنه اقترحها غير مرتبطة بالجهات العليا (ربما لاستطاعة السيطرة عليها من قبل أفراد على غراره!).

كما ينتقد المؤلف مقررات بازل (1988)، فيرى أنها عاجزة عن ضبط التدفقات

المالية الضخمة على الدول المتعولمة، الأمر الذي يزيد احتمال وقوع اقتصاداتها ضحية للفراغ الناجم عن عدم انتظام الإقراض - الائتمان. وهنا ينتقل شوروش من النصح والسخرية إلى التحدي. فيتحدى تأكيدات الليبراليين المتطرفين القائلة برد الأزمات المالية في الدول المتعولمة إلى الفساد الإداري فيها، وإلى سوء خبرتها ونقصها في إدارة الأزمات.

في المقابل يؤكد شوروش أن النظام الرأسمالي هو سبب هذه الأزمات لأنه يعاني من آفات وأمراض مزمنة وفيروسات جديدة تجعله غير قابل للعولمة، ويتوقع انهيار العملة التايلاندية والماليزية قبل ستة أشهر من حدوثه. وعلل ذلك بالتمويل الشكلي الذي لا يصمد أمام عجز الميزان التجاري في هذين البلدين. وهو حقق أرباحاً (وأسهم في زيادة انهيار هذه العملات) عن طريق بيعه سندات مؤجلة الدفع بهذه العملات. أما عن علامة التأثر المتبادل بين دول النمور الآسيوية فيكشف شوروش عن هرمية هذه العلاقة، بحيث تعجز إندونيسيا مثلاً عن الاقتراض قصير الأجل بفوائد معقولة. فتستدين عن طريق كوريا الجنوبية (التي تؤمن فوائد أدنى لتمتعها بثقة أكبر) التي تضيف فوائد بسيطة إلى سعر الفائدة الأصلي وتربح الفرق، ثم تعود كوريا لتقترض بدورها من اليابان لتؤمن سيولتها الداخلية... إلخ حتى يصبح الجميع مرتبطين برباط هرمي. ولعل الفصل الأكثر تشويقاً في كتاب شوروش هو فصل خسارته الفادحة في روسيا، والتي تعد أولى خسائره الكبيرة عبر حياته المهنية. وبحسب الرواية فإن شوروش كان يدرك هشاشة العملة الروسية، إلا أنه استسلم لحدس المضاربين الخبراء الذين يعرفون الواقع ولكنهم يدخلون في اللعبة لأن فيها مكاسب بسبب إقبال غير الخبراء على السوق. والحكمة في هذا الدخول هي الانسحاب في الوقت المناسب، أي قبل أن يدرك غير الخبراء الواقع فيسرعون في الانسحاب متسببين في انهيار السوق.

ويعترف شوروش أن الحكمة خانته فلم ينسحب في الوقت المناسب، ويحاول تبرير ذلك بعدة أسباب:

1 - التهاوي السريع: حيث كان سعر الفائدة على العملة الروسية يوم 9 آب (أغسطس) 1998 يوازي 45% وفي 26 منه قفز إلى 457% فكان الانهيار حتمياً ومفاجئاً.

2 - عدم تجاوب الغرب: حيث يذكر شوروش محاولات محمومة شارك فيها

مع عدد من المسؤولين الروس لتعويم الاقتصاد الروسي عن طريق تأمين سيولة من مصادر حكومية وخاصة، إلا أن جميع هذه المحاولات باءت بالإخفاق.

3 – رأسمالية النهب الروسية: حيث يدين شوروش الرأسمالية الروسية الجديدة بتهمة التسبب في هذا السقوط السريع للعملة الروسية.

وبهذا نأتي إلى النصائح (أو الإصلاحات) التي يقدمها شوروش إلى النظام الرأسمالي المعولم، والتي نختصرها على النحو التالي:

1– أصولية السوق وأيديولوجيتها: حيث توجد مخالفة صريحة للمنطق، إذ تنطلق العولمة من اعتقادها بنهاية الأيديولوجيات وتخطي الأصوليات، فكيف لها أن تقع هي نفسها أسيرة أصولية السوق وأيديولوجيتها. وهما اللذان حالا دون إنقاذ ماليزيا من ورطتها. فكانت النتيجة خروجها من دائرة الاقتصاد المعولم. ويؤكد المؤلف على أن دولاً نامية كثيرة ستحذو حذوها وستعمد إلى تقليص التدفقات المالية العابرة للحدود (وهذا ما حصل فعلاً).

2– إن التقليص المشار إليه أعلاه يستتبع معه تراجع (لدرجة الانهيار) نظام التجارة الحرة على صعيد السلع والخدمات، وبهذا يصل النظام المعولم إلى التحلل الكارثي.

3– ضرورة إصلاح المؤسسات المالية العالمية: ويذكر في مقدمتها صندوق النقد الدولي المتأثر هو وغيره من هذه المؤسسات بأصولية السوق وبأيديولوجيتها. وهذا ما يفقد هذه المؤسسات مرونتها وقدرتها على قراءة الواقع المحلي للدول المقترضة. ناهيك باستعاضة بعض المسؤولين عن هذه المرونة بمجاملات للمسؤولين المحليين غالباً ما تشوه واقعية تقارير هذه المؤسسات وموضوعيتها.

4 – ضرورة إيجاد آلية للتدخل في السوق: من أجل حمايتها من هجمات المضاربين ووقايتها من الهزات المالية العنيفة.

وهنا تلتبس الأمور على القارىء، فهل تستند هذه النصيحة (وبعض ملامح النصائح السابقة) إلى التجربة الصدمة التي خاضها شوروش في روسيا؟ أو أنه يستمر في السخرية ولسان حاله يقول: أنقذوا نظامكم مني ومن أمثالي على غرار ما أسلفنا عن آل كابوني.

ويبقى السؤال عن دوافع شخص مثل شوروش لكتابة مثل هذا الكتاب؟

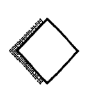
وهنا تمتزج الأجوبة بالفرضيات. فقد حاول كثير من النقاد تقديم الجواب. وفيما يلي نعرض لبعض الأجوبة كما نعرض لبعض فرضياتنا الخاصة.

1- يحاول شوروش في هذا الكتاب أن يؤدي دور «مستر جيكل ومستر هايد».

2- يحاول المؤلف عبر هذا الكتاب استيعاب نقمة الدول التي وقعت ضحية مضارباته، وتحديداً دول مجموعة الخمس عشرة التي عقدت مؤتمر قمة جامايكا لمناقشة أخطار العولمة على هذه الدول، وبطبيعة الحال مناقشة أضرار المضاربين في أسواق هذه الدول.

3- يخلط شوروش بين السخرية والانتقام لخسارته الروسية ومحاولة التعويض بتقمص دور المفكر الاقتصادي الكاشف لعيوب النظام الرأسمالي وطرح الحلول لمشكلاته، وكأنه بذلك يتقمص دور اللورد «كينز» في الثلاثينيات والذي قدم جملة اقتراحات للخروج من أزمة ما عرف في حينه بالكساد الكبير.

أما عن رأينا الشخصي في دوافع شورش لتأليف مثل هذا الكتاب، فهو يستند إلى قراءة سيكولوجية سوسيولوجية لواقع المضاربين ومكانتهم في الاقتصاد المعولم. حيث يقع المضاربون خارج المتوسطات (المعدلات الإحصائية) المعتمدة (صعودا بالطبع)، ومثل العادة فإن الحفاظ على القوانين (المشرعة بناء على المتوسطات) قد يقتضي التضحية بالخارجين عن هذه المتوسطات (صعوداً أو نزولا). وبمعنى آخر فإن النظام المعولم سيكون مستعدا لإقصاء عدد قليل من الأشخاص وربما محاكمتهم بوصفهم مجرمين ماليين لصالح استمراريته. وهذا تحديداً ما يخشاه شوروش، لذلك فإنه يقدم مرافعة دفاعية عن نفسه عبر هذا الكتاب. ولعل ما يدعم هذا الرأي هو طريقة شوروش في الدفاع عن نفسه في إحدى جلسات منتدى دافوس (كانون الثاني 1999)، حيث تعرض لاستجواب حقيقي (كأنه محاكمة) ودافع عن نفسه بأسلوب كتابه ذاته.



علم نفس

منظومة دماغنا المذهلة

Our wonderful psychoneural systems

تأليف: مرقص غريغوري M. Gregory
الناشر: MGM, Oxford, 1996
مراجعة: جيمي بشاي*

صدر هذا الكتاب بالإنجليزية في 198 صفحة من القطع الصغير عام 1996. ويجمع بين دفتيه تأملات نظرية استمدها المؤلف من نظريات فرويد ويونج وأساتذته في جامعة أكسفورد قبيل الحرب العالمية الثانية، وبمقتضاها توصل إلى أوجه الشبه بين المنظومات الطبيعية والكيميائية والعصبية. وعلى هذا النسق توصل المؤلف إلى أن الفكر المعرفي في العلاج هو نسيج متسق كلي ذو طابع بنيوي وتاريخي مفتوح عن إمكانات شتى لتحقيق العلاج. والعلاج هو تفسير وتقويم يعبر عن جوهر هذا النسيج المتسق في الدماغ، كما يعبر عن حقائق الكون وخلجات النفس.

ويمثل القسم الأول من الكتاب شمولية أفقية لأحدث الآراء حول هذه المنظومات، وفي القسم الثاني يقوم بتطبيق عمودي على حالات وردت في ممارسته للعلاج النفسي على مدى ستين عاماً.

وحاول المؤلف في هذا الكتاب عمل توليفة بين نتائج الأبحاث النيورولوجية (المتعلقة بعلم الأعصاب) الحديثة، وما أدركه السلف منذ أفلاطون وأرسطو وابن سينا حتى الآن. ويجد المؤلف أن هناك تآلفاً أو توافقاً بين ما جاءت به البصيرة والتأمل، وما جاد به البحث العلمي، ذلك لأن نتاج العقل نابع من الوجدان، ولأن كلا منهما لازم للتوازن النفسي في الشخصية البشرية. وهنا استعان المؤلف بنظرية

* معالج نفسي، المركز الطبي في لبنان، بنسلفانيا، حاصل على الدكتوراه في علم النفس.

يونج لأنماط الشخصية والوظائف الحيوية الأربع وهي: الفكر (T) Thinking، والإحساس (S) Sensation، والشعور (F) Feeling، والحدس (I) Intuition. وهو يقول إن هذه الوظائف مستمدة من التراث الفرعوني والإغريقي الذي رجح العقل على الوجدان، وجعل من العقل العلة الفاعلة، وقصد بالإحساس المادي الصورة الحسية في الذاكرة، ومن الأداء والممارسة والمشاركة الوجدانية الإدراك بالحدس والسعي لتحقيقه بالإلهام أو العقل الباطن الذي أصبح في الأبحاث الحديثة يعرف علمياً بالموصلات والناقلات العصبية والنووية Neurotransmitters، وقد كان هدف فرويد هو التوصل إلى لغة علمية نيورولوجية لتفسير العقل الباطن، وجاءت هذه اللغة بعد وفاته بسنوات، وذلك لأن لغة العقد النفسية Complexes تطورت إلى نوافذ Windows عصبية وحوامض نووية في الدماغ، والأمر المذهل هو الايقاع السريع في اكتشاف الموصلات العصبية ومعرفة كنهها وأسرارها، ومن ثم تطبيق هذه النتائج على استخدام العقاقير التي يمكن الإفادة منها في العلاج واستعادة التوازن النفسي في الشخصية.

وشخصية الإنسان منظومة لا تختلف عن منظومة الدماغ النيورولوجية، ولهذا يمكن الجمع بين استخدام العقاقير والتفسير اللغوي للمفاهيم في العلاج.

ويرى المؤلف أن مراحل العلاج تتطور حاليا من الاستجابة الشرطية، كما هو الحال في العلاج السلوكي إلى أعلى مراحل المعرفة كما هو الحال في العلاج المعرفي الحديث، ويتدرج العلاج من مرحلة تحليل الهوية إلى التمايز الواعي للهوية. أما ما يسميه Gnostic Responsivity وهو اصطلاح أفلاطوني قديم استحدثه المؤلف للهوية والوعي الإنساني، فيعني بذلك مرحلة الخلق والاستبصار والحكمة في تدبير الأمور بإعادة صياغة المفاهيم وتفسيرها، ومن ثم إدراك ماهية النسيج المعرفي أو الأنموذج الذي يحدد مسار الشخصية. وهناك توازن بين جميع المنظومات في هذا النسيج المعرفي، كشفت عنه الدراسات الحديثة في العائد المرتد للوظائف الحيوية Biofeedback.

ويفرد المؤلف أربعين صفحة لدراسة الوسائل العلاجية المعرفية للنظم المختلة في السلوك المرضي، في حين أن القسم الأكبر من الكتاب نظري ويحتل ثلاثة أضعاف الجانب العلاجي العملي.

ويستخدم المؤلف أسلوب «يونج» في التحليل النفسي باعتماده الرئيس على

المواءمة بين وظائف الشخصية الأربع وهي : الفكر (T) والإحساس (S) والشعور (F) والحدس (I)، والنظم الأربعة للدماغ هي كما يلي طبقاً للدراسات الحديثة للمخ:

(1) **العقل الفعال والمنفعل معاً** Theorizing Neocortical وهو يقوم على استجلاء الحقائق من العالم الخارجي بالتجريد النظري الخالص البعيد عن الأهواء والمصالح، وهو ما أصبح يعرف بعد ذلك بالنظرة العلمية الخالصة.

(2) **العقل المميز للإثارة والتعديل** Discerning Thalamic بين ضروب الانفعال، وهذا مركز التجارب مع البيئة بحيث يتمكن الكائن العضوي من الإحساس بالجوع أو العطش، كما تدخل في ذلك قدرات حركية للتمييز بين اللمسات المعقدة لحركات الأصابع أثناء العزف الموسيقي، أو استخدام الحاسوب Computer واستخدام الحواس في إجراءات إلكترونية وغير ذلك.

(3) **الجهاز اللمبي** Limbic System لضبط آثار الانفعال والتوفيق بين الإثارة والاستجابة وبين الأداء والانفعال.

(4) **جهاز التنسيق** Extrapolating Reticular لجميع المنظومات الجسدية والعقلية والعصبية في حالات النوم واليقظة.

وقد يرى بعض النقاد أن هذه المطابقة بين وظائف الشخصية ومراكز تشريحية محددة في الدماغ لا يوجد لها ما يبررها علمياً، وهناك آراء متضاربة حول التدهور العقلي عند مرضى الاكتئاب أو الفصام، ومن الممكن أن تتعارض الأسباب إزاء تفسير عرض بعينه بحيث تحتمل السبب ونقيضه، فضلا عن وجود متغيرات وسيطة، فقد تتأثر إحدى القدرات العقلية، مثل الانتباه أو التركيز بأحد عوامل القلق الوسيطة التي تجعل المريض يبدو كما لو كان قد أصابه تدهور عقلي أو نقص معرفي، في حين أنه بزوال هذا المتغير الوسيط بالعلاج أو بالعقاقير يعود إلى التفكير التجريدي السليم.

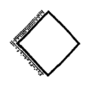
ولا يختلف المؤلف مع السلوكيين في إرجاع الأعراض النفسية لأخطاء في الفكر، أو لعجز في إعداد المفاهيم الملائمة، أو ما سمّاه «بيك» Beck بالمقولات الخاطئة، أي أن الفروض المطروحة من قبل المريض لحل مشكلاته تبدو خاطئة، إما في الإطار النظري وإما في محتواها الوجداني.

وقد يرى بعض القراء لهذا الكتاب أن ما أجراه المؤلف من تبسيط وتعميم للوظائف العصبية أو النيورولوجية الأربع للدماغ، بحيث تصبح متسقة ومتماثلة مع

أنماط الشخصية الأربعة، إنما هو إطار نظري سابق لأوانه، فقد اقتضى العرف في الأبحاث النيورولوجية والنفسية التي سنّها إمام البحث العلمي في هذا المجال «لاشلي» Lashley في الأربعينيات، اقتضى هذا العرف الدقة والتعمق في دراسة الأجزاء الدقيقة للدماغ ووظائفها كل على حدة دون التعميم على نسق واحد شديد الاتساق والتجانس. وأكثر الدراسات الواردة حالياً تتجنب الدخول في تعميم نظري كما فعل المؤلف ولا سيما أنه لم يتعرض للدراسات الطبية والنيورولوجية الحديثة لمراكز القلق والفصام والإثارة الانفعالية وغيرها في الدماغ.

ولكن الفرق بين المؤلف وأصحاب نظرية الوظائف الخاصة بمراكز الثقل المحددة في الدماغ Localization of function هو أنه لم يتعرض لهذه المراكز في اللحاء وإنما جمعها كلها تحت لواء العقل الفعال والمنفعل معاً، وأطلق عليها وظيفة استجلاء الحقيقة أو Theorizing Neocortex، ومن ثم يعد هذا الكتاب محاولة جادة لعالم مصري لتطوير مفاهيم العلاج المعرفي، بحيث يمكن إحداث التوازن بين العلاج بالعقاقير الطبية إلى جانب العلاج المعرفي.

وهذا الكتاب أيضاً يحمل ملامح سيرة ذاتية لمؤلفه، حيث سيجد القارىء مزيجاً من الذكريات حول لقائه مع فرويد ويونج في مؤتمر التحليل النفسي الأول في زيورخ ثم يمر بالتطورات المذهلة في علم النفس الذي قام أخيراً على النموذج النفسي العصبي Neuropsychology.



علم نفس

لهفة الاعتماد العقاقيري والإبر الصينية

تاليف: مدحت عبدالحميد أبو زيد
الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1998.
مراجعة: حصة عبدالرحمن الناصر*

على الرغم من وفرة المؤلفات العربية التي تتناول موضوعات سيكولوجية في الفروع المختلفة لعلم النفس، فإن هناك قلة ملحوظة في عدد الكتب التي تتناول علم النفس الفيزيولوجي وما يندرج تحته من فروع أخرى، مثل علم النفس العقاقيري. ومن المعلوم أنه ليس من السهل الكتابة في هذين المجالين: (علم النفس الفسيولوجي وعلم النفس العقاقيري)، وذلك لكثرة المصطلحات الأجنبية التي تستعمل لوصف المناطق المخية، والنواقل العصبية، والعقاقير وصعوبة ترجمتها إلى العربية بالكلمات المناسبة والمألوفة لدى القارىء. وعموماً يُعد هذا الكتاب إضافة جادة لإثراء المكتبة العربية في مجال علم النفس العقاقيري، وبخاصة أنه يسلط الضوء على ظاهرة بارزة وخطرة، هي الاعتماد العقاقيري المرتبط بتعاطي الكحول والمخدرات، والتي أخذت تتفشى بشكل رهيب في مجتمعاتنا العربية. ولا توجد - كما ذكر المؤلف - أي دراسة عربية تناولت هذا الموضوع باستثناء الدراسة الوحيدة التي أجراها محمد رشاد كفافي عام 1973، وكانت عبارة عن رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان: سيكولوجية اشتهاء المخدر لدى متعاطي الحشيش.

والكتاب الذي يقع في 289 صفحة من القطع المتوسط عبارة عن وصف لدراسة ميدانية أجراها المؤلف بعنوان: «تباين نمط اللهفة وحدتها لدى عينات من ذوي الاعتماد العقاقيري ومدى فعالية علاج الوخز بالإبر الصينية في تخفيف

* مدرسة (Assistant Prof.) في قسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت.

أعراضها». ومن هنا يعرض الكتاب محتوياته في بابين، حيث ينقسم الباب الأول: «الإطار النظري للدراسة» إلى ثلاثة فصول، في حين ينقسم الباب الثاني «الدراسة الميدانية» إلى فصلين.

ويعرض الفصل الأول (في الباب الأول) الذي جاء بعنوان: «العقاقير والاعتماد العقاقيري» لمفهوم الاعتماد العقاقيري، والذي يعرف أحيانا بالاعتماد الكيميائي، وفئاته المختلفة مع التركيز على الهيروويين، والكحول، والحشيش والأمفيتامينات، والمستنشقات. حيث تناول المؤلف تعريف كل عقار مما سبق، والاضطرابات المتعلقة به، وسُمِّيتُه وأعراض الانسحاب المرتبطة به.

أما الفصل الثاني وعنوانه: «لهفة الاعتماد العقاقيري» فقد استعرض المؤلف بالتفصيل كل ما يتعلق بمفهوم اللهفة ابتداءً بتعريفها، حيث عرض 21 وصفاً يستخدم لوصف معنى اللهفة. ثم عرض لاستخدامات الاصطلاح والتي انحصرت في أربعة استخدامات هي: اللهفة بغرض التخلص من المشاعر السلبية، وبغرض التخلص من التأثيرات السلبية للعقار، وبغرض التدعيم وزيادة المشاعر الإيجابية، وأخيراً بغرض الحصول على مشاعر إيجابية خاصة بالعقار. كذلك تناول المؤلف الخصائص العامة للهفة وتصنيفاتها وفئاتها وأنواعها، وأعراضها، ومظاهرها. ثم عرض نظريات اللهفة حيث قسمها إلى ثلاث نظريات: النظرية البيولوجية، والبيولوجية السيكولوجية، وأخيراً السيكولوجية. ثم تطرق بعد ذلك إلى العوامل المؤثرة في اللهفة وهي كثيرة وتشمل العوامل النفسية والمعرفية والعقاقيرية والبيئية. وأخيراً تم شرح الأساليب المتبعة لعلاج لهفة الاعتماد العقاقيري، ومنها الأساليب المعرفية والسلوكية، والفارماكولوجية والإثارة الكهربية الدماغية، وأخيراً العلاج داخل المستشفيات ومراكز الإدمان.

أما الفصل الثالث والأخير – في هذا الباب – فقد عرض لموضوعه المعنون باسم: «العلاج بالوخز بالإبر الصينية» مفهومه، ومجالات الاستخدام، وأنواع الإبر الصينية، وآلية (ميكانيزم) الوخز بالإبر وإجراءاتها وعلاقتها بالاعتماد العقاقيري، وأخيراً مضاعفاتها.

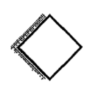
أما الباب الثاني المعنون بـ: «الدراسة الميدانية» فقد عرض في الفصل الأول لهذا الباب مشكلة الدراسة والمنهج والإجراءات. حيث تلخصت المشكلة في بحث مدى اختلاف حدة اللهفة لدى معتمدي الهيروويين والكحول والحشيش

والأمفيتامينات والمستنشقات، ومدى اختلاف نمط اللهفة باختلاف نوع العقار، وأخيراً مدى فاعلية العلاج بالوخز بالإبر الصينية في تخفيف حدة اللهفة لدى عينة من ذوي الاعتماد العقاقيري.

وللإجابة عن التساؤلات التي تثيرها مشكلة الدراسة قام المؤلف بتصميم أداة لقياس حدة اللهفة، وأدوات تتعلق بقياس اللهفة نحو العقار، واللهفة نحو النشوة، واللهفة نحو الموقف الخبري للتعاطي لتبيان نمط اللهفة، ثم قَدَّم المؤلف نبذة مختصرة عن اثنتين وعشرين دراسة أجريت في الفترة من 1973 إلى 1996، وجميعها تؤكد فاعلية العلاج بالوخز بالإبر الصينية في تخفيف لهفة الاعتماد العقاقيري.

ثم تطرق الباحث بعد ذلك إلى الإجراءات، حيث أجريت الدراسة على عينة سعودية قوامها 200 معتمد من ذوي الاعتماد العقاقيري، مأخوذة من مستشفى الأمل لعلاج الإدمان بجدة في المملكة العربية السعودية. وقد تم تقنين أدوات الدراسة على هذه العينة. أما العينة العلاجية فقد بلغ عددها 15 معتمداً (ثلاثة أفراد من كل فئة اعتمادية: الهيرويين، والكحول، والحشيش، والأمفيتامينات والمستنشقات)، حيث تم إخضاعهم لبرنامج علاجي تم وصفه بالتفصيل. أما الفصل الثاني فقد عرضت فيه النتائج وتفسيرها على ضوء فروض الدراسة.

وقد بذل في تأليف هذا الكتاب جهد طيب، وعلى الرغم من بعض الأخطاء المطبعية فإن الكتاب له فائدة كبيرة للقارىء العربي وبخاصة المتخصص في علم النفس، كما أنه الكتاب الأول في بابه باللغة العربية.



Political sciences

Political Violence in Algeria: A Comparative Analytical Study 1976-1998

Sirhan Dobail Al-Otaibi*

The purpose of this study is to analyze the phenomenon of political violence in Algeria during the period 1976-1998. The study attempts to determine the origins and implications of political violence as well as the causes of its diffusion. After comparing different political systems which prevailed during that period, this study concluded that political violence in Algeria is a complicated issue, politically, economically, militarily and socially. It comes as a result of internal and external factors. It is neither confined to that particular period nor to any political power. It is a complicated phenomenon, which has its historical, political, economic and social dimensions. The continuity of political violence during that period reflects the similarity in the nature of different political systems and their process of dealing with political powers in opposition. Eradication of political violence can not be achieved by exercising military power. It is believed that political and economic reforms are necessary for checking violence.

Keywords: Political violence, Algeria, Political system, Economic dimensions, Social dimensions.

* Assistant Professor, Dept. of Political Sciences, College of Administrative Sciences, King Saud University, Saudi Arabia.

Journal of the Social Sciences
Vol. 28, No. 4 - Winter 2000, pp 7 - 57.

Political sciences

Development of African-Kuwaiti Relations

*Abdulla Al-Anzi**
*Murdi Al-Khaldi**

African-Kuwaiti relations began after Kuwait's independence in 1961 and were based on cultural, geographic and historic factors. Kuwait attempted to prove its political entity and achieve international recognition (1961-1967), following the Iraqi threats against its independence. This attempt was limited to African-Kuwaiti intra-recognition and bilateral official visits. The period of 1967-1976 witnessed a complete change as Kuwait devoted foreign policy support as well as financial resources to the liberation and independence of African countries, tangibly and morally condemning colonialism. Real construction and development of these relations took place during the period of 1973-1990. Such a change involved reactions within political, economic and cultural aspects, based on strong grounds of intra-recognition and equality of interest. The attitudes of African countries were honorable on diplomatic and military levels as they condemned the Iraqi invasion of Kuwait and asked for withdrawal. Their attitudes were expressed through the African Unity Organization, Islamic World Organization, Security Council and the United Council.

Keywords: Kuwait, Africa, Kuwaiti - African relations, Iraqi invasion of Kuwait, attitudes of African countries toward the Iraqi invasion.

* Associate Professor, Dept. of Political Sciences, Faculty of Social Sciences, Kuwait University.

Journal of the Social Sciences
Vol. 28, No. 4 - Winter 2000, pp 59 - 84.

Economics

The Role of Waqf in Economic Development

Yousof K. Al-Yousof *

In the light of globalization and the concomitant shrinkage of the role of the state in the economic development of Arab and Moslem countries, the present paper explores the potential role that *Waqf (Charitable Endowment)* can play in the future development of these countries just as it did in its past. The paper is divided into three parts. Part I presents the reader with a conceptual framework of the meaning, forms, and limitations of *Waqf* as an Islamic Charitable entity. Part II exposes the impact of *Waqf* on economic development through its effects on human resources, capital accumulation, technological advancement, and public expenditures. And finally, part III dwells on the ways and means of managing and investing *Waqf* resources which is necessary for sustaining the above state role of *Waqf* in economic development.

Keywords: Waqf, Economic Development, Non-Governmental Institutions, Human Resource Development, Technological Progress, Capital Accumulation.

* Associate Professor, Dept. of Economics, College of Business & Economics, U.A.E. University.

Journal of the Social Sciences
Vol. 28, No. 4 - Winter 2000, pp 85 - 111.

Psychology

The Syrian Symptom Check List

Samer J. Rudwan[*]

With the prevalence of psycho-and psychosomatic symptoms, psychiatrists and clinical psychologists need valid and easily means of diagnosing the existence of symptoms and their increase or decrease in the field of psychotherapy. This would enable the diagnosing clinician to form a preliminary image that would allow the choice of the treatment method, its direction and effectiveness. The total sample in the present study contained 950 male and female students at Damascus University, employers and various psychological complaing sufferers. In designing the questionnaire, the researcher made use of the international references available and selected the most wide-spread symptoms, thus the questionnaire contained 53 Items. The Items were subjected to factor analysis, which led to the deducing of 12 factors with eigenvalues more than 1.0. These factors have acceptable relaibility coefficients, as well as good factorial validity.

Keywords: Psychological Disorders, Neurotic Symptoms, Psychosomatic, Symptom Check Lists.

* Associate Professor, Dept. of Mental Health, Faculty of Education, University of Damascus, Syria.

Journal of the Social Sciences
Vol. 28, No. 4 - Winter 2000, pp 113 - 138.

Sociology

A Framework for Practising Group Work with Cancer Patients

Rashid Saad Albaz*

Group work is a main method of social work which has been proved to be effective in many social work fields. Its importance has increased nowdays as a result of the spread of chronic diseases such as cancer. This type of disease affects the whole life of the patient which means a need for a comprehensive care with the social aspect being an essential element of the care. Besides, group work plays a major role because: 1 - Group work is the appropriate of dealing with certain problems and issues, 2 - Shortage of human and financial resources facing hospitals nowdays necessitates a look for an efficient way to deliver social services to patients such as using group work with patients. This study attempts to provide a framework for professional practice of group work with cancer patients, it has utilized theoretical parameters in building this framework, however it has not limited itself to it. So the framework can be practical and realistic when applied social workers in hospitals which will benefit not only patients and their families but also hospitals themselves.

Key words: Social work, group work, medical social work, cancer.

* Associate Professor, Dept. of Sociology & Social Work, Faculty of Social Sciences, Al-Emam Mohammed Bin Saud University, Saudi Arabia.

Journal of the Social Sciences
Vol. 28, No. 4 - Winter 2000, pp 139 - 177.

قواعد النشر

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية البحوث الأصيلة التي تمثل إضافة إلى مجال الدراسة. وترحب المجلة بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي التي تغطي بتعمق أحد حقول المعرفة من نوع مراجعة الدراسات الصادرة بلغة ما، مثل النزاعات أو الاجتماع السياسي أو نظرية الخصخصة أو علم النفس أو علم الاجتماع أو حالة حقل العلوم السياسية أو الاقتصاد أو الأنثروبولوجيا أو الجغرافيا السياسية في البلاد العربية... وهكذا، مع توضيح اتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العملي (الإمبيريقي) والتي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية ومنها علم النفس، فإن المجلة تلتزم بالأسلوب المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة، يليها قسم عن المنهج يشمل العينة وأدوات الدراسة وإجراءات البحث، ثم النتائج فالمناقشة. كما يجب طباعة كل جدول على صفحة مستقلة ووضعه في آخر البحث وتوضيح موقعه في المتن.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث والتعليق على الدراسات المنشورة فيها. كما تستقبل المجلة تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية (3-5 صفحات)، فضلاً عن مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة من (2-4 صفحات).

ويشترط في البحوث التي تقدم للنشر في مجلة العلوم الاجتماعية ما يلي:

1 – إقرار من المؤلف بأن بحثه لم يسبق نشره، وأنه ليس مقدما للنشر في مجلة أخرى.

2 – لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين على ورق A4، مع الترقيم المتسلسل لصفحات البحث كله بما فيه الجداول والملاحق.

3 – تشتمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث كاملا، واسم الباحث أو الباحثين، وأماكن عملهم، وعنوان المراسلة بالتفصيل، فضلا عن العنوان المختصر للبحث: Running Head.

4 – يقدم مع البحث ملخص باللغة العربية في حدود 100-150 كلمة، على صفحة مستقلة تضم اسم البحث وملخصه.

5 – يقدم مع البحث ملخص Abstract باللغة الإنجليزية (ترجمة للملخص العربي وبالشروط ذاتها).

6 – توضع المصطلحات الأساسية Keywords أسفل الملخصين، كل بلغته، والمصطلحات الأساسية كلمات دالة أو جوانب بارزة، تُختار من الدراسة أو البحث لتمثل رؤوس الموضوعات أو أهم جوانب المعلومات الواردة في الدراسة ذاتها، وتفيد في تلخيص البحث والاستدلال على أهم جوانبه، فضلاً عن تيسير عملية تصنيف البحث واسترجاعه في حالة استخدام الوسائط التقنية والمعلوماتية كالأقراص المدمجة وغيرها.

7 – يقدم مع البحث سيرة علمية مختصرة عن الباحث أو الباحثين.

المصادر داخل متن البحث

يشار إلى جميع المصادر في متن البحث على أساس اسم المؤلف الأول والأخير وسنة النشر وتوضع بين قوسين مثلاً: (شفيق الغبراء، 1999) و(عبدالعزيز القوصي، وسيد عثمان، 1980) و (Smith, 1998) و (Pervin & Jones, 1995). أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهم هكذا: (مصطفى سويف وآخرون، 1996) و (Jones *et al.*, 1999). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيرتبان أبجديا ويشار إليهما هكذا: (أحمد أبو زيد، 1997؛ محمد الصبوة، 1993) و (Roger, 1991; Smith 1994). وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا: (فهد الثاقب، 1994أ، 1994ب) و (Smith, 1991a, 1991b). وفي حالة الاقتباس من الكتب يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة المقتبس منها في متن البحث هكذا: (عبدالرحمن بن خلدون، 1992: 164) و(Jones, 1997: 59)، وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget [1924] 1969: 75). وفي حالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة تكتب هكذا: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1999)، وعندما يُضمِّن الباحث جزءاً من المصدر أو كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوسين، مثلاً: تبعاً لدراسة محمد العلي وعلي سمحان (1993: 52) فإن نتائج هذه التجارب...

قائمة المصادر (نماذج):

محمد أبو زهرة (1974). الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة. القاهرة: دار الفكر العربي.

مصطفى سويف (1996). المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة.

عمر الخطيب (1985). الإنماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 13 (4)، 169 - 223.

Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.). *Crime and public policy*, (pp. 53-69). San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46 (2), 11-19.

Pervin, L.A.,&John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research.* New York: John Wiley, 7th ed.

- يوضع في قائمة المراجع كل المراجع التي أشير إليها في المتن، وترتب أبجديا، وتوضع في صفحات مستقلة، مع البدء بالمراجع العربية يليها الأجنبية.
- يجب فصل قائمة المراجع في نهاية البحث عن هوامشه.

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش (Footnotes) إلى أقصى حد، ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، وتوضع مرقمة حسب التسلسل في صفحة مستقلة في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة.

إجازة النشر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر، كما أن للمجلة الحق في إدخال قدر من «التحرير» على البحوث المجازة. وتؤول حقوق النشر لمجلة العلوم الاجتماعية، بجامعة الكويت. وتقدم للباحث أو الباحثين نسخة من العدد الذي نشر فيه البحث وعشرين مستلة منه.



فصلية علمية محكّمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت

تُعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: عجيل جاسم النشمي

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٠٤٣٤

بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي: ٤٧٢٣

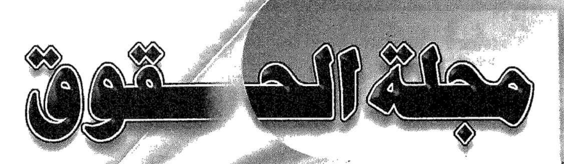
العنوان الإلكتروني: E-mail - JOSAIS@KUC01.KUNIV.EDU.KW

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html



مجلة فصلية أكاديمية
محكمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات
في الكويت : ٣ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ١٥ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات

المراسلات
توجه جميع المراسلات إلى رئيس
التحرير على العنوان التالي :

مجلة الحقوق . جامعة الكويت

ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ . فاكس : ٤٨٣١١٤٣



المجلة العربية للعلوم الادارية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت - دولة الكويت

علمية محكمة تعنى بنشر الأبحاث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية

- صدر العدد الأول في نوفمبر 1993
- تصدر كل أربعة أشهر ابتداء من يناير 1999م
- تهدف المجلة إلى المساهمة في تطوير ونشر الفكر الاداري والممارسات الادارية على مستوى الوطن العربي.
- تقبل المجلة الأبحاث الأصيلة والمبتكرة في مجالات الادارة، المحاسبة، التمويل والاستثمار، التسويق، نظم المعلومات الادارية، الأساليب الكمية في الادارة، الادارة الصناعية، الادارة العامة، الاقتصاد الاداري، وغيرها من المجالات المرتبطة بتطوير المعرفة والممارسات الادارية.

يسر المجلة دعوتكم للمساهمة في أحد أبوابها التالية:

- الأبحاث
- مراجعات الكتب
- ملخصات الرسائل الجامعية
- الحالات الادارية العملية
- تقارير عن الندوات والمؤتمرات العلمية.

الاشتراكات

الكويت 3 دينار للأفراد
15 دينار للمؤسسات
الدول العربية 4 دينار للأفراد
15 دينار للمؤسسات
الدول الأجنبية 15 دولاراً للأفراد
60 دولاراً للمؤسسات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:

المجلة العربية للعلوم الادارية
جامعة الكويت
ص.ب: 28558 الصفاة
دولة الكويت

هاتف/فاكس: 4817028 أو 4846843
داخلي 4415، 4416





تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت مجلة فصلية، تخصصية، محكّمة

تـنـشـر

البحوث التربوية المحكّمة

مراجعات الكتب التربوية الحديثة

محاضر الحوار التربوي

والتقارير عن المؤتمرات التربوية

- تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
- تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الـكـويـت:	ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية:	أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات
في الدول الأجنبية:	خمسة عشر دولاراً للأفراد، وستون دولاراً للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية – مجلس النشر العلمي ص.ب: ١٣٤١١ كيفان – الرمز البريدي 71955
الكويت هاتف: ٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ -٤٤٠٩) – مباشر: ٤٨٤٧٩٦١ – فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤

E-mail: TEJ@kuc01.kuniv.edu.kw.



حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

دوريّة علميّة محكّمة تتضمّن مجموعة من الرّسائل وتعني بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلميّة لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية

- تنشر الأبحاث والدراسات الأجنبية باللغتين العربية والإنجليزية شريطة أن لا يقل حجم البحث عن ٤٠ صفحة وأن لا يزيد على ١٥٠ صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليات على أعضاء هيئة التدريس لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية فحسب بل يشمل ما يعادل هذه التخصصات في الجامعات والمعاهد الأخرى داخل الكويت، وخارجها.
- يرفق بكل بحث ملخص له باللغة العربية وآخر بالإنجليزية لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة.
- يمنح المؤلف ٣٠ نسخة مجاناً.

الاشتراكات

الاشتراكات	للأفراد	للمؤسسات
داخل الكويت	٤ د.ك	٢٢ د.ك
الدول الأجنبية	٢٢ دولاراً أمريكياً	٩٠ دولاراً أمريكياً
الدول العربية	٦ د.ك	٢٢ د.ك

ثمن الرسالة : للأفراد ٥٠٠ فلس
ثمن المجلد السنوي: للأفراد ٦ د.ك

توجه المراسلات إلى:

رئيسة هيئة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: ١٧٣٧٠ - الخالدية - رمز بريدي 72454: هاتف/فاكس: ٤٨١٠٣١٩

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-adab
http://Pubcouncil.kuniv.edu.kw/AFA/
E-mail:aotfoa@kuc01.kuniv.edu.kw

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

The Journal Of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political Science, Political and Human Geography, Psychology, Social Anthropology, and Sociology. Submissions should be based on original research and analysis. The material published must be sound informative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts; Historical Abstracts and America: History and Life; IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, online, CD-ROM); International Political Science Abstracts; Psychological Abstracts; and Sociological Abstracts.

2000 Kuwait University, Council of Academic Publication ISSN - 0253-1097.

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 5 K.D, three years 7 K.D.
For mail in the Arab States, add one K.D. per year.
Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 35 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15.
Institutions: One year $60, two years $100 , three years $140.
Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).

Address

Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, Code No. 13055 Kuwait
Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),
Fax: (00965) - 4836026
E-mail: JSS@Kucø1. Kuniv. Edu. Kw

Visit our web site

http://Kucø1. KUNIV. EDU. KW/~JSS





JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Vol. 28 No.4 Winter 2000

The Academic Publication Council

Kuwait University

Established in 1986

Faculty of Arts & Education Bulletin (1972-1979). Journal of the Social Sciences 1973. Kuwait Journal of Science and Engineering 1974. Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975. Authorship of Translation and Publication Committee 1976. Journal of Law 1977. Annals of the Faculty of Arts 1980. Arab Journal for the Humanities 1981. The Educational Journal 1983. Journal of Sharia and Islamic Studies 1983. Medical Principles and Practices 1988. Arab Journal of Administrative Sciences 1991.